



2300  
5/11  
CHECKED - 1963

1963  
5/11  
5/11



۱۵۷۲



المبطلون شقيون  
النجس

وكتب ظاهر الرواية أتم • ستا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني • حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط • تواترت بالسند المضبوط  
ويجمع الست كتاب الكافي • للحاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس • مبسوط شمس الأمة السرخسي

توسيعه قد باشر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جمع من ذوي الرقمن أهل العلمائه المستعان وعلمه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

(حقوق الطبع محفوظة للمترجم)

مُتَابِعًا، عَزَّ وَجَدَ يُنْتَبِهُ الْمَغْرِبِيُّ النَّوْبِي

منطقة السغاذه كجور محافظه تبصره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الوصية بأكثر من الثلث لو ارث فيجوز ذلك بمضى الورثة

(قال رحمه الله) وإذا ترك الرجل ابنين فأوصى لأحدهما بنصف ماله فأجاز ذلك له أخوه أخذ نصف المال بالوصية والباقي بينهما نصفان لأن الوصية بما زاد على الثلث والوصية للوارث إنما تتمتع بقوله لحق الورثة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث إلى أن يجزئه الورثة فإذا وجدت الإجازة فقد زال المانع فيأخذ الموصى له نصف المال بطريق الوصية والارث ينبغى عن المستحق بالوصية يبقى ماله النصف الباقي فيكون بين الاثنين نصفين بالميراث فإن قيل لماذا لم يجعل الميراث مقدما على الوصية للوارث حتى يأخذ نصف المال بالميراث والنصف الباقي بالوصية لأجازة كما قال في الزيادات في امرأة لا وارث لها إلا زوجها فأوصت له بنصف ماله فإنه يأخذ النصف بالميراث ثم النصف الباقي بالوصية قلنا لأن هناك بعض المال فارغ عن الميراث فيجبها بالوصية ينصرف إلى ذلك الفاضل وعامنا جميع المال مشغول بالميراث فليس البعض يرفع الإيجاب بالوصية إليه بأولى من البعض فهذا أخذ نصف مال بالوصية أولا ولو كان أوصى مع هذا بنصف ماله لا جنى فأجاز ذلك كله الوارثين فإن الاجنبي يأخذ نصف المال ويأخذ الموصى له من الوارثين نصف المال ولا ميراث لها لأن المانع من تنفيذ الوصية قد زال بإجازة الوارثين وما أوجبه بالوصية شامل لجميع المال فهذا يأخذ كل واحد منهما جميع المال بالوصية ثم الموصى له الاجنبي يأخذ ثلث المال بلازمة الإجازة وهو أربعة من اثني عشر يبقى في يد الابن ثمانية في يد كل واحد منهما أربعة وقد بقي إلى تمام حق الاجنبي سهمان في يد كل واحد منهما سهم فيأخذ ذلك من يد كل واحد منهما حتى يسلم له نصف المال بقي في يد الموصى له من الابن ثلاثة فيأخذ ذلك بطريق

الوصية وبأخذ بفضل مافي يد أخيه وهو ثلاثة لانه أجاز له الوصية وقد بقي الى تمام حقه  
 ثلاثة فيأخذ ذلك من أخيه ولم يبق شيء من المال ليكون ميراثا لها ولو كان الابن الذي لم  
 يوص أجاز جميع وصية أبيه ولم يجز الآخر وصية الاجنبي يأخذ ثلث المال بغير اجازة لان  
 الثلث محل الوصية ووصية الاجنبي أقوى من الوصية للوارث والضعيف لا يزاحم القوي  
 فلماذا أخذ الثلث وهو أربعة من اثني عشر ويبقى لكل واحد من الابنين أربعة وقد بقي الى  
 تمام حقه سهمان في يد كل واحد منهما سهم فيأخذ من الهيز سهما واحدا ويسلم للابن  
 الموصى له وصيته كلها لان في يده أربعة أسهم والباقي الى تمام وصيته سهمان يأخذها من  
 أخيه الهيز يبقى في يد الهيز سهم واحد فيأخذ ذلك أيضا ليكون بمقابلة ما سلمه الهيز الى  
 الاجنبي باجازته أو بمسك من الاربعة التي في يده سهما بمقابلة ما سلمه الهيز الى الاجنبي يبقى  
 في يده ثلاثة وفي يد الهيز ثلاثة فيأخذ جميع ذلك منه باعتبار انه أجاز له الوصية ويخرج  
 الهيز من الميراث ولو ترك ابنين فأوصى لاجنبي بنصف ماله وأوصى لاحد ابنيه بكامل النصف  
 مع نصيبه فأجاز ذلك الوارثان أخذ الاجنبي أربعة بغير اجازة ثم يأخذ الاجنبي ما بقي في يد  
 كل واحد منهما سهما سهما بالاجازة حتى يسلم له نصف المال ويأخذ الابن الموصى له من  
 أخيه سهمين بكامل النصف بنصيبه لانه كان في يده أربعة أسهم الى تمام النصف سهمان فيأخذها  
 من أخيه باعتبار اجازته وصيته فان قيل لماذا لم يعتبر ما بقي في يده وهو ثلاثة أسهم حتى  
 يأخذ من أخيه ثلاثة فلما لانه قد سلم سهما للاجنبي باجازة وصيته وما سلم اليه من ذلك  
 محسوب عليك ميراثا فلماذا أخذ من أخيه سهمين فيجعل له كمال النصف بنصيبه فيسلم  
 الاجنبي ستة وللابن الموصى خمسة ويبقى للابن الآخر سهم ولو أجاز الابن الذي لم يوص  
 له الاجنبي ولم يجز لآخيه ولم يجز أخوه للاجنبي أخذ الاجنبي ثلث المال بغير الاجازة منه  
 وأخذ من الذي أجاز له سهم واحد لان المستحق له بالاجازة من نصيبه هذا المقدار فيأخذه  
 ولا يأخذ بالنصيب الآخر شيئا لانه لم يجز له الوصية فيصير في يده خمسة وفي يد الابن الهيز  
 للاجنبي ثلاثة وفي يد الابن الموصى له أربعة نصيبه من الميراث واذا ترك ثلاثة بنين فأوصى  
 لرجل بمثل نصيب أحدهم وأوصى لآخر بنثل ماله فهذا على وجهين اما أن يميز ذلك الورثة  
 أولا يميزونه فان أجازوا فالقسمة من ستة للموصى له بالثلث سهمان والموصى له بمثل نصيب  
 أحدهم سهم وما بقي فبين الورثة اثلاثا لانا نأخذ عدد البنين وهم ثلاثة فنزيد عليه للموصى

له بمثل النصيب سهمان لانه جملة في الاستحقاق كابن بالغ له تم الوصية بثل المال تريد على ما في  
 يدنا وهو أربعة مثل نصفه وذلك سهمان فتكون ستة أسهم للموصي له بالثلث سهمان  
 للموصى له بمثل النصيب سهم والباقي وهو ثلاثة بين البنين اثلاثا فان لم يميزوا فالقسمة  
 من تسعة في قول أبي يوسف والثلث من ذلك ثلاثة للموصى له بالثلث سهمان والموصى له  
 بمثل النصيب سهم اعتبارا بحال الاجازة أولا فرق بين الحالتين في حق الموصى لهما وفي حال  
 الاجازة كان للموصى له بالثلث ضعف ما للموصى له بمثل النصيب فكذلك عند عدم الاجازة  
 فيكون الثلث بينهما اثلاثا لكل واحد منهم سهمان ووصية الموصى له بمثل النصيب مثل  
 نصيب البنين ففرقا ان نصيبه سهمان ووصية الموصى له بالثلث ثلاثة من تسعة فيضرب كل  
 واحد منهما بجميع وصيته فلهذا كان الثلث بينهم على خمسة والمال كله على خمسة عشر ولو ترك  
 ابنا واحدا فأوصى لرجل بمثل نصيبه وأوصى لآخر أيضا بمثل نصيبه فان أجاز الوارث لهما  
 جميعا فالمال بينهما وبين الابن اثلاثا لكل واحد منهم ثلث المال لانه جعل كل واحد منهما بما  
 أوجب له بالوصية كماله أحد وقد أجاز ذلك الابن المعروف فكانوا بمنزلة ثلاثين بنين فيكون  
 المال بينهم اثلاثا ولو أجاز لاحدهما أجاز للآخر بعد ذلك كان الاول سدسا جميع المال  
 والآخر سدس المال وثلاثة ارباع سدس المال لانهما استحقا ثلث المال بينهما نصفين قبل الاجازة  
 وبقي في يد الابن ثلثا المال أربعة من ستة حين أجاز لاحدهما فقد سواء بنفسه فيضم  
 ما في يده وهو سهم الى ما في يد ابنه وهو أربعة فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما سهمان  
 ونصف نصف المال انكسر بالانصاف فيكون المال من اثني عشر في يد كل واحد من الموصي  
 له سهمان وفي يد الابن ثمانية فاذا ضمنا ما في يد الذي أجاز له الي ما في يد الابن يكون ذلك  
 عشرة بينهما نصفان لكل واحد منهما خمسة ثم لا أجاز صحت اجازته فيما بقي في يده لا في  
 ابطال شيء مما صار مستحقا للاول وهو بهذه الاجازة سوى الثاني بنفسه فيضم ما في يده  
 وهو سهمان الى ما في يد الابن فيكون سبعة بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة ونصف  
 فيضمه للبناء بالانصاف فتكون أربعة وعشرين للاول من ذلك عشرة وهو سدسا ونصف  
 سدس كل سدس أربعة وللثاني سبعة وهو سدس وثلاثة ارباع سدس وبقي للابن مثل ذلك  
 ولو كان أحدهما قابلا للموصى له فاختر الوارث لهما معا وأجاز للقابل أولا فهو سواء والمال  
 بينهم اثلاثا لان الوصية للقابل انما لا تجوز لحق الوارث فيزول المانع باجازة الوارث لهما معا

أو للقبال أولا وهذا لان الموصى له الآخر قد استحق الثلث من غير مزاحة للقبال فيه  
 واجازته لها وللقبال في الحقيقة تكون اجازة للقبال وان أجاز لدى لم يقبل أولا ثم أجاز  
 للقبال أخذا لاول نصف المال لانه قد استحق ثلث المال من غير أن يزاحه القبال فيه فان  
 الضيف لا يزاحم القوى وجبن أجاز وصيته له فقد سواه بنفسه في استحقاق المال فصار هو  
 استحقاق نصف المال كاملا ثم اجازته للقبال تمل في حقه لافي حق الاول وقد سواه بنفسه  
 فيما بقي والباقي نصف المال فهو بينهما نصفان لكل واحد منهما الربع \* ولو ترك ابني  
 فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما فأجاز أحدا لابني  
 لأحدهما ثم أجازا جميعا بعد ذلك للباقي فان التريضة من أربعة وخمسين سهما للموصى له الذي  
 أجاز له أحدهما اثنا عشر سهما تسعة منها بغير اجازة وثلاثة من نصيب الذي أجاز له خاصة  
 وسهمان من نصيب الذي أجاز لصاحبه قبله لأنهما لو أجازا لها الوصيتين كان المال بينهما أرباعا  
 ولو لم يجزرا كان للموصى لها ثلث المال ثلث المال سالم لها بنسب اجازة والثلثان بين الاثنين  
 نصفان فيكون أصل المسئلة من سبعة ثم حين أجاز أحد الابني لأحدهما فقبول اجازته  
 لأحدهما معتبرة بإجازتهما له ولو أجازا له لكان يضم نصيبه وهو سهم الى نصيبهما وهو أربعة  
 فيكون مقسوما بينهم أثلاثا لا يستقيم فيضرب ستة في ثلاثة فتكون ثمانية عشر في يد كل  
 واحد من الابني ستة وفي يد كل واحد من الموصى لها ثلاثة ثم يضم ما في يده منهم خمسة  
 فحين أجاز الآخر ضمنا ما في يده وهو ثلاثة الى ما في أيديهما وهو عشر فيكون ثلاثة  
 عشر بينهم أثلاثا لا يستقيم فيضرب ثمانية عشر في ثلاثة فتكون أربعة وخمسين ومنه تصح  
 المسئلة في يد الموصى لها الثلث وهو ثمانية عشر في يد كل واحد منهما تسعة وفي يد كل ابن  
 ثمانية عشر فحين أجاز أحدهما لأحد الموصى لها يعتبر اجازته بإجازتهما ولو أجاز كان يأخذ مما  
 في يد كل واحد منهما ثلاثة حتى يصير له خمسة وبنسب لكل واحد منهما خمسة عشر فاذا أجاز  
 أحدهما أخذ بما في يده ثلاثة حصص من الاجازة فتكون له اثنا عشر ثم لما أجاز الآخر فانه يأخذ  
 من الذي أجاز له خاصة ثلاثة أسهم مثل ما أخذ صاحبه من الاول لان هذا أول مجز في  
 حقه ويأخذ من الآخر سهمين لأنهما لو كانا أجازا الاول ثم أجاز الآخر لكان يضم ما في  
 يده وهو تسعة الى ما في أيديهما وهو اثنا عشر فيكون بينهم أثلاثا لكل واحد منهم ثلاثة عشر  
 ففرقنا أن الذي يسلم له أربعة أسهم بهذه الاجازة في يد كل واحد منهما سهمان فيجعل فيما



يأخذ هو من الذي أجازا للاول ثم أجازا له فاذا أخذ منه سهمين كان له أربعة عشر سهما تسعة  
 نصير اجازة وثلاثة من الذي أجاز له خاصة وسهمان مما أخذه من الآخر ولو ترك ثلاث  
 بنين وأوصى لرجل ربع ماله ولا آخر بمثل نصيب أحدهم فأجازوا فالقريضة من ستة عشر  
 سهما لانما جعل أصل الحساب من أربعة لمكان الوصية بالربع فيعطى الموصى له بالربع سهمان  
 بطريق الاعتبار والباقي بين البنين الثلاثة لكل ابن سهم فزيد على ذلك مثل النصيب سهم  
 فيكون أربعة وتسعة الثلاث على أربعة لا يستقيم فيضرب أربعة في أربعة فتكون ستة عشر  
 للموصى له بالربع أربعة والموصى له بمثل النصيب ربع ما بقي وهو ثلاثة وما بقي وهو تسعة  
 بين البنين الثلاثة لكل ابن ثلاثة وان لم يميزوا فالثالث بينهما على سبعة أسهم في قول أبي  
 يوسف لانه يستبر حال عدم الاجازة بحالة الاجازة على معنى أن كل ما واحد منهما يضرب  
 في الثالث بسهام حقه غير الاجازة وحق صاحب الربع أربعة وحق صاحب النصف ثلاثة  
 فيكون بينهما على سبعة وعند محمد رحمه الله الثالث بينهما نصفان لان كل واحد منهما لو اتفرد  
 استحق ربع المال فان من ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم كان للموصى له ربع  
 المال فرفعا أن حقهما فيما أوجب بهذه الوصية سواء فيكون الثالث بينهما نصفين • ولو ترك  
 خمسة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله ولا آخر بنصف نصيب أحدهم فأجازوا فالقريضة من  
 اثني عشر لان الوصية للموصى له بنصف المال يأخذ النصف والنصف الآخر بين البنين  
 والموصى له بمثل النصيب على ستة لانك تأخذ عدد البنين وتريد عليه لصاحب النصف سهما  
 فاذا صار النصف على ستة كان الكل اثني عشر للموصى له بالنصف ستة وللموصى له بمثل  
 النصيب سهم وان لم يميزوا فثلاثة أثلاث في قول أبي حنيفة الثالث بينهما على أربعة  
 له صاحب النصف ثلاثة لان من أصله أن الوصية بما زاد على الثالث تبطل عند عدم الاجازة  
 صريحا واستصحابا فغير جامع حق صاحب النصف الى الثلث والباقي وهو الثلثان بين البنين والموصى  
 له بالنصيب في ثلاثة يضرب بذلك في الثلث وحق الموصى له بالنصف في سهم يضرب به  
 في الثلث فيكون الثلث بينهما على أربعة وفي قول أبي يوسف الثلث بينهما على أحد عشر  
 لأن سهام مال تسعة كما قاله أبو حنيفة فانما يجعل للموصى له بالنصف لابتداء الثلث بطريق  
 الاعتبار لتبيين نصيب الآخر بقسمة الثلثين النصف عنه أبي يوسف في الثلث وذلك أربعة  
 ونصف والموصى له بالنصيب بضرب بسهم فيكون الثلث بينهما على خمسة ونصف فاضعفه

للكسر بالانصاف فيكون أحد عشر للموصى له بالنصف تسعة وللآخر سهمان وفي قول محمد  
 الثلث بينهما على تسعة ونصف لأن الموصى له بالنصف يأخذ الثلث بطريق الاعتبار والباقي وهو  
 الثلثان مقسوم بين البنين أخماسا فإذا صار الثلثان على خمسة كان جميع المال سبعة ونصفا فالكسر  
 فأضعفه فيكون خمسة عشر الثلث من ذلك خمسة والباقي وهو عشرة بين البنين لكل واحد  
 منهم سهمان ووصية صاحب النصيب مثل نصيب أحدهم وذلك سهمان ثم الموصى له بالنصف  
 يضرب في الثالث بنصف المال وهو سبعة ونصف لأن سهام المال خمسة عشر والموصى له  
 بالنصيب يضرب بسهمين فيكون الثلث بينهما على تسعة أسهم ونصف لصاحب النصيب  
 سبعة ونصف وللآخر سهمان ولو ترك ابنين وأوصى لرجل بنصف ماله ولآخر بمثل نصيب  
 أحد ابنيه فأجازوا لصاحب النصيب ثلاثة من مئة ولصاحب المال سهم لأن صاحب النصيب  
 يأخذ النصف ثم يقسم النصف الباقي بين الابنين وصاحب النصيب على ثلاثة لانا نزيد على  
 عدد البنين واحدا للموصى له بالنصف فإذا صار النصف ثلاثة كان الكل ستة لصاحب  
 النصف ثلاثة ولصاحب المثل سهم والباقي بين الابنين وان لم يميزوا فالثلث بينهما أخماس في  
 قياس قول أبي يوسف لأن صاحب النصيب مند عدم الاجازة يراجع الى الثلث فيأخذ الثلث  
 ويقسم الثلثان على ثلاثة بنين نصيب الموصى له بالنصيب وإذا صار ثلاثة كان المال أربعة  
 ونصفا فأضعفه للكسر فيكون تسعة فأنما يضرب الموصى له بالنصف في الثلث بثلاثة أسهم  
 وأوصى له بالنصيب بسهمين فيكون الثلث بينهما على خمسة والمال كله خمسة عشر سهمان وفي  
 قول أبي يوسف الثلث بينهما على ثلاثة عشر لأن الموصى له بالنصف يدرل له الثلث بطريق  
 الاعتبار ويقسم ما بقي بينهم اثلاثا لثنتين وصية الآخر فيكون المال على أربعة ونصف وبدد  
 التضيق يكون تسعة ثم الموصى له بالنصف إنما يضرب بأربعة ونصف وهو نصف المال  
 والموصى له بمثل النصيب إنما يضرب بسهمين وهو ثلث الثلثين فيكون لثلاث بينهما على ستة  
 ونصف فإذا أضفته كان ثلاثة عشر لصاحب النصيب تسعة وللآخر أربعة في قول محمد رحمه  
 الله لثلاث بينهما على خمسة كما وتقول أبي حنيفة رحمه الله لا يكاد عزاء تمت لثلاث وقسمت  
 لثلاثين بين الابنين نصيب كل جميع الثلث على أربعة فأنما يضرب الموصى له بالنصف بنصف  
 المال وهو سهم ونصف والآخر إنما يضرب بنصف الثلثين وهو سهم فيكون الثلث  
 بينهما بدد تضيق على خمسة للموصى له بالنصف ولثلاث سهمان ولو ترك

ابن فأوصى لرجل بشئ ماله ولا آخر بمثل نصيب أحدهما لأجازوا إيمان الموصي له بالمثل في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يأخذ سهمين من خمسة عشر من جميع المال لأن الورثة لو لم يجزوا كان نصيبه هذا المقدار فلا يجوز أن ينقص حقه بإجازة الورثة لأن إجازتهم إنما تعتبر في حقه لتوفير النصفة عليه لا الأضرار وإنما قلنا أن نصيبه عند عدم الإجازة هذا لأن وصية صاحب الثلثين فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة تبطل ضربا واستحقاقا وإنما يضرب هو بثلاثة من تسعة والموصى له بالمثل بسهمين فيكون الثلث بينهما على خمسة كما في المسئلة المتقدمة ففرقنا أن له عند عدم الإجازة سهمين من خمسة عشر فلو اعتبرنا الإجازة في حقه لكان له سهم من تسعة للموصى له بالثلثين ستة ولصاحب المثل سهم لأنه بمنزلة ابن ثالث والباقي بين الابنين والإجازة في قوله غير لهما لأنهم لو لم يجزوا كانت القريضة على قوله من أربعة وعشرين بالطريق الذي قلنا أنه يقول الثلث ويتقسم الثلثان بين الابن ويزاد لصاحب المثل سهم فيصير على ثلاثة والمال أربعة ونصف وبعد التضييف يكون تسعة ثم صاحب الثلثين يضرب في الثلث بجميع وصيته وذلك ستة وصاحب النصيب بوصيته وذلك سهمان فيكون الثلث بينهما على ثمانية وإذا صار الثلث على ثمانية كان المال كله أربعة وعشرين فظهر أن في الإجازة منفعة لهما ولو كان فيه ضرر فذلك إنما ثبت حكما فاما الوارث ما قصد بالإجازة الا توفير النصفة عليهما فلا يكون هذا الأضرار مضافا إلى إجازة الوارث وفي قول محمد رحمه الله في حالة الإجازة مذهبه كذهب أبي يوسف كما في المسائل المتقدمة وعند عدم الإجازة الثلث بينهما اثلاثا لثلاث لصاحب الثلثين وثلاثة لصاحب المثل لأن عنده ثلث على ثلاثة أسهم وأنا قول الثلث ونجمل الباقي بين الابنين نصفين فحين أن وصية صاحب المثل سهم ثم صاحب الثلثين يضرب بسهمين في الثلث وصاحب المثل يضرب بسهم فيكون الثلث بينهما اثلاثا ولو ترك ابن فأوصى لرجل بمثل نصيب الثالث لو كان فيه ربع المال لأن مثل الشيء غيره ومثل نصيب الثالث بأن يزيد على الثلث سهما فيكون أربعة ففرقنا أنه ربع المال ولو كان أوصى له بمثل نصيب الخامس ثم الباقي وهو الخمسة بين الابنين نصفين فيزيد عليه للموصى له بمثل نصيب أحدهما سهمين ونصف مئة نصيب أحدهما فإذا زدت على خمسة مرة سهما ومرة سهمين ونصف فيكون ذلك ثمانية ونصفا فتضيق فيكون سبعة عشر كان للموصى له بمثل نصيب خامس سهم أضيق فيكون له سهمان وكان للموصى له بمثل نصيب أحدهما نصف سهمين ونصف

أضغه فيكون خمسة والباقي وهو عشرين بين الابنين نصفان وأخذ منهما خمسة مثل ما أخذ  
الموصي له بمثل نصيب أحدهما ولو قسمت هذه العشرة بين خمسة بنين كان لكل واحد منهم  
سهمان مثل ما أخذ الموصي له بمثل نصيب الخامس ولو كان أوصى له بمثل رابع لو كان  
ولآخر بمثل نصيب خامس لو كان فأجازوا كان للموصي له بمثل نصيب الخامس أربعة أجزاء  
من تسعة وعشرين جزءاً من جميع المال وللآخر خمس الباقي لانه اجتمع هاهنا وصيتان بمثل  
نصيب رابع وبمثل نصيب خامس فيضرب خرج الربع في خرج الخمس وذلك أربعة في  
خمسة فيكون عشرين ثم يزيدان عليه للموصي له بمثل نصيب رابع وذلك خمسة فالموصي  
له بمثل نصيب خامس الخمس وذلك أربعة فتكون تسعة فظهر أن المال على تسعة وعشرين  
سهما يأخذ الموصي له بمثل نصيب الرابع من ذلك خمسة والآخر أربعة والباقي بين  
الابنين نصفان وان قسمت الباقي بين أربعة كان لكل واحد منهم أربعة وان لم يميزوا  
فكذلك الجواب في هذا الفصل لان الوصية أقل من الثلث فلا تختلف بالإجازة وعدم  
الإجازة وفي الفصل الاول اذا لم يميزوا كان الثلث بينهما على سبعة لان كل واحد منهما عند  
عدم الإجازة يضرب في الثلث بحقه وحق الموصي له بمثل نصيب خامس سهمان وحق الآخر  
خمسة فيكون الثلث بينهما أسباعاً لهذا \* ولو ترك ابنين فأوصى لرجل بمثل نصيب خامس  
لو كان فأجازوا فالقسمة من تسعة وثلاثين جزءاً وهذا بناء على الفصل المتقدم فقد جملنا هناك  
المال على تسعة وعشرين وكان المقسوم بين الابنين عشرين لكل واحد منهما عشرة في  
هذا الفصل وأوصية بمثل نصيب أحدهما تزيد على المال مثل نصيب أحدهما وهو عشرة  
فيكون على تسعة وثلاثين للموصي له بمثل نصيب أحدهما أثلاثاً وان لم يميزوا كان الثلث  
بينهم على تسعة عشر لان كل واحد منهم يضرب في الثلث بسهام حقه أحدهم بعشرة والآخر  
بخمسة والآخر بأربعة فلهذا كان الثلث بينهم على تسعة عشر \* ولو ترك ابنين فأوصى لرجل  
بثلث ماله ولآخر بمثل نصيب رابع ومثل نصيب الرابع سبع ما بقي من المال والباقي بين  
الابنين والموصي له بمثل نصيب أحدهما أثلاث والتريضة من أحد وعشرين لان الموصي  
له بالثلث يأخذ الثلث ثم يوجد عدد الأربعة فيزاد عليه واحد لتبيين نصيب الموصي له بمثل  
نصيب الرابع فيكون خمسة للموصي له نصف الرابع سهم والباقي وهو أربعة بين الابنين  
نصفان لكل واحد منهما سهمان فيزاد للموصي له بمثل نصيب أحدهما سهمان فإذا قدرنا على

ثلاثي المال وهو أربعة للموصي له بمثل نصيب الرابع سهم والموصي له بمثل نصيب أحدهما  
سهمان فيصير سبعة أنتم للموصي له بمثل نصيب الرابع من ذلك سهم وهو سبع ما بقي  
من المال والباقي بين الابنين والموصي له بمثل نصيب أحدهما اثلاثا فإذا صار ثلثي المال على سبعة  
كان الكل عشرة ونصفا نصفه للكسر فيكون أحدا وعشرين للموصي له بالثلث سبعة  
ولصاحب نصيب الرابع سهمان وللثالث أربعة وان لم يجزوا كان الثلث بينهم على ثلاثة  
عشر لأن كل واحد منهم يضرب في الثلث بسهام حقه أحدهم بسبعة والآخر بأربعة والآخر  
بسهين فيكون جملة ذلك ثلاثة عشر • ولو كان أوصى لرجل بمثل نصيب سادس لو كان  
والآخر بمثل نصيب أم لو كانت فإن الموصي له بمثل نصيب السادس يأخذ خمسة أسهم من  
أربعين سهما وهذا تطويل غير محتاج إليه فإن نصيب الأم من هذه التركة السدس ومثل  
الشيء غيره فالوصية بمثل نصيب السادس والوصية بمثل نصيب الأم لو كانت سواء في المقدار  
فإنما يزداد لكل واحد منهما سهم على ستة فتكون القسمة على ثمانية لكل واحد من الموصي لهما  
سهم والباقي وهو سهم بين الابنين قال رضى الله عنه في الكتاب خرج من خمسة أمثال وذلك  
أربعون سهما وأعطى كل واحد منهما خمسة ولا فرق بين خمسة من أربعين وبين سهم من ثمانية  
• ولو ترك ابنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما الا ثلث جميع المال فإنه رد على الوارثين  
فالقريضة من سبعة للموصي له بمثل نصيب أحدهما أربعة ويرد منها ثلث المال على الورثة وذلك  
ثلاثة لأنك تأخذ عدد الابنين فتزيد على ذلك للموصي له بمثل النصيب سهمان فيكون ثلاثة  
ثم تضرب ذلك في ثلاثة لمكان الاستثناء وهو قوله الا الثلث فيكون تسعة فهذا هو المال ومعرفة  
النصيب بأن تأخذ النصيب وهم سهم فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تزيد عليه سهمين لمكان  
الاستثناء لأن بسبب المستثنى يزداد مال الوارث وكلما ازداد مال الوارث ازداد النصيب فظهر  
أن النصيب أربعة فإذا دفت إلى الموصي له بالنصيب أربعة ففي يد الورثة خمسة ثم يسترجع  
بالاستثناء منه ثلث جميع المال وهو ثلاثة فتضمه إلى ما في يد الوارث فيصير ثمانية بين الابنين  
لكل واحد منهما أربعة مثل النصيب وعلى طريق الدينار والدرهم تجعل المال ديناراً أو درهما  
فتمطى بالنصيب ديناراً وتسترجع بالاستثناء ثلث دينار وثلث درهم فيصير مائة درهم وثلث  
دينار وحاجة الورثة إلى دينارين لأنا جعلنا النصيب ديناراً بمثله قصاصا بقي في يدك درهم  
وثلث يمدل ديناراً وثلاثي دينار فتضرب كل واحد منهما في ثلاثة للكسر فتصير الدنانير خمسة

والدوام أربعة ثم قلت النصفه ونجعل آخر الدوام آخر الدناير وآخر الدناير آخر الدوام  
فصار كل دينار بمعنى أربعة وكل درهم بمعنى خمسة ثم لمود الى الاصل فتكون كما جعلنا المال  
دينارا ودرهما فذلك تسعة وأعطينا بالنصيب دينارا وذلك أربعة فتبين أن النصيب أربعة من  
تسعة ثم التخرج كما يتا • ولو ترك خمسة بنين وأوصى لاحدهم بكمال الثلث مع نفسه وأوصى  
لاجنبي بثلث ما بقي من الثلث فإن الاجنبي يأخذ سبع جميع المال لانه لا مزاحة للوصية  
للوارث مع الوصية للاجنبي فيأخذ الاجنبي كمال حقه كأنه لم يوص لاحد غيره وثلث ما بقي  
من الثلث هو الثلث الثلث اذا لم يكن هناك وصية أخرى (ألا ترى) انه لو أوصى له بما  
بق له من الثلث ولم يوص لغيره بشئ استحق جميع الثلث فكذلك ما هنا يستحق ثلث المال  
ثم ان أجازوا فأورث الموصى له يأخذ مما بقي كمال حقه الثلث مع نصيبه بين جميع المال وذلك  
ثلاثة أسهم من تسعة فاذا أخذ هو ثلاثة وللاجنبي سهم بقي خمسة فتقسم بين البنين بالسوية  
أرباعا انكسر بالارباع فاضرب تسعة في أربعة فتكون ستة وثلاثين للاجنبي أربعة وللوارث  
اثنا عشر يبقى عشرون بين البنين الاربعة لكل واحد منهم خمسة فتبين أن الميراث الابن  
الموصى له خمسة والوصية له سبعة وقد استحق ذلك بأجزة الورثة • ولو أوصى لاحدهم بمثل  
نصيب أحدهم ولاجنبي بثلث ما بقي من الثلث فإن الاجنبي يأخذ ثلث المال وهو سهم من  
تسعة كما يتا ويقسم ما بقي بين اورثة وبين الموصى له بمثل نصيب أحدهم على ستة لان مثل  
الشيء غيره فلا بد من أن يزيد على عدد الورثة وذلك خمسة بينهما لتبين مثل نصيب أحدهم  
فيجعل للموصى له بمثل النصيب سهمان سهم بميراثه وسهم بوصيته والباقي وهو أربعة بين  
لبنين أرباعا واذا أردت تصحيح الحساب احتجت الى ضرب تسعة في ستة فيكون أربعة  
وخمسين للاجنبي ستة وللابن الموصى له ستة عشر ثمانية بالميراث وثمانية بالوصية والباقي وهو  
اثنا عشر وثلاثون بين أربعة بنين لكل واحد منهم ثمانية ولو أوصى لاحد ورثته بثلث ماله ولاجنبي  
بما بقي من ثلثه فأجازت الورثة أو لم يجزوا أخذ الاجنبي ثلث جميع المال لان الوصية  
للوارث غير متبصرة في مزاحة الاجنبي فكانه أوصى للاجنبي بما بقي من ثلثه وهو بهذا  
اللفظ يستحق جميع الثلث كما يستحق المصبة جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض  
ثم الباقي بينهم على الميراث ان لم يجزوا فأجازوا أخذ الوارث الموصى له ثلث جميع المال من  
الباقي باعتبار اجازتهم والباقي بينهم على الميراث • ولو ترك ابنين وأوصى لاجنبي بما بقي من

ثلاثة ولم يوص بغير ذلك كان له ثلث جميع المال لان جميع الثلث باقى اذا لم يوص بشئ آخر  
 ولو ترك ثلثمائة وأوصى لاحد ابنيه بمائة من ماله ولاجنبي بما بقى من ثلثمائة فأجازوا أخذ  
 الاجنبي ثلث جميع المال لانه لا مزاحمة للوارث منه وأخذ الوارث مائة درهم لاجازة الورثة  
 وصيته والباقي ميراث \* ولو ترك ستمائة وأوصى لاجنبي بمائة من ماله ولاخر بما بقى من  
 ثلثه أخذ صاحب المال مائة والاخر ما بقى من الثلث لان كل واحد منهما له وصية ثابتة في  
 حق الآخر وصاحب المال المسمى من الثلث مقدم على صاحب ما بقى كما أن صاحب الفريضة  
 في الميراث مقدم على صاحب ما بقى كما أن صاحب الفريضة في الميراث مقدم على المصبة  
 فهذا يأخذ صاحب المائة من الثلث مائة ثم لصاحب ما بقى قدر الباقي فان رد الموصى له  
 بالوصية وصيته أو مات قبل موت الموصى حين بطلت وصيته أخذ الآخر جميع الثلث لان  
 جميع الثلث باقى وهو بمنزلة ما لم يوص لتيره بشئ ولو هلك نصف المال قبل القسمة كان  
 لصاحب المائة مائة ولا شئ لصاحب ما بقى لانه لم يبق من الثلث شئ ولو كان أوصى مع  
 ذلك بثلث ماله ولم يبق شئ من المال كان الثلث بين صاحب الثلث وصاحب المائة أثلاثا لان  
 صاحب الثلث يضرب في الثلث وهو مقدار الثلث والاخر يضرب بمائة فيكون الثلث بينهما  
 أثلاثا ولا شئ لصاحب ما بقى لانه لم يبق من الثلث شئ \* ولو ترك ابنين فأوصى لرجل  
 بثلث ماله ولاخر بربع ماله فأجاز ذلك أحد الابنين كان الثلث بينهم أسباعا بغير اجازة ويكون  
 نصف ربح المال من نصيب الابن الذى أجاز صاحبي الوصية على سبعة أسهم وأصل هذه  
 الفريضة من أربعة وثمانين سهما لانهما ينلقان الذى أجاز لهما الوصية على حسب ما ينلقانه ان  
 لو أجازا جميعا وبقابلان الذى لم يجز وصيتهما على حسب ما يقابلانه ان لم يجز فتقول لو أجازا  
 الوصيتين جميعا لكان الموصى له بالثلث يأخذ الثلث والموصى له بالربع يأخذ الربع فيحتاج  
 الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فانه أربعة واربعة وثلاثة ولو لم يميزا لكان الثلث  
 بينهما على هذا فاذا صار الثلث على سبعة كان جميع المال أحدا وعشرين ثم عند اجازتهما  
 الموصى له بالثلث والموصى له بالربع يأخذ الربع وليس لاحد وعشرين ربع صحيح فيضرب  
 أحد وعشرون في أربعة فيكون أربعة وثمانين فاما ثلث المال وذلك ثمانية وعشرون يأخذانه  
 بلامنة الاجازة فيقسماه أسباعا على مقدار حقهما للموصى له بالثلث أربعة أسباع وهو ستة  
 عشر وللموصى له بالربع ثلاثة أسباع وذلك اثنا عشر ثم نقول قد بقي الى تمام حق الموصى

له بالثلث اثنا عشر فلو أجازا له الوصية لكان يأخذ من كل واحد من الابنين نصف ذلك وهو ستة وقد بقي الى تمام حق الموصي له بالربع تسعة فلو أجازا له الوصية لكان من كل واحد منهما نصف ذلك وهو أربعة ونصف فإذا أجاز أحدهما الوصية لهما جميعا ولم يجز الآخر فانهما يأخذان من نصيب المجهز وهو ثمانية وعشرون مقدار حقهما ان لو أجازا وذلك عشرة ونصف فيقسمان ذلك أسبعا فلكل سبع منه سهم ونصف فلصاحب الربع ثلاثة أسبعا أربعة ونصف ولصاحب الثلث أربعة أسبعا وهو ستة ولو كان الابنان أجازا وصية صاحب الربع ولم يجزا وصية صاحب الثلث فان الثلث بينهما أسبعا كما بينا ثم يأخذ صاحب الربع ما بقي من حقه وهو سبعة أسهم من نصيب الابنين لانهما قد أجازا له الوصية فيسلم له أحد وعشرون كمال الربع من أربعة وثمانين ويسلم لصاحب الثلث أربعة أسبعا الثلث وذلك ستة عشر ولو أجاز أحدهما لصاحب الثلث والآخر لصاحب الربع فالثالث بينهما أسبعا كما بينا ثم يأخذ صاحب الثلث من نصيب الذي أجاز له نصف ما بقي من الثلث والباقي الى تمام الثلث اثنا عشر فيأخذ نصف ذلك منه وهو ستة لانهما لو أجازا جميعا له أخذ من كل واحد منهما ستة فكذلك اذا أجاز له أحدهما يأخذ صاحب الربع من نصيب الذي أجاز نصف ما بقي الى الربع والباقي من حقه الى تمام الربع تسعة فيأخذ منه نصف ذلك وهو أربعة بمنزلة ما لو أجازا له الوصية والله أعلم

### باب الوصية في المال ينقص أو يزيد بعد موت الموصي

(قال رحمه الله) وإذا كان الرجل ثلاث جوارى قيمة كل واحدة ثلثمائة فأوصى لرجل تجارية منهن بيميناتهن مات فلم يقسم الورثة والموصي له حتى زادت تلك التجارية فصار ثلثمائة أو ولدت ولدا يساوي مائة أو وطئها رجل بشبهة فزعم عقرها مائة أو اكتسبت مائة فهذا كله من مال الميت لان التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم ملك الميت فهذه الزيادة تجل على حكم ملكه أيضا ويكون حصولها قبل الموت وحصولها بعد الموت سواء فان كانت الزيادة في بدنها فلموصي له تمام ثلث مال الميت وماله صار ألفا ومائتين فلموصي له مقدار الثلث أربع مائة وذلك ثلثا التجارية التي أوصى له بها وثلثها له مع الجاريتين الاخرتين وان كانا ضامناها فانه يسلم له التجارية كلها وتقام الثلث من تلك الزيادة حتى تقع القسمة



في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله للموصي له الثلث من الجارية ومن الزيادة لا يبدأ بشئ من ذلك قبل وقد تقدم بان المسئلة في الوصايا والمقصود هاهنا بيان انه يعتبر مال الميت حتى تقع القسمة لاحين يوصى ولا حين يموت لان حق الموصي له في الثلث ينزله حتى الورثة في الثلثين وانما يتم سلامة الثلثين للورثة عند القسمة فكذلك سلامة الثلث للموصي له (ألا ترى) انه لو ظهر دين قبل القسمة وجب تنفيذه من الاصل والزيادة جميعا واذا كان للرجل أمة تساوي ثلثه لآمال له غيرها فأوصى بهالرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من الموصي له فقد بيعها في ثلثها لان الموصي له صار أحق بثلثها واوراث أحق بثلثها فاذا كانت ولدت عند المشتري ولدا يساوي ثلثه لآماله ثم أحضر الموصي له مائة يأخذ ثلث الجارية ويكون للمشتري ثلثها وثلثا الولد ويكون للموصي له التسع من الولد ويرد التسعين الى الوارث لان ملك المشتري يفوت في ثلثها فيقرر في ثلثي الولد أيضا ولا يكون ذلك محسوبا من مال الميت لانه حدث على ملك المشتري وانما مال الميت الجارية وثلث الولد فيأخذ الموصي له ثلث الجارية ويكون له ثلث الولد وذلك تسع الولد لانه لا يسلم له بالوصية أكثر من ثلث مال الميت ويرد التسعين الى الوارث لانه زائد على الثلث بما تناولته الوصية فيكون مردودا على الوارث وكذلك المهر والكسب في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا لانه يبدأ بالجارية في تنفيذ الوصية ثم بالولد ولو كانت الجارية زادت في بدنها حتى صارت تساوي ستمائة صار كان الميت ترك من المال أربعة مائة لان في ثلثي الجارية يعتبر القسمة وقت البيع من الوارث فان يبعه من الوارث بمنزلة الاستهلاك لانه ملكه من غيره فيخرج به من أن يكون مبقى على حكم الميت فالزيادة الحاصلة في ثلثها لا تكون محسوبة من مال الميت يبقى مال الميت لثلثها وقيمة ذلك مائتا درهم فيكون للموصي له الثلث من ذلك وهو ثلثا ثلث الجارية قيمة ذلك مائة وثلاثة وثلاثون وثلث والوارث ثلث ثلثها قيمة ذلك ستة وستون وثلثان فاذا ضمته الى المائتين استقام الثلاث والثلثان ولو لم يزد الجارية ولكنها قصت حتى صارت تساوي مائة درهم أخذ الموصي له ثلثها ورجع على الوارث من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أنساع درهم لان مال الميت ماصار للوارث مستهلكا له وقيمة ذلك مائتا درهم وثلث الجارية قيمته ثلاثة وثلاثون وثلث فان نقصان السعر لا يكون مضموفا على المشتري فالموصي له ثلث مائتي درهم وثلث ومقدار ذلك ما قال في الكتاب فيأخذ ثلث الجارية لانها هي الاصل ويرجع على الوارث بأربعة وأربعين وأربعة أنساع

درهم حتى يكون السالم له ثلث مال الميت وإذا كان للرجل ثلاثة أصد قيمة كل واحد منهم  
 ثلثا لماله له غيرهم فأوصى بعبد منهم بعينه لرجل ثم مات الموصى فأعتق الوارث العبد  
 الآخرين ثم صارت قيمة كل واحد منهم ستمائة ثم جاء الموصى له فطلب حقه فانه يأخذ من العبد  
 الموصى له به ثلثه لان الوارث بالاعتاق صار مستهلكا للعبد الباقيين فانما تعتبر قيمتهم يومئذ  
 وذلك ستمائة ستمائة فيكون للموصى له بقدر ثلث مال الميت وذلك ثلثا هذا العبد قيمته أربعمائة وثلثه  
 للورثة قيمته مائتان من الستمائة مع الثمانيات ولو كان الوارث لم يستبقها ولكن الموصى له أعتق  
 العبد للموصى به ثم قصت قيمة العبد حتى صار كل واحد منهم يساوي مائة فانه يأخذ الوارث  
 العبد الباقيين ويضمن له مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا لان الموصى له صار مستهلكا بالاعتاق  
 العبد الموصى له به فتعتبر قيمته يومئذ وقيمة العبد الباقيين عند القسمة فيكون مال الميت  
 خمسمائة يسلم للموصى له ثلث ذلك مائتان وستة وستون وثلثان ويقوم للوارث ما زاد على  
 ذلك الى تمام ثلثا فيأخذ الوارث مع العبد الباقيين حتى يسلم له ثلثا وثلاثة وثلاثون  
 وثلث وإذا كان للرجل عبد يساوي ثلثا فأوصى به لرجل ثم مات ولا مال له غيره وله  
 ابن صغير فكتب الوصى العبد على ألف درهم فأداهما الى الوصى ثم جاء الموصى له يطلب حقه  
 فيكون الوصى في الكتابة فانما مقام الصغير وحين تغذ منه الكتابة في ثلثه صار ذلك مستهلكا  
 وانما أدى الالف من كسب كسبه بعد الكتابة فلنا الكسب لا يكون محسوبا من مال الميت  
 وانما مال الميت العبد وثلث الكسب فيكون جلة ذلك ستمائة وثلاثة وثلاثين وثان يسلم  
 للموصى له ثلث ذلك وهو مائتا درهم واحد عشر وتسع يأخذها من مال الابن ان كان له  
 مال بثلث قيمة العبد وان شاء أعتق ويرجع الموصى على العبد فيقسمه الابن في ثلث قيمته  
 لانه عتق بقدر الثلثين منه فيخرج الباقي الى الحرية بالسعاية فان تمكنت السعاية في يد الموصى  
 قبل أن يحضر الموصى له ثم حضر فانه يتبع مال الابن ان كان له مال بثلث قيمة العبد وان  
 شاء أعتق وان شاء استعماه لان الصبي معتق باستيفاء الوصى بدل الكتابة وقد كان العبد  
 مشتركا بينه وبين الموصى له فكان للموصى له أن يضمه قيمة نصيبه ان كان موسرا  
 وقد بينا في السابق ان الصبا لا يمنع وجوب ضمان الدين والموصى له لا يكون ضامنا من ماله  
 شيئا لانه غير مخالف في نصيب الصغير بالكتابة فيكون فله كفعل الصبي فان كانت قيمة العبد  
 زادت بعد اوائه المكتوبة لم ينظر الى الزيادة ولا الى النقصان بعد الاداء لانه لا عتق بعرضه

وقد خرج من أن يكون ميثاقا على ملك الميت ولو كان العبد زاد قبيل أن يؤدي المكاتبه حتى صار يساوي ستائة ثم أدى المكاتبه فضايع في يد الموصي فلا ضمان على الوصي فيما قبض من المكاتبه لانه غير مخالف في تصرفه بالمكاتبه وقبض البدل والموصي له أن يبيع مال الابن أن كان له مال بثلاث أربائة لان مال الميت قيمة ثلثي العبد وقت المكاتبه وذلك مائة درهم وقيمة ثلثه وقت الاداء وذلك مائة درهم فيكون أربائة فيسلم للموصي له ثلث ذلك وله الخيارات بين التضمين والاعتاق والاستسقاء وان رجع ذلك في مال الصبي رجع الوصي على العبد بقيمة ثلثه عند الاداء وذلك مائة درهم فيسعى للصبي في ذلك وإذا كان للرجل عبدان قيمة كل واحد منهما ألف درهم فكاتبهما في مرضه كتابة واحدة بألف درهم فمات أحدهما وأدى الباقي المكاتبه الى السيد ثم مات السيد بعد ذلك ولم يستهلك المكاتبه فان الورثة يرجعون على الحي بمائتي درهم وذلك تمام ثلثي المال لان المريض حابها بقدر ألف فذلك وصية لها تنفذ من ثلثه وبموت أحدهما قبل موت المريض لا تبطل وصيته لان هذه الوصية في ضمن المكاتبه والمكاتبه فائقة بقاء من يؤدي البدل وهو المكاتب الآخر ولان هذه الوصية تزم بنفسها فتكون بمنزلة التمسك المقدم في مرضه فلا تبطل بموته فانما مال الميت عند موته بدل المكاتبه وهو ألف درهم ونصف رتبة الباقي قيمته خمسمائة والذي مات مستوفيا لوصيته ويؤدي بموته نصف رقبته فانما يقسم الباقي بين الوارث والعبد القائم على خمسة لان للعبد نصف الثلث سهم من سهمين وللوارث أربعة فاذا قسمنا لها وخمسمائة بينهم اخصاسا للعبد من رقبته بقدر ثمانمائة ويسى فيما بقي وذلك مائة درهم فحصل للورثة ألف ومائتا درهم وقد سلم للوصي بالعبد القائم ثمانمائة والميت صار مستوفيا مثل ذلك بالوصية فيقسم الثلث والثلثان وكذلك لو كان أحد المكاتبين مات بعد موت المولي وبقي الآخر فأدى المكاتبه واذا كان للرجل ألفا درهم وعبد يساوي ألف درهم فأوصي ان يباع العبد من فلان بمائة درهم وأوصى لرجل ثلث ماله فان العبد يباع تسعة اعشاره من الموصي له بالبيع بأربائة وخمسين درهما لانه اجتمع في العبد وصيتان وصية بالبيع وهو مثل الوصية بالرقبة في القسمة ووصية بالثلث فتكون القسمة على طريق المنازعة للموصي له بالبيع خمسة أمداسه والآخر سدسه واذا صار العبد على ستة فكل ألف من الاثنين يكون على ستة أيضا للموصي له بالثلث ثلث ذلك وهو أربعة فبلغ سهام الوصايا عشرة فذلك ثلث المال وجملة سهام المال ثلاثون العبد من ذلك عشرة

أسم وهو الشر للموصى له بالثلث وخمسة وهو نصف المبدىاع من الموصى له بخمسين درهما  
كما أمر به الموصى وأربعة أعضاؤه حق الورثة فانما يباع من الموصى له بالبيع بمثل قيمته أن  
رغب فيه لانه لم يبق من الثلث شيء لتنفذ له الحباة فيه وقيمة أربعة أعضاؤه أربعمائة فلهذا يباع  
تسعة أعضاؤه البسد من الموصى له بأربعمائة وخمسين فيكون للموصى له بالثلث خمس الالفين  
أيضا وذلك أربعائة ويكون للموصى له من الثمن خمسون درهما وهو حصة نصف المبدى الذى  
نفذنا فيه الوصية بالبيع مع الحباة لان ثمن ذلك خمسون وقد فرغ من وصية صاحب البيع  
فيسلم لصاحب الثلث فاذا قد سلم للموصى له بالثلث فى الحاصل خمسمائة وخمسين ونفذنا للموصى  
له بالحباة الوصية بقدر أربعائة وخمسين فذلك ألف درهم وحصل للورثة ألف درهم فقد حصل  
لهم من الثمن أربعمائة وأربعة أخماس الالفين فيستقيم الثلث والثلثان واذا كان للرجل عبد  
يساوى ألف درهم لا مال له غيره فباعه من رجل فى مرضه بثلاثة آلاف درهم بسنة سنة وأوصى  
لرجل آخر بثلث ماله ثم مات وأبى الورثة أن يجزوا فتخرج هذه المسئلة يتبنى على فصلين فيهما  
الخلافا أحدهما أن عند أبى حنيفة الحباة للتقدمة تقدم على سائر الوصايا فى الثلث والثانى  
ان من باع فى مرضه عبدا يساوى قيمته ألف درهم بثلاثة ألف سنة فلى قول أبى حنيفة  
وأبى يوسف الآخر انما يصح التأجيل فى ثلث الثمن وفى قوله الاول وهو قول محمد التأجيل  
صحيح فيما زاد على ثلثى قيمة البسد من الثمن وقد تقدم بيان التفصيلين ثم التخرج على قياس  
قول أبى حنيفة أن نقول يتخير المشتري فان شاء نقض البيع وان شاء أدى ألقى درهم حالة  
وسلم له التأجيل فى مقدار ألف لان الحباة تقدم على الوصية بالثلث أصلا فان نقض البيع  
بطلت وصيته وبقي صاحب الثلث فيأخذ ثلث المبدى وان أوصى بالبيع فأدى الذى درهم حالة الثانى  
الورثة ثم خلف الالف الياقية فانها تؤخذ منه وتعلى الموصى له بالثلث لان هذه الالف  
التي من مال الميت وقد فرغت من وصية صاحب الحباة بمضى الاجل فيسلم للموصى له بالثلث  
وأما على قول أبى يوسف فان اختار المشتري أمضاء البيع فالتأجيل صحيح له فى ربع الثمن  
ويؤدى ما بقي فيسلم للوارث من ذلك ألفان وللوصى له بالثلث ما بقي لان الثمن ثلاثة آلاف  
فربحه سبعمائة وخمسون وانما لم يصح تأجيله الا فى هذا القدر لان الموصى له بالثلث يضرب  
بالثلث والموصى له بالبيع يضرب بالجميع فيكون الثلث بينهما على أربعة والمال اثني عشر فانما  
يسلم له التأجيل فى مقدار ثلاثة أسهم من اثني عشر وهو الربع ويؤدى ألفين ومائتين وخمسين

فيكون للورثة منها ألفان ولصاحب الثلث مائتان وخمسون وإذا حل الأجل كان الباقي وهو سبعمائة وخمسون كله لصاحب الثلث لأنه من حصة الثلث وقد فرغ من وصية صاحب المضافة فيسلم لصاحب الثلث وفي قول محمد التأجيل صحيح في مقدار الألفين وفي ثلاثة أرباع ثلث الألف الثالثة باعتبار أن محل الوصية ثلث هذه الألف فيضرب فيه الموصى له بالثلث بسهم والموصى له بالربع بثلاثة فيؤدى ربع هذا الثلث مع ثلث القيمة ربع هذا الثلث للموصى له بالثلث وثلثا القيمة للورثة وإذا حل الأجل أدى ما بقي من الثمن فيكون للموصى له بالثلث من ذلك تمام الألف مع استوفاء الباقي للورثة وإنما يتحقق اختلاف قبل حلول الأجل فلم يمد حلول الأجل يرتفع الخلاف والله أعلم بالصواب

باب الرجل يموت وليس له وارث فيقر لورث له أو لموصى به

(قال رحمه الله) وإذا حضر الرجل للورث وليس له وارث فأوصى رجل بماله كله لرجل فهو جائز عندنا بلقنا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال يا مشرهمذان أنه ليس من قبيلة أخرى أن يموت الرجل منها لا يعرف له وارث منكم فإذا كان ذلك فليضع ماله حيث أحب وقد بينا هذه المسئلة في كتاب الوصايا فإن كان هذا الميت أسلم على يد رجل ووالاه أو كان له أحد من ذوي الأرحام كان للموصى له الثلث لأن من سميناه وارث له فقد الموالاة عند تسبب الإرث وذوي الأرحام من حصة الورثة فلا تنفذ وصيته مع وجود أحد من هؤلاء إلا في مقدار الثلث من ماله وإذا أقر في مرضه بأخ لمن أبيه وأمه أو بآبى ابن له ثم مات وله عمة أو خالة أو مولي موالاة فليراث للممة أو الخالة وقد تقدم بيان هذا في كتاب الدعوى فلا يستحق المقر به شيأ مع وارث معروف له ولو لم يكن له وارث من القرابة وغيرهم كان ماله لهذا المقر به لأنه أقر له بشيئين بالنسب وباستحقاق ماله بتمده وهو في النسب مقر على غيره وفي استحقاق المال إنما يقر به على نفسه فيعتبر إقراره في ذلك وهذا لأنه غير متم في هذا الإقرار فبما يرجع إلى المال لأنه يملك إيجابه له بطريق الوصية ابتداء فلهاذا يعتبر إقراره باستحقاق المال ولو أوصى بماله كله لرجل مع ذلك كان لصاحب الوصية ثلث المال لأن التهمة لما انتفت عن إقراره التحق المقر به بالوارث المعروف فيكون للموصى له ثلث المال معه وقد بينا في كتاب الدعوى من يصح إقراره به للرجل والمرأة ومن لا يصح إقراره ولو أقر في مرضه بآبى

ابن أو باخ وصدقه المقر به في ذلك ثم أنكره المريض وقال ليس بيني وبينه قرابة ثم أوصي بماله كله لرجل ثم مات ولا وارث له فالمال كله للموصي له ولا شيء للمقر به لأن النسب لم يثبت باقراره وكان اقراره بمنزلة إيجاب المال له بالوصية ورجوعه عن ذلك صحيح فإن أنكره صار بمنزلة الراجع عما أوجبه له فلماذا سلم المال كله له ولو لم يوص بماله لأحد كان ماله ليت المال دون المقر به لأن حق المقر به قد بطل بمجرد فساد كلامه بمنزلة الاقرار بالمال فكيف يصح رجوعه عنه قلنا لا كذلك بل هو بمنزلة إيجاب المال له بطريق الخلفاء وهو الوصية (ألا ترى) أن ما أقر به لو كان ظاهرا لم يستحق المال إلا بهذه الصفة ولو لم يقر المريض بشيء من ذلك ولكن له عمة أو مولى نسمة فأقرت العمة أو مولى النسمة بأخ الليث من أبيه وأمه أو بعم أو ببن عم ثم أنكره ثم مات المريض أخذ المقر به الميراث كله لأن الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره حجة على نفسه ولو جدد الاقرار به بعد موت المريض كان جميع المال للمقر به فكذلك إذا أقر به قبل موته وإن أقرت المرأة بزواج وابة لها من غير هذا الزوج فصدقها كل واحد منهما بما أقرت به له خاصة وجحد صاحبه ثم مات ولا وارث لها فللزوج نصف المال لأن اقرارها بالزوجة صحيح واقرارها بالابنة غير صحيح في حق الزوج فيأخذ الزوج النصف ثم لما لم يوجد ما يستحق لما بقي من الورثة فيعتبر اقرارها بالابنة فيما بقي فيكون لها النصف الباقي ولو صدقتها الزوج فيما أقرت به من نسب الابنة وجحدت الابنة الزوج كان للزوج ربيع المال لأن اقراره حجة في حقه فالتحقت بالابنة المروقة عند تصديقه في حقه فيكون له ربيع المال والباقي للابنة ولو أقرت في مرضها أو صحتها بزواج وابنة وأم وأخت لأب فصدقها كل واحد فيما أقرت به له خاصة فللزوج نصف المال لأن اقرارها بالزوجة صحيح ولما سمي الزوج من جميع من سمي غير صحيح في حق الزوج فيأخذ الزوج نصف المال ثم الباقي يقسم بين من بقي على نسمة لأنهم استروا في أن اقرارها لم بالنسب لا يصح فيجعل فيما بينهم كأن كل واحد منهم معروف بالنسب الذي أقر له به ولو كانوا معروفين كانت القسمة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللبنات النصف ستة وللام السدس سهمان والباقي وهو سهم للاخت وقد أخذ الزوج كمال حقه فطرح سهمها ويقسم ما بقي بينهم على نسمة للابنة ستة وللام سهمان وللاخت سهم فإن كان المقر بهم لم يصدقوها ولم يكذبوها حتى ماتت ثم صدقوها بعد موتها على ما ينبتا على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما

الله الجواب كذلك وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا شيء للزوج في هذه المسئلة في  
 الاقرار ضد أبي حنيفة تصديق الزوج بمد موتها باطل فلا شيء له ويقسم الميراث كله على  
 ستة لانه يصير في الحكم كأنه ما أقر الا بالثلاثة سوى الزوج فيكون للابنة نصف ثلاثين  
 ستة وللام السدس سهم والباقي للاخت وهو سهمان وقع في بعض النسخ ولاخت ثلاثة  
 وهو غلط فان الاخوات مع البنات حصبة فيكون للاخت ما بقي وهو سهمان ولو كانوا  
 أقروا بذلك في حياتها وتكاذبوا فيما بينهم الا الزوج فانه أقر بالام كان للزوج النصف والباقي  
 على تسعة أسهم كما يثنان يضم للام نصيبها الى نصيب الزوج فيقتسمان ذلك على خمسة أسهم  
 للزوج ثلاثة وللام سهمان لان الزوج قد صدق بها فالتحقت في حقه بام مروفة فاحصل  
 في أيديهما يقسم بينهما على مقدار حقهما فيكون على خمسة للزوج ثلاثة وللام سهمان وفي هذا  
 بعض الشبهة لان بوجوب الام لا يتحول نصيب الزوج الى الربع فينبغي أن يضرب هو  
 بالنصف ستة ولكن قول الزوج انما يضرب ثلاثة على أن تكون المرأة تركت زوجها وأما  
 فتكون القسمة من ستة للزوج ثلاثة \* فان قيل فلي هذا يبنى أن يكون ما في أيديهما بينهما  
 نصفين لان الام أخذ النصف الباقي مع الزوج قلنا هي بالامية تستحق الثلث ثم الباقي رد  
 عليها ولا يعتبر الرد في المراجعة عند ضيف المال فلذا كانت القسمة بينهما على خمسة \* ولو أقر  
 في مرضه فصدقه الاخ في ذلك ثم أوصى بماله لرجل آخر ثم مات فقتل الاخ لست له بأخ  
 وكان اقراره لي باطلا فلالمال كله للموصى له وان لم يوص بماله لاحد فلالمال كله لبيت المال لان  
 الاخ صار رادا لما أوجبه له حين أنكر الاخوة ولو أقر رجل بامرأة وابنة وأم وأخت  
 لاب فصدقته كل واحدة منهن في نفسها وكذبته في البقية ثم مات فللمرأة الثمن والباقي للابنة  
 خاصة لان اقرار الرجل بالمرأة والابنة صحيح فالتحقتا بالمروفتين فللمرأة الثمن والباقي للابنة  
 بالتراض والرد ولا شيء للام ولاخت لان الابنة بمد ثبوت نسبها مستحقة لجميع المال واذا  
 أقر ببن ابن أو بأخ له من أبيه وأمه ثم قتل عمدا فليس للمقر به في القود قول ولكنه الى  
 الامام لان المقر له بمنزلة الموصى له والموصى له بالمال لا حق له في القود ولان اقراره انما  
 يعتبر فيما يملك الانشاء به وهو لا يملك الانشاء في القصاص (ألا ترى) أنه لو أو في بذمة  
 لرجل لم يكن له أن يقبض منه فكذلك اذا أقر له بنسب لا يثبت ذلك النسب باقراره ولكن  
 الرأي الى الامام فان شاء استوفى القصاص وان شاء صالح القاتل على الدية فان صالحه على

ذلك فالدية للمقر به لان حق الموصى له يثبت في الذمة كما يثبت في سائر الاموال كذلك في حق المقر به ولو كان المقتول أقر ببعض من يثبت نسبه منه بأقراره كان القود للمقر به اذا صدقه بنسبه في حياته أو بعد موته لان النسب الثابت بأقراره كالثابت بالمباشرة ولو كان أقر بأمرأة ثم مات فالقود اليها والى الامام لان اقراره بالزوجية صحيح فلتحق بأمرأة مروفة فيكون لها ربع القود والباقي للامام ان شاء استوفيا وان شاء صالحا على التمة أو أكثر منها فان صالحا على أقل من التمة كان ربع ذلك لها لان صلحا صحيح في نصيبها وأما الثلاثة ارباع فيصلح الامام فيه على أقل من ثلاثة ارباع الدية واذا مات الرجل وترك أخا لآب وأم فافر الاخ في حياته أو بعد موته بآبنة ابن الميت ثم أنكرها في حياته أو بعد موته فهو سواء فيأخذ منه نصف المال لانه أقر لها بنصف ميراثه وذلك ملزم إياه ولا يتبر انكاره بعد ذلك فان أصلها نصف المال ثم أقر بآبنة ابن الميت فان دفع الى الاولى بغير قضاء دفع الى هذه نصف جميع المال لانه أقر أنها مستحقة لنصف المال دون الاولى وما دفعه بغير قضاء محسوب عليه من نصيبه فيجعل كالمقام في يده ولو كان دفع الى تلك بقضاء دفع الى هذه ثلاثة أخماس ما بقي في يده لان الميت بزعمه خلف ابنة ابن وآبنة ابن ابن وأخا فلابنة الابن النصف ثلاثة وللآخرى السدس والباقي وهو سهمان للأخ وما دفعه الى الاولى زيادة على حقها بقضاء قاض لا يكون محسوبا عليه فيجعل ذلك كالتأوي فتضرب الثانية فيما بقي بثلته وهو سهمان فلذا يعطيا ثلاثة أخماس ما بقي في يده لانه زعم أنها هي المستحقة للنصف وان للأخ ما بقي بعد السدس واذا قتل الرجل عمدا وله أخ لآب وأم فافر الاخ بآبنة المقتول فانه هو الخصم في الدية قبل منه البينة ويحضر منه الابنة التي أقر بها فاذا قضى القاضى بالدم تركا جميعا القتل أو أسرا من يقتل بمحضرتها ولا يقتل حتى يحضرا لآب القوم من كل واحد منهما صحيح في نصيبه باعتبار زعم صاحبه فلا يقتل الا بمحضرتها فأما الآبات بالبينة صحيح من الاخ وان لم يحضر البينة الا على قول أبي يوسف وهو بناء على التوكيل بآبات القول وقد تقدم بيان الخلاف فيه في كتاب الوكالة ولو كان الاخ أقر بابن للميت فان القاضى لا يقبل أيضا البينة حتى يحضر الابن والاخ جميعا لان الاخ هو المستحق للدم في الحكم وقد زعم الاخ ان المستحق هو الابن فلا بد من أن يحضرا جميعا لآبات القود بالبينة ثم اما ان يتوليا قتله أو بأسر أحدهما صاحبه فيقتله بحضرة الآخر واذا مات الرجل وترك أخاه لآبيه



وأخوه لأنه ما في رجل أنه أخو الميت لآبيه وأمه وصدقه الأخ من الأم بأنه أخوه من أمه  
وصدقه الأخ من الأب بأنه أخوه لآبيه فإنه يدخل مع الأخ لأب فيقاسمه ما في يده نصفين  
ولا يدخل مع الأخ لأم لأن في يد الإخ الأم السدس وهو لا يتقص من السدس وإن كثرت  
الأخوة من الأب وقد زعم الأخ لأب أنه مساو له فيأخذ منه نصف ما في يده وهو سدسان  
ونصف وإنما أقر الأخ لأم بأن له من التركة السدس وقد وصل إليه أكثر من ذلك فلا  
زواجه في شيء مما في يده وإذا هلكت المرأة وترك زوجها وأخاها لا يباها فادعى رجل أنه  
أخوها لا يباها وأمها وصدقه الزوج بذلك وصدقه الأخ بأنه أخوها لا يباها فلزوج النصف  
لا يتقص منه والنصف الباقي بين الآخرين نصفان لأن فرض الزوج لا يتغير بالأخ من الأب  
وإنما أقر الزوج له بما يستحق بالصوبة في يد الأخ لأب وهو مصدق بالصوبة له مكنته له  
فبا يدعى من الجميع عليه فهذا كان الباقي بينهما نصفين وكذلك لو صدقه الزوج أنه أخوها  
لأمها لأن الزوج إنما يقر له بالسدس بالقرينة ويصل إليه سدس ونصف سدس بقرار الأخ  
لأب وإن كان الأخ من الأب أقر بأنه أخ لأم وأقر الزوج بأنه أخ لأب أخذ المقر به من  
الأخ ثلث ما في يده لأنه زعم أن الميت خلف أخا لأم وأخا لأب وزوجا فيكون للزوج النصف  
ثلاثة وللأخ لأم السدس سهم والباقي وهو سهمان للأخ لأب في هذا أقرار بأن حقه في  
التركة مثل نصف حق القهر فهذا يعطيه ثلث ما في يده فيضه إلى نصيب الزوج فيقتسمانه  
اثلاثا للزوج ثلثه وللمقر به ثلثه لأن للميت بزعم الزوج أخوين لأب وزوجا بالقرينة من  
أربعة للزوج سهمان ولكل أخ سهم فلي هذا يقسم ما في يده بينهما اثلاثا فالمراد يبنى على  
قياس هذا الجواب في المسئلة الأولى وهو ما إذا أقر الزوج بأنه أخ لأم أن يأخذ هو نصف  
ما في يد الأخ لأب ويضمه إلى ما في يد الزوج ويقتسمانه نصفين لأن لها بزعم الزوج أخ  
لأب وأم وأخ لأب وزوج فيكون المال بين الأخ لأب وأم والزوج نصفين على سهمين فما  
يصل إليهما يقسم بينهما على اعتبار زعمهما والله أعلم بالصواب

— كتاب المتق في المرض —

(قال الشيخ الامام الزاهد شمس الأئمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله املاء بدأ الكتاب بما ذكر عن ابراهيم النخعي رحمه الله في الرجل يمتق

عبد عند الموت وعليه دين قال يستسمى في قيمته وبه تأخذ لان المتق في مرض الموت وصية والدين مقدم على الوصية فاذا كان الدين مثل قيمته أو أكثر ولا مال له سواء قد بطلت الوصية ووجب على المبد رد رقبته ولكن المتق بعد نفوذه لا يحتل النقض والرد فيكون رده بإيجاب السعاية عليه ولا يلزمه السعاية في أكثر من قيمته لانه لا يسلم له أكثر من مائة رقبته وان كان الدين على المولى أقل من قيمته سعى في مقدار الدين من قيمته للتمراء وفي ثلثي ما بقي للورثة لان مال الميت ما بقي بعد قضاء الدين فانما سلم له بالوصية ثلث ما بقي وعليه السعاية في ثلثي قيمته للورثة واذا أعتق الرجل في مرضه عبدا قيمته ثلثمائة ولا مال للمولى سواء ولا دين عليه فلي الببد للسعاية في مائتي درهم للورثة لان الثلث يسلم له بطريق الوصية فان عجل المبد من السعاية لمولاه مائتي درهم فاعتقها المولى على نفسه ثم مات المولى ولا مال له غيره فانه يستحق من المبد ثلث المائة الباقية ويسمى في ثلثها لان معنى المعاوضة تظهر فيها أدى وهو قدر الثلثين منه فيخرج ذلك القدر من أن يكون متبرا لان ثلثه (ألا ترى) انه لو أعتقه بمثل قيمته فاداه الى المولى لم يتبر خروجه من الثلث فكذلك اذا أدى ثلثي قيمته الى المولى وما أعتقه المولى على نفسه لا يكون متبرا لان المولى غير ممنوع من ائتمان المال على نفسه فان حاجته مقدمة على حاجة ورثته وما أعتقه ليس بقائم عند موته فلا يحتسب من ماله فانما يبقى ماله ثلث المبد وقد أوصى له بذلك فيسلم له بالوصية ثلث هذا الثلث ويسمى في ثلثيه وهو معنى تليل محمد رحمه الله لان المولى لم يترك الا مائة درهم ولو كان عجل له قيمته كلها ثم مات المولى وهي عنده رد على المبد منها مائة درهم لانه موصى له بثلثمائة ومال المولى عند موته ثلثمائة وهو ما استوفاه من المبد لان باعتبار المعاوضة تخرج رقبته من أن تكون محسوبة من ماله فتنفذ وصيته في ثلث ماله عند موته وذلك مائة درهم وهذا لان ما أداه المبد انما أداه من كسب هو أحق به فانه بمعنى مكاتب أو حر عليه دين فيكون أحق بكسبه ولو أن المولى أعتق منها مائة درهم أو أكثر بقدر ما أعتقه لا يكون محسوبا من ماله وانما ماله ما بقي فبر دئنه على المبد بطريق الوصية ولو أعتقها كلها ثم مات لم يكن للمبد وصية لان المولى لم يترك شيئا فجته في النفقة مقدمة على حق الوارث والموصى له وهو حر لا سعاية عليه لان الحرية سلمت له بعوض فيه وقاد وهو ما اذا أداه من قيمته فهو قد أدى ذلك من كسب هو خالص حقه وهو نظير ما لو باع من غيره بمثل قيمته وقبض الثمن فاعتقه على نفسه

ثم مات هولو ترك المولى مالا أو اكتسبه قبل موته ثم مات وهو عبد كان للعبد الثلث من ذلك الا أن يزيد على الثلثة ولا يزداد عليها لانه أوصى له بركة وقيمة ثلثة فنفذ الوصية من ثلث مال الميت عند موته ولا يستحق أكثر من ثلثة لانه لا سبب له في استحقاق الزيادة على ذلك ولو كان على المولى دين كان الدين في ذلك المال يبدأ به لكونه مقدما على الوصية ثم يكون للعبد ثلث الباقي بعد الدين الا أن يزيد ذلك على ثلثة فحينئذ لا يستحق أكثر من ثلثة وإذا أعتق الرجل عبدا في مرضه وقيمت ثلثة ولا مال له غيره فاكسب العبد ألف درهم ثم مات العبد قبل السيد وترك ابنة ثم مات السيد ولا مال له غيره سوى ماله قبل العبد من السعاية والميراث فان للمولى من الألف خمسمائة درهم وعشرين درهما سعاية العبد من ذلك أربعون درهما وميراثه أربعمائة درهم وتكون والباقي للابنة وهذه المسئلة تنبني على أصول منها ان الوصية بالتق النفذ في المرض لا تبطل بموت العبد قبل المولى لانه حصل مسلما الى العبد بنسبه ولزم على وجه لا يصح الرجوع عنه فهو بمنزلة هبة أو صدقة في المرض مقبوضة لا تبطل بموت المتصدق عليه قبل موت المتصدق بخلاف ما اذا أوصى بركته لانسان ثم مات الموصى له قبل موت الموصى لان وجوب تلك الوصية بالموت فيشترط بقاء الموصى له عند موت الموصى له ومنها ان كلما ظهر زيادة في مال الميت يزداد حق الموصى له لانه شريك الوارث فيزداد حقه بزيادة مال الميت كما يزداد الوارث ومنها ان الموصى به يكون محسوبا من مال الموصى له ويكون مقسوما بين ورثته بعد موته كسائر أمواله ومنها ان مولى العتاقة آخر المصبات يرث ما بقي بعد أصحاب القرائض ومنها ان سهم الدور ساقط لانه ساعى بالتفاسد فالتسبيل طرحه وانما يطرح من قبل خروج الدور من قبله ثم في تخرج المسئلة طريقان أحدهما اعتبار الدور في مال المولى والباقي اعتباره في مال العبد فيبدأ بالتخرج على اعتبار الدور من جانب المولى فنقول أما على قول أبي حنيفة رحمه الله برقع من الألف مقدار قيمته للمولى بطريق السعاية وذلك ثلثة لان المستسى عنده مكاتب فلا يرث ولا يرث عنه ، ألم يحكم تجريته والحكم بحريته بعد اداء السعاية من ماله ويتوهم أن يكون عليه السعاية في جميع قيمته بان يظهر على الميت دين يحيط بماله فلماذا ينزل للمولى بجمعة السعاية ثلثة يبقى سبعمائة فهو مال العبد ميراث بين الابنة والمولى نصفين فيصير مال المولى ستمائة وخمسين تنفذ الوصية في ثلث ذلك وهو سهم من ثلاثة ثم هذا السهم يكون مال العبد

مقسوما بين الابنة والمولى نصفين فانكسر بالانصاف فاضمه فيكون ستة سهام للعبد بالوصية ويود أحدها الى المولى بالميراث فيصير للورثة خمسة وحتم في أربعة فهذا السهم الخامس هو السهم الدائر لانه يجب تنفيذ الوصية في ثلاثة ثم يود بالميراث الى المولى نصف ما يحصل للعبد بالوصية فلا يزال يدور هكذا فيطرح السهم من أصل حق الورثة وذلك أربعة يبقى ثلاثة أسهم للعبد وسهمان ثم يود الى المولى بالميراث أحدهما فيسلم للورثة أربعة وقد نفذ الوصية في سهمين فيستقيم الثلث والثلثان وتبين أن مال المولى وهو ستمائة وخمسون صار على خمسة كل سهم مائة وثلاثون ووصية العبد خمسة ذلك وذلك مائتان وستون كان عليه السعاية بتدرب أربعين درهما فيأخذ المولى من الالف مقدار أربعين يبقى تسعمائة وستون بين الابنة والمولى نصفان لكل واحد منهما أربعمائة وثمانون فحصل للورثة المولى خمسمائة وبعشرون وقد نفذ الوصية في مائتين وستين فيستقيم الثلث والثلثان وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المستسى حر عليه دين فيبدأ من تركه العبد بدينه وذلك مائتا درهم ثلثا قيمته بطريق السعاية فيأخذ ذلك ورثة المولى يبقى ثمانمائة فيستقيم ذلك بين المولى والابنة نصفان للمولى أربعمائة ثم تنفذ الوصية للعبد في ثلث ذلك وهو سهم من ثلاثة ثم ذلك السهم بين الابنة والمولى نصفان بالميراث فيكون الاربعائة في الابتداء على ستة أسهم للعبد منه سهران بالوصية ثم يود الى المولى أحدهما بالميراث وهو السهم الدائر فباعثاره يزداد مال المولى على ما بينا في تخريج قول أبي حنيفة فيطرح هذا السهم من حق ورثة المولى يبقى في ثلاثة وحق العبد في سهمين فذلك خمسة ثم يود أحد السهمين بالميراث الى ورثة المولى فيسلم لهم أربعة وقد نفذ الوصية في سهمين فيستقيم وتبين أن السلم للعبد بالوصية خمسة هذه الاربعائة وذلك مائة وستون وقد سلم له بالوصية قبل هذا مائة فذلك مائتان وستون فانما عليه السعاية في مقدار أربعين درهما ثم التخريج كما بينا في قول أبي حنيفة وطريق الدينار والدرهم على هذا الوجه أن نجعل مال المولى على ستمائة وخمسين دينارا ودرهما تنفذ الوصية للعبد في دينار ثم يود نصف ذلك بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى درهم ونصف دينار وحاجته الى دينارين لانا قدنا الوصية في دينار ونصف دينار بمثابة قصاص يبقى في يده درهم يسدل ديناراً ونصفاً فاضمه للكسر فيصير درهمين تعدل ثلاثة دنائير ثم اقلب القصة واجعل آخر الدراهم آخر الدنائير وآخر الدنائير آخر الدراهم فيصير كل دينار بمعنى اثنين

وكل درهم يعني ثلاثة ثم عد الى الاصل قل كنا جئنا المال ديناراً وذلك اثنان ودرهما وهو ثلاثة فتكون خمسة ثم نقدنا الوصية في دينار وذلك خمس مال المولى وحصل في يد الورثة درهم وهو ثلاثة ونصف دينار وهو واحد فيكون أربعة ضعف ما نقدنا فيه الوصية وعلى طريق الجبر السبيل أن تأخذ مالا مجهولا فتصح الوصية للعبد في شيء منه ثم يمود نصف ذلك الشيء الى المولى بالميراث فيصير في يد وارث المولى مال الا نصف شيء يعمل شيئين وهو حق الورثة غير أن المال ناقص نصف شيء فاجبره بأن تزيد عليه نصف شيء وزد على ما يقابله نصف شيء فتبين ان المال الكامل شيان ونصف وقد نقدنا الوصية في شيء وشيء من شيئين ونصف خمسه فظهر أن الوصية للعبد انما تنفذ في خمس مال المولى ثم التخرج كما يتناه وطريق الخطأين فيه أن نجعل مال المولى خمسة أسهم ونفذ الوصية في سهم ثم نصف ذلك السهم يمود بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى أربعة أسهم ونصف وحاجته الى سهمين لانا نقدنا الوصية في سهم فظهر الخطأ بزيادة سهمين ونصف فد الى الاصل ونقد الوصية في سهم ونصف ثم يمود بالميراث الى المولى نصف ذلك وهو ثلاثة أرباع سهم فيصير في يد وارث المولى أربعة أسهم وربع وحاجته الى ثلاثة لانا نقدنا الوصية في سهم ونصف فظهر الخطأ بزيادة سهم وربع وكان الخطأ الاول بزيادة سهمين ونصف فلما زدنا في الوصية نصف سهم ذهب نصف الخطأ لدى بذهب ما بقي نصف سهم آخر فتنفذ الوصية في سهمين من خمسة ثم يمود أحدهما بالميراث الى المولى فيصير في يد وارث المولى أربعة وقد نقدنا الوصية في سهمين فيستقيم الثلث والثلاثان وان شئت قلت مال المولى على ثلاثة أسهم تنفذ الوصية في سهم منه ثم يمود نصفه بالميراث اليه فحصل في يد وارثه سهمان ونصف وحاجته الى سهمين فظهر الخطأ بزيادة نصف سهم فيمود الى الاصل وتنفذ الوصية في سهم ونصف فقد ظهر الخطأ الثاني بنقصان ثلاثة أرباع وكان الخطأ الاول بزيادة نصف سهم فلما زدنا في الوصية نصف سهم أذهب ذلك الخطأ وجلب خطأ ثلاثة أرباع سهم فانما يزيد في الوصية ما يذهب ذلك الخطأ ولا يجلب خطأ آخر وذلك خمس النصف وهو سهم فتنفذ الوصية في سهم وخمس سهم وخمس من ثلاثة خمسه وادا أردت ازالة الكسر فاضربه في خمسة فيكون خمسة عشر خمسه ستة نقدنا فيه الوصية ثم يمود بالميراث الى المولى ثلاثة فيحصل في يد وارث المولى اثنا عشر وقد نقدنا الوصية في ستة فيستقيم الثلث والثلاثان وأما الطريق الآخر الذي يكون

الدور فيه من جانب مال المبدية انه دفع من الالف بالسماية مائتي درهم للمولى يبقى ثمانمائة  
 فهو مال العبد نصفه للمولى بطريق الميراث ثم يعود ثلث ذلك النصف بالوصية الى المبدية  
 ان ماله يكون على ستة أسهم لحاجتنا الى نصف يتقسم اثلاثاً واذا عاد سهم بالوصية الى العبد  
 ثبت فيه حق المولى بالميراث وهذا هو السهم الدائر وانما ظهر هذا الدور بزيادة هذا السهم  
 في نصيب الابنة فطرح من أصل حقها سهماً يبقى حقها في سهمين وحق المولى في ثلاثة ثم  
 تعود بالوصية سهماً الى الابنة فيسلم لها ثلاثة مما أخذها المولى بطريق الميراث فتبين ان الذي  
 يبقى في يد وارث المولى خمسمائة وذلك لثلاثة وعشرون كل خمس مائة وستون فاذا ضمنت  
 ثمانية وعشرين الى مائتين الذي أخذها المولى في الابتداء كل خمسمائة وعشرين فهو السالم  
 لو ارث المولى وطريق الدينار والدرهم على هذا الوجه أن نجعل مال العبد ديناراً ودرهماً  
 نعطي المولى بالميراث ديناراً ويعود بالوصية الى الابنة ثلث ذلك فيصير في يدها درهم وثلث  
 دينار وحاجتها الى دينار مثل ما سلم للمولى ثلث دينار بمثابة قصاص يبقى معها درهم يعدل ثلثي  
 دينار فانكسر بالاثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون في ثلاثة دراهم تعدل دينارين ثم اغلب  
 القصة وعد الى الاصل فتقول كنا جعلنا ماله ديناراً وذلك بمعنى ثلاثة ودرهماً وذلك معنى  
 اثنين فيكون خمسة ثم أعطينا المولى بالميراث ديناراً فاسترجعنا منه بالوصية ثلث دينار فيصير  
 في يد الابنة ثلث دينار وهو بمعنى واحد ودرهم وهو بمعنى اثنين فذلك مثل ما أعطينا المولى  
 بالميراث شيئاً ويسترجع منه بالوصية ثلث ذلك فيصير مع الابنة مال الاثني شيء يعدل شيئاً  
 لانا أعطينا المولى بالميراث شيئاً فأخذ المولى بثلثي شيء ورد على ما يقابله ثلثي شيء فظهر ان  
 المال الكامل شيء وثلثا شيء وكنا قد أعطينا المولى شيئاً فذلك ثلاثة اخماس مال العبد  
 والتخريج كما بينا وطريق الخطأ من فيه أن نجعل مال العبد سهمين ثم نعطي المولى بالميراث  
 أحدهما ونسترجع منه بالوصية ثلث سهم فيصير في يد الابنة سهم وثلث وحاجتها الى سهم  
 مثل ما سلم للمولى فظهر ان الخطأ بزيادة ثلث سهم فتعود الى الاصل ونعطي المولى سهماً وثلثاً  
 ثم نسترجع منه بالوصية ثلث ذلك وذلك أربعة اناس سهم فيصير في يد الابنة سهم وتسع  
 وحاجتها الى سهم وثلث فظهر الخطأ الثاني بنقصان تسع سهم وكان الخطأ الاول بزيادة ثلث  
 سهم فلما زدنا في نصيب المولى ثلث سهم أذهب ذلك الخطأ وجلب اليها خطأ تسمى سهم فالسبيل  
 أن تزيد ما يذهب ذلك الخطأ ولا يجلب خطأ آخر وذلك ثلاثة اخماس الثالث فانما نعطي المولى

بالميراث سهمها وثلاثة أخماس ثلث سهم وذلك ثلاثة من خمسة عشر فإن أودت إزالة الكسر  
فأضرب سهمين في خمسة عشر فيكون ذلك ثلاثين أعطينا المولى بالميراث ثمانية عشر فاسترجعنا  
منه بالوصية ستة فيحصل للابنة ثمانية عشر مثل ما كنا أعطينا المولى وإنما يسلم لوارث المولى  
اثنا عشر واثنا عشر من ثلاثين خمسه فاستقام التخرج ومن اختار التطويل من أصحابنا رحمهم  
الله يخرج كل مسألة على هذا الطريق ولكن لا فائدة في هذا التطويل فيقتصر في تخرج  
السائل بعده هذا على بيان طريق الدور من جانب المولى ومن جانب العبد وربما يذكر في  
بعضها طريق الجبر للإيضاح أيضا \* وإذا أعتق المريض عبدا قيمته ثلثمائة درهم ولا مال له  
غيره فادها إلى المولى وأتقها المولى على نفسه ثم مات العبد وترك ألف درهم وترك ابنته  
ومولاه ثم مات المولى من ذلك المرض فلائحة العبد من تلك الألف ستمائة ولورثة المولى  
أربعمائة ولا خلاف بينهم في طريق تخرج هذه المسئلة لأن العبد أدى السعاية وعتق وما  
أتقها المولى لا يكون محسوبا من ماله فاما مال المولى ما ورثه من العبد فقط \* وعلى طريق  
الذي يعتبر الدور في جانب المولى نقول العبد ترك ألف درهم نصفه وهو خمسمائة ميراثه  
للمولى ثم نفذ وصية العبد في ثلاثة أسهم من ثلثه وقسم ذلك السهم نصفين فيصير مال المولى  
على ستة تنفذ وصيته في سهمين ويعود أحدهما بالميراث إليه فيزداد حق ورثته بسهم وهو  
السهم الدائر فيطرح من أصل حق ورثته يبقى سهم ويبقى لهم ثلاثة وللعبد سهمان فيكون ماله  
على خمسة تنفذ الوصية للعبد في خمسة وذلك مائتا درهم ثم يعود مائة بالميراث إليه فيسلم  
لورثته أربعمائة وقد نفذنا وصيته في مائتين وإذا تبين وصية العبد بقدر مائتين يضم ذلك إلى  
ماله وهو ألف درهم فيكون ألفا ومائتين بين المولى والابنة نصفين للمولى ستمائة ثم يرد  
مائتين لانه وصية العبد يبقى له أربعمائة ويسلم للابنة ستمائة مثل ما يسلم للمولى فإذا اعتبرت  
اليراث فقد استوت وإن اعتبرت الوصية فقد نفذت وصية المولى في مائتين وسلم لورثته  
أربعمائة فكان مستقيا \* وعلى طريق الجبر نجعل للمولى مالا ونفذ وصيته في شيء ثم يعود  
نصف ذلك بالميراث إليه فيكون الحاصل في يد وارثه مالا لا نصف شيء يمدل شيئين وبعد  
الجبر والمقابلة للمال الكامل يمدل شيئين ونصف شيء وقد نفذنا الوصية في شيء وشيء من  
شبهين ونصف خمسه فظهر أن تنفيذ الوصية في خمس مال المولى وهو مائتا درهم وإن اعتبرت  
سهم الدور من جانب العبد فالطريق فيه أن نقول لما لم يبق على العبد شيء من السعاية فإله

ألف درهم وهو مقسوم بين الابنة والمولى نصفين ثم النصف الذى للمولى يكون على ثلاثة أسهم لحاجتنا الى تنفيذ الوصية فى ثلاثة فيكون الكامل ستة ثم يعود بالوصية سهم الى الابنة فيزداد نصيبا بسهم فطرح من أصل حقها سهما ونجمل الالف على خمسة أسهم ثلاثة أسهم للمولى وذلك ستمائة ثم يعود بالوصية ثلث ذلك وهو مائتان فيسلم للابنة ستمائة ولوارث المولى أربعمائة نصف ما تعذت فيه وصيته وعلى طريق الجبر قول قد وجب على المولى رد شئ مما أخذ لعلنا أن له مالا لا يجب تنفيذ وصيته منه فأنسأ الورثة باستراض ذلك فى الابتداء لنضه الى مال العبد وذلك المستقرض نجعله شياً فيكون مال العبد ألف درهم وشياً بين الابنة والمولى نصفين للمولى خمسمائة ونصف شئ ثم يقضى دينه منه بشئ يبقى خمسمائة الا نصف شئ وهو يعدل شيئين فاجبره بنصف شئ وزد على ما يبدله مثله فصارت الخمسمائة تعدل شيئين ونصف شئ فالثى منه يكون مائتين فظهر أن وصية العبد كانت بقدر مائتين واذا أعتق المريض عبده وقيته ثلثمائة ثم مات العبد وترك ثلثمائة وترك ابنته واسرائه ومولاه ثم مات المولى فالورثة المولى من ذلك مائتان وعشرون درهما وأربعة أسياع درهم وللابنة سبعة وخمسون درهما وتسع درهم وللزوجة أربعة عشر درهما وتسع درهم أما على قول أبى حنيفة فلان الثلثمائة كلها مال المولى فى الظاهر لجواز أن يظهر عليه دين فيكون على العبد السعاية فى جميع القيمة وما ترك الا مائة بقيته فهو بمنزلة المكاتب لا يورث عنه قبل أداء السعاية ثم هذه الثلثمائة نجعل على ثلاثة تنفذ وصية العبد فى سهم منها ثم يكون ذلك السهم ميراثا عنه بين ورثته على ثلثمائة للمرأة سهم وللابنة أربعة وللولى ثلاثة واذا صار الثلث على ثمانية فالثلاثان ستة عشر تعود الثلاثة الى المولى فيزداد ماله بثلاثة أسهم وهى السهام الدائرة ويطرحها من أصل حق المولى يبقى حقه فى ثلاثة عشر وحق العبد فى ثمانية فذلك أحد وعشرون تنفذ الوصية فى ثمانية ويؤد بالميراث الى المولى ثلاثة فيسلم لورثة المولى ستة عشر وقد نفذنا الوصية فى ثمانية فيستقيم الثلث والثلاثان فظهر أن السالم لورثة المولى ستة عشر سهما من أحد وعشرين سهما من ثلثمائة مقدار ذلك بالدرهم مائتان وعشرون درهما وأربعة أسياع لأن أربعة عشر تكون مائتى درهم فانه ثلثا أحد وعشرين وسبع المائة أربعة عشر درهما وسبعا درهم وسبعا ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسياع درهم وللزوجة واحد وهو أربعة عشر درهما وسبعا درهم وللابنة أربعة أسياع المائة وذلك سبعة وخمسون درهما وسبع



درهم ثم قال فجميع المال الذي ترك العبد ثلثائة واثنان وأربعون درهما وستة أسباع يريد به  
 أنا قدنا الوصية له في ثلاثة أسباع المائة وللوصي به محسوب من جميع ماله وثلاثة أسباع  
 المائة اثنان وأربعون درهما وستة أسباع وطريق الجبر نقول تنفذ الوصية للعبد في شيء ثم  
 يقسم ذلك الشيء بين ورثته على ثمانية فيعود الى المولى ثلاثة أثمان شيء فيصير في يد ورثته  
 مال الا خمسة أثمان شيء يمدل ذلك شيئين وبعد الجبر والمقابلة الثلثائة تعدل شيئين وخمسة  
 أثمان شيء انكسر بالاثمان فاضرب شيئين وخمسة أثمان في ثمانية فيكون احدى وعشرين  
 فتبين أن الثلثائة تكون على أحد وعشرين ومعرفة الوصية انا قدنا الوصية في شيء وضربنا  
 كل شيء في ثمانية فنظهر أن تنفيذ الوصية كان في ثمانية من أحد وعشرين والتخريج كما يشا  
 وعلي قول أبي يوسف ومحمد يدفع الى المولى من تركه العبد مائتا درهم بقدر السعاية ويبقى له  
 مائة ثم هذه المائة تقسم بين ورثته على ثمانية ثلاثة من ذلك للمولى ثم تنفذ الوصية في سهم من  
 هذه الثلاثة ثم ذلك السهم يصير ميراثا بين العبد وبين ورثته على ثمانية فيعود ثلاثة الى المولى  
 وهو الدائر فيطرح ذلك من حق ورثة المولى يبقى حقهم في ثلاثة عشر وحق العبد في  
 ثمانية ثم يعود بالميراث اليهم ثلاثة فيسلم لهم ستة عشر وقد قدنا الوصية في ثمانية فيستقيم فانما  
 كان العمل عندهما في ثلاثة أثمان المائة علي نحو ما ذكرنا من العمل في جميع المال على أصل  
 أبي حنيفة واذا تأملت تبين لك أن الجواب متفق مع اختلاف التخريج وان اعتبرت سهم  
 الدور من جانب العبد قلت السبيل أن يؤدي سعايته مائتي درهم يبقى له مائة درهم ثم هذه  
 المائة تجمل بين ورثته على ثمانية ثلاثة من ذلك للمولى ثم يعود سهم من هذه الثلاثة بالوصية  
 الى الابنة والمرأة وهذا هو السهم الدائر فنطرح من أصل حقهما سهمما بقي حقهما في أربعة  
 ثم يعود اليهما بالوصية فيصير لهما خمسة وهو مقدار حقهما من الميراث أربعة لابنة وسهم  
 للمرأة فتبين أن هذه المائة صارت على سبعة أسهم والمائتان على أربعة عشر فيكون الجملة احدى  
 وعشرين وصل الى ورثة المولى مرة أربعة عشر ومرة سهمين فذلك ستة عشر مقدار حقهما  
 من الدراهم مائتان وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وعلى طريق الجبر يجمل  
 للمولى من هذه المائة ثلاثة أشياء ثم تنفذ الوصية في ثلثه وهو شيء يبقى مائة الا شيئين يمدل  
 ذلك خمسة أشياء لان حاجتهما الى خمسة أشياء لما سلم للمولى بالميراث ثلاثة أشياء فأجبر المائة  
 بشيئين وزد على ما يمدله شيئين فتبين أن المائة التي هي مال يمدل سبعة أشياء وان السالم

للمولى من هذا المال الحاصل شيآن وذلك سبعة مع المائتين فيكون مائتين وثمانية وعشرين درهما وأربعة أسباع • ولو كان العبد ترك ابنتين وامرأة ومولاه والمسئلة بحالها فالثلاثة مقسومة على سبعة وستين سهما للمولى من ذلك ثلاثة وأربعون سهما وخمسة أسهم مما بقي بميراثه وللابنتين ستة عشر سهما وللمرأة ثلاثة أسهم أما على أصل أبي حنيفة فلان الثمانية كلها مال المولى من حيث الاعتبار فيكون للعبد ثلاثة بطريق الوصية ثم هذا الثلث ينقسم على أربعة وعشرين سهما بين ورثة العبد لابنتين ستة عشر والمرأة ثلاثة والمولى خمسة فإذا صار الثلث على أربعة وعشرين يكون الثلثان ثمانية وأربعين ثم يمود خمسة بالميراث الى المولى فيزداد ماله بهذه الخمسة وهى الدائرة فنطرحها من أصل حقه يبقى حقه فى ثلاثة وأربعين وحق العبد فى أربعة وعشرين فذلك سبعة وستون ثم يمود خمسة الى ورثة المولى فيسلم لهم ثمانية وأربعون وقد قلنا الوصية فى أربعة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان وطريق الجبر السبيل أن نأخذ مالا مجهولا وتنفذ الوصية فى شئ ثم يمود بالميراث من ذلك الشئ الى المولى خمسة أسهم من أربعة وعشرين فى يد ورثة المولى مالا الا تسعة عشر جزءا من أربعة وعشرين جزءا من شئ يمدل ذلك شيئين وبعد الجبر والمقابلة المال يمدل شيئين وتسعة عشر جزءا من أربعة وعشرين جزءا من شئ فقد انكسر بجزء من أربعة وعشرين جزءا فالسبيل أن نضرب شيئين وتسعة عشر جزءا فى أربعة وعشرين فيكون ذلك سبعة وستين فظهر أن المال صار على سبعة وستين سهما ومعرفة الوصية انا قلنا الوصية فى شئ وضربنا كل شئ فى أربعة وعشرين فظهر أن تنفيذ الوصية كان فى أربعة وعشرين من سبعة وستين وان جعلت السهم الدائر من جهة العبد فالسبيل فيه أن يؤدى من الثمانية سبعة العبد مائتى درهم يبقى مائة فهو مال العبد وميراث فيما بين ورثته على أربعة وعشرين سهما للمولى خمسة أسهم بالميراث ثم يرجع الى العبد ثلث ذلك بالوصية وهو سهم وثلثا سهم فيطرح ذلك من حق العبد فيصير مال العبد وهو مائة درهم على اثنين وعشرين وثلث سهم والثلثان اثنان للمولى ضعف ذلك وذلك أربعة وأربعون وثلثا فالحل اذا سبعة وستون ثم أدفع الى المولى من ذلك من مال العبد خمسة أسهم ثم يرجع من هذه الخمسة سهم وثلثان الى العبد بالوصية فيصير تسعة عشر للمرأة ثلاثة أسهم وللابنتين ستة عشر والمولى ثمانية وأربعون مثلا ما كان للعبد وصية وعلى طريق الجبر نقول السبيل فيه أن نجعل للعبد مالا ثم ندفع الى المولى منه بالميراث خمسة

أشياء ثم يرجع بالوصية شيء وثلاث شيء فيصير للعبد مال إلا ثلاثة أشياء وثلاث شيء وذلك  
يعدل تسعة عشر شيئاً لانا فاجعلنا للمولى خمسة أشياء فاجعة الابنتين والمرأة إلى تسعة عشر  
فاجبر ذلك بثلاثة أشياء وثلاث شيء وزد على ما يمد له مثله فظهر أن المال الكامل يعدل اثنتين  
وعشرين وثلاثاً فقد انكسر بثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون سبعة وستين فلما صار المال اثنين  
وعشرين وثلاثاً وقد جعلنا الميراث للمولى خمسة ثم يسترجع بالوصية سهم وثلاثاً سهم صارت  
تسعة عشر للمرأة ثلاثة والابنتين ستة عشر فكان مستقيماً وإذا أعتق الرجل عبده عند  
الموت ولا مال له غيره وقيمت ثلثمائة درهم فادى العبد مائة إلى المولى فاكلها ثم مات العبد  
وترك ثلثمائة وترك ابنته ومولاه فلمولي من ذلك مائة درهم بالسعاية ومائة بالميراث وانما  
صار هكذا لأن مائتي درهم من مال العبد مدفوع إلى المولى فإن العبد قد أدى مائة درهم  
وانما بقي عليه من سميته مائتان فإذا أدينا إلى المولى مائتين بقي مال العبد مائة بين المولى  
والابنة نصفان للمولى نصف ذلك فيكون حاصل مال المولى مائتين وخمسين فاجعل ذلك  
على ستة أسهم لحاجتنا إلى ثلاثة تنقسم نصفين ثم نفذ الوصية في سهمين ويرجع إلى المولى  
بالميراث سهم فيزداد ماله سهم وهو السهم الدائر فيطرح من أصل حق ورثة المولى  
سهما فيصير ماله على خمسة للعبد سهمان ثم يرجع سهم بالميراث إلى المولى فيسلم لورثة المولى  
أربعة وقد نفذنا الوصية في سهمين فاستقام الثلث والثلثان فظهر أن وصية العبد خمساً مائتين  
 وخمسين وذلك مائة درهم فإذا نفذنا الوصية له في مائة وخمسين ثم يرجع إليه بالميراث  
خمسون فيصير لورثته مائتان مثل ما نفذنا فيه الوصية ويبقى لابنة مائة وعلى طريق الجبر  
السبيل أن تجبر الوصية في شيء ثم يرجع إلى المولى نصفه بالميراث فيصير للمولى مالا إلا  
نصف شيء يعدل شيئين وبمدالجبر مالا يعدل شيئين ونصفاً فاضمه للكسر بالنصف فيصير  
خمساً والشئ يصير شيئين فظهر أننا نفذنا الوصية في خمس مال المولى وذلك مائتان  
 وخمسون كما بينا وإن أردت أن تطرح سهم الدور من مال العبد فالسبيل أن تقول يدفع إلى  
المولى من الثلثائة ثلث المائتين وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث لان العبد قد أدى  
المائة وانما بقيت الوصية في رقبته بقدر مائتين فيدفع إلى المولى ثلثاً ذلك ويبقى مال العبد  
مائة وستة وستون فيكون ذلك نصفين بين الابنة والمولى فاجعل كل نصف على ثلاثة أسهم  
ثم أطرح من نصيب العبد سهماً فيصير مال العبد خمسة للمولى ثلاثة ولابنة العبد سهمان

ثم يرجع اليها سهم بالوصية فيكون ثلاثة مثل ما كان للمولى بالميراث ويخرج مستتباً على طريق الجبر أيضاً اذا تأملت ولو كان العبد أعلى المولى مائتي درهم والمسئلة بحالها فأكلا المولى للمولى من هذه الثلاثة عشرون درهما بالساية ومائة وأربعون بالميراث لانا نجعل مال المولى ومال المولى مائة يأخذه بطريق الساية ونصف ما بقي من مال العبد بالميراث وذلك مائتان ثم نجعل ذلك على ستة حاجتنا الى ثلاثة نقسم نصفين ثم نطرح من نصيب المولى سهما كما ذكرنا فيصير مال المولى على خمسة خمسا ذلك للعبد بطريق الوصية وخمسا المائتين ثمانون درهما فظهر ان وصيته ثمانون وان الباقي عليه من الساية بقدر عشرين درهما ندفع من الثلاثة عشرين درهما الى ورثة المولى بالساية يبقى مائتان بين المولى والابنة نصفين فيحصل لورثة المولى بالميراث مائة وأربعون وبالساية عشرون فنلك مائة وستون وقد نفذنا الوصية في ثمانين فيستقيم الثلث والثلثان وان جمعت السهم الساقط من مال العبد قلت قد أدى العبد مائتين فانما ثبتت الوصية في رقبته بقدر مائة فيدفع الى المولى ثلثا المائة وذلك ستة وستون وثلثان يبقى مال العبد مائتان وثلاثة وثلاثون وثلث فاجعل ذلك على ستة ثم أطرّح من نصيب العبد سهما وانقسم على خمسة ثلاثة للمولى وسهمان للابنة ثم يعود اليها سهم بالوصية فيسلم لها ثلاثة مثل ما سلم للمولى بالميراث ولو كان العبد أعطى مولاه ثلثمائة درهم فأكلا ثم مات وترك ثلثمائة وابنته ومولاه فلا ساية له على العبد ولا يحتسب بشيء مما أكل المولى وانما مال المولى ما يرثه من العبد وذلك مائة وخمسون فاجعل ذلك على خمسة بعد طرح السهم الدائر للعبد خمسا ذلك بطريق الوصية وذلك ستون درهما ثم يعود الى المولى نصف ذلك بالميراث وهو ثلاثون فانما يسلم لورثة المولى مائة وعشرون درهما وذلك خمسا الثلثمائة في الحاصل ويسلم للابنة مائة وثمانون وقد سلم للمولى مثل ذلك لانا قدنا وصيته في شيئين وقد سلم لورثته مائة وعشرون فاستقامت القسمة ولو كان العبد أدى الى المولى خمسمائة فاقبها المولى على نفسه ثم مات العبد وترك خمسمائة وابنته ومولاه ثم مات المولى فثلمولي من ذلك مائة وعشرون درهما وللابنة ما بقي لان المولى في الحاصل لم يترك شيأ سوى ما ورث من العبد وميراثه منه مائتان وخمسون الا أنه يقضى من ماله دينه أولا وذلك مائتا درهم لان حقه قبل العبد في ثلثمائة وقد استوفى منه خمسمائة فالماثنان دين عايه فان قضى الدين بقي للمولى خمسون وقد ظهر للعبد زيادة مال وهو مائتا درهم الذي استوفاه بالدين فيكون نصف ذلك للمولى بالميراث وهو مائة

درهم فصار مال المولى في الحاصل مائة وخمسين ثم نجعل ذلك على ستة أسهم وبعد طرح  
السهم الدائر على خمسة للعبد خمس ذلك بطريق الوصية وخمسا مائة وخمسين يكون شيتين  
فظهر ان وصية العبد ستون ثم يرجع الى المولى بالميراث نصف ذلك وهو ثلاثون فيصير في  
يد وارث المولى مائة وعشرون وقد قلنا الوصية في شيتين فكان مستقيما وان اعتبر الميراث  
قلت انه قد وورث في الميراث ثلثا وثمانين مرة مائتين وخمسين ومرة مائة ومرة ثلاثين  
فذلك ثلثا وثمانون واثنا عشر مثل ذلك فكان العبد مات في الحاصل عن سبعة وستين  
لانه مات وفي يده خمسمائة وقد سلم له مائتان باقتضاء الدين وستون بالوصية فذلك سبعمائة  
وستون بين الابنة والمولى نصفين لكل واحد منهم ثلثا وثمانون ولو أعتقه عند موته وقبضته  
ثلثا درهم ثم مات العبد وترك ألف درهم وابنا محرز ميراثه ثم مات ابن العبد وترك ابنة  
ثم مات المولى فلم يبق من الالف اربعون درهما بالسباية ونصف ما بقي بالميراث فيجتمع له  
خمسائة وعشرون درهما وقد قلنا الوصية للعبد في مائتين وستين لان العبد لما مات عن  
ابن فلا شيء للمولى من ميراثه ثم مات الابن عن ابنة فيكون ميراثه بين الابنة والمولى  
نصفين وحكم هذه المسئلة حكم ما تقدم فيما اذا مات العبد وترك ألف درهم وابنة سواء لان  
نصف المال يرجع الى المولى في التفصيل وانه أعلم

### باب حق أحد العبد بن

(قال رحمه الله) واذا أعتق عبيد له عند الموت قيمة كل واحد منهما ثلثا ولا مال  
له غيرهما فأت أحدهما وترك ألف درهم اكتسبها بعد العتق ولا وارث له غير المولى  
ثم مات المولى وبقي العبد الآخر ولم يسمع شيء فله سبائة في أربعين درهما وميراثه تسعمائة  
وستون لان مال المولى رقة الحي وهي ثلثا وثمانون وثمانون مائة هي ألف فله ان مات حرا فلا  
وارث له غير المولى وار مات عبدا فكسبه للمولى وان بمض هذا المال للمولى بطريق  
اقتضاء دين السباية وبمضه بطريق الميراث ثم نجعل ذلك كله على ستة حاجتنا الى ثلث يقسم  
نصفين بين العبد بن ثم السهم الذي هو للعتق يعود الى المولى بالميراث يزداد حقه بسهم وهو  
الدائر في طرح ذلك من أصل حقه وهو أربعة فتراجع السهام الى خمسة للعبد بن سهمان لكل  
واحد منهما سهم وخمس الالف وثلثا مائتان وستون فيسلم للحي من رقبته هذا المقدار

ويسى في أربعين درهما فيصير في يد وارث المولى ألف وأربعون درهما وقد سلم الميت  
بالوصية أيضا مائتان وستون فحصل تنفيذ الوصية لها في خمسمائة وعشرين وسلم لورثة المولى  
صنف ذلك فكان مستقيما وطريقة أخرى فيه أن أصل التريضة من ستة لكل عبد سهم  
ولورثة المولى أربعة ثم مات أحد المبدن مستوفيا لوصيته فاطرح سهمه يبق خمسة للعبد الباقي  
سهم واحد وللورثة أربعة فصار المال ثلثا وثلثا فإذا قسمتها على خمسة كان لحي سهم واحد  
وهو مائتان وستون وللورثة أربعة وقد بين أن الميت كان مستوفيا لوصيته مائتين وستين  
فيكون جميع مال المولى ألفا وخمسمائة وستين فإن تضم مائتين وستين إلى الثلثمائة الباقية  
تنفذ الوصية لها في ثلث ذلك خمسمائة وعشرون ويسلم لورثة المولى ألف وأربعون ولو  
أعتق عبدان عند الموت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة فمات أحدهما وترك مائة درهم وترك  
ابنته ومولاه ثم مات المولى فاللثة كلها للمولى بالسماية ويسمى الحي في مائتين وعشرين  
درهما لأن مال المولى هنا أربعمائة فال رتبة الباقي ثلثمائة والمائة التي تركها الميت كلها مال  
المولى باعتبار السماية لأن ثلثه فرق هذا القدر والدين مقدم على الميراث ثم هذه الأربعمائة  
تقسم على خمسة لما بينا أن أصل التريضة من ستة يطرح نصيب الميت ويبقى خمسة فإلى العبد  
الباقي خمس أربعمائة وذلك ثمانون درهما وقد بين أن الآخر مستوف بالوصية مثل ذلك  
فيكون جملة ماله أربعمائة وثمانين الثلث من ذلك مائة وستون بين المبدن لكل واحد منهما  
ثمانون والثلثان ثلثمائة وعشرون وقد أخذ وارث المولى مائة درهم فيسمى الحي لم في مائتين  
وعشرين درهما حتى يصل إلى كل واحد منهما كمال حقه ولو كان العبد الميت ترك مائة  
وخمسين درهما أخذ المولى مائة منها بالسماية ومائة وخمسة وتسعين درهما وخمسة أجزاء من  
أحد عشر جزءا من درهم ونصف الباقي سبعة وعشرون درهما وثلاثة أجزاء بالميراث ويسمى  
الحي في مائة وخمسة وتسعين جزءا وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم لأن الميت  
لو ترك زيادة على قيمته كان نصف تلك الزيادة للابنة ونصفه للميت بالميراث فإذا كان فيما ترك  
نقصان عن قيمته فحصل ذلك التقصان عليهما أيضا والتقصان بقدر خمسين نخسة وعشرون  
من ذلك على الابنة فيكون مال الميت في الحاصل خمسمائة وخمسة وسبعين ثلثمائة قيمة الحي  
ومائتان وخمسون تركه الميت يستوفيه بطريق السماية إلى أن تبتين وصيته وخمسة وعشرون  
مما يسلم للابنة إذ هذا الوصية لأن ذلك القدر محسوب عليها فإذا عرفنا مقدار ماله قلنا السيل

ان يكون ماله على ستة الا أن السهم الذي هو نصيب الميت يعود نصفه الى الولي باليراث  
فينكسر بالانصاف فتجعله على اثني عشر ثمانية من ذلك لورثة المولى ولكل واحد من العبدین  
سهمان ثم أحد السهمین من نصيب الميت يعود الى المولى وهو السهم الدائر فتطرح ذلك  
من أصل حق الورثة يبقى أحد عشر لورثة المولى سبعة ولكل عبد سهمان ثم يعود سهم من  
نصيب الميت الى ورثة المولى فيسلم لهم ثمانية وقد تقدنا الوصية في أربعة فكان مستقيما فبين  
أن نصيب الحي سهمان من أحد عشر من مال المولى وماله خمسة مائة وسبعون فاذا قسمت ذلك  
على أحد عشر كان كل سهم من ذلك اثنين وخمسين وثلاثة أجزاء من أحد عشر جزءاً من  
درهم وقد سلم للميت بالوصية مثل ذلك فاذا جئت بين ما سلم لها بالوصية وبين ما وصل  
الى الورثة بالسماية واليراث استقام الثلث والثلثان واذا تبين أنه كان على الميت السماية  
في مائة وخمسة وتسعين وخمسة أجزاء يأخذ المولى ذلك من تركته يبقى من تركته أربعة  
وخمسون وستة أجزاء نصف ذلك لابنة ونصفه للمولى باليراث وذلك سبعة وعشرون درهماً  
وثلاثة أجزاء فان قيل لا يجوز أن يتبر نقصان تركته عن قيمته بالزيادة لان في الزيادة حقا  
للمولى والابنة جميعا لو وجدت وضررا بالانعدام ما يكون عليهما فاما في تمام القيمة حق المولى  
اذا وجد لما يتنا أنه تعتبر السماية في كمال قيمته فلا يجوز أن يجعل شيء من نقصان ذلك على  
الابنة بل يكون كله على المولى فانما يبقى ماله خمسة مائة وخمسين قلنا هو في الصورة كذلك  
فأما في الحقيقة هذا النقصان من حقهما لانا نسلم أنا نسلم الميت بالوصية هذا القدر وزيادة  
وما يسلم له بالوصية يكون بين ابنة والمولى نصفين قلنا جملنا الجبران بذلك  
النقصان عليهما ولو ترك العبد ثلثمائة درهم وترك ابنته ومولاه فان قيمة الحي والميت تقسم  
على أحد عشر سهما لان مال المولى هنا ستمائة فان الميت خلف ثلثمائة وذلك كأنه للمولى  
بسمائته لجواز أن يظهر عليه دين محيط بقيمة الحي أيضا ثلثمائة فذلك ستمائة وهي مقسومة  
على أحد عشر سهما لما يتنا أنه يطرح السهم الدائر من اثني عشر وهو الذي يعود الى المولى  
باليراث من نصيب السماية اذا قسمنا على أحد عشر سهما قلنا يسلم للحي سهمان من أحد  
عشر سهما من ستمائة فيسقى فيما بقي ويسلم للميت مثل ذلك بالوصية من تركته ويأخذ ما  
وراء ذلك ورثة المولى بالسماية ثم يعود اليهم نصف ما سلم للميت بالوصية فيحصل لهم ثمانية  
أسهم وقد تقدنا الوصية في أربعة فاستقام الثلث والثلثان فاذا ظهر التخريج من حيث السهام

فالتوزيع من حيث الدراهم سهل • وعلى طريق الجبر نقول يسلم لكل واحد من العبدین  
بالوصية ثلثي الذي كان وصية للميت يعود نصفه باليراث الى ورثة المولى فتصير في أيديهم  
ستمائة الاشياء ونصف شيء ثم يمدل ذلك أربعة أشياء فاجبر بشيء ونصف شيء وزد على ما  
يقول مثله فظهر أن السمائة تعدل خمسة أشياء ونصفها وقد انكسر بالانصاف فاضغه فيكون  
أحد عشر فظهر أن السمائة الذي هو مال المولى يمدل أحد عشر وإن الوصية لكل عبد  
من ذلك سهران كما ينأ وإذا كان للرجل ثلاثة أعبد لا مال له غيرهم اثنان منهم مدبران  
فأحق أحدهم في صحته ثم مات أحد المدبرين قبل السعاية فانه يفتق من المدبر الباقي  
الثالث وخمس ما بقي ويسمى في أربعة أعشار قيمته ويسمى الآخر في ثلثي قيمته لأن العتق  
المنفذ في صحته يشيع فيهم جميعا بالموت فيعتق من كل واحد سهم ومال المولى عند الموت  
ثلاثا رقبة كل واحد منهم فيسلم للمدبر ثلث ماله بالوصية بينهما نصفان فيكون ماله على ستة  
وقد مات أحد المدبرين مستوفيا لوصيته وتوى ما عليه من السعاية فانما يضرب المدبر  
الآخر فيما بقي بسهم والورثة بأربعة فيكون مقسوما بينهم على خمسة فقد وقع الكسر مرة  
بالاثلاث ومرة بالاخماس فالسبيل أن تضرب ثلاثة في خمسة فيكون خمسة عشر فنجعل كل  
رقبة على خمسة عشر ثم قد سلم لكل واحد منهم بالعتق البات خمسة وبعد موت أحد المدبرين  
يبقى مال المولى عشرون عشرة من رقبة المدبر القائم وعشرة من رقبة القن فأنما يسلم للمدبر الباقي  
خمس ذلك وهو أربعة فاذا سلم له مرة خمسة ومرة أربعة يبقى من رقبته ستة فانما يسمى هو في  
ستة أسهم من خمسة عشر سهما من قيمته فان شئت سميت ذلك خمسي قيمته وإن شئت  
سميته أربعة أعشار قيمته ويسمى الآخر في عشرة لأنه لا وصية له فيسلم للورثة ستة عشر سهما  
وقد هذنا الوصية للمدبر القائم في أربعة فظهر أن الميت صار مستوفيا مثل ذلك لحصل تنفيذ  
الوصية لهما في ثمانية مثل نصف ما سلم للورثة ولو كان العتق البات في مرضه سعى المدبر في  
ثلثي قيمته ومنى الآخر في ثمانية أنساع قيمته لأن العتق في المرض وصية بالموت قبل  
البيان شاع فيهم فانما يسلم لكل واحد من العبدین ثلثة ولا يزداد حق المدبر بهذا لأنه موصي  
له بجميع رقبته فبعد موت المولى يضرب المدبر في الثلث بجميع رقبته والقن بثلث رقبته فاذا  
جعلت كل ثلث سهما كان الثلث بينهم على سبعة والثلاثان أربعة عشر فذلك أحد وعشرون وقد  
مات أحد المدبرين مستوفيا لوصيته وتوى ما عليه من السعاية فيضرب كل واحد منهم فيما بقي



ليسهم حقه الورثة بأربعة عشر والمدير الباقي ثلاثة والقرن بسهم فيكون جلته ثمانية عشر سهما والمال وربعتان كل رقة على تسعة قد سلم للمدير ثلاثة وهو الثلث من رقبته ويسعى في ثلثي قيمته ويسلم للقرن سهم وهو تسع رقبته ويسعى في ثمانية أنساع قيمته وتبين أن السالم للمدير الميت مثل ما سلم للحي فيستقيم الثلث والثلثان \* ولو كان لرجل عبدان فاعتق أحدهما عند الموت ألبته ثم مات أحدهما قبل السيد ثم مات السيد فإن الباقي منهما يثق من الثلث لأن الذي مات قبل المولى يخرج من أن يكون مزاحما للآخر في العتق المبيهم على ما عرف أن العتق المبيهم والطلاق المبيهم إنما يتعين في القائم بعد موت أحدهما ولو مات السيد أولا ثم مات أحدهما يسعى الباقي في أربعة أخماس قيمته لأن العتق المبيهم يشيع فيها بموت المولى ويكون من الثلث فصار الثلث بينهما نصفين على سهمين ثم مات أحدهما مستوفيا لوصيته وقوى ما عليه من السعاية فأنما يضرب الآخر في رقبته بسهم والورثة فلهذا يسلم له خمس رقبته ويسعى في أربعة أخماس قيمته والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض

(قال رحمه الله) الأصل في مسائل هذا الباب أن تبرع المريض بالأجل يكون معتبرا من ثلثه بمنزلة تبرعه بأصل المال بالمهبة أو الإبراء وهذا لأن الحيولة تقع بين الورثة وبين المال عند موت المريض بسبب الأجل كما تقع الحيولة بسبب الهبة والإبراء ولأن ما زاد على الثلث حق الورثة وتصرفه في حق التبرع بالتأجيل باطل كتصرفه بالإسقاط وأصل إجرائه إذا جمع في تبرعه بين المال والأجل فإنه يقدم في ثلث ماله التبرع بأصل المال حتى إذا استغرق الثلث لم يصح تأجيله في شيء لأن التأجيل تبرع من حيث تأخير المطالبة مع بقاء أصل المال والمهابة تبرع بأصل المال ولا شك أن التبرع بأصل المال أقوى ولا مزاحمة بين الضيف والقوى في الثلث إذا عرفنا هذا فنقول إذا سلم المريض مائة درهم في عشرة أكرار حنطة إلى رجل بأجل معلوم وقد الدراهم ولا مال له غيرها ثم مات قبل حل الأجل والطعام يساوي مائة فالمسلم إليه بالخيار أن شاء عجل ثلثي الطعام فكان الثلث عليه إلى أجله وإن شاء رد عليهم رأس المال إلا أن شاء الورثة أن يؤخروا عنه الطعام إلى أجله لأن تبرع المريض كان بالأجل فأنما صح في ثلث ماله وعلى المسلم إليه أن يسجل ثلثي الطعام إلا أنه ثبت له الخيار

لانه تغير عليه شرط عقده فانه ما رضى بأنه يطالب بحكم هذا العقد بشئ من الطعام قبل حل الاجل فاذا توجهت المطالبة عليه به فقد تغير عليه شرط عقده وذلك يثبت الخيار لانعدام تمام الرضى فله أن يفسخ العقد ويرد عليهم رأس المال الا أن يشاء الورثة أن يؤخروا عنه الطعام الى أجل لانهم اذا تفادوا التأجيل في جميع الطعام فقد سلم له شرط عقده فلا خيار له في الفسخ وان لم يتخير شيئاً حتى مات حل الاجل وبطل الخيار لانه لم يتخير موجب العقد هنا فان الاجل يحل بموت المسلم اليه وتوجه المطالبة بحكم العقد اما لوقوع الاستثناء له عن الاجل أو لان الدين لما صار في معنى التحول الى التركة كان بمنزلة العين والعين لا تقبل الاجل وان كان يموت رب السلم فقد حل الاجل فالطعام حال على المسلم اليه ولا خيار له فيه لانه لم يتغير عليه شرط عقده وان كان السلم يساوي خمسين درهما فأت رب السلم والمسلم اليه فهو بالخيار ان شاء رد على الورثة رأس المال كله وبطل السلم وان شاء رد عليهم سدس رأس المال وأدى الطعام كله في الحال لانه جمع في تبرعه هنا بين الاجل والمال وتبرعه بالمال استغرق الثلث وزاد عليه فلا يصح تبرعه بالاجل في شئ ويسلم للمسلم اليه ثلث المال ثلاثة وثلاثون وثلث يبقى ستة وستون وثلثان فليسه أن يؤدي الطعام في الحال وقيمته خمسون رأس المال ستة عشر وثلثان حتى يسلم للورثة ثلثي المال في الحال وانما يثبت له الخيار لانه تغير عليه شرط عقده فاذا اختار الفسخ كان عليه رد جميع رأس المال لان الوصية بالمحاباة كانت في ضمن العقد فلا تنفي بعد انفساخ العقد ولا يقال كان ينبغي أن ينقذ تبرعه في الاجل والمال كل واحد منهما في نصف الثلث فيعطى ثلثي الطعام في الحال وثلث الطعام عليه الى أجله وتسلم له ثلث الخمسين ويرد ثلث رأس المال في الحال وهو ثلاثة وثلاثون وثلث وهذا لما بينا ان التوزيع عليهما بعد ثبوت المساواة بينهما ولا مساواة بين أصل المال والاجل ثم لو جعلنا هكذا فادأ حل الاجل ووجب قضاء ما بقي من الطعام وجب رد نصف المقبوض من رأس المال عليه لانهم لو لم يردوا ذلك حصل للورثة أكثر من الثلث وذلك ممتنع فأنقذه السلم ينتقض في الردود من رأس المال لقوات القبض فلا يتصور أن يمود العقد فيه بدون التجديد وعلي هذا لو كان المسلم اليه رجلين فان الطريق في التخرج واحد ولو أسلم المريض ثلاثين درهما في كر يساوي عشرة ثم مات قبل حل الاجل فالمسلم اليه بالخيار ان شاء تقض السلم وان شاء رد ثلث رأس المال وأدى الكر كله لما بينا بان تبرعه بأصل المال في الثلث مقدم

واذا تبرع بقدر عشرين درهما وثلاث ماله عشرة فاذا أدى المسلم اليه الطعام في الحال وقيمته عشرة وردت رأس المال وهو عشرة حصل للورثة عشرون وقد تقدنا له الوصية في عشرة وان اختار فسخ العقد لتغير شرطه رد جميع رأس المال لان الوصية بالحياة كانت في ضمن العقد ولو كان رأس المال أربعين درهما أدى الكر كله ورد من رأس المال ستة عشر درهما وثلاثي درهم حتى يسلم للورثة ثلثا مال الميت ستة وعشرون درهما وثلثا درهم وقد تقدنا الوصية في ثلاثة عشر وثلث لانه استوفى أربعين ثم رد ستة عشر وثلثين وكرا قيمته عشرة فيبقى السالم له بالوصية ثلاثة عشر وثلث وان كان رأس المال خمسين درهما رد عليه ثلاثة وعشرين درهما وثلثا يسلم للورثة كر قيمته عشرة وثلاثة وعشرون وثلث فذلك ثلثا مال الميت وقد تقدنا الحاباة له في ستة عشر وثلثين لانه سلم له ستة وعشرون وثلثان بكر قيمته عشرة وان كان رأس المال مائة درهم ودسته وخمسين درهما وثلاثي درهم فيسلم للورثة هذا مع كر قيمته عشرة فيكون ستة وستين وثلثين وهو ثلثاه مال الميت ويسلم للمسلم اليه ثلاثة وأربعون بكر قيمته عشرة فيكون السالم له من الحاباة ثلاثة وثلاثون وثلث وهو ثلث مال الميت والله أعلم

### باب هبة أحد الزوجين لصاحبه

(قال رحمه الله) واذا وهب الرريض لامرأته مائة درهم ولا مال له غيرها فدفنها اليها ثم ماتت فالحبة باطلة لانها بمنزلة الوصية ولا وصية للوارث وهي وارثه ولو ماتت المرأة قبله ولها عصبية ولا مال للمرأة غير هذه المائة فانه يرد منها الى ورثة الزوج ستين درهما لبطان الهبة وعشرين درهما بالميراث لانها حين ماتت قبله قد خرجت من ان تكون وارثه له فصح هبته لها من ثلث ماله فان قيل الهبة في المرض وصية وموت الموصى له قبل الموصى يبطل الوصية صحيحة فكيف يكون مصححا لوصية باطلة قلنا الهبة بمنزلة الوصية في أنه تبرع معتبر من اثبات فأما الملك به يحصل بنفس القبض وموت الموصى له قبل الموصى انما يبطل وصيته لكون التملك فيها مضافا الى ما بعد الموت فأما هذه هبة منفذة في الحال فلا تبطل بموتها قبله ثم وجه تخريج المسئلة ان مال الزوج في الاصل مائة درهم وهبته لها صحيح في نفسها ثم نصف ذلك الثلث يعود بالميراث الى الزوج فالحيلة أن يجعل المائة على ستة تنفذ

الهبة في سهمين ثم يعود بالميراث أحدهما الى الزوج فيزداد ماله وهذا هو السهم الدائر  
 فنطرح من أصل حق الورثة سهمين في لوارث الزوج ثلاثة وللرأة سهطان فتكون المائة على  
 خمسة ثم يعود سهم بالميراث الى وارث الزوج فيسلم له أربعة وقد نفذنا الوصية في سهمين فاستقام  
 اثنين أن يطلان الهبة في ثلاثة أخماس للمائة وذلك ستون درهما وتنفيد الهبة في خمس  
 المائة وذلك أربعون ثم يعود نصفه الى وارث الزوج وهو عشرون فيحصل له ثمانون درهما  
 وقد نفذنا الهبة في أربعين وتبقى لمصبتها عشرون درهما فان اعتبرت طرح سهم الدور من  
 جانب المرأة فالطريق في ذلك أن نقول مالها ما نفذت الهبة فيه وهو ثلث المائة نصف ذلك  
 بالميراث يكون للزوج ثم تنفذ الوصية في ثلث ذلك لان ما وصل اليه بالميراث من حصة ماله  
 وفي الثلث والثلثين يعتبر ماله عند موته فصار هذا النصف على هذا ثلاثة والنصف الذي  
 لمصبتها أيضا على ثلاثة ثم يعود سهم من نصيب الزوج الى مصبتها فيزداد مالها بذلك وهو  
 السهم الدائر فيطرح ذلك من حق مصبتها يبقى حق مصبتها في سهمين وحق الزوج في ثلاثة  
 فذلك خمسة ثم يعود سهم الى المصبة فيسلم له ثلاثة مثل ما سلم للزوج بالميراث اثنين ان  
 ثلث المائة صار على خمسة والسالم للزوج خمسه وهو ثلاثة عشر وثلث اذا ضمته الى  
 ثلثي المال يكون مائتين والسالم للمصبة ثلاثة أخماس ثلث المال وذلك عشرون درهما كل خمس  
 ستة وثمان لو كان وهب لها مائتي درهم وللثلاثة بحالها رجع الى ورثة الزوج مائة وعشرون  
 درهما يطلان الهبة وأربعون بالميراث ووجه التخرج على الطريق الاول ان المائتين مال  
 الزوج وبعد طرح سهم الزوج يكون على خمسة أسهم كما بينا في المسئلة الاولى فننفذ الهبة  
 في خمسها وذلك ثمانون درهما ويرد على ورثة الزوج يطلان الهبة ثلاثة أخماسها وذلك مائة  
 وعشرون وبميراث الزوج منها أربعين فيسلم لورثة الزوج مائة وستون وقد نفذنا الهبة في  
 ثمانين فاستقام وعلى الطريق الآخر مالها ثلث المائتين وينقسم هذا الثلث بعد طرح سهم  
 الدور من نصيب مصبتها على خمسة فالذي يسلم لمصبتها في الحاصل ثلاثة أخماس ذلك وثلث  
 المائتين ستة وستون وثلثان كل خمس منه ثلاثة عشر وثلث وثلاثة أخماسها أربعون هو  
 لمصبة المرأة وخمسها ستة وعشرون وثلثان لورثة الزوج مع ثلثي المائتين فتكون الجملة مائة  
 وستين ولو كان وهب لها ثلثمائة وهي جميع ماله أخذ ورثة الزوج مائة وثمانين يطلان الهبة  
 وستين بالميراث عنها لان ماله بعد طرح سهم الدور ينقسم أخماسا فالما بطل الهبة في ثلاثة

الخماس ثمانية وثلاثة احماس ثمانية مائة وثمانون انخرج كما يتناول كذلك على الطريق الآخر  
 يخرج مستقيماً ولو كان وهب لها خمسمائة وماتت قبله كان لورثة الزوج ثمانية بطلان  
 الهبة ومائة بالميراث وتخرج على الطريقين واضح أيضاً وكذلك لو وهب لها ألف درهم  
 والمسئلة بحالها فالسالم لورثة الزوج يطلان الهبة ستائة وبميراث الزوج منها مائتان وطريق  
 التخرج أن يقسم مال الزوج على خمسة ان طرحت السهم الدائر من جانبه وان يقسم مال  
 المرأة وهو ثلث الموهوب على خمسة ان طرحت السهم الدائر من جانبها وإذا وهب المريض  
 لامرأته ألف درهم وله مائة أخرى ولا مال للمرأة غيرها ثم ماتت قبله ولها عصبية ثم مات  
 الزوج فانه يرد الى ورثة الزوج عشرين درهما يطلان الهبة وأربعين درهما بالميراث لان  
 جميع مال الزوج مائتا درهم فانما نفذ هبته في ثلث جميع ماله لان ثلث الموهوب خاصة  
 وبعد طرح سهم الدور على الوجه الذي بينا في المسئلة الاولى قسمة المائتين على خمسة فانما نفذ  
 الهبة لها في خمسي المائتين وذلك ثمانون فرماً ان يطلان الهبة في عشرين درهما من المائة  
 الموهوبة لها وان مالها ثمانون درهما نصفيه للزوج بالميراث وهو أربعون درهما ونصفه لمصبتها  
 فجعل ما يسلم لوارث الزوج مائة وستون وقد نفذنا الهبة في ثمانين فاستقام الثلث والثلثان ولو  
 ترك الزوج مائة وخمسين درهما سوى المائة الموهوبة لها جازت الهبة في المائة كلها ويرجع  
 بالميراث الى الزوج خمسون لان مال الزوج مائتان وخمسون وبعد طرح سهم الدور يكون  
 على خمسة أسهم فانما تجوز الهبة في الخمسين وذلك مائة درهم مقدار ما وهب ثم يعود الى  
 الزوج نصفه بالميراث وذلك خمسون فيسلم لورثة الزوج مائتا درهم وقد نفذنا الهبة في مائة  
 فاستقام وكذلك لو ترك أكثر من خمسين ومائة لأمك تنظر الى خمسي ما ترك مع ما وهب فان  
 كانت الهبة تخرج من خمسي ذلك سلمت لها الهبة لانها لم تجاوز ثلث مال الزوج في الحاصل  
 وإذا وهب المريض لامرأته مائة درهم لآمال له غيرها والمرأة مائة درهم سوى ذلك ثم  
 ماتت المرأة قبله ثم مات الزوج فان الهبة تجوز في ستين درهما لان مال الزوج مائة  
 وخمسون المائة الموهوبة ونصف المائة الاخرى له بالميراث عنها ثم هذه المائة والخمسون  
 تكون مقسومة على خمسة بعد طرح سهم الدور من جانبه فانما تجوز الهبة في خمسي ذلك  
 وذلك ستين كل خمس ثلاثون ثم يعود الى الزوج بالميراث ثلاثون فيسلم لورثة الزوج  
 مرة تسعون ومرة ثلاثون فذلك مائة وعشرون وقد نفذنا الهبة في ستين فاستقام وان اعتبرت

طرح سهم الدور من جانب المرأة قلت مالها مائة وثلاثة وثلاثون وثلاث لان الهبة صحيحة في  
 مقدار الثلث من المائة التي للزوج ثم يقسم مالها بعد طرح سهم الدور من جانبها على خمسة  
 للزوج ثلاثة ولعصبتها سهمان ثم يعود بلوصية الى العصبية سهم فيسلم له ثلاثة مثل ما سلم للزوج  
 بالمراث فظهر أن السلم للعصبية ثلاثة لخمس مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث وذلك ثمانون درهما  
 ولوارث الزوج خمسا ذلك ثلاثة وخمسون وثلاث فاذا ضمنت ذلك الى ثلثي المائة ستة  
 وستين وثلثين تكون مائة وعشرين فيستقيم التفرج كما يتناقى الكتاب ولو كان لها مائتا  
 درهم سوى ذلك جازت الهبة في ثمانين درهما لان مال الزوج مائة درهم فانه ورث عنها  
 نصف مالها ثم هذه المائتان بعد طرح سهم الدور من جانبها على خمسة فانما تجوز الهبة في  
 خمسي ذلك وذلك ثمانون ثم يعود نصفه بالمراث اليه وذلك أربعون فيسلم لورثة الزوج مائة  
 وستون وقد تقدنا الهبة في ثمانين فاستقام ولو كانت للمرأة ثلثمائة سلمت الهبة لها في جميع المائة  
 لان الزوج يرث عنها نصف الثلثمائة مائة وخمسين وقد بينا أنه اذا كان له سوى المائة  
 المؤهوبة مائة وخمسون جازت الهبة في جميع الهبة بخروجها من الثلث واذا وهب الرجل  
 لامرأته في مرضه مائة درهم لا مال له غيرها وعليه دين خمسون درهما ولا مال للمرأة غيرها  
 ثم ماتت قبله فانما تجوز الهبة لها في عشرين درهما لان الدين مقدم على الهبة في المرض فيسترد  
 من المائة خمسين لقضاء الدين بها أولا ويخرج ذلك من أن يكون محسوبا من مال الزوج في  
 حكم الهبة يبقى ماله خمسون درهما وبعد طرح سهم الدور من جانبها تقسم هذه الخمسون  
 أخماسا فتجوز الهبة في خمسها وذلك عشرون ثم يعود نصف العشرين بالمراث الى الزوج  
 فيسلم لورثته أربعون وقد تقدنا الهبة في عشرين فاستقام ولو وهب لها ثمانين درهما لا مال  
 له غيرها ولا دين عليه وعلى المرأة دين عشرة دراهم ثم ماتت قبله ولا مال له غيرها ثم مات  
 الزوج جازت الهبة في الثلاثين درهما لان مال الزوج خمسة وسبعون درهما فانه لو لم يكن عليها  
 دين كان مال الزوج جميع الثمانين فاذا كان عليها دين عشرة ينتقص من مال الزوج بقدر نصف  
 دينها وهو خمسة وانما كان كذلك لان مالها بالمراث يكون نصفين بين الزوج وعصبتها وانما  
 يقضى دينها من مالها ولو لم يكن عليها دين عشرة كان نصف هذه العشرة للزوج بالمراث  
 واذا كان عليها دين عشرة عرفنا أنه ينتقص من مال الزوج بقدر نصف العشرة وهو خمسة  
 ثم هذه الخمسة والسبعون بطرح سهم الدور من جانبها تكون على خمسة أسهم وانما تنفذ الهبة

لها في خمس ذلك وكل خمس خمسة عشر نفقساها وثلاثون فرقا أن الية تجوز في ثلاثين  
 درهما وتبطل الية في خمسين ثم يقضى بشرة من الثلاثين دينها بقي عشرون بين الزوج  
 وعصبتها نصفين بالميراث فيسلم لورثة الزوج ستون درهما وقد هذنا الية في ثلاثين فاستقام  
 وإذا وهب المريض لامرأته مائة درهم لا مال له غيرها وأوصى لرجل بثلث ماله ثم ماتت  
 المرأة وقد قبضت المائة ثم مات الزوج قسمت المائة على أحد عشر سهما للمرأة منها سهران  
 وللموصى له سهران في قياس قول أبي حنيفة لأن من أصله أن أوصية بما زاد على الثلث تبطل  
 عند عدم اجازة الورثة ضربا واستحقاقا فهو أن وهب لها جميع ماله فأما تضرب هي في الثلث  
 بقدر الثلث وكذلك الموصى له يضرب بالثلث فيكون الثلث بينهما على سهمين ثم السهم الذي  
 لها ينقسم نصفين فيعود نصفه بالميراث الى الزوج فانكسر بالانصاف فاضفه فيكون الثلث  
 أربعة والثلاثان ثمانية فذلك اثنا عشر لانه يعود بالميراث الى الزوج أحد سهميهما وهو السهم  
 الدائر فيطرح ذلك من أصل حق ورثة الزوج فيعود حقهم الى سبعة وحق الموصى لهما أربعة  
 فذلك أحد عشر سهما سلم للموصى له بالثلث سهران وللرأة سهران ثم يعود بالميراث أحد  
 السهمين منها الى الزوج فيسلم لورثة الزوج ثمانية وقد هذنا الوصية لها في أربعة فاستقام  
 التخييع وأما على قول أبي يوسف ومحمد قسمة المائة على أحد وعشرين سهما لصاحب الثلث  
 سهران ولورثة المرأة ستة ثم يرجع ثلاثة منها الى الزوج بالميراث لان عندهما الموصى له بالمال  
 يضرب في الثلث بجميع ما أوصى له به في تضرب بجميع المال مائة والآخر بثلثا فيكون  
 الثلث بينهما على أربعة أسهم لها ثلاثة وللموصى له بالثلث سهم والثلاثان ثمانية فيكون سهام  
 المال اثني عشر ثم نصف نصيبها وذلك سهم ونصف يعود بالميراث الى الزوج فيزداد ماله بثلاثة  
 أسهم وهي السهام المدايرة فطرحها من أصل حق الورثة وذلك ستة عشر فيتراجع حقهم  
 الى ثلاثة عشر وحق الموصى لهما في ثمانية فذلك أحد وعشرون فلماذا كانت قسمة المائة على  
 أحد وعشرين سهما لها ستة ويعود نصف ذلك وهو ثلاثة الى الزوج بالميراث فيسلم لورثة  
 الزوج ستة عشر وقد هذنا الوصية في ثمانية فاستقام الثلث والثلاثان ولو ماتت المرأة هي التي  
 أوصت بثلث ماله لرجل جازت الية لها في ثلاثة أسهم من ثمانية لان مال الزوج وهو مائة  
 درهم يحمل على خمسة أسهم عنا في الأصل لانه تنفذ الية لها في ثلث ذلك ثم ثلث ذلك الثلث  
 تنفذ فيه وصيتها في سهم من الثلاثة فيبقى سهران فيعود أحد السهمين الى الزوج بالميراث

ويزداد ماله بهذا السهم وهو الدائر فنطرح من أصل حق ورثته سهمًا يبقى حقه في خمسة  
 وحق المرأة في ثلاثة عشر ونصف ثم تجوز الهبة في ثلاثة أثمانه وذلك سبعة وثلاثون ونصف  
 وتبطل الهبة في خمسة أثمانه وذلك اثنان وستون ونصف ثم تنفذ وصيتها في ثلث مالها اثني  
 عشر ونصف وبقي خمسة وعشرون للزوج منها بالميراث نصف ذلك اثنا عشر فيسلم لورثة  
 الزوج خمسة وسبعون وقد قدنا الهبة في سبعة وثلاثين ونصف فاستقام وإذا وهب الرجل  
 لامرأته مائة درهم وهو سرير لا مال له غيرها ولا مال لها غيرها ثم ماتت المرأة قبله وترك  
 ابنها وزوجها ثم مات الزوج فالهبة تجوز لها في أربعة أسهم من أحد عشر سهمًا لأن تنفيذ  
 الهبة لها في ثلث مال الزوج ثم يصير بين ذلك الزوج والابن على الأربعة فيحتاج إلى حساب  
 ينقسم ثلاثة أرباعًا وأقل ذلك اثنا عشر فالأربعة الهبة لها في أربعة ثم يعود سهم من أربعة إلى  
 الزوج بالميراث وهو السهم الدائر فنطرح ذلك من نصيب ورثة الزوج وهو ثمانية فيبقى  
 حقه في سبعة وحقها في أربعة فذلك على أحد عشر ثم يعود سهم بالميراث إلى الزوج فيسلم  
 لورثة الزوج ثمانية وقد قدنا الهبة في أربعة فاستقام وتبين أن حصة الهبة في أربعة أسهم من  
 أحد عشر سهمًا من المائة ولو تركت زوجها وأختها قسمت المائة على ثمانية عشر سهمًا لأن  
 نصيبها وهو الثلث يكون مقسومًا بين الزوج والأختين على سبعة للزوج ثلاثة وللأختين  
 أربعة فاصل القرينة من ستة وتول بسهم فإذا صار الثلث على سبعة كان الكل على أحد  
 وعشرين ثم ثلاثة من هذه السبعة تعود بالميراث إلى الزوج وهي السهام الدائرة فنطرحها من  
 أصل حق ورثة الزوج أربعة عشر يبقى لهم أحد عشر ولها سبعة فذلك ثمانية عشر ففرقنا أن  
 المائة تنقسم على ثمانية عشر وإن الهبة إنما تجوز في سبعة ثم يعود إلى ورثة الزوج ثلاثة فيسلم  
 لهم أربعة عشر ولو كانت تركت أختها وأما زوجها قسمت المائة على أحد وعشرين لأن  
 نصيبها وهو الثلث بين ورثتها على ثمانية للزوج ثلاثة وللأختين أربعة وللأم سهم وإذا صار  
 الثلث على ثمانية كان الكل على أربعة وعشرين ثم تعود ثلاثة إلى الزوج بالميراث وهي السهام  
 الدائرة فنطرحه من أصل حق ورثته فيترجع الحساب إلى أحد وعشرين وعلى هذا القياس  
 ما تركت من الورثة فذكر في الأصل أنها تركت أختين لاب وأم وأختين لام وزوج  
 والقسمة في هذا الفصل على أربعة وعشرين ولو تركت أختين لاب وأم وأختين لام وزوج  
 وأم فالقسمة من سبعة وعشرين والحاصل أنك تصح فرضيتها فتجعل الثلث على سهام فرضيتها



والثلثان ضعف ذلك ثم تطرح من نصيب ودة الزوج ما يعود الى الزوج بالميراث منها  
ونستقيم القسمة على ما بقي هو لو تركت ابنتها وأبوها وزوجها قسمت المائة على اثنين وأربعين  
سهما لان نصيبها وهو الثلث يكون مقسوما على خمسة عشر سهما والثلثان ثلاثون ثم يعود  
الى الزوج بالميراث منها ثلاثة فيطرح من أصل حق ودة ثلاثة أسهم يبقى لهم سبعة وعشرون  
ولها خمسة عشر فذلك اثنان وأربعون منه يستقيم التخرج ولو وهبت المرأة لزوجها مائة  
درهم وهي سريضة ولا مال لهما غيرهما مات قبلها وهي وارثة مع عصبتها ثم ماتت فانه  
يجوز له الية في أربعة أسهم من أحد عشر سهما من المائة لانه لما مات قبلها قد خرج من  
أن يكون وارثا لها فجازت عبتها له في الثلث ثم هذا الثلث يكون ميراثا بينها وبين عصبة  
الزوج ارباعا فرفت ان أصل المائة على اثني عشر سهما لحاجتك الي ثلث يتقسم ارباعا ثم  
سهم من نصيب الزوج يعود اليها بالميراث وهو الدائر فيطرح ذلك من سهام ورتبتها يبقى  
حقهم في سبعة وحق الزوج في أربعة فذلك أحد عشر فانما قدنا الية للزوج في أربعة من  
أحد عشر ثم يعود اليها من الميراث سهم من ذلك فيسلم لورثتها ثمانية وقد قدنا الية في أربعة  
فاستقام • ولو كان له دار قسمت المائة على ثمانية وعشرين فتجوز الية للزوج في ثمانية أسهم  
من ذلك لان الثلث الذي هو نصيب الزوج يكون بينها وبين ولد الزوج على ثمانية لها من  
ذلك الثمن فاذا صار الثلث على ثمانية كان الكل على أربعة وعشرين ثم يعود من الثمانية بالميراث  
اليها سهم واحد وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من سهام وورثتها وهو ستة عشر يبقى لهم خمسة  
عشر وللزوج ثمانية فذلك ثلاثة وعشرون فتبين ان الية انما صحت للزوج في ثمانية من ثلاثة  
وعشرين ثم يعود اليها بالميراث سهم فيكون السالم لورثتها ستة عشر ضعف ما قدنا فيه الية  
• واذا مرض الزوج وامرأته ولكل واحد منهما مائة درهم فوهب كل واحد منهما مائة  
لصاحبه فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن تموت المرأة أولا ثم الزوج أو الزوج أولا ثم  
المرأة أو ماتا معا فان كانت المرأة هي التي ماتت أولا ولاولدها جازت الية لها من مائة  
الزوج في ستين درهما ولم يجز للزوج من ماتها شيء لان الزوج وورثتها حين ماتت قبله فانما  
وهبت لورثتها في مرضها وذلك باطل واما المرأة فهي لا ترث من الزوج شيئا حيث ماتت  
قبله فجازت الية لها في ثلث مال الزوج ثم الزوج يرث عنها نصف ماتها فيكون ماله في  
الحاصل مائة وخمسين درهما وبعد طرح سهم الدائر من جانبه تقسم هذه المائة والخمسون

على خمسة أسهم وانما تجوز الهبة لها في خمسي ذلك وذلك ستون درهما ثم يعود بالميراث نصفه الى الزوج فيسلم لورثته مائة وعشرون وقد تقضى الهبة في ستين فاستقام ولو كان الزوج مات أولاً لم يجز للمرأة من مائه شيئاً لأنها ولورثته وجاز له من مائة المرأة خمسة وأربعون وخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم لأن مالها مائتها وربع مائة الزوج يعلم لها بالميراث فذلك مائة وخمسة وعشرون ثم تقضى الهبة في ثلث ذلك وينقسم ذلك ثلث بينها وبين عصبة الزوج أرباعاً فبين أن مالها في الاصل اثنا عشر سهماً تقضى الهبة في أربعة ثم يعود سهم اليها وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من أصل حق ورثتها بقي لهم سبعة ولا زوج أربعة فذلك أحد عشر فانما ينقسم مالها على أحد عشر سهماً فكل سهم من ذلك يكون أحد عشر وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من درهم كما قال في الكتاب ولو ماله ما جاز لها نصف مائه وجاز له نصف مائتها لأن كل واحد منهما لا يرث من صاحبه شيئاً حين ماتا ما فتصح الهبة من كل واحد منهما لصاحبه في مقدار الثلث فيكون مال كل واحد منهما في الاصل ثلاثة إلا أن سهماً من ثلاثة يعود إلى كل واحد منهما من جهة صاحبه بطريق الوصية وهو الدائر فطرح من أصل حق وارث كل واحد منهما سهماً فيبقى حق وارث كل واحد منهما في سهم وحق الموهوب له في سهم فلهذا قسمنا كل مائة على ستهين فيسلم لوارث كل واحد منهما مائة درهم نصفه بطلاق الهبة ونصفه بالوصية من جهة الآخر وقد تقضى الهبة في حق كل واحد منهما في خمسين درهما فيستقيم الثلث والثلثان وإذا تزوج المريض امرأة على مائة لا مال له غيرها ومهر مثلها خمسون ثم ماتت المرأة ولها عصبة ثم مات الزوج فان الحاباة لها تجوز في ثلاثين درهما وتبطل في عشرين درهما لأن ما زاد على مقدار مهر المثل محاباة وذلك خمسون درهما فتكون وصية لها من ثلث مال الزوج حيث ماتت قبله ومال الزوج خمسة وسبعون مقدار الحاباة وذلك خمسون ونصف مهر مثلها بميراثه عنها ثم هذه الخمسة وسبعون تجمل على خمسة أسهم بعد طرح سهم الدور من جانب الزوج فانما تجوز الحاباة لها في خمسي ذلك ثلاثين فيسلم لورثة الزوج خمسة وأربعون ويعود اليهم نصف الثلاثين خمسة عشر بالميراث فيكون جملة ما يسلم لهم ستون وقد عرفنا الحاباة في الثلاثين فاستقام وإن جعلت طرح سهم الدور من قبل المرأة قلت مالها مهر مثلها وذلك خمسون وثلث التحسين الاخرى بالوصية فيكون ستة وستين وثلثين بين عصبتيها وزوجها نصفين ثم نصيب الزوج يكون على ثلاثة لأن الثلث

من ذلك وصية لها ونصيب العصة أيضا على ثلاثة ثم يعود سهم من نصيب الزوج الى العصة  
 فيزداد نصيبه بالسبيل أن نطرح من أصل العصة سهما فيترجع الى خمسة ثلاثة أخماس للزوج  
 وذلك أربعون درهما وخمسة للعصة وذلك ستة وعشرون وثلاثون ثم يعود الى العصة ثلاثة  
 عشر وثلاث فيسلم للعصة أربعون مثل ما سلم للزوج بالميراث وقد قلنا الوصية لهما مرة في  
 ستة عشر وثمانين ومرة في ثلاثة عشر وثلاث فذلك ثلاثون وإذا وهب المريض لامرأته  
 مائة درهم فماتت المرأة قبله عن عصة وعليها دين فإن كان عليها من الدين مثل ثلث المائة أو  
 أكثر قلنا من المائة الموهوبة الثلث يقضى منه دينها لأنه لا يعود شيء من ذلك الى الزوج  
 بالميراث فإن الدين مقدم على الميراث فلا يقع فيه الدور وإن كان عليها من الدين عشرة دراهم  
 كانت وصيتها ثمانية وثلاثين درهما ونرد على ورثة الزوج بقص الهبة اثنين وستين درهما  
 لأن مال الزوج خمسة وتسعون فإنه لو لم يكن عليها دين كان جميع المائة مال الزوج وقد بينا  
 أن الدين الذي عليها نصفه مقضى من نصيب العصة ونصفه من نصيب الزوج فيجعل نصف  
 المشرة كأنه على الزوج ثم هذه الخمسة والتسعون تجعل على خمسة أسهم بعد طرح سهم  
 الدور من جانب الزوج فالحصة تجوز الهبة في خمسة وذلك ثمانية وثلاثون يقضى بمشرة من ذلك  
 دينها ويبقى ثمانية وعشرون بين الزوج والعصة نصفين فيعود الى ورثة الزوج أربعة عشر  
 وقد كان وصل اليهم بقص الهبة اثنا عشر وستون فيكون ذلك ستة وسبعين مثل ما قلنا في الهبة  
 وإن كان عليها دين عشرون درهما كانت الوصية ستة وثلاثين ونرد على ورثة الزوج أربعة  
 وستين لأن نصف الدين وهو عشرة في المني كأنه على الزوج فيبقى ماله تسعون درهما وإنما  
 تفذ الهبة في خمس ذلك بعد طرح سهم الدور وذلك ستة وثلاثون ثم يقضى بشرين من ذلك  
 دينها يبقى ستة عشر للزوج نصف ذلك وهو ثمانية وقد عاد اليه بقص الهبة أربعة وستون فذلك  
 اثنان وسبعون مثل ما قلنا في الهبة والله أعلم بالصواب

باب الرجل يهب العبد في مرضه فيجنى على سيده أو غيره

(فل رحمه الله) وإذا وهب المريض عبدا لرجل لا مال له غيره وقيمه ألف درهم  
 قتل العبد رجلا خطأ ثم مات المولى فإن يرد ثلثه الى ورثة المولى لأن الهبة والمرضى بمنزلة  
 الوصية فلا تنفذ أكثر من الثلث وبعد رد الثلث الى ورثة المولى بقي العبد كله مشغولا بالجنانية

فيقال لهم وللموهوب له ادفعوه أو افدوه أي ذلك فلما رجع ورثة المولى على الموهوب له بثلي قيمته لأن ثلثي المبد استحق من يدهم بجنابة كانت عند الموهوب له وقد كان الموهوب له قبضه لنفسه على وجه التملك فكان مضمونا عليه فإذا لم يسلم الرد جمل كأنه هلك في يده فترجع ورثة المولى عليه بثلي قيمته وقد كانوا يستفيدون البراء بدفعه فكانوا يختارون في التزامه الزيادة باختيار القضاء فلا يرجعون إلا بالاقبل بمنزلة المبد المنصوب يعني ثم يرد المانصب على المنصوب منه فيدفعه بالجنابة أو يفديه ولو أعتقه للموهوب له قبل أن يرد ثلثه إلى الورثة نفذ حكمه لأنه تملك المبد كله بالفرض بقي ملكه ما بقي القبض وأن وجوب رد الثلثين على الورثة تصاد البية فيه واشتغاله بحق ولي الجنابة لا يمنع قود عتق المولى فيه ثم إن كان يعلم بالجنابة فليس له كمال الدية لولي الجنابة وثلاث قيمته لورثة المولى لأن رد الثلثين عليهم كان مستحقا على الموهوب له وقد تمذر الرد باعتاقه فليس له رد ثلثي قيمته وإن لم يعلم بالجنابة فليس له قيمته لولي الجنابة لأن ملكه تقرر في جميعه وقد صار مستهلكا رقبته على رد الجنابة على وجه لم يصح عتقها فيجب عليه قيمته لولي الجنابة وثلاث قيمته لورثة المولى لما يئناه ولو كان المبد قتل الواهب قبل للموهوب له ادفعه إلى ورثة المولى أو افده فإن اختار الدفع دفعه كله فيكون نصفه بالجنابة ونصفه لهم بقض البية لأن البية إنما تصح في ثلث المبد ثم يدفع ذلك الثلث بالجنابة فيزداد مال الواهب بسهم فنطرح من أصل حق ورثة الواهب سهم ما بقي له سهم وللموهوب سهم فكان أريد سهمين تجوز البية في أحدهما ثم يدفع ذلك بالجنابة فيسلم لورثة الواهب سهمان وقد نفذنا الوصية في سهم فاستقام الثلث والثلثان وظهر بهذا أن الميت إنما ترك عبدا ونصف عبدا في الحكم فثلث ذلك يكون نصف عبدا فإذا جوزنا البية في نصف عبدا وهي مسألة كتاب البية هو أن اختار القضاء جازت البية في جميع المبد لأنه يفديه بالدية عشرة آلاف فيكون مال الواهب أحد عشر ألفا وقيمة المبد ألف درهم وهو دون الثلث فلماذا جازت البية في جميعه فإن أعتقه بمس ما قتل لثولى فإن كان يعلم بالجنابة كان مختارا له ادفعه ثم عشرة آلاف وتبين أن البية تمت في جميعه ولو لم يعلم فليس له قيمته لورثة لأن ملكه تقرر فيه بالأحق فكان عليه قيمته استهلاك المبد الموهوب وقيمته بالجنابة لأنه صار مستهلكا رقبته على ولي الجنابة فتبين أن مال الميت قيمتان فأما تجوز البية في ثلث ذلك فيسلم له ثلثا قيمته وثلث قيمته لورثة فإن قيل لما غرم قيمته بأد استهلاكه قومت القيمة مقام العين

وقد ينأ أن العبد لو كان بائياً كان يدفعه النصف بالجناية والنصف بنقض الية ولا شيء عليه سوى ذلك بعد الاعتاق وهذا لأنه لما كان لا يسلم لورثة الواهب بالجناية إلا نصف العبد فهو بالاعتاق ما أتلف عليهم إلا ذلك النصف فيكون الواجب عليه قيمة ونصف يسلم له بالية ثلث ذلك ويكرم قيمة واحدة فلنا عند قيام العبد ما يرد منه بنقض الية يعود إلى ملك الواهب فيبطل حكم الجناية فيه لأن جناية المملوك على ماله هدر وهذا المعنى لا يوجد بعد الاعتاق لأن برد القيمة لا يعود شيء من العبد إلى ملك الواهب فلا يبين أن الجناية كانت من المملوك على ماله في شيء من العبد فوجب اعتبار الجناية كلها وتبين أن حق الأولياء في قيمة كاملة بسبب الجناية فلها كان التخرج كما ينأ ولو قتل الواهب ولم يمت الموهور له وقيمتها أكثر من ألف فإن اختار الدفع فالجواب على ما ينأ أنه يدفع العبد كله نصفه بالجناية ونصفه بنقض الية وحكم الدفع لا يختلف بقله قيمته وكثرة قيمته إذا لم يجاوز عشرة آلاف درهم وإن اختار القداء فإن كانت قيمته خمسة آلاف فداء بالدية وجازت الية في جميعه لأن مال الواهب عند اختيار القداء خمسة عشر ألفاً العبد وقيمتها خمسة آلاف والدية وهي عشرة آلاف فبين أن العبد خارج من ثلث ماله فلها جازت الية في جميعه فإن كانت قيمته ستة آلاف واختاره الموهور له رد إلى ورثة الواهب ربه وجازت الية في ثلاثة أرباعه يفديه بثلاثة أرباع الدية لأن العبدى الأصل يكون على ثلاثة أسهم تنفذ الية في سهم ثم يقضى ذلك السهم بمثله ومثل منه لأن الدية من قيمة العبد مثله ومثل ثلثه فأما يقضى كل سهم من العبد بمثله ومثل ثلثه ويزداد مال الواهب بذلك فيصير فيلرح من أصل حق ورثة الواهب بسهم وثلاثي سهم يبقى لهم ثلث سهم وللموهور له سهم فأجعل كل ثلاثة سهماً فيصير العبد على أربعة ثلاثة للموهور له وسهم لورثة الواهب بنقض الية ثم يقضى للموهور له هذه الثلاثة بمثل ومثل ثلثه وذلك خمسة أسهم فيسلم لورثة الواهب ستة وقد قدنا الية في ثلاثة فيستقيم الثلث والثلثان ومحمد رحمه الله يذكر طريقة أخرى بعد هذا فيقول السبيل أن يجعل كل ألف على ثلاثة أسهم فقيمة العبد تكون ثمانية عشر سهماً والدية ثلاثون سهماً ثم تجوز الية في ثلث العبد فيفديه بثلث الدية وذلك عشرة زيادة تظهر في جانب ورثة الواهب فطرر من أصل نصيبهم في العبد وهو اثنا عشر عشرة يبقى حقهم في سهمين وحق الموهور له في ستة فتبين أن العبد كان على ثمانية فإن الية انما تجوز ستة من ثمانية وهو ثلاثة أرباعه تخريجاً من حيث الدراهم

أن قيمة ثلاثة أرباع البعد أربعة آلاف درهم وخمسمائة فإذا جوزنا الهبة في ثلاثة أرباعه وفداه  
 بثلاثة أرباع الدية فذلك سبعة آلاف وخمسمائة يسلم لورثة الواهب مع هذا ربع البعد وقيمته  
 ألف وخمسمائة فيكون جملة ما يسلم لهم تسعة آلاف وقد تقضى الهبة في أربعة آلاف وخمسمائة  
 فاستقام وقع في بعض النسخ وقيل للموهوب له ادفع ثلاثة أرباعه أو افده بثلاثة أرباع الدية  
 وهذا غلط والصحيح أنه عند الدفع يدفع البعد كله نصفه بالجنابة ونصفه ببعض الهبة هكذا  
 ذكر في بعض نسخ هذا الكتاب وفي كتاب الدور أيضا فإن كانت قيمته ثمانية آلاف  
 واختار الموهوب له القداء رد ثلاثة أسباعه إلى الورثة ويقضى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية  
 لأننا يجوز الهبة في ثلث البعد سهمان من ثلاثة ثم يقضى ذلك بسهم وربع لأن الدية من القيمة  
 كذلك فيزداد مال الواهب بهذا القدر فيطرح من أصل حق ورثته سهم وربع يبقى لهم  
 ثلاثة أرباع سهم وللموهوب له سهم فقد انكسر بالأرباع فنضرب سهمًا وثلاثة أرباع في  
 أربعة فيكون سبعة للموهوب له أربعة ولورثة الواهب ثلاثة فبين أن الهبة تبطل في ثلاثة  
 أسباع البعد وتكون في أربعة أسباعه ثم يقضى ذلك بمثله ومثل ربه وهو خمسة أسباع فيحصل  
 لورثة الواهب ثمانية أسباع وقد تقضى الهبة في أربعة فاستقام وعلى طريق الثاني يخرج مستقيما  
 على نحو ما بينا وكذلك طريق الحساب فإن على طريق الدينار والدرهم يسدى ما يجوز فيه الهبة  
 وهو الدينار بمثله ومثل ربه وعلى طريق الجبر يقضى الشيء الذي يجوز فيه الهبة بشيء وربع  
 شيء ثم التخريج واضح عند التأمل وإن كانت قيمته عشرة آلاف فلا فرق هنا بين اختيار  
 الدفع والقداء لأن القيمة مثل الدية فيرد نصفه إلى الورثة بنقص الهبة ويدفع نصفه بالجنابة  
 أو يفديه بنصف الدية وإن كانت قيمته خمسة عشر ألفا رد أربعة أسباعه إلى الورثة وقيل له  
 ادفع ثلاثة أسباعه أو افدها بثلاثة أسباع الدية أما عند اختيار القداء فالجواب صحيح لأننا يجوز  
 الهبة في سهم من ثلاثة ثم تقضى ذلك السهم بثلثي سهم لأن الدية من القيمة مثل ثلثه فيزداد  
 مال الواهب بذلك القدر فيطرح من أصل حق الورثة ثلثي سهم يبقى لهم سهم وثلث وللموهوب  
 له سهم فقد انكسر بالاثلاث فنضرب سهمين وثلثا في ثلاثة فيكون سبعة حق الورثة في  
 أربعة وحق الموهوب له في ثلاثة ثم يقضى هذه الثلاثة بسهمين من الدية فيسلم لورثة الواهب  
 ستة وقد تقضى الهبة في ثلاثة فكان مستقيما وأما عند اختيار الدفع فاذكره في المختصر غلط  
 والصحيح ما ذكره في بعض نسخ الأصل قال تدفعه على ما فسرت لك يعني أن حكم الدفع

لا يختلف بثة القيمة وكثرة القيمة فيدفع المبد كله نصفه بقض الية ونصفه بالدفع بالجناية  
وان كانت قيمته عشرين ألفا واختار القداء رد ثلاثة اقسامه الى الورثة وفدى خمسة بخمس  
الدية لان الية تجوز في سهم من ثلاثة ثم فدى ذلك بنصف سهم لان الدية من القيمة هكذا  
فيزداد مال الواهب بنصف سهم فيطرح من أصل حق ورثته نصف سهم يبقى لهم سهم  
ونصف للموهوب له سهم فأصفه بالكسر بالنصف فيكون خمسة بطل الية في ثلاثة اقسامه  
وقيمة ذلك اثنا عشر ألفا وتجوز في خمس قيمته ثمانية آلاف ثم فدى بخمس الية وهو أربعة  
آلاف يسلم لورثة الواهب ستة عشر ألفا وقد تقضى الية في ثمانية آلاف فان كانت قيمته  
ثلاثين ألفا رد خمسة اثمان المبد على الورثة وفدى ثلاثة اثمان الدية لان الية تجوز  
في سهم من ثلاثة ثم فدى ذلك السهم بثلث سهم لان الدية من القيمة هكذا فيزداد مال الواهب  
بثلث سهم فاذا طرحنا ذلك من حق الورثة يراجع المبد الى ثلثين وسهمين فيضرب ذلك  
في ثلاثة فيكون ثمانية للموهوب له ثلاثة ولورثة الواهب خمسة ثم فدى هذه الثلاثة بمثل ثلاثة  
وهو سهم له واحد فيسلم لورثة الواهب ستة وقد تقضى الية في ثلاثة وان كانت قيمته خمسين  
ألفا رد على الورثة أربعة اسباع ونصف سبع وتجوز الية في سبعين ونصف فيفدى ذلك بسبع  
الدية ونصف سبع لانا يجوزنا الية في سهم من ثلاثة ثم فدى ذلك بخمس سهم فيزداد  
مال الواهب بهذا القدر فاذا طرحنا ذلك من حق الورثة يراجع المبد الى سهمين وأربعة  
اقسام فيضرب ذلك في خمسة فيكون أربعة عشر حق الورثة في تسعة وحق الموهوب له في  
سبعة وخمسة من أربعة عشر سهمان ونصف سبع ثم فدى ذلك بمثل خمسة وهو سهم واحد  
فيسلم للورثة عشرة وقد تقضى الية في خمسة وان كانت قيمته مائة ألف رد على الورثة تسعة  
عشر جزءا من المبد وتقضى الباقي وهو عشرة أجزاء بشرة أجزاء من تسعة وعشرين من الدية  
لان الية انما تجوز في سهم من ثلاثة ثم فدى ذلك السهم بشرة لان الدية من القيمة مثل  
عشرة فاذا طرحنا عشر سهم من أصل حق الورثة يراجع المبد الى سهمين وتسعة اعشار  
فيضرب ذلك في عشرة فيكون تسعة وعشرين حق الورثة تسعة عشر وحق الموهوب له عشرة  
ثم فدى هذه العشرة أسهم بسهم واحد فيسلم للورثة عشرون وقد تقضى الية في عشرة  
فيستقيم الثلث والثلاثان فان كانت قيمة المبد ستة آلاف فاعطه الموهوب له بمداقتل الواهب  
فان كان لا يعلم بالجناية فلية قيمة وثلاث لما بينان مال الواهب قيمتان في الحاصل فيسلم له

الثلث بالوصية وان كان يعلم بالجناية فهو مختار للدية ضامن لقيمة العبد بحكم الية فتضم الدية  
 الى القيمة فتكون ستة عشر ألفا هو مال الواهب فيسلم ائمن ذلك الثلث وهو خمسة آلاف  
 وثلث ألف ويؤدى الى وريثة الواهب عشرة آلاف وثلث ألف واذا كانت قيمته تسعة آلاف  
 فأعتقه وهو يعلم غرم ثلثي الدية وثلثي القيمة وهو ما يتنا انه يضم الدية الى قيمة العبد فيكون  
 تسعة عشرة ألفا يسلم له من ذلك الثلث وهو ستة آلاف وثلث ألف وينرم اثني عشر ألفا  
 وثلث ألف وذلك ثلث القيمة ستة آلاف وثلث ألف وثلث الدية ستة آلاف وثلث ألف  
 وان كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر فأعتقه وهو يعلم أولا يعلم فهو سواء وهو ضامن لثلثي  
 الدية وثلثي القيمة كما بينا الا انه ان كان لا يعلم رفعا عنه ثلثي عشرة دراهم من ثلثي الدية لان  
 قيمة العبد بسبب الجناية مقدرة بعشرة آلاف الا عشرة (الأتري) انه لو كان عينا عليه  
 كانت هذه قيمته في الجناية فكذلك اذا كان جانيا واذا وهب المريض عبده لرجل وقيمته  
 عشرة آلاف ولا مال له غيره ثم ان العبد والموهوب له قتل المولى فان الهبة تبطل ويرد  
 العبد الى وريثة المولى لان الموهوب له قاتل ولا وصية للقاتل فيرد العبد كله بتقص الهبة  
 وينرم الموهوب له خمسة آلاف درهم لانه جنى على نفسه فينرم نصف الدية ولو كان العبد  
 راجيا قتل المولى فعلي الاجنبي خمسة آلاف لانه جنى على نفسه وتجاوز الهبة في ثلاثة اخماس  
 العبد فيرد الموهوب له خمس العبد بتقص الهبة ويفدى ثلاثة اخماس بثلاثة اخماس ونصف  
 الدية اذا اختار القداء لان مال المولى خمسة عشر ألفا فان قيمة العبد عشرة آلاف والدية  
 الواجبة على الاجنبي خمسة آلاف فذلك خمسة عشر ألفا بعد طرح سهم الدور من جانب  
 المولى هذه الخمسة عشر ألفا تكون على خمسة أسهم فانما تجاوز الهبة في جميعها وهو ستة آلاف  
 مقدارها من العبد ثلاثة اخماس فبقا ان الهبة تجاوز في ثلاثة اخماس العبد ويرد الخمس  
 بتقص الهبة قيمة ذلك أربعة آلاف ويفدى ثلاثة اخماس نصف الدية لان العبد انما  
 جنى على نصف النفس وثلاثة اخماس الدية ثلاثة آلاف فاذا جمعت ما وصل الى وريثة  
 الواهب كان اثني عشر ألفا وقد قلنا الهبة في ستة آلاف فيستقيم الثلث والثلثان. ان اختار  
 الدفع رد ربه بتقص الهبة وتجاوز الهبة في ثلاثة ارباعه لان مال الميت خمسة عشر ألفا كما  
 بينا وعند اختيار الدفع انما تجاوز الهبة في نصف ذلك على ما بينا ان الهبة تجاوز في سهم من  
 ثلاثة ثم يدفع ذلك السهم للجناية فيزداد مال الواهب بسهم فطرح من أصل حق الورثة سهما



يبقى لهم سهم والموهوب له سهم فرفنا ان الهبة انما تصح في نصف ماله وذلك سبعة آلاف وخمسمائة وذلك من المبد ثلاثة ارباعه فيرد ربع المبد بتقاض الهبة وقيمتها ألفان وخمسمائة ويدفع ثلاثة ارباعها لجلية فيحصل في يد الورثة المبد وقيمتها عشرة آلاف ونصف الدية التي أخذوها من الاجنبي وذلك خمسة عشر ألفا وقد قلنا الهبة في سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام الثلث والثلثان والله اعلم بالصواب

باب السلم في المرض ويصح المكيل بمثل من المكيل ووزنه بمعاياه

(قال رحمه الله) اعلم ان بناءنا على الباب على الاصل الذي بينا ان الحاباة في الاصل بمنزلة الحاباة في المال في الاعتبار من الثلث فان المال مقدم على الاصل في تنفيذ الحاباة فيه من الثلث فنقول اذا سلم المريض ثوبا يساوي عشرة دراهم في كرهنة يساوي عشرة الى أجل ودفع اليه الثوب ثم مات قبل أن يحل السلم ولا مال له غيره ذلك فان شاء المسلم اليه محل ثلثي الكره وان شاء تقض السلم لانه حاباه بالاجل في جميع ماله ونبت الخيار له لتغير شرط المقد عليه فان كان الثوب يساوي عشرين درهما ان شاء تقض السلم وان شاء أدى الكره ورد سدس الثوب لان الحاباة بالمال هنا جاوزت الثلث فلا يظهر حكم الحاباة بالاجل وانما يسلم له من الحاباة بقدر ثلث ماله وذلك ستون وثلثان فيرد الكره حالا ويرد سدس الثوب حتى يسلم ثلثا من ثلثه عشرة وثلث وقد قلنا الحاباة في مثل نصفه نصفه وما يرد من الثوب يكون حقا من رأس المال وذلك مستقيم في السلم وان كان قيمة الثوب ثلاثين درهما رد ثلث الثوب لانه حاباه بقدر العشرين وثلث ماله عشرة فيرد ما زاد على ذلك من الثوب حتى يسلم للورثة كرا يساوي عشرة وثلث الثوب وقيمتها عشرة مثل ما قلنا في الحاباة ولو سلم عشرة دراهم وثوبا يساوي عشرة في كرهنة يساوي عشرة ثم مات ولا مال له غير ذلك فان شاء المسلم اليه تقض السلم وان شاء أدى الكره ورد سدس الثوب وسدس العشرة فذلك المقدوم اذ زاد على الثلث وليس تنفيذ الحاباة له من أحد المالاين باولي من الآخر فانما يرد السدس منهما من ذكر حتى يسلم للوارث ثلاثة عشر وثلث وقد قلنا الحاباة له في سنة وثلاثين ولو كان أسلم ثوبا يساوي عشرين درهما وعشرة دراهم في كرهنة يساوي عشرة دراهم رد ثلث الثوب وثلث العشرة لانه حاباه بقدر عشرين وثلث ماله عشرة فيسلم له ذلك منها ويرد

ما زاد على الثلث سهما ولو أسلم ثوبين قيمة أحدهما ثلاثون وقيمة الآخر خمسة عشر في كره يساوي خمسة عشر درهما أدى الكره كله ورد ثلث الثوبين لانه حايبه بقدر ثلاثين درهما فانما يسلم له بقدر ثلث ماله وذلك خمسة عشر من الثوبين جميعا ويرد ما زاد على الثلث من الثوبين وان شاء قرض السلم وأصل ذلك أن ينظر الى قيمة الثوبين والى قيمة السلم فيعطى المسلم لثمة قيمة السلم وثلاث ما ترك الميث عناية له ويرد ما بقي من السلم وكذلك سائر ما يسلم فيه وكذلك الصرف في جميع ذلك الا في الجنس بمنسه فانه شيأ من هذا وفي الاصل استكثر من هذا الجنس من المسائل والكل يخرج على ما بينا والله أعلم

### باب الاقالة في السلم والبيع في المرض

(قال رحمه الله) وإذا أسلم المريض عشرة دراهم في كره حنطة يساوي عشرة ثم أقاله السلم وقبض منه الدراهم فهو جائز لانه ما حايبه بشئ فانه أعاد الكره بالاقالة واسترد منه العشرة التي بمقابله وهما في المالية سواء والاقالة بمنزلة البيع وكما أن البيع الذي لا عناية فيه نافذ من المريض فكذلك الاقالة ولو كانت قيمة الكره ثلاثين درهما ولا مال له غير ذلك ثم مات فان كان له مال يكون ثلثه بقدر عشرين أو أكثر جازت الاقالة لان العناية تخرج من ثلث ماله وان لم يكن له مال سواء جازت الاقالة في نصف الكره ويقال للمسلم اليه أد الى الورثة نصف الكره ورد عليهم نصف رأس المال لانه حايبه بقدر العشرين درهما فانه أخرجه بالاقالة من ملكه جزأ يساوي ثلاثين بمشرة دراهم والاقالة في هذا كاليبيع فلا يمكن تصحيح العناية له فيما زاد على الثلث ولا يمكن أن يؤمر بإداء ما زاد على الثلث من العناية لان الاقالة قبل القبض فسخ فلا يمكن أن يثبت فيه ما لم يكن ثابتا في أصل العقد لان التسخ رفع المقدور انما يرفع الشيء من المحل الوارد عليه لا من محل آخر ولا يمكن ابطال في الكل لانها تقضى من المريض في مقدار الخراج من الثلث واقالة السلم لا تحتل التسخ لان بالاقالة يسقط طعام السلم والمستقط يكون متلاشيا وفسخ الاقالة انما يصح في القائم دون المتلاشي فرفعا أن الاقالة جازت في البعض دون البعض فاحتجنا الى معرفة مقدار ما جازت الاقالة فيه فتقرر العناية بقدر عشرين وثلث ماله عشره ولو كانت ثلث ماله نصف العناية قلنا تجوز الاقالة في ثلث الكره ويسلم للوارث نصف كره قيمته خمسة عشر ونصف رأس المال وهو خمسة دراهم فذلك

تُشرون فيسلم للمسلم إليه نصف كرميته خمسة عشر بخمسة فتسلم له الحباة بقدر العشرة وعلى  
طريق الجبر تجوز الاقالة في ثمن من الكرم بثلثي لأن رأس المال بقدر الثلث من السلم  
فيبقى للورثة كرم الاثني شيء يمدل ذلك شيئا وثلاثا لان قدنا الحباة في ثلثي شيء فحاجة الورثة  
الى نصف ذلك فاجبر الكرم بثلث شيء وزد على ما يمدله مثله فظهر أن الكرم يمدل شيئين وقد  
جوزنا الاقالة في شيء وذلك نصف الكرم في المسمى ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي  
ثلاثين درهما ثم أقاله في شيء وذلك نصف الكرم في المسمى ولو أسلم عشرين درهما في كرم  
يساوي ثلاثين في مرضه ومات فلاقالة جائزة لأن الحباة بقدر عشرة وهو مقدار الثلث  
من ماله \* ولو أسلم عشرة في كرم يساوي عشرين درهما ثم أقاله في مرضه ومات فلاقالة  
جائزة لأن الحباة بقدر عشرة وهو مقدار الثلث من ماله ولو أسلم عشرة في كرم يساوي  
عشرين درهما ثم أقاله في مرضه ثم مات جازت الاقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم اليه اد ثلث  
الكرم ورد عليهم ثلثي رأس المال لانه حباة بقدر عشرة دراهم وثلث ماله ستة وثلثان لأن  
جميع ماله عشرون فانما تجوز الاقالة في مقدار الثلث وذلك قدر ثلثي الحباة فلذا جازت الاقالة  
في ثلثي الكرم ويرد على الورثة ثمن رأس المال ستة وثلثين وثلث كرميته ستة وثلثان ويسلم  
للوارث ثلاثة عشر وثلث وسلم للمسلم اليه ثلثا كرميته ثلاثة عشر وثلث بستة دراهم وثلثان  
فمرمنا أنه سلم من الحباة بقدر ثلث المال وعلى طريق الجبر تجوز الاقالة في شيء من الكرم  
بنصف شيء لأن رأس المال من السلم فيه مثل نصفه فيحصل في يد الورثة كرم الا نصف شيء  
وحاجتهم اني شيء فيجبر الكرم بنصف شيء ويزيد على ما يقايله مثله فظهر أن الكرم يمدل شيء  
ونصف شيء وانا حين جوزنا الاقالة وذلك كان ذلك بمعنى ثلثي الكرم \* ولو أسلم عشرة دراهم  
في كرم يساوي ثلاثين درهما ثم أقاله في مرضه وقبض منه العشرة فاستهلكها ثم مات ولا مال  
له غيرها جازت الاقالة في ثلثي الكرم ويقال للمسلم اليه أد الى الورثة ثلثي الكرم وارجع عليهم  
بثلثي العشرة التي كنت أعطيتها المثل لانه حباة في الاقالة بقدر عشرين وماله عند الموت  
عشرون فاستهلكه لا يكون محسوبا من ماله بل ذلك في حكم الدين عليه اذا لم يجز الاقالة  
فلت ماله ستة وثلثان والحباة انما تجوز بقدر ثلث ماله وذلك الثلث من حلة ما حباة فاعتباره  
جازت الاقالة في ثلث الكرم ويؤدي السلم اليه الى الورثة ثلثي كرميته عشرون درهما ويرجع  
عليهم بثلثي العشرة حصاة ما بطلت فيه الاقالة فله طونه ذلك مما أخذوا من انصام يبق لهم ثلاثة

عشر وثلاث وقد سلم للمسلم اليه ثلث كرميته عشرة بثلاثة دراهم وثلاث فرفقا انه قد سلم له من الحباة بقدر ثلث ماله وعلى طريق الجبر فيه نقول الاقالة تصح في شيء من الكرم ثم على الوارث أن يقضى المسلم اليه بثلاث ذلك وهو حصته من رأس المال فيدفع ثلث كرم الالف شيء بقي في يد الوارث ثلثا شيء وذلك يمدل شيئا وثلاثا فاجبر ثلثي كرم ثلثي شيء وزد على ما يمدله مثله فظهر أن ثلثي الكرم يمدل شيئين فالكرم الكامل يمدل ثلاثة أشياء وقد جوزنا الاقالة في شيء من ذلك فذلك بمعنى ثلثي الكرم النخريج كما ينال ولو أسلم عشرين درهما في كرم يساوي خمسين درهما ثم أقاله المسلم وهو مريض ثم مات ولا مال له غيره جازت الاقالة في خمسة أنساع الكرم ويقال للمسلم اليه أدالى الورثة أربعة أنساع الكرم وخمسة أنساع رأس المال لانه حابه بقدر ثلاثين درهما وثلث ماله ستة عشر وثلثان لان جميع المال خمسون فتنظر الى ثلث ماله كم هو من مقدار الحباة وطريق معرفته أن تجعل كل ثلاثة وثلث درهم سهما وجملة الحباة تسعة دراهم وستة عشر وثلثان تكون خمسة فرفقا أن ثلث ماله من جملة الحباة خمسة أنساع وصحة الاقالة باعتبار خروجه من الثلث فانما تصح الاقالة في خمسة أنساع الكرم ويقال للمسلم اليه أدالى الورثة أربعة أنساع الكرم وقيمة ذلك اثنان وعشرون وتسعاون وخمسة أنساع رأس المال مقدار ذلك أحد عشر وتسع فيسلم للورثة ثلاثة وثلاثون وثلث مقدار ثلثي المال ويكون في يد المسلم اليه خمسة أنساع الكرم قيمته سبعة وعشرون وسبعة أنساع درهم بأخذ أحد عشر درهما وتسع الذي أعطى الورثة من رأس المال فيبقى ستة عشر وثلثان حباة له وهو ثلث ما ترك الميت وعلى طريق الجبر تصح الاقالة في شيء من الكرم بخمسة شيء لان رأس المال من قيمة الكرم كذلك فيبقى في يد الوارث كرم الالف خمسة شيء وذلك يمدل شيئا وخمس شيء فأجبر الكرم بثلاثة أنساع شيء وزد على ما يمدله مثله فظهر أن الكرم يمدل شيئا وأربعة أنساع شيء وقد جوزنا الاقالة في شيء من شيء وأربعة أنساع شيء يكون خمسة أنساع فظهر أن الاقالة انما جازت في خمسة أنساع الكرم وهذا كله اذا كانت الاقالة قبل قبض الكرم فان كانت الاقالة بعد قبض الكرم فالعمل فيه كما وصفنا في قول أبي يوسف وعمر رحمهما الله لان الاقالة عندهما بعد القبض فسخ كما قبله فلا تجوز بأكثر من رأس المال وأما في قول أبي يوسف رحمه الله فالاقالة بعد القبض بمنزلة البيع المستقبل فان كان رأس المال عشرة دراهم وقيمة الكرم ثلاثون وتقابضا ثم أقاله اياه في مرضه وقبض منه الدراهم ودفع اليه الكرم قيل للمسلم اليه

أنت بالخيار فان شئت أدالي الورثة عشرة دراهم أخرى وان شئت فرد الكر وخذ دراهمك  
 لان الاقالة عنده لما كانت بمنزلة البيع أمكن اثبات الزيادة في البذل منه فيكون هذا وأما لو باع  
 المريض كرا يساوي ثلاثين درهما بمشرة سواء فذاك يخير المشتري بين أن يؤدي عشرة  
 أخرى حتى تسلم له الحباة بقدر ثلث المال وبين أن يفسخ البيع ويرد المبيع فها أيضا يخير المسلم  
 اليه بين أن يرد الكر ويأخذ دراهمه وبين أن يؤدي ما زاد على الثلث من الحباة وانما ننظر  
 الى قيمة السلم اذا كانت فيه حباة في جميع ذلك يوم يحتصمون وتقول أبي يوسف رحمه الله مفسرا  
 بهذه الصفة لم يذكره في الكتب سوى في هذا الموضع • واذا اشترى الرجل عبدان بخمسين  
 درهما وقيمتهم مائة درهم فلم ينقد الثمن ولم يقبض العبد وليس له مال غير خمسين ثم مرض  
 المشتري فاقاله البائع ثم مات فانه يخير البائع فان شاء سلم العبد وأخذ خمسين وان شاء سلم  
 ثلثي العبد وأخذ منه ستة عشر درهما وثلثي درهم لان المشتري حباة بقدر نصف ماله فلا يسلم  
 له من الحباة الا مقدار الثلث غير ان اقالة البيع محتملة للفسخ بخلاف اقالة السلم لان المبيع قائم  
 بعد الاقالة ولهذا اذا اختلفا في رأس المال بعد الاقالة تحالفا في البيع وتراود الاقالة وفي السلم  
 لا يتعالتان فاكون الاقالة بفرض الفسخ هنا أثبتنا الخيار للبائع لانه تعين عليه شرط الاقالة  
 فان شاء سلم العبد وأخذ الخمسين بطريق فسخ الاقالة وان شاء سلم ثلثي العبد وتصح الاقالة  
 في ثلث العبد فيأخذ منهم ثلث الثمن ستة عشر وثلثين ويحصل في يد الورثة من الثمن ثلاثة  
 وثلاثون وثلث وقيمتهم مثل ذلك فذلك ستة وستون وثلثان وقد سلم للبائع ثلث العبد قيمته  
 ستة وستون وثلثان ثلاثة وثلثين، ثلث نيكون السالم له من الحباة بقدر ثلاثة وثلثين وثلث  
 مثل نصف ما سلم للورثة والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض وله على الناس ديون

(قال رحمه الله) واذا سلم الرجل في مرضه ثلاثين درهما في كرا يساوي عشرة دراهم  
 وقبض ولا مال له من العين غيرها وله على الناس دين كبير ثم مات فاسلم اليه بالخيار ان  
 شاء رد الثلاثين درهما وقبض السلم وان شاء أدى الكر ورد من رأس المال عشرة دراهم  
 لان عقد السلم يحتمل الفسخ فيثبت الخيار هنا للمسلم اليه لتعين شرط العقد عليه فان شاء  
 فسخ السلم ورد المقبوض من رأس المال لان الوصية بالحباة كانت في ضمن البيع فلا تبقى

بعد فسخ البيع وان شاء أمضى العقد وأدى الكر في الحال لان الحباة بالثلث بالمال جاوزت  
 الثلث فلا يسلم له شيء من الاجل ولكن يؤدي الكر كله ويرد من رأس المال ما زاد على ثلث  
 ماله من الحباة وذلك عشرة دراهم ويكون هذا بمنزلة حفظ بنصف رأس المال وعقد السلم بمحتمل  
 ذلك فان اقتضوا الدين بعد ما اختصموا وقضى القاضي بينهم بهذا وفسخ السلم لم يرد على  
 المسلم اليه شيء لان الدين الذي للميت على الناس لا يكون محسوبا من ماله ما لم يخرج فان  
 بدا الوارث لا يصل اليه واذا لم يحتسب به بعد قضاء القاضي بينهم يفسخ السلم ان اختار المسلم  
 اليه ذلك وفسخ السلم لا يحتمل التقض فلهذا لا يمد بجروج الدين وكذلك ان اختار رد عشرة  
 من رأس المال لان ذلك القدر يخرج من أن يكون رأس المال وينتقض القبض فيه من الاصل  
 فلا يعود بعد ذلك وان اقتضوا الدين قبل أن يختصموا أسلم للمسلم اليه الى أجله وجازت له  
 الحباة لان الحباة بالمال والاجل يخرج من الثلث حين وصل الى يد الوارث ضعف ذلك  
 من مال الميت ولو أسلم عشرين درهما في مرضه في كرى ساوي عشرة وعقد الدراهم ثم مات  
 وله على الناس دين فانتضي الورثة بعد موته عشرة دراهم قبل أن يختصموا فالسلم جائز لانه  
 حباة من المال بقدر عشرة وهي تخرج من ثلاثة فيقال للمسلم اليه أدى الى الورثة الكر  
 وقيمته عشرة فيكون في أيديهم عشرون وهي ثلثا ما ترك الميت من المئين فيكون في يد  
 المسلم اليه عشرون درهما عشرة قيمة الكر الذي أدى عشرة حباة ولو كان رأس المال  
 ثلاثين درهما والمقبوض من الدين بعد موته عشرون درهما فالسلم اليه بالخيار ان شاء تقض  
 السلم ورد الدراهم وان شاء أدى الكر حالا ورد من رأس المال ثلاثة دراهم وثلاثا لانه  
 حباة بقدر عشرين درهما وثلث ما تبين من المال ستة وعشرون وثلثان وانما يسلم له من  
 الحباة ذلك القدر ورد ما زاد على ذلك وهو ثلاثة دراهم وثلث وان شاء تقض السلم لانه تغير  
 عليه شرط عقده واذا اختار التقض بطلت اوصية بالحباة فيرد جميع ما قبض من الدراهم  
 والله أعلم بالثواب

### باب بيع المكيل بثمنه من المكيل

(قال رحمه الله) واذا باع الرجل في مرضه كرتما قادي قيمته ثلاثين درهما بكر دقل  
 قيمته عشرة دراهم ثم مات البائع وايس له مال غيره فاشترى بالخيار ان شاء تقض البيع وأخذ

كره لتغير شرط العقد عليه حين لم تخرج الحاباة من ثلث ماله وان شاء أخذ نصف الكر  
 الفارسي بنصف الدقل ورد لنصف الكر الفارسي لان الحاباة حصلت بقدر ثلثي ماله ولا يمكن  
 ازالة الحاباة بزيادة الدراهم لان ذلك ربما كاذب في بيع المكيل بمكيل من جنسه والفضل ربما  
 فينظر الي ثلث ماله كم هو من جملة الحاباة فيجوز في البيع بقدره لانه لو كانت الحاباة بقدر  
 الثلث جاز البيع في الكل وهنا الثلث مثل نصف الحاباة فيجوز البيع في نصف الكر فيرد علي  
 الوارث نصف كر قيمته خمسة عشر ونصف كر دقل قيمته خمسة ويسلم للمشتري نصف كر  
 فارسي قيمته خمسة عشر ونصف كر دقل قيمته خمسة فيحصل تنفيذ الوصية له في ثلث ماله وان  
 باعه كرا قيمته ستون بكر حشف قيمته عشرة دراهم فان البيع يجوز في خمس الكر لانه  
 حاباه بقدر خمسين وثلث ماله عشرون فكان الثلث بقدر خمسي الحاباة فيرد علي الورثة ثلاثة  
 اخماس الفارسي وقيمتها ستة وثلاثون وخمسا الحشف وقيمتها أربعة فذلك ثلثا ثلث الميت ولو  
 باعه كرا قيمته خمسون بكر قيمته عشرون جاز البيع في خمسة اتساع الكر لانه حاباه بقدر  
 ثلاثين وثلث ماله ستة عشر وثلثان وذلك خمسة اتساع الكر لانه حاباه كل ثلاثة وثلث  
 سهما فيرد علي الورثة أربعة اتساع الكر الجيد وخمسة اتساع الكر الردي فان اصبحت  
 قيمتهما فهي ثلثا ثلث الميت يسلم لورثته ويحصل تنفيذ الوصية في ثلث ماله وهذا بمنزلة اقالة  
 السلم في جميع ما ذكرنا والله أعلم بالصواب

### باب النفو عن الجنابة في المرض

(قال رحمه الله) واذا جرح البدر رجلا حرا خطأ فأت الحرام منها وقد عني عن هذا  
 الندم في مرضه وليس له مال وقيمة البدر ألف درهم قيل لمولاه أئدفع أو تقدي فان اختار  
 الدفع دفع ثلثه لان البدر صار مستحقا بجنابته ولا مال للعاق غيرہ والنفو وصية منه لمولاه  
 لان الاستحقاق مال علي المولى فيجوز في ثلاثة وان اختار الفداء جاز النفو في خمسة اسداس  
 البدر ويغدي سدسه بسدس الدية لانه يمكن تصحيح النفو في جميعه فانه لا يسلم لورثته شيء  
 من المال اذا صححنا النفو في جميعه ولا يمكن ابطاله في الكل لانه يغديه حيث يشاء بشرة آلاف  
 فيكون البدر خارجا من ثلثه وزيادة فربما ان صحة النفو هنا في البعض وطريق معرفة ذلك  
 انه لو كان للميت ألفا درهم ضف قيمة ذلك البدر لكان النفو يجوز في جميعه فالسبيل أن

نضم نصف القيمة الى الدية ثم يبطل من العفو حصّة نصف القيمة من الجملّة لان بطلان العفو باعتبار ان لم نجد ذلك القدر ونضم القيمة اليها دؤم فاذا ضممته الى الدية كان اثنا عشر ألفاً نصف القيمة من الجملّة هو السدس فلماذا جازت الهبة في خمسة اسداس العبد وبطلت في السدس فيفديه بسدس الدية وذلك ألف وثلاثون ألف فيسلم ذلك للورثة وقد تقدنا العفو في نصف ذلك وهو خمسة اسداس العبد قيمته ثمانمائة درهم وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة وعلى طريق الجبر يجوز العفو في شيء من العبد ثم يفدى ما بقي منه وهو عبد الاثنى عشرة أمثاله لان الدية من القيمة هكذا فيصير في يد الوارث عشرة أموال الا عشرة أشياء تعدل شيئين لانا جوزنا العفو في شيء وحاجة الورثة الى شيئين فتجبر الاموال بعشرة أشياء ويزيد على ما تقد مثلاً فكانت عشرة أموال تعدل اثني عشر شيئاً فالل الواحد بمعدل شيئاً وخمسة فأنكسر بالاحماس فاضرب شيئاً وخمسة في خمسة فيكون ستة فظهر ان المال الكامل ستة وقد جوزنا العفو في شيء فضربنا كل شيء في خمسة فتبين ان العفو انما جاز في خمسة اسداس العبد وان كانت قيمته ألفين واختار القداء فدى سبعة بسبب الدية لانا تأخذ نصف قيمة العبد وهي أربعة آلاف فنضمه الى الدية فيكون أربعة عشر ألفاً ثم ننظر الى نصف القيمة كم هو من الجملّة فنبطل الهبة بقدره وذلك سبعمائة فتجوز الهبة في خمسة اسباع العبد وتبطل في السبعين فتفديه بسبب الدية مقداره اثنان وثمانمائة وسبعة وسبعون وسبع وقد تقدنا الهبة في خمسة اسباع العبد قيمته ألف وأربعة وثمانية وعشرون وثلاثة اسباع مثل نصف ما سلم للورثة وعلى طريق الجبر تأخذ مالا مجهولاً فيجوز العفو في شيء منه ويبطل في مال الا شيئاً ثم تقدبه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة أموال الا خمسة أشياء يعدل ذلك شيئين فاجبره بخمسة أشياء وزد على ما عدله ثلثه فصار خمسة أموال تعدل سبعة أشياء والمال الواحد يعدل شيئاً وخمسة شيء فاضرب ذلك في خمسة حتى يتبين ان المال الكامل يعدل سبعة أشياء وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في خمسة فذلك خمسة اسباع العبد فان كان قيمة العبد ألفاً وعليه المتقول دين ألف فالسبيل فيه اذا اختار القداء ان يضم نصف القيمة الى الدية فيكون اثني عشر ألفاً ثم يبطل العفو بحصّة نصف القيمة وحصّة الدين وذلك ثلاثة من اثني عشر فرقنا ان العفو انما يبطل في الربع فتفديه بربع الدية الثمين وخمسمائة فتفدى به الدين ألف درهم وشيء للورثة ألف وخمسمائة وقد أجزنا العفو في ثلاثة ارباع العبد قيمته



سبعمائة وخمسون فاستقام الثلث والثلاثون وعلى طريق الجبر يجوز العفو في شيء ونبتله في عبد  
 الاثني ثم فدى ذلك بمشرة أمثاله وذلك عشرة أموال الا عشرة أشياء ثم يقضى الدين بمال  
 كامل لان الدين ألف درهم وقد جعلنا المبد وقيمته ألف مالا كاملا فيبقى في يد الورثة تسعة  
 أموال الا عشرة أشياء يمدل ذلك شيئين وبمد الجبر والمقابلة تكون تسعة أموال تمدل اثني  
 عشر شيئا فالل الواحد يمدل شيئا وثلاثا فقد انكسر بالا ثلاث فاضرب شيئا وثلاثا في ثلاثة  
 فيكون أربعة وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في ثلاثة وثلاثة من أربعة ثلاثة  
 ارباعه فصاح ان العفو انما صح في ثلاثة ارباع المبد ولو لم يكن على الميت دين وكان له ألف درهم  
 موضوعة فدى نصف سدس المبد بنصف سدس الدية لانه تأخذ نصف القيمة فتضمه  
 الى الدية فيجوز العفو بحصة الدية وخمسة اسداس وبحصة الالف الموضوعة وذلك نصف  
 سدس فانما تبطل الهبة في نصف سدس المبد فيفديه بنصف سدس الدية وذلك ثمانية  
 وثلاثة وثلاثون وثلاث فحصل للورثة هذا مع الالف وقد تفادى الهبة في خمسة اسداس المبد  
 نصف سدسه قيمة ذلك تسعمائة وستة عشر وثلاثان فاستقام الثلث والثلاثون وعلى طريق الجبر  
 يجوز العفو في شيء ونبتله في عبدا لا شيء فنفديه بمشرة أمثاله وذلك عشرة أموال الا عشرة  
 أشياء تمدل شيئين وبمد الجبر والمقابلة أحد عشر مالا يمدل اثني عشر شيئا فالل الواحد يمدل  
 شيئا وجزأ من أحد عشر جزأ من شيء فاضربه في أحد عشر فظهر ان المال الكامل يمدل اثني  
 عشر وقد جوزنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في أحد عشر فتبين ان العفو انما جاز في أحد  
 عشر جزأ من اثني عشر جزأ من المبد وذلك خمسة اسداسه ونصف سدسه والله أعلم بالصواب

### باب قتل المبد الموهوب له والواهب أو غيره

(قال رحمه الله) رجل له عبدان قيمة كل واحد منهما عشرة آلاف فوهب أحدهما  
 لرجل في مرضه وقبضه ولا مال له غيرهما ثم ان المبد الموهوب قتل الواهب فالحبة جائزة  
 في جميع المبد ويقال له ادفعه كله أو افده لان المبد كله يخرج من ثلثه فان ماله في الاصل  
 على ثلاثة تجوز الهبة في سهم ثم يدفع ذلك أو يفديه بمثله لان الدية والقيمة سواء فيزداد في  
 نصيب الورثة سهم وهو الدائر فطره من أصل حق الورثة فيبقى لهم سهم والموهوب له سهم  
 فمرفذان الهبة انما يجوز في سهم من سهمين وهو المبد الموهوب كله فان قيمة المبدتين سواء

ثم يدفعه بالجناية أو يفديه بمشرة آلاف فيسلم للورثة عشرون ألفاً وقد تقضنا الهبة في عشرة آلاف فاستقام الثلث والثلثان وصار في المني كأن الميت ترك ثلاثة أعياد لأن المدفوع بالجناية من جملة تركته فتبيع أن الموهوب خارج من ثلثه فإن كان وهب الآخر لرجل آخر أيضاً فإنه يرد ثلاثة أخماس العبد القاتل إلى الورثة وهو ثلاثة أخماس العبد الآخر نقضاً للهبة ويقال لمولى القاتل ادفع خمسة أو افده بخمسي الدية لأن الثلث بين الموهوبين نصفان على سهمين والثلثان أربعة ثم إن مولى القاتل يدفع سهمه أو يفديه بمثله فيحصل في يد الورثة خمسة فيطرح السهم الدائر من أصل حقهم يبقى حقهم في ثلاثة وحق الموهوبين لها في سهمين فذلك خمسة ثم يدفع مولى القاتل نصيبه أو يفديه بسهم فيسلم للورثة أربعة وقد تقضنا الهبة في سهمين فاستقام فتبين أن الهبة إنما جازت لكل واحد منهما في خمسي عبده وذلك أربعة آلاف ويطاوع في ثلاثة أخماس كل واحد منهما فيكون ذلك اثني عشر ألفاً ثم دفع الموهوب له نصيبه أو فداه بخمسي الدية فيصير في يد الورثة ستة عشر ألفاً وقد تقضنا الهبة لهما في ثمانية آلاف وعلى طريق الجبر تأخذ مالا مجهولاً فتجوز الهبة لهما في شيء ثم إن مولى القاتل يدفع نصيبه أو يفديه بمثله وذلك نصف شيء فيحصل في يد الورثة مال الانصف شيء يعدل شيئين وبعد الجبر والمقابلة يعدل شيئين ونصفاً إنما جوزنا الهبة في شيء وشيء من شيئين ونصف خساه ففرنا أن الهبة إنما جازت لكل واحد منهما في خمسي عبده \* ولو كان أحد العبدین وأجنبي قتلا الواهب فرم الاجنبي خمسة آلاف لأنه أئلف نصف النفس بجنايته ويقال لمولى العبد القاتل ادفع أم نفدي فإن اختار القداء كان لكل واحد منهما خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد الذي في يده ورد البقية بنقص الهبة ويقال لمولى القاتل افد ما جاز لك فيه الهبة بخمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً من نصف الدية لأن مال الميت خمسة وعشرون ألفاً للعبدان ونصف الدية وإنما تجوز الهبة لهما في ثلثه وذلك الثلث بينهما نصفان على سهمين ثم إن مولى القاتل يفدي سهمه بنصف سهم لأن عبده إنما جنى على نصف النفس فخصته من الدية مثل نصف قيمته فالسبيل أن نضعفه للكسر بالانصاف فيصير على اثني عشر سهماً لكل واحد من الموهوبين لهما سهمان وللورثة ثمانية ثم يفدي الموهوب له سهمه بسهم من الدية وهذا السهم هو الدائر فطرحه من أصل حق الورثة يبقى حقهم في سبعة وحق الموهوبين لهما في أربعة فذلك أحد عشر ثم مولى القاتل يفدي بسهم فيحصل في يد الورثة ثمانية وقد تقضنا الهبة لهما في أربعة فاستقام الثلث والثلثان.

إذا عرفنا هذا فنقول السبيل أن نضرب أحد عشر في خمسة وعشرين فيكون مائتين وخمسة  
 وسبعين وإنما جازنا الهبة لكل واحد منهما في سمين من أحد عشر وقد ضربنا ذلك في خمسة  
 وعشرين فعرفنا أن الهبة إنما جازت لكل واحد منهما في خمسين وذلك خمسة أجزاء من  
 أحد عشر جزءاً من عبده لأن جملة ماله لما صار على مائتين وخمسة وسبعين فكل عبد يكون مائة  
 وعشرين ونصف الدية خمسة وخمسون من مائة وعشرة يكون خمسة أجزاء من أحد عشر  
 جزءاً فحينئذ يخرج المسئلة \* وإن اختار الدفع جازت الهبة لكل واحد منهما في نصف العبد  
 ورده النصف بنقص الهبة ويدفع مولى الجاني النصف بالجناية لما بينا أن جملة ماله خمسة  
 وعشرون ألفاً وقد انقسم ذلك بعد طرح سهم الدور بين الورثة والموهوب لهما على خمسة  
 لكل واحد من الموهوب لهما خمس ذلك وذلك خمسة آلاف وهو قيمة نصف العبد الذي  
 وهب له فحينئذ أن الهبة تبطل في نصف قيمة كل عبد فيحصل في يد الورثة خمسة عشر ألفاً ثم  
 يدفع مولى القاتل نصف العبد بالجناية فيسلم للورثة عشرون ألفاً وقد نفذنا الهبة لهما في عشرة  
 آلاف فاستقام الثلث والثلثان فإذا كان لرجل عبد قيمة عشرة آلاف درهم وله خمسة آلاف  
 درهم فوهب العبد في مرضه لرجل وقبضه ثم قتل العبد الواهب فله يرد ربع العبد نقصاً  
 للهبة ويدفع ثلاثة أرباعه أو يفديها بثلاثة أرباع الدية لأن مال الميت خمسة عشر ألفاً وبعد  
 طرح سهم الدور إنما تنفذ الهبة في نصف ذلك وهو سبعة آلاف وخمسمائة قيمة ثلاثة أرباع  
 العبد عرفنا أن الهبة إنما جازت في ثلاثة أرباعه فيرد عليها ربع العبد وقيمتها ألفان وخمسمائة  
 ثم باع ثلاثة أرباعه أو يفدي بثلاثة أرباع الدية فيجتمع في يد الورثة خمسة عشر ألفاً وقد  
 نفذنا الهبة في سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام الثلث والثلثان \* وإذا وهب المريض عبداً له  
 يساوي عشرة آلاف درهم لأماله له غيره وعليه دين عشرة آلاف درهم أو أكثر وقبضه  
 الموهوب له ثم قتل العبد الواهب فإن الهبة تبطل لأن الهبة في المرض وصية فتأخر عن  
 الدين والدين يحيط بالتركة فتبطل الهبة في جميع العبد لهذا وتبطل الجناية أيضاً لأن بطلان  
 الهبة تبين أن العبد جنى على مولاه وجناية الخطأ من العبد على مولاه هدر فيكون هذا وما  
 لو مات خف أمه سواء فباع العبد في الدين \* ولو أعتقه الموهوب له قبل أن يرفعوا إلى  
 القاضي وهو لا يعلم بالجناية نفذ عتقه لأنه ملكه بالقبض بحكم فلا يبطل ملكه بنسب السبب  
 ما لم يسترد منه والعتق متى صادف ملكه نفذ سواء كان سيده فاسداً أم صحيحاً وبنفوذ العتق

تقرر ملكه فيجب اعتبار الجناية الا أن المولى اذا أعتقه وهو لا يعلم بالجناية يصير مستهلكا للمبد  
 فان كان الدين عشرين ألفا أو أكثر غرم الموهوب له قيمتين قيمة كاملة وهي عشرة آلاف  
 بالاستهلاك لانه وجب عليه رده بانتقاض الهبة وقد تعذر رده بالاستهلاك فيغرم قيمته و عليه  
 عشرة آلاف الا عشرة بالجناية لانه في حكم الجناية صار مستهلكا له حين أعتقه وهو لا يعلم  
 بالجناية ولكن قيمة المبد بالجناية لا تزداد على عشرة آلاف الا عشرة وان كان الدين عشرة  
 آلاف كان على الموهوب له عشرة آلاف لحق الغرماء ثم يفرم ثلثي ما بقي من القيمة في الجناية  
 للورثة لان ذلك الباقي مال الميت في الحاصل فيسلم له الثلث بحكم الوصية ويغرم للورثة ثلثي  
 ذلك وان كان الدين خمسة آلاف ولم يستقر الموهوب له رد على الورثة ثلاثة أرباعه ويقال  
 للموهوب له ادفع الربع أو افده بربع الدية لان الهبة تبطل في نصف المبد لمكان الدين  
 يبقى نصف المبد فيجعل ذلك النصف بمنزلة عبد كامل في حال ما اذا لم يكن على الواهب دين  
 وقد يتنا في المبد الكامل انه اذا كان قيمة المبد والدية سواء فانما تجوز الهبة في نصف المبد  
 ويدفع النصف بالجناية أو يفديه بنصف الدية فهنا أيضا تجوز الهبة في ذلك النصف وتبطل  
 في نصف فرفنا أن الهبة انما تبطل في ثلاثة أرباع المبد وجازت في ربه قيمته ألفان وخمسمائة  
 فاذا دفع الموهوب له أو فداء حصل في بدال الورثة عشرة آلاف فيقصون الدين خمسة آلاف  
 لتسل المبد المريض فانه يقال للموهوب له أئدفع أم تقدي فان اختار الدفع جازت الهبة  
 في ثلاثة أثمان المبد ورد خمسة أثمانه نقضا للهبة وبمير في الحكم كأن الميت ترك عبدا وثلاثة  
 أثمان المبد لان المدعوع بالجناية ماله وطريق التخرج فيه عند اختيار الدفع أن الهبة تبطل  
 في مقدار الدين وهي خمسة آلاف قيمة ربع المبد يبقى ثلاثة أرباعه فيجعل هذه الثلاثة  
 الارباع بمنزلة عبد كامل في حال ما لو لم يكن على الميت دين وفي المبد الكامل به مد طرح  
 سهم المدعوع انما تجوز الهبة في نصفه فهنا أيضا تجوز الهبة في نصف ثلاثة أرباع المبد ونصف  
 ثلاثة أرباع المبد ثلاثة أثمانه فيحصل للورثة خمسة أثمان المبد ويدفع اليهم ثلاثة أثمانه  
 بالجناية فيحصل لهم المبد فيقصون منه الدين خمسة آلاف يبقى لهم ثلاثة أرباع المبد وقيمته  
 خمسة عشر ألفا وتمد تقضا للهبة في ثلاثة أثمان المبد وقيمته سبعة آلاف وخمسمائة فاستقام  
 الثلث والثلاثان وان اختار الفداء جازت الهبة في ثلاثة أثمان المبد ورد سبعة أثمان المبد الى  
 الورثة نقضا للهبة ثم يندب ثلاثة أثمان الدية وطريق التخرج فيه أن الهبة تبطل في ربع

العبد بأخبار الدين بقي ثلاثة أرباعه فيجعل ذلك كعبد كامل ثم كل سهم تعدي فيه الهبة يفديه  
 بجعل نصفه لأن الدية مثل نصف القيمة فإذا جعلنا ثلاثة على ثلاثة وجوزنا الهبة في سهم فداء  
 بنصف سهم فيظهر في يد الورثة زيادة نصف سهم وهو الدار فيطرح هذا من أصل حقهم  
 ويكون ثلاثة أرباع العبد على سهمين ونصف انكسر بالانصاف فأضعفه فيكون خمسة فتجوز  
 الهبة له في سهمين من خمسة ثم يقضى ذلك بسهم واحد فيحصل للورثة أربعة أسهم وقد قدنا  
 الهبة في سهمين فكان مستقيماً فإذا صار ثلاثة أرباع العبد على خمسة كان ربه سهماً وثلاثين  
 وجميعه ستة وثلاثين فاضربه في ثلاثة للكسر فيكون عشرين وانما يجوزنا الهبة في سهمين وقد  
 ضربناهما في ثلاثة وذلك ستة وستة من عشرين ثلاثة أعشار فلماذا قال يقضى ثلاثة أعشاره  
 بثلاثة أعشار الدية ووقع في بعض النسخ قيل للموهوب له ادفع ثلاثة أعشاره أو افده بثلاثة  
 أعشار الدية وهو غلط في حق الدفء بل الصحيح عند اختيار الدفء ما بينا أن الهبة تجوز في  
 ثلاثة أثمانه « ولو كان له عبد يساوي عشرة آلاف درهم لا مال له غيره ولا دين عليه فوهبه  
 لرجل في مرضه وقبضه ثم قتل العبد الواهب وأحياناً معه ثم أعتقه الموهوب له وهو يسلم  
 بالجناية فهو ضامن عشرة آلاف درهم لورثة الاجنبي ويضمن ثلثي الدية وثلثي القيمة لورثة  
 الواهب لأن ملكه يتقرر بالاعتاق وهو بالاعتاق مع العلم بالجناية يصير مختاراً للجنايتين  
 فيضمن للاجنبي كمال الدية ولورثة الواهب الدية بسبب الجناية والقسم بسبب الاستهلاك  
 فظهر أن مال الميت الدية والقيمة فيسلم له الثلث منها بطريق الوصية فيضمن للورثة ثلثي كل  
 واحد منهما وإن أعتقه وهو لا يعلم بالجناية صار في حكم الجنايتين مستهلكاً رقبته العبد فيغرم  
 قيمته وقيمته في الجناية لا تزيد على عشرة آلاف الا عشرة فيغرم نصف ذلك وهو خمسة  
 آلاف الا خمسة لورثة الاجنبي ويغرم لورثة الواهب ثلثي قيمته وثلثي خمسة آلاف الا خمسة  
 لأن ماله قيمة كاملة وهي الواجبة باستهلاك الموهوب ونصف القيمة بسبب الجناية وذلك  
 خمسة آلاف الا خمسة فتتخذ وصيته في ثلث ذلك ويغرم للورثة الثلثين وإن كان الموهوب  
 له لم يستمه واختار الفداء فإنه يرد نصفه الى ورثة الواهب تقضاً للهبة وتجوز الهبة في نصفه ثم  
 يقضى ذلك النصف بنصف الدية لورثة الاجنبي وبنصف الدية لورثة الواهب لأن عند اختيار  
 الفداء يظهر أن مال الواهب خمسة عشر ألفاً وأن الهبة تصح في مقدار الثلث وهو نصف العبد  
 قيمته خمسة آلاف باعتبار أن العبد في الأصل على ثلاثة وبعد طرح سهم الدور على سهمين

تتجاوز الهبة في أحد السهمين ويضد ذلك بسهم فيسلم للورثة سهمان وقد تقضنا الهبة في سهم  
ثم يقال لورثة الواهب ادفوا النصف الذي رد عليكم الى ورثة الاجنبي أو ادفوه بخمسة آلاف  
لان بانتقاض الهبة عاد ذلك النصف الى قديم ملك الواهب وقد جنى على الاجنبي فيقوم  
وارثه مقامه باختياره الدفع أو الفداء ثم يرجعون بنصف القيمة على الموهوب له لانه قبض  
النصف فارضا ورده مشغولا بالجناية وقد استحق بها وان اختار الدفع ثلاثة أخماس العبد الى  
ورثة الواهب نقضا للهبة ويدفع الحسنيين بالجناية الى ورثة الواهب وورثة الاجنبي بينهما نصفين  
لان العبد في الاصل على ستة فان الثلث الذي تجاوز فيه الهبة مدفوع بالجنابتين نصفين  
تتجاوز الهبة في سهمين ثم يدفع أحد السهمين الى ورثة الواهب وهو السهم الدائر فيطرح  
من أصل حقه وانما نجعل العبد على خمسة تتجاوز الهبة في الحسنيين ثم يدفع أحد الحسنيين  
الى ورثة الواهب فيسلم لهم أربعة أخماسه وقد تقضنا الهبة في خمسين فاستقام • وقع في بعض  
النسخ يقال للموهوب له ادف نصفك أو ادفه بنصف الدية وهو غلط عند اختيار الدفع والصحيح  
ما بينا وبه أجب في بعض النسخ هنا وفي كتاب الدور ثم يقال لورثة الواهب ادفوا الثلاثة  
الاخماس التي ردت اليكم الى ورثة الاجنبي أو ادفوه بثلاثة أخماس الدية وارجموا بقيمة ذلك  
على الموهوب له لانه كان قبضه فارغا ورده عليهم مشغولا بالجناية وقد استحق ذلك وان  
كان لرجل عبدا يساوي خمسة آلاف فوهبه لرجل في مرضه ولا مال له غيره ثم ان  
الموهوب له وهبه لآخر ثم قتل العبد الواهب الاول فانه يقال للموهوب له الثاني ادفه  
بالجناية أو ادفه لان الملك له في الحال فان دفعه بالجناية جازت الهبة من الواهب الاول  
للموهوب له في ثلثي العبد ورجع ورثة المقتول على الموهوب له الاول بثلث قيمته لان  
بالدفع تبين ان ملك الواهب الاول في الحكم عبدان تتجاوز الهبة في ثلث ذلك للموهوب  
له الاول وهو ثلثا عبد ويلزمه رد ثلث العبد المقبوض وقد تكرر رده حين وهبه لتسيره  
فيغرم ثلث قيمته حتى يسلم لورثة الواهب عبد وثلث عبد وقد تقضنا الهبة في ثلثي عبد فان  
فداه بجميع الدية فلا شيء على الموهوب له الاول لان ملك الواهب الاول الدية والعبد  
وذلك خمسة عشر ألفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من الثلث تتجاوز الهبة في جميعه  
ولو كانت قيمته خمسة عشر ألفا فوهبه لرجل في مرضه وقبضه ثم ان الموهوب له وهبه  
لآخر وهو مريض وقبضه الآخر ثم ان العبد قتل الموهوب له الاول ومات الواهب من

مرضة فانه يسلم للموهوب له الآخر سبع البند ويرد ستة أسباعه الى وريثة للموهوب له الاول ويحيى وريثة الواهب الاول فيأخذون من ذلك ثلثي البند وقل للموهوب له الآخر ادفع السبع الذي في يدك أو افده بسبع الدية هكذا ذكره في بعض النسخ وهو صواب عند اختيار التداء فأما عند اختيار الدفع فتجوز له الهبة في السدس وهو الصحيح وهكذا ذكره في بعض النسخ أما عند اختيار التداء فيحمل البند في الاصل على تسعة لحاجتنا الى حساب له ثلث والثلاثة ثلث فاما تجوز الهبة للموهوب له الاول في ثلاثة ثم تجوز الهبة من الاول للثاني في سهم من هذه الثلاثة ويفدى هذا السهم بمثل ثلاثة من هذه الدية لان الدية مثل ثلث القيمة فيظهر في حق وريثة للموهوب له الاول زيادة بثلثي سهم فيطرح ذلك من أصل حقه يبقى حقه في سهم وثلث وحق للموهوب له الثاني في سهم فذلك سهمان وثلث ففرقنا ان ثلث البند صار على سهمين وثلث فيكون جميع البند على سبعة فاما تصح الهبة للموهوب له الثاني في سهم من سبعة فيفدى ذلك بسبع الدية ويرد ثلثي البند على وريثة الواهب الاول لانه لا تظهر الزيادة في مال مورثهم فاما تجوز ائبة منه في ثلث البند وأما عند اختيار الدفع الثالث الذي جازت الهبة فيه للموهوب له الاول يكون على ثلاثة أسهم فتجوز الهبة في سهم منه ثم يدفع الموهوب له الثاني ذلك السهم فيزداد حق وريثة للموهوب له الاول بسهم فيطرح ذلك من أصل حقه ويحمل الثلث على سهمين فتجوز الهبة بالثاني في أحدهما ثم يدفعه بالجناية فيحصل لوريثة للموهوب له الاول سهمان وقد قلنا الهبة في سهم فاستقام واذا صار الثلث على سهمين كان جميعه ستة فرقنا ان الهبة انما تصح في سدس البند فيدفع الموهوب له ذلك السدس بالجناية ويرد الى وريثة الواهب الاول ثلثي البند ولو كان البند قتل الواهب الاول والمثلة بحالها وقيمة البند عشرة آلاف ومات الموهوب له الاول من مرضه جازت الهبة للموهوب له الآخر في سدسه ورد خمسة أسداسه الى الموهوب له الاول ويحيى وريثة الواهب الاول فيأخذون من هذه الخمسة الاسداس ثلاثة اسداس وهو نصف البند ويبقى في يد وريثة الثاني ثلث البند لانه يحتاج الى حساب له ثلث والثلاثة ثلث ذلك تسعة فتصح الهبة من الاول للثاني في ثلاثة ثم يمود ذلك اليهم بالدفع بالجناية أو الفداء بمثله فيطرح ذلك من أصل حق وريثة الواهب الاول لمكان الدور يبقى حقه في ثلاثة وحق للموهوب له في ثلاثة فيكون البند على ستة ثلاثة أسداسه وهو نصف البند لوريثة الواهب الاول بنقص

الاول وسدسان وهو ثلث البسدة لورثة الموهوب له الاول وسدسه للموهوب له الآخر  
 ثم يقال لورثة الموهوب له الاول وللموهوب له الآخر اذ فوا مافي أيديكم الى ورثة المقتول  
 أو اقدوه بمثله لان القيمة والدية سواء وأي ذلك فعلوا فقد حصل لورثة الواهب ستة وقد  
 تقذنا الهبة في ثلاثة فكان مستقيما ثم يرجع ورثة الواهب الآخر على الموهوب له الآخر  
 بثلث قيمة البسدة لانه قبضه فارغا ورده عليهم مشغولا بالجناية وقد استحق من يدهم بذلك  
 السبب فلهذا رجعوا عليه بمثل قيمته سواء اختاروا الدفع أو القضاء ولو قتل البسدة الواهب  
 الاول والآخر جميعا وهما صريضان فهذه المسئلة على أربعة أوجه اما أن يختار الموهوب له  
 الآخر وورثة الموهوب له الاول الدفع أو يختاروا جميعا القضاء أو يختار ورثة الموهوب له  
 الاول الدفع والموهوب له الآخر القضاء أو يختار ورثة الموهوب له الاول القضاء والموهوب  
 له الآخر الدفع فان اختاروا جميعا القضاء قيل للموهوب له الآخر رد ستة أمان البسدة على  
 ورثة الواهب الآخر نقضا للهبة وبقي في يده ثمانية ثم بقي ورثة الواهب الاول الى ورثة  
 الموهوب له الاول فيأخذون منهم أربعة أمان البسدة وبقي في أيديهم ثمانية وأخذون منهم فداء  
 الثمنين ربع الدية وانما قلنا ذلك لان البسدة في الاصل على تسعة ستة من ذلك لورثة الواهب  
 الاول وهو فارغ عن الجنايتين وسدسان لورثة الموهوب له الاول وفي الجناية واحدة  
 وهي الجناية على الواهب الاول لان جناية هذين اليمين على الموهوب له الاول هدر فانه  
 جناية الملوكة على ماله وسهم حق للموهوب له الآخر وفيه جنايتان فند اختيار القضاء  
 يفدى الموهوب له الآخر نصيبه بسهم لورثة الموهوب له الاول فيزداد نصيبهم بهذا السهم  
 فنطرح من أصل حقهم سهما فيترجع البسدة الى ثمانية لورثة الموهوب له الاول بسهم  
 وللموهوب له الآخر سهم ثم يذني سهمه بسهم من ادية لورثة الموهوب له الاول فيحصل  
 لهم سهران وقتا. تقذنا الهبة في سهم عا ستقام ثم يقال للموهوب له الآخر اقد مافي يدك  
 وذلك ثمان لورثة الواهب الاول بسهمين وكذلك ورثة الموهوب له الاول يأخذون ما كان  
 في أيديهم وذلك ثمان لورثة الواهب الاول بسهمين فيزداد في حقهم أربعة أسهم فيطرح  
 ذلك من أصل حقهم واذا طرحنا أربعة من ثمانية بقي أربعة سهمين ان البسدة في الحاصل  
 يكون على أربعة أسهم سهران لورثة الواهب الاول وسهم لورثة الواهب الثاني وسهم للموهوب  
 له الاول الآخر ثم يذني للموهوب له الآخر الواهب الاول سهمه ربع الدية وكذلك



الموهوب له الاول فيحصل لورثة الواهب الاول عشرة آلاف وقد تقدنا المبة في خمسة آلاف ثم يمدى الموهوب له الآخر لورثة الموهوب له الاول بربع الدية أيضا فيسلم لهم خمسة آلاف وقد تقدنا المبة في ألفين وخمسمائة ثم يرجع ورثة الواهب الآخر على الموهوب له الآخر بقيمة ربع البعد لان الموهوب له الآخر قبضه فارغا ورده مشغولا ولم يسلم لهم الا بالقاء وان اختاروا جima الدفع قيل للموهوب له الآخر رد تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من البعد على ورثة الواهب الآخر فيأخذ ورثة الاول منهم ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً ويبقى في يدى ورثة الثاني ثلاثة اجزاء فيدفونها بالجناية اليهم أيضا ويرجعون بقيتها على الموهوب له الآخر ويقال للموهوب له الآخر ادفع الجزأين اللذين بقيا في يدك أحدهما الى ورثة الواهب الاول والآخر الى ورثة الواهب الآخر لان البعد يكون على تسعة لما يتناهم السهم الذي للموهوب له الآخر يدفع بالجنايتين نصفين فيكسر بالانصاف فيجعله على ثمانية عشر لورثة الواهب الاول اثنا عشر ولورثة الواهب الثاني أربعة وللموهوب له الآخر سهمان يدفعهما بالجنايتين فيحصل لورثة الواهب الثاني خمسة وحقهم في أربعة فطرح السهم الدائر من أصل حقهم يبقى حقهم في ثلاثة وحق الموهوب له الآخر في سهمين فذلك خمسة واذا صار ثلث البعد على خمسة كان الكل على خمسة عشر ثم الموهوب له الآخر يدفع سهما من نصيبه الى ورثة الواهب الاول وورثة الموهوب له الاول يدفعون ثلاثة أسهم وهو ما عاد اليهم بنقض المبة الى ورثة الواهب الاول فيزداد حق ورثة الواهب الاول بأربعة أسهم فيطرح من أصل حقهم أربعة يبقى حقهم في ستة وحق الآخرين في خمسة فذلك أحد عشر فتبين ان البعد صار على أحد عشر وان الموهوب له الآخر يرد تسعة على ورثة الواهب الآخر بحكم قضى الهية فيأخذ ورثة الواهب الاول من ذلك ستة في يد ورثة الواهب الآخر ثلاثة ويدفع الموهوب له الآخر اليهم سهما فيحصل لهم أربعة وتقذنا هبة مورثهم في سهمين فاستقام ثم يدفع الموهوب له الآخر الى ورثة الواهب الاول سهما وورثة الواهب الثاني يدفعون اليهم ثلاثة فيحصل لهم عشرة وقد تقذنا هبة مورثهم في خمسة فاستقام الثلث والثلثان ويرجع ورثة الواهب الثاني بقيمة الثلاثة الاسهم التي دفعوا الي ورثة الواهب الاول على الموهوب له الآخر لان الموهوب له الآخر قبض ذلك من مورثهم فارغا ورده مشغولا بالجناية وقد استحق تلك الجناية وان اختار الاوسط الدفع والاخر القداء فهذا وما لو اختار

القضاء سواء وإن اختار الاوسط القضاء ولا آخر الدفع فهذا وما لو صار الدفع سواء لانه ليس في نصيب ورثة الواهب الثاني الاجابة واحدة فلا يتغير الحكم باختيارهم الدفع أو القضاء وفي نصيب الموهوب له الآخر جنانة فيتغير الحكم باختياره الدفع أو القضاء لانه عند اختيار الدفع يدفع نصيبه اليهما نصفين وعند اختيار القضاء يقضى كل واحد منهما بكمال نصيبه فلذا يغير الحكم باختياره والله أعلم بالصواب

### باب التقى في المرض

(قال رحمه الله) وإذا أعتق الرجل عبدين له في مرضه ولا مال له غيرهما وقيمة كل واحد منهما ثلثمائة فمات أحدهما بعد موت المولى فإن الثاني يسمى في أربعة أخماس قيمته لأن الميت منهما مستوفى لوصيته وقد توى ما عليه من السعاية فأما يضرب كل واحد منهما في الباقي بحقه فيقول قد كان الثلث بين العبدین نصفين على سهمين والورثة أربعة أسهم فبعد موت أحدهما الباقي في رقبة الآخر فهو يضرب في رقبته بسهم والورثة بأربعة فتكون رقبته على خمسة يسلم له الخمس ويسمى في أربعة أخماس قيمته فإن كان العبد الميت ترك مائة درهم أضيف المائة الى قيمة الباقي ثم يحمل له الخمس من ذلك لأن على الميت من السعاية فوق ما تركه فيجعل ما ترك مال المولى فيكون ماله أربعة مائة فيضرب فيه الورثة بأربعة والعبد الباقي فيسلم له الخمس من ذلك وذلك ثمانون ويسمى في مائتين وعشرين من قيمته فيحصل للورثة ثلثمائة وعشرون وقد نفذنا الوصية للحى في مائتين والميت في مثله فيحصل تنفيذ الوصية لهما في مائة وستين ولو لم يمت واحد من العبدین حتى سى أحدهما في مائة درهم ثم مات أو أبقي أو عجز عن السعاية ضم ما سعى فيه الى رقبة الآخر ثم جعل للباقي خمس ذلك للتخريج الذي بينا ولو عجزا للمريض ثلثي قيمتهما فاستهلكا ثم مات كان عليهما أن يسما في ثلثي الثلث لأن مال الميت عند الموت ثلث رقبة كل واحد منهما وقد وصل اليه عوض الثلثين وما استهلك إلا بعد جملة ماله فأما تنفيذ الوصية لهما في ثلث الثلث وعلى كل واحد منهما أن يسمى في ثلثي ثلث قيمته ولو كان أحدهما عجز له ثلثي قيمته فاستهلكا ثم مات ضم ما بقي من قيمته الى رقبة الآخر فيصير أربعة مائة وهو جميع تركه المولى فثالث ذلك بينهما نصفان وذلك مائة وثلاثة وثلاثون وثلث لكل واحد منهما ستة وستون وثلثان ويسمى الذي لم يجعل

شيئاً في مائتين وثلاثة وثلاثين وثلث ويسمى الآخر في ثلاثة وثلاثين وثلث فيحصل للورثة  
 مائتان وستة وستون وثمانون وقد قلنا الوصية لهما في مائة وثلاثة وثلاثين وثلث كان قيل  
 لماذا لا يضرب كل واحد منهما بما بقي من ربة الذي جعل بسهم والذي لم يجعل بثلاثة قلنا  
 لان كل واحد منهما موصى له بجميع رقبته فانما يضرب في الثلث بوصيته فلا بد من أن يجعل  
 الثلث بينهما نصفان ثم يحتسب للذي جعل ما أدى ولو جعل أحدهما جميع قيمته للمولى  
 فاستهلكها مات سعى الآخر في ثلثي قيمته للورثة وفي سدس قيمته للعبد الذي جعل القيمة  
 لان مال المولى عند موته ثلثمائة وهي ربة الذي لم يجعل شيئاً فتنفذ الوصية في ثلثه وهو مائة  
 درهم بينهما نصفين لكل واحد منهما خمسون فالذي لم يجعل يسلم له خمسين ويسمى في  
 مائتين وخمسين والذي جعل ثلثمائة وقد ثبت أن كان السالم له بالوصية خمسين وقد استوفى  
 ذلك المولى منه فكان ديناً له في تركته فيأخذ خمسين من هذه السعاية بحساب دينه ويبقى  
 للورثة مائتان وقد قلنا الوصية في مائة ولو جعل أحدهما جميع رقبته وجعل الآخر نصف  
 قيمته فاستهلك المولى جميع ذلك ثم مات سعى الذي جعل النصف في ثلث القيمة للورثة وفي  
 نصف سدس القيمة للعبد الآخر لان ما عند الموت مائة وخمسون فانما يسلم لهما بالوصية  
 ثلث ذلك بينهما نصفين فيسلم للذي جعل النصف خمسة وعشرين بما بقي من رقبته ويسمى  
 في مائة وخمسة وعشرين يأخذ العبد الآخر بحساب دينه لان المولى قد استوفى منه جميع  
 القيمة وقد ظهر أنه كان يسلم بالوصية خمسة وعشرين فيرد عليه ذلك التدر ولو كان جعل  
 أحدهما المولى خمسين درهم وجعل الآخر مائة وخمسين فاستهلك المولى جميع ذلك  
 ثم مات سعى العبد الذي جعل خمسين درهم في اثني عشر مائة عند الموت  
 بثلاثمائة فيسلم لهما بالوصية اثنتان مائة واكلاً واحداً من مائة وخمسين وقد جعل أحدهما مائتين وخمسين  
 وهو مقدار ما عليه من السعاية وجعل الآخر خمسين فدس للورثة في اثني عشر درهم حتى  
 يسير يؤدى جميع ما عليه من السعاية فيسلم ورثة مائتين درهم وقد قلنا الوصية لهما في مائة  
 وقد أتت في مرضه لا مال له غيره وقيمته ثلثمائة ثم مات المولى ثم مات العبد وله  
 ورثة أحسن بركات خصاله جميع كذا لورثي من ذلك مائتان وهم والباقي لورثة العبد  
 لان عند مرضه المولى يسلم له ثلثمائة بالوصية وتزوم السعاية على ثلثي رقبته فلما مات  
 ربه أعاد مائة فقط من تركته وذلك مائتان درهم والباقي لورثته ولذلك

لو مات العبد قبل المولى وله ورثة يحوزون ميراثه لان شيئا من ماله لا يعود الى السيد بالميراث فلا يقع الدور وكذلك لو مات العبد قبل السيد وترك خمسمائة ثم مات المولى وله أولاد رجال ونساء ولا وارث للعبد غير السيد فلما اتان من الخمسمائة بين ورثة المولى للذكر مثل حظ الانثيين لان ذلك للمولى من تركه العبد بحساب دينه وثلثمائة الباقية من تركه العبد تكون للذكر من أولاد المولى بسبب الولاء هذا اذا كان موت العبد بعد المولى فان كان موت العبد قبل موت المولى فالخمسمائة كلها بين ورثة المولى للذكر مثل حظ الانثيين لان جميع ذلك صار للمولى بمضيه بحساب الدين وبمضيه بحساب الميراث فتكون الخمسمائة كلها تركه المولى ولو أن العبد مات بعد موت المولى وترك ابنته كانت المائتان من الخمسمائة لورثة المولى بحساب دين السامية وكانت الثلثمائة بين ابنة العبد والذكور من أولاد المولى نصفين لان تركه العبد في الحاصل هذا فيكون نصفه لابنته ونصفه لصبة المولى ولو مات العبد قبل السيد وترك خمسمائة وترك ابنته ومولاه كانت وصية العبد مائة وستين درهما لان مال المولى في الحاصل أربعمائة قيمة العبد ثلثمائة والباقي وهو مائتان بين الابنة والمولى نصفان ثم تنفذ الوصية للعبد في خمس هذه الأربعمائة باعتبار طرح سهم الدور من نصيب المولى كما بينا فاذا ظهر أن وصيته خسا أربعمائة وذلك مائة وستون بقي عليه من السامية مائة وأربعون فأخذها ورثة المولى من الخمسمائة ويبقى من تركه العبد ثلثمائة وستون بين المولى والابنة نصفان فيسلم للابنة مائة وتعاون ولورثة المولى في الحاصل ثلثمائة وعشرون وعلى الطريق الآخر وهو أن يحمل طرح سهم الدور من نصيب العبد واليه أشار في الكتاب هنا السبيل أن نرفع من تركه العبد ثلثي قيمته بالسامية يبقى ثلثمائة بين الابنة والمولى نصفان ثم نصيب المولى يكون على ثلاثة أسهم لحاجتنا الى تنفيذ الوصية للعبد في ثلث ذلك فيكون هذه الثلثمائة على ستة أسهم ثلاثة للمولى ثم يعود سهم من ذلك بالوصية الى الابنة فيطرح ذلك من أصل نصيبها يبقى لها سهمان والمولى ثلاثة فذلك خمسة فهذه تكون أخماسا خمسها ١٠٠ عشرة ثم يعود ليها بالوصية خمس آخر وذلك ستون فيسلم لها مائة وتعاون وقد كنا أعطينا المولى بالميراث مثل هذا فاستقام التخريج ولو مات العبد قبل السيد وترك سبعمائة درهم والمسئلة بحالها فوصية العبد مائتا درهم أما على الطريق الاول فان مال المولى خمسمائة وقيمة العبد مع نصف ما بقي ثم بعد طرح سهم الدور من جانبه وهذه الخمسمائة تكون أخماسا للعبد خمسها بالوصية وذلك مائتا

درهم فإذا تبين أن وصيته مائتا درهم بقي عليه السعاية في مائة درهم فيأخذ المولى ذلك من  
 تركته مع نصف ما بقي فيسلم لورثته أربع مائة وقد قدنا وصيته في مائتين وعلى الطريق الآخر  
 توقع ثلثي قيمته من تركته بقي تركه الميراث الخمسة وتسع هذه الخمسة مائة بعد طرح سهم الدور  
 من نصيب الابنة على خمسة أسهم ثلثا للمولى ومائتان للابنة ثم تعود مائة بالصوية فيسلم  
 لها ثلاثمائة مثل ما سلم للمولى وقد قدنا الوصية في المائتين في مائتي درهم • ولو ترك العبد  
 مائتي درهم أو أقل منها كان ذلك كله لورثة السيد لأن على العبد السعاية في المائتين وقد تبين أن  
 دينه يحيط بتركته فلا ميراث لورثته ولو ترك ثلثا كانت وصيته عشرين ومائة لأن هذه  
 الثلثا كلها مال للمولى وبعد طرح سهم الدور من جانبه تقسم أخماسا للعبد خماسا بطريق  
 الوصية وذلك مائة وعشرون بقي عليه من السعاية بقدر مائة ومائتين فيأخذ المولى ذلك أولا  
 ثم يسلم له نصف المائة والعشرين بالميراث فيسلم لورثته مائتان وأربعون وقد قدنا الوصية في  
 مائة وعشرين • وعلى الطريق الآخر يرفع ثلثا قيمته بقي تركه العبد مائة فيقسم ذلك بين  
 الابنة وللمولى أخماسا للمولى ثلاثة أخماسه ستون ثم يعود اليها بالصوية ثلث ذلك عشرون  
 فيسلم لها ستون مثل ما سلم للمولى بالميراث وقد قدنا الوصية مرة في مائة ومرة في عشرين  
 فاستقام • وعلى هذا القياس لو ترك العبد أكثر من ذلك مائتين ألف ومائتين الاثنى  
 فإن التخرج فيه كما بينا • ولو ترك ألف درهم ومائتي درهم أو أكثر فلا سعاية عليه وهو  
 كله ميراث لأن نصف تركته يكون للمولى بطريق الميراث وذلك سبعة مائة فبين أن جميع  
 رقبته خارج من ثلث مال للمولى فلها لا سعاية عليه ولو ترك العبد اثنتين وثلثا درهم كانت  
 وصيته في ثلث ذلك ثم ذلك الثلث بين الابنتين والمولى أثلاثا فالسبيل أن تجمل أصله من  
 تسعة ثم يعود سهم الى المولى بالميراث وهو الدائر فطرحة من أصل حقه وتجمل الثلثا على  
 ثمانية فأما تنفيذ الوصية في ثلاثة أثمان هذه الثلثا ونعمن الثلثا سبعة وثلاثون ونصف ثلاثة  
 أثمان تكون مائة واثنى عشر ونصف فبين أن السالم له بالصوية هذا المقدار فيأخذ المولى من  
 تركته ما بقي عليه من السعاية وذلك مائة وسبعة وثلاثون ونصف ويعود اليه بالميراث سبعة  
 وثلاثون ونصف فذلك مائتان وخمسة وعشرون وقد قدنا الوصية في مائة واثنى عشر  
 ونصف على الطريق الآخر يرفع ثلثا قيمته من تركته بقي مائة فهذه المائة تقسم بين الابنتين  
 والمولى أثلاثا ثم الثلث الذي للمولى يكون على ثلاثة لحاجتها الى تنفيذ الوصية في ثلث ذلك

تكون هذه المائة على تسعة وبعد طرح سهم الدور من جانب الابنتين تكون على ثمانية يسلم للمولى بالميراث ثلاثة ثم يعود الى الابنتين بالوصية سهم فيكون لها ستة وذلك الثلثان من تركه العبد والمولى الثلث واذا قسمت ذلك بالدرهم ظهر أن تنفيذ الوصية في مائة واثني عشر ونصف لانا قدنا الوصية مرة في مائة ومرة في ثمن المائة وذلك اثنا عشر ونصف وكذلك على هذا القياس يخرج لو ترك أكثر من ذلك الى ألف وثمانمائة درهم فإن كانت تركه العبد ألف درهم وثمان مائة أو أكثر فلا سعاية عليه لان لابنتيه من تركته الثلثين والباقي للمولى وذلك ستائة فتبين أن رقبته يخرج من ثلث ماله فلها لا يجب عليه السعاية ولو كان العبد ترك ابنتيه وأمه والمولى فإن كانت تركته قدر ثلثي قيمته أو أقل فهو لورثة المولى كله بحساب دين السعاية وإن كانت تركته أكثر من ذلك نظرت الى ما بقي فتمسكه على أربعة عشر سهماً ثم نظرت الى سهم من سبعة عشر فاضفته الى ثلث رقبه العبد فذلك ثلث تركه للمولى فهو الوصية من قبل أن أصل الفريضة من ثمانية عشر للابنتين الثلثان اثنا عشر ولأم العبد السدس الثلاثة وما بقي وهو الثلاثة فهو للسيد يعود ثلث ذلك وهو سهم بالوصية الى ورثة المهد فطرح ذلك من أصل حقه فيبقى لهم أربعة عشر وهذه الثلاثة التي بقيت ميراث المولى فذلك سبعة عشر فلها صار الباقي بعد المائتين مقسوما على سبعة عشر الوصية من ذلك سهم واحد ولو ترك العبد وابنه وامرأة ومولا ودفعت من تركته ثلثي القيمة ثم نظرت الى ما بقي فأخذت سبعة فاضفته الى ثلث قيمة العبد فخلته لوصيته لان أصل الفريضة من ثمانية للمرأة سهم وللأبنة أربعة والباقي وهو ثلاثة للمولى ثم يعود سهم من هذه الثلاثة بالوصية الى ورثة العبد فيطرح هذا السهم من أصل حقه ويحمل قسمة الباقي على سبعة ولو ترك العبد ابنة وأما وامرأة والمسئلة بحالها قسم ما بقي من التركة بعد رفع ثلثي القيمة على سبعة وستين سهماً فنظرت الى خمسة أسهم من هذه السبعة والستين فاضفتها الى ثلث قيمة العبد وجمعت ذلك الوصية لان الفريضة من أربعة وعشرين للأبنة اثني عشر ولأم أربعة وللمرأة ثلاثة يبقى خمسة فهي للمولى بالمصوبة ثم تنفذ الوصية في ثلث ذلك وليس للخمسة ثلث صحيح فيضرب أصل الفريضة في ثلاثة فصار اثنين وسبعين للمولى من ذلك خمسة عشر ثم يعود ثلث ذلك وهو خمسة الى ورثة العبد بالوصية فيطرح ذلك من أصل حقه واذا طرحت من اثنين وسبعين خمسة يبقى سبعة وستون الوصية من ذلك سبعة أخرى مع ثلث القيمة كما بينا

ولو كان العبد ترك ابين وأما وامرأة كانت وصيته جزءاً من أحد وسبعين مع ثلث رقبته  
لأن أصل التريضة من أربع وعشرين للابنتين الثلاثين ستة عشر وللأم أربعة وللزوجة ثلاثة  
وبقي سهم واحد فهو للمولى ثم ثلث ذلك العبد وصية فالسبيل أن تضرب أربعة وعشرين  
في ثلاثة فيكون اثنين وسبعين للمولى بالميراث من ذلك ثلاثة ويعد إلى ورثة العبد سهم منه  
بالوصية فيطرح من أصل حقهم سهم يبقى أحد وسبعون فتبين أن الوصية له ثلث رقبته  
وبجزء من أحد وسبعين مما بقي من تركته بعد دفع ثلث قيمته • ولو مات العبد قبل المولى  
وترك ثلاث مائة درهم ثم مات المولى وعليه دين مائة درهم فوصية العبد من ذلك ثمانون  
درهما والسماية مائتان وعشرون لأن القدر المشغول بالدين من ثلاثمائة لا يعد مالا للمولى  
في حكم الوصية يبقى ماله مائتا درهم وبعد طرح سهم الدور من قبل المولى يقسم على خمسة أسهم  
خمساء للعبد بالوصية وذلك ثمانون درهما وثلاثة أخماسه للمولى ثم يعود نصف الثمانين بالميراث  
إلى المولى فيسلم لورثته مائة وستون وقد تقضى الوصية للعبد في ثمانين فاستقام وعلى الطريق  
الآخر يجمل طرح سهم الدور من قبل العبد قال يرفع مقدار الدين وهو مائة وثلاثمائة فاما  
يكون للعبد ثلث ما بقي وذلك ستة وستون وثلثان فذلك بين الابنة والمولى نصفان ثم نصيب  
المولى يكون على ثلاثة أسهم لتنفيذ الوصية للعبد في ثلاثة فيطرح سهم من قبل الابنة لأن  
ذلك يعود إليها بالوصية ويقسم هذا الباقي على خمسة خمسائها للابنة وثلاثة أخماسها للمولى ثم  
يعود خمس بالوصية إليها فيسلم إليها مثل ما سلم للمولى وقد حصل تنفيذ الوصية مرتين  
سنة وستين وثلثين ومرة في ثلاثة عشر وثلاث فذلك ثمانون ثم التخريج كما بينا وكذلك ان  
كان الدين أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا القياس وكذلك لو كان مع الابنة امرأة أو أم  
أو كلاهما فهو يخرج مستقيماً إذا تأملت على الطريق الذي قلنا ولو لم يكن على المولى دين وترك  
المولى أيضاً ثمانمائة فوصية العبد مائتان وأربعون درهما لانا نضم ما ترك المولى إلى ما تركه  
العبد فإنه ليس فيه فضل على قيمته فيجمل ذلك كله مال المولى ثم بعد طرح سهم الدور من  
جانب المولى نفذ الوصية للعبد في خمس ذلك وخمس مائة مائتان وأربعون يبقى من تركه  
العبد ستون يأخذه بطريق السماية ويأخذ نصف المائتين وأربعين بطريق الميراث فيسلم  
لورثته أربع مائة وثمانون وقد تقضى الوصية في مائتين وأربعين وعلى الطريق الآخر يقول  
وصية العبد من ثلاث مائة فإذا ترك ثلاث مائة والوصية للعبد من كل ثلاث مائة عرفنا ان

له مائتين فيأخذ المولى مائة درهم من تركة العبد بطريق السعاية ونصف المائتين بطريق الميراث ثم ثلث ذلك للعبد وصية فتكون هذه المائتان بعد طرح سهم الدور اخماسا وانما تنفذ الوصية في خمسها وخمس المائتين أربعون فظهر انا قدنا الوصية لاصرة في مائتين وصررة في أربعين فذلك مائتان وأربعون وكذلك ان ترك أكثر من ذلك من المال فلي هذا القياس يخرج ولو أعتق المريض عبدا قيمته ثلثائة فتسجل المولى من العبد جميع القيمة فأكلها ثم مات العبد وترك خمسمائة درهم ولا وارث له غير ابنته ومولاه فالوصية من ذلك مائة درهم لان ما ترك العبد صار ميراثا بين الابنة والمولى نصفين قال المولى عند موته مائتان وخمسون وبعد طرح سهم الدور يقسم ذلك اخماسا الوصية للعبد خمسا ذلك وذلك مائة درهم فتبين أن المولى أخذ من العبد مائة زكاة على حقه فيكون ذلك ديناً عليه فيضم ذلك الى تركة العبد وهو خمسمائة فيصير ستمائة بين الاخت والمولى نصفين لكل واحد منهما ثلاثمائة فيحسب للمولى ما عليه وذلك مائة ويأخذ ورثته مائتين من الابنة فيسلم لابنة ثلاث مائة ولو كان للمولى تسجل من العبد ثلثي قيمته فأكلها ثم مات العبد وترك خمسمائة فالوصية هنا عشرون ومائة لانه يدفع للمولى مائة درهم من هذه الخمسمائة ونصف ما بقى بطريق الميراث فيكون مال المولى ثلاث مائة وبعد طرح سهم الدور من هذه الثلاثمائة تكون اخماسا الوصية للعبد خمسها وذلك مائة وعشرون فتبين ان السعاية على العبد كانت مائة وثمانين وقد أخذ المولى مائتين ففقدار عشرين من ذلك دين عليه يضم الى الخمسمائة ويحمل ذلك بين الابنة والمولى نصفان لكل واحد منهما مائتان وستون فيحتسب للمولى ما عليه وذلك عشرون ويأخذ من الخمسمائة ما بقى وأربعين ويسلم لابنة مائتان وستون ولو كان عجل مائة درهم فاستهلكها كانت الوصية أربعين ومائة لانه يدفع للمولى من الخمسمائة ما بقى من قيمة العبد وذلك مائتان ونصف ما بقى بالميراث فيكون ثلاث مائة وخمسين الوصية للعبد خمسا ذلك باعتبار طرح سهم الدور وذلك مائة وأربعون فظهر ان السعاية عليه مائة وستون وقد أخذ مائة درهم يبقى على العبد من السعاية ستون درهما فيأخذ المولى ذلك من الخمسمائة ونصف ما بقى بالميراث وذلك مائتان وعشرون فيسلم لورثته مائتان وثمانون وقد قدنا الوصية في ثمانية وأربعين فاستقام ولو لم يؤد العبد شيأ من السعاية حتى مات وترك خمسمائة كانت الوصية ستين ومائة درهم لان المولى يرفع قيمة العبد من تركته وذلك ثلثائة ونصف ما بقى بالميراث فيكون



ماله أربعمائة خمسا للبد بطريق الوصية وذلك مائة وستون درهما فظهر ان السماية على  
 المبد مائة وأربعون فأخذها ورثه للمولى من الخمسة مائة بقي ثلاث مائة وستون بين الابنة  
 والمولى نصفان فتولى من ذلك مائة وثمانون فيصير في أيديهم ثلاث مائة وعشرون وقد  
 هذنا وصية المبد في مائة وستين فاستقام الثلث والثلاثان والله أعلم بالصواب

### باب السلم في المرض

(قال رحمه الله) وإذا أسلم المريض عشرة دراهم في كر يساوي عشرة إلى أجل معلوم  
 وقبض الدراهم ثم مات رب السلم وعليه دين محبط بماله ولم يحل السلم فالسلم اليه بالخيار ان  
 شاء رد الدراهم وقبض السلم وان شاء أدى الكسر كله حالا لان المريض حاجي بالأجل فقد  
 بينا ان الوصية بالأجل بمنزلة الوصية بالمال في الاعتبار من الثلث بعد الدين والدين محبط بتركة  
 الميت هنا فلا يمكن تنفيذ الاجل للمسلم اليه وقد تغير عليه شرط عقده بذلك فثبت له الخيار  
 وان كان الكسر قد حل قبل موت رب السلم أو مات المسلم اليه قبل موت رب السلم حتى حل  
 الاجل بموته فلا خيار له ولا لورثته هنا ولكن يجبرون على اداء الكسر لانه لم يتغير موجب  
 المقد هنا ولو كان أسلم مشرين درهما في كر يساوي عشرة وعليه دين عشرة فالسلم اليه  
 بالخيار ان شاء رد الدراهم وقبض السلم وان شاء أدى الكسر ورد من رأس مائة وستة وثلاثين  
 لان الحاباة هنا حصلت بالمال والاجل جميعا فتعتبر من الثلث بعد الدين والثلث بعد الدين  
 ثلاثة دراهم وثلاث فذلك القدر سلم للمسلم اليه بالوصية ويثبت له الخيار لتغير شرط المقد عليه  
 فاذا اختار الامضاء أدى الكسر حالا لان وصيته تعداها من ثلث المال فلا يسلم له شيء من  
 الاجل فيؤدي الكسر حالا ويرد من رأس المائة وستة وثلاثين حتى يقضى الدين بشرة ويسلم  
 للورثة ستة وثمانون وقد هذنا الوصية في ثلاثة وثلاثين ولا حاجة الى قبض العقد هنا في شيء مما  
 أمكن رد بعض رأس المال من غير أن يؤدي الى الربا بخلاف الاقالة ويبيع الكسر بالكسر على  
 ما بينا فلو كان أسلم خمسين درهما في كر يساوي ثلاثين وعليه دين عشرون فان شاء المسلم  
 اليه قبض السلم وان شاء رد الكسر وأدى عشرة دراهم من رأس المال لانه حاباه بقدر عشرين  
 من رأس المال فيسلم له من ذلك قدر ثلث بعد الدين وذلك عشرة وثبت له الخيار لتغير شرط  
 المقد عليه فاذا اختار امضاء المقد أدى الكسر ورد عشرة دراهم من رأس المال فيقضى دينه

عشرون درهما ويبقى للورثة عشرون وقد قذفنا الوصية في عشر فاستقام ولو كان السلم مائة  
 درهم في كرىساوى خمسين وعليه دين أربعون فإن شاء السلم اليه نقض السلم وإن شاء أدى  
 الكر ورد ثلاثين رأس المال لأنه يسلم له بالوصية الثلث بعد الدين وذلك عشرون ويثبت  
 له الخيار لتغير شرط العقد فإذا اختار امضاء العقد أدى الكر ورد ثلاثين من رأس المال حتى  
 يقضى دينه بأربعين ويسلم للورثة أربعون وقد قذفنا الوصية في عشرين وفي الحاصل يسلم  
 للمسلم اليه قيمة كره وثلث تركه الميت بعد الدين ورد ما زاد على ذلك من رأس المال وإذا  
 أسلم المريض عشرة دراهم الى رجلين في كرىحطة يساوى عشرة الى أجل وقضى الدراهم ثم  
 مات أحدهما ثم مات رب السلم قبل حل الاجل فانه تغير وروثة الميت على أن يؤدوا نصفه لأن  
 طعام السلم حل بموته في نصيبه فلم يتغير موجب العقد على وورثته والحق بالخيار إن شاء نقض  
 السلم في حقه لتغير موجب العقد عليه وإن شاء أدى ثلث ما عليه لأنه موصى له بالاجل في  
 نصيبه فأنفذ الوصية له في ثلث مال الميت وذلك ثلثا ما عليه فقد سلم للورثة ثلثي كرى قيمته  
 ستة وثلثان وبقي ثلث الكر عليه مؤجلا وقيمه ثلاثة وثلث ولو كان رأس المال عشرين درهما  
 وقد مات أحدهما قبله أو بعده قبل أن يختصموا فالحق وورثة الميت منها بالخيار لأنه ساباها  
 بقدر نصف ماله ولا يسلم الحباة لها الا بقدر الثلث فقد تغير على كل واحد منهما شرط  
 العقد فلذا ثبت لهم الخيار فإن اختاروا امضاء العقد أدوا الكر وردوا ثلاثة دراهم وثلثا من  
 رأس المال لأنه إنما يسلم لهم من الحباة مقدار ثلث المال وذلك ستة وثلثان فيؤدى الكر حالا  
 وقيمه عشرة وثلاثة دراهم وثلث من رأس المال حتى يسلم للورثة ثلاثة عشر وثلث وقد  
 قذفنا الوصية في ستة وثلثين فيكون السلم لهما قيمة الكر من رأس المال وثلث مال الميت  
 بالوصية فإن كان الميت منها مات ممسرا فالآخر بالخيار إن شاء رد حصته من الدراهم ونقض  
 السلم وإن شاء رد نصف الكر وثلاثة دراهم من رأس المال لأن الميت منها مات مستوفيا  
 لوصيته ويؤدى ما عليه وقد كان الثلث بينهما نصفين فيكون حق كل واحد منهما في سهم  
 وحق الورثة في أربعة فنصيب الحي يحمل على خمسة يسلم له من الخمس بطريق الوصية ويؤدى  
 أربعة أخماسه وذلك نصف كرى قيمته خمسة دراهم وثلاثة دراهم من رأس المال فيسلم للورثة  
 ثمانية وقد قذفنا الوصية للحي في درهين وللميت في مثله فاستقام ولو كان رأس المال ثلاثين  
 درهما ولم يمت واحد منهما ولكن غاب أحدهما وقالت وروثة رب السلم لانجيز هذا السلم

فالمسلم اليه بالخيار ان شاء تقض السلم في حصته ورد حصته من الدراهم وان شاء أدى نصف  
الكر ورد من رأس المال سبعة على ما بينا ان الثلث بينهما نصفان فانما يضرب الحاضر في نصيبه  
بسهم وورثة رب السلم بأربعة فيسلم له الخمس مما عليه وذلك ثلاثة دراهم بالوصية فيرد الى  
الورثة نصف كرميته خمسة وسبعة دراهم من رأس المال فيكون ذلك اثني عشر وقد قدنا  
الوصية للحاضر في ثلاثة والثائب في مثله فاستقام فان حضر الثائب بعد ما قضى القاضي بينهم  
بهذا فانه يكون بالخيار ان شاء رد الدراهم على الورثة في تقض السلم لتخير شرط العقد عليه  
وان شاء أدى نصف الكر ورد ثلاثة من رأس المال لانه قد سلم للورثة اثني عشر فانما يبقى  
الى تمام حقهم ثمانية فاذا أعطاهم نصف الكر قيمته خمسة رد عليهم من رأس المال ثلاثة قد  
سلم لهم عشرون درهما وقد قدنا الوصية لاحدهما في ثلاثة وللآخر في سبعة فاستقام  
التخريج ولا يرد على الاول بشئ لان حكم السلم قد انتقض فيما رد ومن رأس المال بالتقاض  
قبضه من الاصل فلا يود بعد ذلك حكم العقد في شئ منه واذا أسلم الرجل في مريضتين  
درهما الى ثلاثة نفر في كرميته ثلاثون وقبض الدراهم ثم مات رب السلم ولا مال له غيرها  
فأخذ الورثة أحدهم ولم يظفروا بالآخرين فهو بالخيار لتخير شرط العقد عليه فان اختار امضاء  
العقد أدى ثلث الكر ورد من رأس المال سبعة دراهم وسبعا لان الثلث بينهم اثلاث فالحاضر  
انما يضرب في نصيبه بسهم والورثة بستة فيسلم له السبع من نصيبه ونصيبه عشرون درهما  
فسببه يكون درهما وستة اتساع فليهد أن يرد على الورثة ما زاد على ذلك وهو ثلث كرميته  
عشرة ومن رأس المال سبعة دراهم وسبعا فان ظفروا باحد الثائبين بعد ما قضى القاضي بينهم  
بهذا وفسخ السلم فيما بينهم وبين الاول فهذا الثاني أيضا بالخيار ان شاء تقض السلم في حصته  
وان شاء أدى ثلث الكر ورد من رأس المال ثلاثة دراهم الا تسعا لان في يد الورثة سبعة  
عشر درهما وسبعا فاذا أعطاهم ما بينا يسلم للورثة ثلاثون درهما وذلك ثلاثة ارباع ما كان أسلم  
اليهما ويكون في يد المسلم اليه الثاني عشرة دراهم وسبعا فاذا أعطاهم عشرة قيمة ما أدى من  
الطعام وسبعة وسبعا عناية فذلك كمال ربع ما أسلم اليهما بما أخذ الاول من الحباة ولا يرد  
الثاني على الاول شيئا لان الاول قد فسخ القاضي حصته من رأس مال السلم فيما رده عليه فلا  
يمود الحق فيه بعد وذلك لهذا فان فعلوا ذلك ثم ظفروا بالثالث جاز السلم في حصته وجازت  
له حصته من الحباة لانها كمال الثلث سواء فيؤدي الى الورثة حصته وذلك ثلاثة عشر قيمته

عشرة حتى يسلم للورثة تمام أربعين درهما وهي ثلث تركة الميت ويكون في يد المسلم اليه الثالث عشرون درهما عشرة قيمة ما أدي وعشرة عاباة وهي تمام ثلث تركة الميت بما أخذ الاولان والاصل في ذلك أنهم حين ظفروا بالاول كانت القسمة بينه وبينهم اسباعا كما بينا فحين ظفروا بالثاني كانت القسمة بينهم وبين الاول والثاني على ثمانية لان الثالث مستوفى لسهمة بقي حق الورثة في ستة وحقهما في سهمين ففرقا أنه سلم لهما الربع مما عليهما وقد أخذ الاول حصته كما بينا فيسلم للثاني ما بقي من الربع ثم اذا ظفروا بالثالث غنى الورثة في الاثنين وحق الموصى لهم في الثلث وقد أخذ الاولان حقهما على وجه يتعذر ائصال شيء آخر اليهما فيسلم ما بقي من الثلث كله للثالث واذا أسلم للمريض عشرين درهما في كريساوي عشرين الى أجل وأخذ به رهنا قيمته عشرة فضاع ثم مات قبل أن يحل السلم فقد ذهب الرهن بنصف الكر لان في قيمته وفاء بنصف الكر وبهلاك الرهن انما يصير مستوفيا بمقدار قيمة الرهن ويقال للمسلم اليه أنت بالخيار فان شئت أدلتني ما بقي عليك من الكر ويكون ما بقي عليك الى أجله وان شئت فرد الدراهم وخذ من الورثة نصف الكر لان الهابة بالأجل لا تنذر الا في مقدار الثلث وماله عند الموت نصف الكر فانما يسلم له الاجل في ثلث ذلك ويثبت له الخيار لتغير شرط العقد فاذا اختار فسخ العقد رد الدراهم وأخذ من الورثة نصف الكر لان الرهن حين ضاع في يده صار هو به مستوفيا نصف الكر فكانه أداه اليه واذا فسخ العقد وجب على الورثة رد ذلك اليه الا أن تجيز له الورثة ما بقي عليه الى أجله فيكون لهم ذلك حينئذ ويسقط به خيار المسلم اليه لانه ما تنير عليه موجب العقد فان موجب العقد وجوب تسليم ما بقي عليه بعد حل الاجل وقد سلم له ذلك حين رضى الورثة بالأجل فيما بقي ولو أسلم المريض عشرين درهما في كريساوي عشرة دراهم وأخذ منه رهنا قيمته تساوي عشرة فضاع ثم مات المريض فان شاء المسلم اليه رد الدراهم كلها وأخذ من الورثة كرا مثل كره وان شاء رد من رأس المال ستة دراهم وثلثين لانه عاباة بنصف ائثال ولا يسلم له من الهابة الا مقدار الثلث فيثبت له الخيار لتغير شرط العقد عليه واذا اختار فسخ العقد رد رأس المال واسترد كرا مثل كره لانه صار مستوفيا الكر بهلاك الرهن فكانه استوفاه حقيقة فيلزمه رده عند فسخ السلم واذا اختار امضاء العقد فال الميت عند موته عشرة دراهم لان الكر صار مستهلكا فيسلم له بالهابة ثلاثة وثلث ويرد ستة دراهم وثلثين ولو أسلم اليه خمسين درهما في كريساوي

عشرون وأخذ منه رهنا يساوي ثلاثين فضاع الرهن ثم مات المريض فأسلم اليه بالخيار كما قلنا ان شاء رد الدراهم وأخذ كرا مثل كره لانه بهلاك الرهن صار مستوفيا للكر وهو أمين في الزيادة فغند انفساخ العقد برد كرا مثل كره وان شاء رد من رأس المال الى الورثة عشرين درهما لان ماله عند الموت ثلاثون درهما فان الكر مستهلك فلا يحسب من تركته فانما يسلم له بالوصية عشرة ويرد من رأس المال عشرين درهما وذلك ثلثا تركته الميت ولو أسلم عشرة دراهم في كرا قيمته عشرة وأخذ منه رهنا قيمته عشرة ثم مات المريض وقد حل الكر وقيمتها خمسة فليس للورثة الا مئين الكر لانه لم يجبه بشئ من المال حين أسلم وانما مات بعد حل الاجل فاذا لم يكن في العقد عناية كان مباشرة في الصحة والمرض سواء ولو أسلم ثلاثين درهما في مرضه في كرا حنطة قيمته يومئذ عشرون ثم مات المريض وقيمة الكر يوم مات عشرة فلم تجز الورثة فأسلم اليه بالخيار لتغير شرط العقد وعند امضاء العقد يؤدي الكر ويرد من رأس المال عشرة لانه قد يمكن في أصل العقد هنا عناية وانما يسلم العناية له بطريق الوصية فينظر الى قيمة الكر وقت الخصومة وقيمتها وقت الخصومة عشرة وحق الورثة في عشرين فعليه أن يرد مع الكر من رأس المال عشرة بخلاف الاول فهناك لا عناية في أصل العقد حين وقع السلم فكانت مباشرة في المرض ومباشرة في الصحة سواء اذا لم يكن فيه وصية فان أعطاه الكر رهنا ففي حكم الرهن ينظر الى قيمة الكر يوم الرهن لان بدء الاستيفاء انما يثبت بقبض الرهن فيعتبر قيمته عند ذلك وتفسير ذلك مريض أسلم ثلاثين درهما في كرا قيمته عشرون وأخذ منه رهنا بالكر قيمته عشرون ثم مات رب السلم فصار قيمة الكر عشرة دراهم وقد ضاع الرهن فان الرهن يذهب بالكر على قيمته يومئذ لانه كان في قيمته وفاء بالكر فينقذ به الاستيفاء بقبض الرهن ويتم هلاكه ثم يكون السلم اليه بالخيار ان شاء رد الدراهم وأخذ كرا مثل كره لان استيفاء الكر بهلاك الرهن بمنزلة استيفائه حقيقة وان شاء رد من رأس المال الى الورثة ستة دراهم وثلثين لان الكر مستهلك فاذا دفعت قيمته من رأس المال يوم يقع السلم بقي عشرة دراهم فذلك مال الميت فيسلم لصاحب العناية ثلث ذلك ويرد على الورثة ثلثها وذلك ستة وثلثان ولو أسلم خمسين درهما في كرا يساوي عشرين وأخذ منه رهنا قيمته عشرون فزادت قيمة الكر حتى صارت ثلاثين ثم مات رب السلم وقد ضاع الرهن فان الرهن يذهب بقيمة الكر يومئذ لان بقبض الرهن يثبت له بدء الاستيفاء في جميع الكر فان

قيمته وفاء بالكر فيتم الاستيفاء بهلاك الرهن ولا ينظر الى زيادة قيمة الكر بعد ذلك والمسلم اليه باختيار ان شاء رد الدراهم وأخذ كرا مثل كره وان شاء رد من رأس المال عشرين درهما وهو ثلثة المية بعد التي ذهب به الرهن لان الكر مستهلك بقيمته وقت العقد كان عشرين فان كانت الحباة بقدر ثلاثين ومال الميت منه مقدار الحباة فقط فانما يسلم له من ذلك الثلث وهو عشرة دراهم فيرد على الورثة مقدار عشرين درهما حتى يستقيم الثلث والثلثان والله أعلم بالصواب

### باب السلم في مرض المسلم اليه

(قال رحمه الله) واذا أسلم الرجل عشرة دراهم في كره موصوف بقيمة أربعين درهما الى مريض وقبض المريض الدراهم ثم مات المسلم اليه ولا مال له غير الكر قرب السلم باختيار لان السلم اليه حباة ثلاثين درهما وذلك فوق ثلث ماله وانما يسلم له الحباة بقدر ثلث ماله فيتخير حين لم يسلم له شرط عقده فان شاء قبض السلم ورجع على الورثة بدراهمه وان شاء أخذ نصف الكر وكان للورثة نصف الكر فيكون السلم لرب السلم نصف كره قيمته عشرون درهما عشرة منها بالشرة التي أسلمها وعشرة بالحباة وهي ثلث مارك الميت ويسلم للورثة نصف كره قيمته عشرون وذلك ثلثة المية. وذكر الحاكم في المختصر ان شاء أخذ الكر وأعطى الورثة عشرين درهما وانما أراد به أن يرد من الحباة ما جاوز الثلث بطريق الزيادة في رأس المال على قياس بيع المين وهذا غلط لان الزيادة في رأس المال بعد موت المسلم اليه لا تجوز فانه لو لم يقبض رأس المال حتى مات المسلم اليه لم يجوز قبضه بعد الموت فلم تثبت الزيادة التي التحقت بأصل العقد وانما قبضت بعد موت المسلم اليه وذلك لا يجوز فان قيل كيف يستقيم القول بسلامة نصف الكر للورثة من غير أن يجب عليهم رد شيء من رأس المال لان سلامة نصف الكر لهم لا يكون الا بطريق انتقاض العقد في نصف الكر وانتقاض العقد في نصف الحقود عليه لا يجوز بغير بدل قلنا انما يسلم للورثة نصف الكر بطريق الخط وهو أن رب السلم حين ختم العقد فكان حط نصف الكر وقد يثبت في جانب رأس المال أنه يرد بعض رأس المال على ورثته برب السلم بطريق الخط وكما يجوز الخط في رأس المال يجوز في المسلم فيه لان الإبراء عن السلم فيه قبل القبض صحيح فخط بعضه يجوز أيضا فان كان على

الميت دين محيط بتركته لم تجز الحباة لانها وصية ويخاص رب السلم الترماء برأس ماله في  
التركة لانه تذر تسليم الكر لمكان حق الترماء فيجب ود رأس المال وقد استهلكه المسلم اليه  
فيكون ديناً عليه كسائر الديون فهذا يتعاضون في التركة بقدر ديونهم فان كان رب السلم قد  
أخذ منه رهناً بالسلم وعلى ذلك يئنه ثم مات المسلم اليه ولا مال له غير الرهن وعليه ديون استوفى  
رب السلم رأس المال من الرهن ورد ما بقي على الترماء لان تلقى حق السلم بالرهن أسبق من  
تلقى حق سائر الترماء فيستوفى برأس ماله ويرد ما بقي على الترماء لان الدين مقدم على الوصية  
• واذا أسلم الرجل عشرة دراهم الى صريض في كرميته مائة وقبض الدراهم فاستهلكها ثم مات  
وقد أوصى الرجل بثلث ماله ولا مال له غير الكر فان شاء صاحب السلم نقض السلم وأخذ  
دراهمه لانه لم يسلم له شرط عقده واذا نقض العقد بطلت وصيته بالحباة فيجوز للآخر وصيته  
في ثلث مال الميت وان شاء أخذ خمسي الكر وأعطى الورثة منه ثلاثة أخماسه بطريق الحط فيسلم له  
خمس كرميته أربعون درهماً بشرة دراهم فالوصية له من ذلك ثلاثون ويسلم للورثة ثلاثة أخماس  
الكر وقيته ستون درهماً فيستقيم الثلث والثلثان • والحاكم رحمه الله يقول ان شاء أخذ الكر  
وأعطى الورثة ستين درهماً وهذا غلط لما بينا ولا شيء لصاحب الوصية في قول أبي حنيفة لان  
الحباة على أصله مقدمة على سائر الوصايا والحباة هنا بقدر سبعين فهو أكثر من ثلث ماله فاقماً  
يسلم الثلث لصاحب الحباة ولا شيء للآخر وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يتعاضان في  
الثلث فيضرب صاحب الحباة بجميع المال وصاحب الثلث بالثلث فيصير الثلث بينهم على أربعة  
والثلثان ثمانية فاذا اختار رب السلم امضاء المقدار له من الكر قدر اثنين وثلاثين ونصف  
ورد على الورثة قدر سبعة وستين ونصف من الكر بطريق الحط فيكون لصاحب الوصية  
من ذلك سبعة ونصف وهو ربع ثلث مارك الميت لان التركة بقدر سبعين فقدر العشرة  
من الكر مستحق بموضه وهو رأس المال ولهذا قلنا ان صاحب الحباة يضرب بجميع المال  
لان جميع ذلك محاباة له ويسلم للورثة ما يساوي ستين وذلك ثلث التركة ولرب السلم من الكر  
ما يساوي اثنين وثلاثين ونصف عشرة منها بازاء دراهمه واثنان وعشرون ونصف محاباة وهي  
ثلاثة أرباع ثلث التركة فان كان له عهد فأعقته في مرضه فلي قول أبي يوسف ومحمد المتق  
أولى ويرجع صاحب السلم برأس ماله ولا شيء له غير ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله ان بدأ  
بالحباة فهي مقدمة على المتق وان بدأ بالمتق فهو والحباة سواء وقد تقدم بيان هذه المسئلة

في المين والدين • وإذا اشترى الرجل بشرة دراهم كر حنطة قيمته ثلاثون درهما من مريض ثم مات البائع ولا مال له غير الكر وقد باعه من انسان آخر بشرة أيضا فاول اولى بالبيع والمحاباة له دون الآخر لان الوصية بالمحاباة في ضمن البيع والبيع من الثاني باطل فان كان له كر آخر فباعه في مرضه من انسان آخر وحاباه فيه ثم مات شخصا في الثلث فما أصاب كل واحد منهما كان في الكر الذي اشترى ويردون ما بقي من قيمة الكرين دراهم علي الورثة لان في بيع العين يمكن ازالة المحاباة بالزيادة في الثمن بمد موت البائع فان قبض الثمن قبل موته ليس بشرط بخلاف السلم على ما بينا والله أعلم بالصواب

### باب هبة المريض المبد يقتله خطأ ويمفوعه

( قال رحمه الله ) وإذا هب المريض في مرضه الذي مات فيه عبدا لرجل قيمته ألف درهم وقبضه ولا مال له غيره ثم ان المبد قتل الواهب خطأ فباعه الواهب قبل موته فانه يقال للموهوب له ادفعه أو افده فان اختار الدفع دفع أربعة أخماسه وجاز له الخمس لانه جمع بين الهبة والمنفوع وكل واحد منهما وصية تجوز من الثلث فحق للموهوب له باعتبار الهبة في سهم ثم لولا المنفوع لكان يدفع ذلك السهم فيسلم له ذلك السهم بالمنفوع فحق الورثة في أربعة لما قدنا الوصية له في سهمين سهم بالمنفوع وسهم بالهبة فلذا يكون المبد على خمسة تجوز الهبة في سهم ثم يجوز المنفوع في ذلك السهم فيكون ذلك السهم بمعنى سهمين وبصير كأن الميت انما ترك عبدا وخمس عبد فيسلم للورثة أربعة أخماس عبد ويسلم للموصي له خمسا عبد في الحكم فيستقيم الثلث والثلثان • وعلى طريق الجبر يحمل المبد مالا ويجوز الهبة في شيء ثم يجوز المنفوع في ذلك الشيء يبقى في يد الورثة مال الا شيء وذلك يمدل أربعة أشياء لانا جوزنا الهبة في شيء والمنفوع في شيء فحاجة الورثة الى ما في ذلك وهو أربعة أشياء فأجبر انما بثي وزد على ما يمداه مثله فظهر أن المال الكامل يمدل خمسة أشياء وانا حين جوزنا الهبة في شيء كان ذلك معنى خمس المبد وجوزنا المنفوع فيه أيضا وان اختار التداء فدى ثم بثت الدية ويسلم له المبد كله لانه لو كان المنفوع دون الهبة لكان يرضى سدس المبد بالطريق الذي قلنا أنه لو كان الميت ألفا درهم جاز المنفوع في جميع المبد فيضم الاقلين الى الدية ثم يجوز المنفوع في مقدار الدية وبطل المنفوع في حصص الاقلين وذلك سدس الجملة فيفديه بسدس الدية فالاجتمعت الهبة والمنفوع يتضاعف



ما يلزمه الفداء فيه فانما يفدى ثلث المبد بثلاث الدية وذلك ثلاثة آلاف وثلاث آلاف ويسلم له المبد كله بالمبة وثلاث الففو وذلك ستمائة وستة وستون وثلاثان لان موجب الجناية أحد شيتين القيمة أو الدية واتما يعتبر الاقل وهو القيمة لانه المتيقن به فيكون السلم للموهوب له في الحاصل ألف وستمائة وستة وستون وثلاثان وقد سلم للورثة نصف ذلك من الدية فكان مستقيما فان كانت قيمته اثني درهم فاختار الدفع دفع أربعة أخماسه كما بينا وان اختار الفداء فدى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية ويسلم له المبد كله لانا نضم نصف قيمة المبد وهو أربعة آلاف الى الدية ثم نوجب عليه الفداء بمحصة ما عدمنا وذلك سيمان لو لم يكن هناك فبعدم وجود المبة يتضاعف الفداء فيفدى أربعة أسباعه بأربعة أسباع الدية وذلك خمسة آلاف وخمسة أسباع ألف ويسلم للموهوب له المبد بالمبة وقيمته ألمان وثلاثة أسباعه بالففو وذلك ستة أسباع الف فيكون له ألمان وستة أسباع ألف فذلك ثلث تركة الميت ولو كانت قيمته ثلاثة آلاف فدى ثلاثة ارباعه بثلاثة ارباع الدية لانا نضم الى الدية نصف القيمة وذلك ستة آلاف فيكون ستة عشر ألفا فلو كان الففو خاصة لكان يفدى بحساب المضموم وذلك ثلاثة أمان الدية فعند اجتماع المبة مع الففو يتضاعف الفداء فيفدى ثلاثة ارباعه بثلاثة ارباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة فيسلم له المبد بطريق المبة وقيمته ثلاثة آلاف ربه بالففو قيمته سيمائة وخمسون فذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون فكذا فيه الوصية وقد سلم للورثة نصف ذلك ولو كانت قيمته أربعة آلاف فدى ثمانية اتساع بثمانية اتساع الدية لانا انهم نصف القيمة وهو ثمانية آلاف الى الدية فلو لم يكن الا الففو لكان يفدى بمحصة المضموم وذلك أربعة اتساعه فاذا اجتمعت المبة والففو يتضاعف الفداء فلهذا يفدى ثمانية اتساعه بثمانية اتساع الدية ولو كانت قيمته خمسة آلاف فداء كله بمجموع الدية ويسلم له المبد بالمبة لانا نضم نصف القيمة الى الدية فيكون عشرين ألفا فلو كان الففو دون المبة لكان يفدى بمحصة المضموم وذلك نصف المبد فاذا اجتمعت المبة مع الففو يتضاعف الفداء عليه فيفدى جميعه بجميع الدية وذلك عشرة آلاف ويسلم له المبد بالمبة وقيمته خمسة آلاف فيستقيم الثلث وثمانان وهذا لانا نجمع المبة في جميع المبد أو لانا نجمع المبة في جميع المبد يزداد الفداء عليه وزيادة الفداء يرد مال الميت فلا بد من تصحيح المبة في جميع المبد ثم ان بقي من ثلث شيء يصح الففو بقدره ابق من المبد وبقي ما زاد على ذلك كما في المسائل

المتقدمة وان لم يبق من الثلث شيء لا يصح النفو في شيء كما في هذه المسئلة فانه اذا كانت  
 قيمته خمسة آلاف وقد قلنا الهبة في جميع ذلك العبد لا يبق من ثلث مال الميت شيء لهذا  
 يبطل النفو ويفدى جميع العبد بجميع الدية واذا وهب المريض عبدا لرجل لا مال له غيره  
 وقيمت ألف درهم وقبضه ثم وهب للموهوب له الآخر وقبضه ثم جرح العبد المريض جراحة  
 خطأ فأت منها وضعا عن الجناية فانه يغير الموهوب له الثاني في الدفع والقضاء لان الملك في  
 العبد له فان اختار دفعه دفع اثنين وأمسك الثلث وضمن الموهوب له الاول ثلثي قيمة العبد  
 لورثة المقتول لان مال الواهب في الحكم عبدان عبد يستحق له بالجناية وعبد كاه على ملكه  
 فوهبه فتصح وصيته في ثلثه وذلك ثلثا عند نصف ذلك للموهوب له الاول بالهبة ونصفه  
 الثاني بالنفو فيكون السالم للموهوب له الاول ثلث العبد وقد وجب عليه رد الثلثين وقد تمدر  
 رده بالاستهلاك فيضمن ثلثي قيمته لورثة المقتول ويسلم لثاني ثلث العبد بالنفو ويدفع ثلثيه  
 الى ورثة المقتول فيسلم لهم عبد وثلثا عبد وقد قلنا الوصية لها في ثلثي عبد فاستقام فان  
 كان الموهوب له الاول مسرا دفع الموهوب له الثاني أربعة أخماس العبد وأمسك الخمس  
 لان الموهوب له الاول مستوفى وصيته وما عليه تاوى فانما يتبر ما هو قائم وهو رقبة العبد  
 بالجناية يضرب فيه الورثة بسهام حقه وهو أربعة والموهوب له الثاني بسهم فيكون العبد يسل  
 خمسة يسلم له الخمس ويدفع الى ولي المقتول أربعة أخماسه فاذا تيسر استقاما على الوهب له  
 الاول وذلك ثلثا قيمة العبد رد على الموهوب له الثاني الى تمام ثلث العبد لان ذلك حقه  
 بالوصية وان اختار فداء العبد فدى بسببه وخمسي تسعة بتسعي الدية وخمسي تسعا ويؤخذ  
 من الاول تسعا قيمة العبد وخمسا تسعة والطريق في ذلك أن يأخذ نصف القيمة لاجل النفو  
 وذلك ألفان ونصف القيمة لاجل الهبة فيضم ذلك الى العبد فيكون خمسة آلاف ثم يضم  
 ذلك الى الدية فيكون خمسة عشر ألفا ثم نظر الى المضموم كم هو من الجملة فيجد العبد والدية  
 أربعة أسهم من خمسة عشر سهما من الجملة فيجوز النفو فيها زاد على ذلك وهو أحد عشر سهما  
 من خمسة عشر سهما ويفدى أربعة أسهم من خمسة عشر بشيء أمثله من الدية لان الدية من  
 القيمة عشرة أمثاله فيكون ذلك أربعون ويجوز الهبة للموهوب له الاول في أحد عشر سهما  
 من خمسة عشر فانما يضم قيمة أربعة أسهم من خمسة عشر سهما للورثة فيسلم للورثة أربعة  
 وأربعون سهما وقد قلنا الوصية لها في اثنين وعشرين سهما فاستقام الثلث والثلثان واذا

أردت معرفة ما قال في الكتاب أنه يفدى بتسعة وخمسي تسعة وتسعي الدية وخمسي تسعا  
فالسبيل أن تضرب خمسة عشر في ثلاثة فيكون خمسة وأربعين وإنما لزمه القداء في أربعة من  
ذلك فيضرب تلك الأربعة في ثلاثة فتكون اثني عشر واثنا عشر من خمسة وأربعين يكون  
تسعا وخمسا تسعة فان كل تسع يكون خمسة وتسعا عشرة وخمسا تسعة سهران فظهر أنه  
أنما يفدى بتسعة وخمسي تسعة وكذلك الموهوب له الأول إنما ضمن أربعة من خمسة عشر  
وقد ضربنا ذلك في ثلاثة فهو اثنا عشر فربما أنه يضمن تسعي قيمة العبد وخمسي تسعة فان  
كانت قيمته ألفا فدى خمس العبد بخمسي الدية لانا أخذ ضعف القيمة لاجل العفو ومثله  
لاجل الهبة فيكون ثمانية آلاف اذا ضمنت ذلك الى الدية مع قيمة العبد يكون عشرين ألفا  
ثم يبطل العفو بحصة المضموم والمضموم كان ثمانية آلاف فخصته خمسا الجملة فلهذا يفدى  
خمسي العبد بخمسي الدية وذلك أربعة آلاف ويضمن الموهوب له الأول خمسي قيمة العبد  
وذلك ثمانمائة ويسلم له بالدية ثلاثة أخماس العبد قيمته ألف ومائتان وقد قلنا الدنو للموهوب  
له الثاني في مثل ذلك فحصل تنفيذ اوصيتين في ألين وأربمائة وقد سلم للورثة أربعة آلاف  
وثمانمائة فاستقام الثلث والثلثان وان كانت قيمته ثلاثة آلاف فدى أربعة أعشاره وأربعة أخماس  
عشره بالطريق الذي قلنا أنه يؤخذ ضعف القيمة مرتين وذلك اثنا عشر ألفا فيضم الى  
الدية مع القيمة فيكون الجملة خمسة وعشرين ألفا ثم يفدى حصة المضموم والمضموم من  
الجملة أربعة أعشاره وأربعة أخماس عشره لان المضموم اثنا عشر واثنا عشر من خمس وعشرين  
يكون أربعة أعشاره وأربعة أخماس عشره وان أردت معرفة ذلك فاضرب خمسة وعشرين  
في عشرة فيكون مائتين وخمسين ثم اضرب اثني عشرة في عشرة فتكون مائتين وعشرين  
وعشر مائتين وخمسين خمسة وعشرون فائة تكون أربعة أعشاره وعشرون تكون أربعة  
أخماس عشر ثم التخريج الخ كما بينا وعلى هذا الطريق يخرج ما اذا كانت قيمته خمسة آلاف  
أو أكثر فانه اذا كانت قيمته خمسة آلاف فدى أربعة أسباعه وان كانت ستة آلاف فدى  
ثلاثة أخماسه وان كانت سبعة آلاف فدى ثلاثة أخماسه وتسع خمسة وان كانت ثمانية  
آلاف فدى ثلاثة أخماسه وخمس خمسة وان كانت تسعة آلاف فدى منه ستة وثلاثين  
سرما من خمسة وخمسين سهما وكل ذلك يخرج مستقيما على الطريق الذي قلنا فان كانت قيمته  
عشرة آلاف فدى ثلثه لانا ضم ضعف القيمة مرتين وذلك أربعون ألفا الى الدية والقيمة

فيكون ستين ألفا يبطل العفو والدية في حصة المضموم وذلك ثلثا الجلة فإذا بطل العفو في ثلثي المبد فدام بثلثي الدية وكذلك الية تبطل في ثلثي المبد فيضمن الموهوب له الاول ثلثي قيمته فيسلم لورثة الواهب ثلاثة عشر ألفا وثلث ألف وقد قدنا الية والعفو لهما في ستة آلاف وثلثي ألف فكان مستقيا ولو كانت قيمته عشرين ألفا فدى ثلثيه بثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي القيمة لانا نعتبر في العفو هنا الدية دون القيمة فان ادية أقل من القيمة والميتين به هو الأقل وإذا اعتبرنا الدية كان هذا وما لو كانت قيمته عشرة آلاف سواء من حيث أنه يجوز العفو في الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف ويؤدى ثلثي الدية ويرد الموهوب له الاول ثلثي القيمة وذلك ثلاثة عشر ألفا وثلث ألف فيسلم للورثة عشرون ألفا وقد قدنا الية في عشرة آلاف للموهوب له الاول في ثلث حصد قيمته ستة آلاف وثلثا ألف وللموهوب له الثاني في ثلث الدية فيكون ذلك عشرة آلاف وكذلك لو كانت قيمته خمسة عشر ألفا لانا نعتبر في العفو الدية فيسلم له الثلث بالعفو ويؤدى ثلث الدية ويترم الموهوب له الاول ثلثي قيمته وذلك عشرة آلاف فيسلم للورثة ستة عشر ألفا وثلثا ألف وقد قدنا الوصية للموهوب له الاول في خمسة آلاف ثلث المبد وللموهوب له الثاني في ثلث الدية فذلك ثمانية آلاف وثلث ألف مثل نصف ماسلم للورثة فكان مستقيا وان أراد الدفع دفع خمسة أثمانه وضمن له الموهوب له الاول خمسة أثمان قيمته لان الوصية بالدية كانت في خمسة عشر ألفا وبالعفو في عشرة آلاف وهو الدية لانه أقل اواجبين فيكون ذلك خمسة وعشرين ألفا وحاجة الورثة الى نصف ذلك وذلك خمسون ألفا فالسبيل أن تقسم خمسين ألفا الى نصف قيمة المبد وذلك ثلاثون ألفا فيكون جلة ذلك ثمانين ألفا ثم تبطل من الية والعفو بحساب ما عدنا وذلك خمسة أثمان الجلة فإذا بطل العفو في خمسة أثمانه دفع قيمة ذلك تسعة آلاف وثلثمائة وخمسة وسبعين ويترم الموهوب له خمسة أثمان قيمته وهو هذا المقدار أيضا فتكون الجلة ثمانية عشر ألفا وسبعمائة وخمسين وسلم للموهوب له الاول ثلاثة أثمان المبد وللموهوب له الثاني ثلاثة أثمان الدية بالعفو فإذا جمعت بينهما من حيث الدراهم كان مثل نصف ماسلم للورثة فيستقيم الثلث والثلثان مسألة من أكلة السلم وإذا كان للديين كرحطة على رجلين يساوي ملايين درهما ورأس ماله فيه عشرة دراهم فأقالها ولا مل له غيره ثم مات وأحدهما غائب قيل للحاضر رد ثلاثة أعشار نصف رأس المال وذلك درهم وأد سبعة أعشار نصف الكر

وذلك يساوي عشرة ونصف وأما كان كذلك لانه بالاقالة ما بها بقدر عشرين درهما وأما  
تجزؤ الحباة لهما في الثلث فيكون لكل واحد منهما نصف الثلث وأحدهما غائب  
مستوف لوصيته فانما يستبر حصة الحاضر خاصة وذلك خمسة عشر فهو بضرب بسهم والورثة  
أربعة فيكون ذلك خمسة فاما نسلم له خمس هذا النصف وذلك ثلاثة ثم الحباة لهما كانت بقدر  
عشرين فيكون لكل واحد منهما عشرة وثلاثة من عشرة تكون ثلاثة أعشاره والاصل في  
الاقالة ما تقدمنا أنه إنما تصح الاقالة في مقدار ما يخرج من الثلث من الحباة (ألا ترى) أن  
في هذه المسئلة لو كانا حاضرين كانت الاقالة تجزؤ لهما في النصف لان الثلث من حلة الحباة مثل  
نصفه فكذلك هنا أما تجزؤ الاقالة للحاضر في مقدار نصيبه من الحباة وذلك ثلاثة أعشار  
نصف رأس المال ونصف رأس المال خمسة دراهم فتلاثة أعشاره درهم ونصف وتؤدي سبعة  
أعشار نصف الكر قيمة ذلك عشرة ونصف فيكون جلته اثني عشر هو السالم للورثة وقد  
سلم للحاضر بالوصية ثلاثة دراهم وللغائب مثل ذلك فيستقيم الثلث والثلاثان الى أن يقدم  
الغائب فاذا قدم رد نصف رأس مال حصته ونصف كر ويرد الورثة على الاول من الطعام  
بقية ثلاثة من عشرة ونصف يأخذون منه درهما من رأس المال حتى تسلم الاقالة لهما في  
نصف الكر وقيمتها خمسة عشر بخمسة فتكون الوصية لهما في عشرة ويسلم للورثة نصف  
كر قيمته خمسة عشر درهما فاستقام الثلث والثلاثان وأما كان هذا بخلاف ما تقدم من مسائل  
السلم الى رجلين لان قضاء الفاضى هناك على الحاضر عند غيبة أحدهما يكون فسحا لقصد السلم  
فما أمره بالرد وفسخ السلم لا يخلل النقض فلا يعود حقه بمحضور الثاني فاما في هذه المواضع  
هذا اقالة السلم فكأنه فسخ الاقالة أو منع صحتها في القصد عند غيبة أحدهما فاذا حضر وأمكن  
اعماله وجب أعماله فهذا كانا لراجع فيما بينهما حتى يستويا في الوصية وفيما وجب لكل واحد  
منهما بالاقالة وإذا وهب المريض لرجل صحيح عبدا يساوي ثلاث مائة فقبضه ثم باعه  
من المريض بمائة درهم وقبضه المريض ثم مات ولا مال له غير العبد فان العبد يسلم للورثة  
المريض ويرجعون أيضا على الموهوب له بثلاثة وثلاثين وثلاث وأما يسلم لهم البية في ثلثي العبد  
وثلثي ثلثه لان مال المريض في الحاصل خمسمائة العبد الموهوب والعبد المشتري وهو في  
كعبد آخر الا أن عليه مائة درهم دين وهو ثمنه فاذا دفعنا المائة من ستمائة بقي خمسمائة  
فاما تجزؤ البية في ثلث ذلك وذلك مائة وستة وستون وثلاثان وعليه رد مائة وثلاثة وثلاثين

وثلث باعتبار قرض الية لانه صار مستهلكا للعبد بالبيع الا أن مقدار المائة دين له على الميت  
وهو من العبد فتمنع المقاصة بقدره ويؤدى ثلاثة وثلاثين وثلاثا فيسلم للورثة العبد وقيمه ثلثمائة  
وثلاثة وثلاثون وثلث وقد قدنا الية في مائة وستة وستين وثلثين مثل نصف ما سلم للورثة  
فاستقام الثلث والثلثان والله أعلم

### كتاب الدور

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة وغر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله) املاء في كتاب الدور قال واذا جرح العبد وجلا ففقا عنه الجروح في  
صحته أو في مرضه ثم مات من ذلك المرض ولم يترك مالا فإن كانت الجراحة عمدا فالعفو  
صحيح من غير أن يعتبر من الثلث لان الواجب هو القصاص والقصاص ليس بمال واسقاط  
المريض حقه فيما ليس بمال لا يكون معتبرا من الثلث وهذا امتحان قدينا في الديات وان  
كانت الجراحة خطأ فإن لم يكن صاحب فراش حين ضا جاز العفو في الكل أيضا لانه في  
حكم الصحيح ما لم يصير صاحب فراش في التعريفات والتبرعات وهذا تصرف بده في الحال  
فانما يعتبر حاله حين قد التصرف وان كان صاحب فراش حين ضا جاز العفو من ثلث لان  
الواجب في الجاية الخطأ الدفع أو الفداء ففوه يكون اسقاطا بطريق التبرع وذلك معتبر من  
الثلث اذا باشره في مرضه وبعد ما صار صاحب فراش فهو في حكم المريض فيكون عفو  
من الثلث ثم المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يكون قيمة العبد مثل الدية عشرة آلاف أو  
أقل من الدية أو أكثر من الدية فإن كانت قيمته مثل الدية فالعفو صحيح في ثلثه وبغيره  
أن يدفع ثلثه وبين أن يفديه بثلثي الدية ولا يقع الدور هنا سواء اختار الدفع أو الفداء وان  
كانت قيمته أقل من عشرة آلاف لم يقع الدور عند اختيار الدفع ويقع الدور عند اختيار الفداء  
لان وقوع الدور بزيادة مال الميت وانما يحسب مال الميت في الاستداء ما هو الاقل لان مولى  
العبد الجاني يتخلص بدفع الاقل فانما يتبين بذلك القدر انه مال الميت وما زاد عليه انما يظهر  
اختياره الدفع فاذا كانت قيمته أقل من عشرة آلاف فظهر الزيادة عند اختياره الفداء  
لا عند اختياره الدفع وان كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف فظهر الزيادة عند اختيار الدفع  
لا عند اختيار الفداء ثم جملة هذا النوع من المسائل ان قيمة العبد اما ان تكون ألفا أو ألفين

أو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف أو خمسة آلاف أو ستة آلاف أو سبعة آلاف أو ثمانية آلاف  
أو تسعة آلاف أو عشرة آلاف أو خمسة عشرة ألفاً أو عشرين ألفاً أو ثلاثين ألفاً أو أربعين ألفاً  
أو خمسين ألفاً أو مائة ألف وفي الأصل إنما بدأ بما كانت قيمته خمسة آلاف وفي المختصر ذكر  
بعض المسائل ولم يذكر البعض والاولى أن نخرج جميع هذه المسائل على الترتيب ليكون  
أوضح في البيان وأقرب الى الفهم فنقول أما اذا كانت قيمته ألف درهم فإن اختار الدفع  
لا تدور المسئلة ولكنه يدفع ثلثي المبد ويجوز العفو في الثلث فإن اختار القداء فإنه يقع الدور  
هنا لانه يتعين تصحيح العفو في جميع المبد فإنه لا يجب شيء من الدية عند ذلك ولا يظهر  
للميت مال آخر فتيين اما صحبنا تبرعه في جميع ماله وذلك لا يجوز ولا يمكن ابطال العفو في  
جميعه لانه حيثئذ يقتضيه بشرة آلاف درهم فتيين ان للميت عشرة آلاف وان المبد خارج  
من الثالث وزيادة فرفنا انه يجب تصحيح العفو في بعضه ثم طريق معرفة ذلك البعض ما  
أشار اليه محمد رحمه الله في الأصل انه لو كان من مال آخر ضعف قيمة المبد لكان يصح العفو  
في الكل لان مال الميت هو أقل وذلك ألف درهم قيمة المبد فاذا جاز العفو في الكل وسلم  
للورثة ألفه درهم استقام الثالث والثلاثان ولا متبر بالدية هنا لانها لا تجب عند صحة العفو فاما  
وجب الاعتراض على هذا العفو لانا عدنا أني درهم فالسبيل أن يضم ذلك القدر الى الدية  
وهو عشرة آلاف درهم ثم ينظر الى المضموم كم هو من الجملة فيبطل العفو بقدر ذلك المضموم  
واذا ضمنت الى عشرة آلاف أني درهم كان اثني عشر ألفاً وكان المضموم من هذه الجملة  
السدس فرفنا ان العفو يصح في خمسة اسداس المبد مقدار ذلك ثمانمائة وثلاثة وثلاثون  
وثلث ويبطل في السدس فيفديه بسدس الدية وذلك ألف وستائة وستة وستون وثلثان  
فيحصل للورثة هذا القدر وما تقضنا فيه العفو مثل نصفه فيستقيم الثالث والثلاثان وطريق  
الدينار والدرهم فيه أن تحمل المبد ديناراً أو درهما وتجبر العفو في الدينار وتبطل في الدرهم  
فيفديه بشرة أمثاله لان الدية عشرة أمثال قيمة المبد فكل جزء بطل فيه العفو فداه بشرة  
أمثاله فيصير في يد الورثة عشرة دراهم وحاجتهم الى دينارين فاطلب الفضة فيكون كل دينار  
بمئتي عشرة وكل درهم بمئتي اثنين ثم عد الى الأصل قل ربعنا المبد ديناراً ودرهما الدينار  
عشرة والدرهم اثنان فذلك اثنا عشر وقد قضنا العفو في الدينار وذلك خمسة اسداس العبد أو  
نقول لما كان عشرة دراهم تعدل دينارين عرفنا أن كل دينار يعدل خمسة فتعقب الفضة وتعمل

الدينار بمعنى خمسة والدرهم بمعنى واحد ثم تعود الى الاصل فتقول قد كان البعد دينارا وحرها  
فالدينار بمعنى خمسة والدرهم بمعنى واحد ثم صحصنا العفو في الدينار وذلك خمسة اُساس البعد  
وبطل في السدس فنفيه بسدس الدية والتخريج كما بينا وعلى طريق الجبر نقول السبيل أن  
نأخذ مالا مجهولا يصح العفو في شيء منه وبطل في مال الا شيء فنفيه بشرة أمثاله وهو  
عشرة أموال الا عشرة أشياء وحاجة الورثة الى شيئين فالسبيل أن نجبر عشرة أموال بشرة  
أشياء ونزيد على ما يدل على ذلك فصار عشرة أموال تدل اثني عشر شيئا فالمال الواحد يدل  
شيئا وخمس شيء فقد انكسر بالاخماس فتضرب شيئا وخمس شيء في خمسة فيكون سبعة وقد  
نفذنا العفو في شيء فضربنا كل شيء في خمسة فبيننا اننا نفذنا العفو في خمسة اُساس البعد وأبطلناه  
في السدس فنفيه بسدس الدية كما بينا وعلى طريق الخطأ بين السبيل أن نجعل على البعد ثلاثة  
اسهم فتجبر العفو في سهم وتبطله في سهمين فنفي هذين السهمين بشرة أمثالها وذلك  
عشرون وحاجة الورثة الى سهمين فظهر الخطأ بزيادة ثمانية عشر فتعود الى الاصل ونجبر  
العفو في سهمين وتبطله في سهم فنفيه بشرة أمثاله فيحصل في يد الورثة عشرة وحاجتهم  
الى أربعة فظهر الخطأ بزيادة ستة وكان الخطأ الاول بزيادة ثمانية عشر فلما زدنا سهماني العفو  
ذهب خطأ اثني عشر فرقنا أن الذي يذهب ما بقي من الخطأ وذلك ستة ونصف سهم فنحوز  
العفو في سهمين ونصف وتبطله في نصف سهم ثم نفدي ذلك بشرة أمثاله وذلك خمسة أسهم  
ونسلم للورثة خمسة وقد نفذنا العفو في سهمين ونصف فيستقيم وسهمان ونصف من ثلاثة  
تكون خمسة اُساس فظهر ان العفو انما يصح في خمسة اُساس البعد واذا عرفنا طريق  
الخطأ بين طريق الجامعين على ذلك وقد بينا في وجه تخريجه فيما تقدم من كتب الحساب  
فان أعتقه مولاه أو باعه وهو يعلم فهو مختار للقضاء لانه فوت الدفع بتصرفه وعليه سدس  
الدية بمنزلة ما لو اختار القضاء وان لم يعلمهما بالجناية كان مستهلكا للبعد فليته ثلثا القيمة بمنزلة  
ما لو اختار الدفع فان كان قيمة البعد اثني درهم واختار القضاء فدها بسبب الدية والطريق  
في ذلك أن نقول لو كان هنا مال آخر ضعف قيمة البعد وهو أربعة آلاف لكان العفو يصح  
في جميع البعد فيضم ما عدنا وهو أربعة آلاف الى الدية فيكون أربعة عشر ألفا ثم ننظر  
الى المضموم كم هو من الجملة فنجده سبب الجملة فيبطل العفو في سبب البعد باعتبار ما عدنا  
ونحوز في خمسة اسباع البعد مقدار ذلك من الدراهم ألف وأربعمائة وعشرون وأربعة اسباع



وما أبطلنا فيه النفو وذلك سبعا المبد فقضى بسبب الدية مقدار ذلك ألفان وثلاثمائة وسبعة وخمسون وسبع يسلم للورثة نصف ما أخذنا فيه النفو فاستقام الثلث والثلثان وعلي طريق الدينار والدرهم نجعل المبد ديناراً ودرهما ونجبر النفو في الدينار ونبطله في الدرهم فنقديه بخمسة أمثاله لأن الدية خمسة أمثال قيمة المبد فيحصل في يد الورثة خمسة دراهم وحاجتهم إلى دينارين فإذا قلبت الفضة كان كل دينار بمعنى خمسة وكل درهم بمعنى اثنين ثم نود إلى الأصل فنقول قد كنا جعلنا المبد ديناراً ودرهما فالدينار خمسة والدرهم اثنان فذلك سبعة وقد صححنا النفو في الدينار وذلك خمسة أسباع المبد فتبين أن النفو إنما بطل في سبعة والتخريج كما بيناه وعلي طريق الجبر نصحح النفو في شيء ونبطله في مال الا شيء فنقديه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة أموال الا خمسة أشياء وذلك شيان فأجبره بخمسة أشياء فيكون خمسة أموال تعدل سبعة أشياء فرفنا أن كل مال بمثل شيئاً وخمسي شيء فانكسر بالاخماس فنضرب شيئاً وخمسي شيء في خمسة فيكون سبعة فظهر أن المال الكامل سبعة وقد كما صححنا النفو في شيء وضربنا كل شيء في خمسة فتبين انما صححنا النفو في خمسة أسباع المبد والتخريج كما بينا وعلي طريق الخطأ بين نجعل المبد على ثلاثة أسهم ونصحح النفو في شيء ونبطله في سهمين فنقدهما بخمسة أمثالهما وذلك عشرة وحاجة الورثة إلى سهمين فظهر الخطأ بزيادة ثمانية فمود إلى الأصل ونصحح النفو في سهمين ونبطله في سهم فنقديه بخمسة أمثاله فيحصل في يد الورثة خمسة وحاجتهم إلى أربعة فظهر الخطأ بزيادة سهم وكان الخطأ الاول بزيادة ثمانية فلما زدنا سهماً اذهب سبعة فزيد في النفو ما يذهب خطأ السهم الباقي وذلك سبع سهم ونصحح النفو في سهمين وسبع ونبطله في ستة أسباع سهم فنقدي ذلك بخمسة أمثاله وذلك أربعة وسبعان فيسلم للورثة هذا المقدار وقد أخذنا النفو في سهمين وسبع فيستقيم الثلث والثلثان وستة أسباع من ثلاثة سبعا في الحاصل فظهر انما أبطلنا النفو في سببي المبد وجوزناه في خمسة أسباعه ولو كان قيمة المبد ثلاثة آلاف واختار الفداء فداء بثلاثة آمان لآلئيه لانا نظر إلى نصف قيمة المبد وذلك ستة آلاف فتمت إلى الدية فيكون ستة عشر ألفاً ثم نظر إلى المضموم كم هو من الجملة فذا هو ثلاثة آلاف فمضط من النفو باستباره في ثلاثة آلاف المبد ونصححه في خمسة آمانه مقدار ذلك من الادرار ألف وثمانمائة وخمسة وسبعون ونقضى بثلاثة آمان الدية وذلك ثلاثة آلاف وسبعين وخمسون من كل ثمن من الدية ألف ومائتان وخمسون فيستقيم الثلث

والثلاث على طريق الدينار والدرهم يحمل المبد ديناراً ودرهما فتجوز الغفو في الدينار وتبطله في الدرهم ثم نفدى ذلك بثلاثة أمثاله وثلاث لان الدية مثل ثلاثة أمثال قيمة العبد ومثل ثلثه فيحصل في يد الورثة ثلاثة دراهم وثلاث وساحتهم الى دينارين وقد وقع الكسر بالا ثلاث فتضرب كل شئ في ثلاثة فصارت الدراهم عشرة والدنانير ستة ثم قلب القصة وتعود الى الاصل فتقول قد كنا جملنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار عشرة والدرهم ستة فذلك ستة عشر ثم صححنا الغفو في الدينار وذلك خمسة أمثال العبد وأبطلنا في الدرهم وذلك ثلاثة أمثال العبد وهو ستة فتفديه بثلاثة أمثال وثلاث وذلك عشرون فيسلم للورثة عشرون وقد صححنا الغفو في عشرة فيستقيم الثلث والثلاثان وعلى طريق الجبر تصحح الغفو في شئ منه وتبطله في مال الا شياً منه فتفديه بثلاثة أمثاله مثل ثلثه فيحصل في يد الورثة ثلاثة أموال وثلاث الا ثلاثة أشياء وثلاثا تعدل خمسة أشياء وثلاثا انكسر بالا ثلاث فتضرب خمسة وثلاثا في ثلاثة فيكون ستة عشر وتضرب ثلاثة أموال وثلاث في ثلاثة فيكون عشرة فظهر ان كل مال يعدل شياً وستة اعشار شئ وهو ثلاثة اخماس فتضرب شياً وثلاثة اخماس في خمسة فيكون ثمانية وتبين ان المال الكامل ثمانية وقد تفدنا الغفو في شئ وضربنا كل شئ في خمسة فتبين اننا تفدنا الغفو في خمسة أمثال العبد وأبطلناه في ثلاثة أمثاله وطريق الخطأين فيه على نحو مايتا يخرج مستقيماً اذا تأملت فتركته للتعريض عن التطويل وهو لو كان قيمة العبد أربعة آلاف فداء بأربعة اسباع الدية لانا نأخذ ضعف قيمة العبد وذلك ثمانية آلاف فنضمه الى مقدار الدية فيكون ثمانية عشر ألقا ثم نظر الى المضوم كم هو من الجملة فنجد ذلك أربعة اسباع الجملة فنبتل الغفو بقدره ونصحح الغفو في خمسة اسباع العبد مقدار ذلك من الدراهم ألقان ومائتان وعشرون وتسيمان ونفدى أربعة اسباع العبد بأربعة اسباع الدية وذلك أربعة آلاف وأربعمائة وأربعة وأربعون وأربعة اسباع فيستقيم الثلث والثلاثان وعلى طريق الدينار والدرهم يحمل المبد ديناراً ودرهما ونصحح الغفو في الدينار وتبطله في الدراهم فنفدى ذلك بمثله ومن نصفه وذلك درهما ونصف ثم درهما ونصف يدل دينارين وقد وقع الكسر فيه بالانصاف فاضمفه فيصير أربعة دنانير تعدل خمسة دراهم ثم قلب القصة وعد الى الاصل فتقول كنا جملنا المبد ديناراً ودرهما فالدينار بمعنى خمسة والدرهم بمعنى أربعة فذلك خمسة وصححنا الغفو في ادينار وذلك خمسة وأبطلناه في الدرهم وهو أربعة فنفدى ذلك بمثله ومثل نصفه وذلك عشرة فيحصل للورثة

عشرة وقد نفذنا العفو في خمسة فيستقيم الثلث والثلاثان \* وطريق الجبر فيه ان تصحح العفو في شيء وتبطله في مال الا شيء فتفديه بمثله ومثل نصفه فيحصل في يد الورثة مالا نصف الا شيتين ونصف شيئا وحاجتهم الى شيتين فاجبر مالين ونصفا بشيء ونصف شيء وزد على ما يمدله شيتين ونصف شيء فيصير مالين ونصفا يمدل أربعة أشياء ونصفا فانكسر بالانصاف فاضفه فيكون خمسة أموال يمدل تسعة أشياء فالمال الكامل يمدل شيئا فتضربه في أربعة الخماس فتضربه في خمسة وثي وأربعة الخماس اذا ضربته في خمسة يكون تسعة وقد صححنا العفو في شيء وضربنا كل شيء في خمسة فتبين انا يجوزنا العفو في خمسة اتساع العبد والتخريج كما بينا فان كان قيمة العبد خمسة آلاف فانه يفدى نصفه بنصف الدية لانا نأخذ نصف قيمة العبد وهو عشرة آلاف فنضفه الى الدية فيكون ذلك عشرين ألفا ثم نظر الى المضموم وكما هو من الجملة فلذا هو نصف الجملة فتبطل العفو باعتباره في العبد ونجوز في نصف العبد مقدار ذلك ألفان وخمسمائة ثم نفدى ما أبطأ فيه العفو بنصف الدية وذلك خمسة آلاف فيحصل للورثة خمسة آلاف وقد نفذنا العفو في ألفين وخمسمائة فيستقيم الثلث والثلاثان \* وعلى طريق الدينار والدرهم نجعل العبد ديناراً ودرهما فنصحح العفو في الدينار وتبطله في الدرهم فتفدى ذلك بضعفه لان الدية نصف قيمة العبد فيصير في يد الورثة درهماً يمدل دينارين وتبين ان قيمة الدينار والدرهم سواء وانا صححنا العفو في الدينار وذلك نصف العبد وأبطلناه في الدرهم وقد نفدى المولى ذلك بضعفه فيحصل للورثة نصف ما نفذنا فيه العفو وعلى طريق الجبر نصحح العفو في شيء وتبطله في مال الا شيئا فتفدى ذلك بضعفه وذلك مالا الا شيتين وحاجة الورثة الى شيتين فاجبر مالين بشيتين وزد على ما يمدلها مثل ذلك فيكون مالين يمدل أربعة أشياء كل مال يمدل شيتين وقد نفذنا العفو في شيء وثي من شيتين يكون نصف شيتين فتبين انا صححنا العفو في نصف العبد والتخريج كما بينا واذ كانت قيمته ستة آلاف فالطريق فيه ان تأخذ نصف قيمة العبد وذلك اثنا عشر ألفا فنضفه الى الدية فتكون الجملة اثنا عشر وعشرون ألفا ثم نظر الى المضموم كما هو من الجملة فتجد ذلك ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً فتبطل العفو في ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد وتفدى ذلك بستة أجزاء من أحد عشر جزءاً من الدية فيستقيم الثلث والثلاثان اذا تأملت وعلى طريق الدار والدرهم تجوز العفو في الدينار وتبطله في الدرهم فتفديه بمثله وبمثل ثلثه

لان الدية من القيمة مثلها ومثل مثبها تم التعرّيج كما بينا وعلى هذا يخرج فيما اذا كانت قيمته  
 سبعة آلاف أو ثمانية آلاف أو تسعة آلاف فان كانت قيمته عشرة آلاف فالعفو هنا صحيح  
 في ثلث العبد ولا دور في المسئلة لان الدية مثل قيمة العبد فلا يمكن زيادة في مال الميت  
 سواء اختار الدفع أو القداء فان كانت قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف فالاصل فيه أن  
 تأخذ نصف الدية وتضعه الى القيمة ثم تدفع حصة النصف من العبد لانه لو كان العبد ضعف  
 الدية لكان يجوز العفو في جميع البدل لان مال المولى هو مقدار الدية هنا فله قتل المائتين وانما  
 تبين الزيادة عند اختيار الدفع وصارت الدية في هذا النوع كالبد في النوع الاول ولهذا  
 لو اختار القداء هنا لا يقع الدور لانه لا يظهر زيادة في مال الميت وانما يقع الدور عند اختيار  
 الدفع فنقول اذا كانت قيمته عشرون ألفا صح العفو في النصف لانك تأخذ نصف الدية  
 وذلك عشرون ألفا فتضعه الى القيمة فيصير أربعين ألفا ثم تدفع حصة النصف من العبد وذلك  
 نصف العبد فيجوز له العفو في النصف مقدار ذلك من الدية خمسة آلاف ويدفع الى الورثة  
 نصف العبد وقيمته عشرة آلاف فيستقيم الثلث والثلثان وسائر الطرق يخرج على هذا فانك  
 تجعل العمل في الدية هنا على طريق بمنزلة العمل في العبد فيما سبق \* ولو كانت قيمته ثلاثين  
 ألفا غنّد نصف الدية وضمه الى القيمة فيصير خمسين ألفا ثم تدفع حصة النصف وذلك خمسا  
 العبد ويجوز العفو في ثلاثة اثمانه مقدار ذلك من الدية ستة آلاف ويسلم للورثة خمسا العبد  
 وقيمته اثنا عشر ألفا فيستقيم الثلث والثلثان \* ولو كانت قيمته أربعين ألفا غنّد نصف الدية  
 وضمه الى القيمة فيصير ستين ألفا ثم تدفع العبد ما أصاب حصة النصف وذلك ثلث العبد  
 ويجوز العفو في الثلثين مقدار ذلك من الدية ستة آلاف وثلثان ويسلم للورثة ثلث العبد  
 وثلاثة عشر ألفا وثلث ألف فيستقيم الثلث والثلثان وان كانت قيمته خمسة عشر ألفا واختار  
 الدفع فالعفو جائز في ثلاثة اسباع العبد ويدفع أربعة اسباعه لانك تأخذ نصف الدية  
 فتضعه على القيمة فيصير خمسة وثلاثين ثم تدفع حصة النصف من العبد وذلك أربعة اسباع  
 العبد ويجوز العفو في ثلاثة اسباعه مقداره من الدية أربعة آلاف ومائتان وخمسة ومائون  
 وخمسة اسباع ويسلم للورثة أربعة اسباع العبد بقيته بنصف هذا المقدار اذا تأملت فيستقيم  
 الثلث والثلثان \* ولو كانت قيمة العبد مائة درهم فان اختار دفع ثلثي العبد لما بينا ان  
 قيمته اذا كانت أقل من عشرة آلاف فالدور لا يقع في دفعه وانما يقع في القداء ولو

اختار القداء فانه يهدى بجزأين من مائة جزء وجزأين من الدية لانك تأخذ نصف القيمة وذلك مائتان فتضمه الى الدية وهي عشرة آلاف فاذا جملت كل مائة سهما تصير الدية مائة سهم والضعف سهمين فذلك مائة وجزآن ثم تهدى مائتي الضعف من العبد وذلك جزآن من مائة جزء ومن جزأين من الدية وهو يخرج مستقيما على طريق الحساب باعتبار ان كل جزء تقديبه انما يفي بمائة أمثله لان الدية من القيمة مائة أمثله ولو أن عبدا جرح رجلا خطأ فمنا عنه الجروح في مرضه ثم مات وترك ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم فلا صل في هذه المسائل أن تأخذ نصف القيمة وتضمها الى الدية ثم تقسم العبد على الدية وعلى الضعف فجزوز الفوق بحصة الدية وبحصة التركة ويبطل بحصة الضعف ويان ذلك أن نصف القيمة هنا ألفا درهم فاذا ضممته الى الدية يصير اثني عشر ألفا ثم اذا قسمت العبد على اثني عشر فالنصف صحيح بحصة الدية وذلك عشرة بحصة التركة وهو سهم لان التركة سوى العبد ألف فبين أ - الفوق انما يجوز في أحد عشر جزأ من اثني عشر جزأ من العبد وذلك خمسة أسداسه ونصف سدسه ويبطل في سهم واحد وذلك نصف سدس العبد فتعديبه نصف سدس الدية وذلك ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلاث فيصير للورثة ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث وجز الفوق في خمسة أسداس العبد ونصف سدسه مقدار ذلك تسعمائة وستة عشر وثناء \* وعلى طريق الديار والدرهم السبيل أن تجعل العبد ديناراً ودرهما وتجزئ الفوق في الديار وتبطله في درهم فتعديبه بشرة أمثله وقد كان للورثة ألف درهم مثل قيمة العبد فذلك دينار ودرهم أيضا فيعير للورثة أحد عشر درهما ودينارا يبدل دينارين فالدينار قصاص وبقي أحد عشر درهما تعدل ديناراً فالنصف اربعة وعاد الى الاصل فقول قد كنا جعلنا العبد ديناراً وذلك أحد عشر درهما ودرهما فذلك اثنا عشر ثم جزونا الفوق في الدينار وذلك خمسة أسداس العبد ونصف سدسه ثم انخرج الى آخره كما بينا \* وعلى طريق الجبر والمقابلة السبيل أن تجزئ الفوق في شيء وتبطله في مال الا شيأ فتعدي ذلك بشرة أمثله فيصير في يد الورثة عشرة أموال الا عشرة أشياء وقد كان عندهم مال كامل وهي الالف التي هي مثل قيمة العبد صار عندهم أحد عشر مالا الا عشرة أشياء تعدل شيئين فاجبره بشرة أشياء وزد على ما يقابله مثله فصار أحد عشر مالا يبدل اثني عشر شيأ كل مال يبدل شيأ وجزأ من أحد عشر جزأ من شيء فقد انكسر بجزء من أحد عشر جزأ فاضرب شيأ و زأ من أحد عشر جزأ في

أحد عشر جزءاً فيصير ذلك اثني عشر جزءاً وقد جوزنا الفوف في شيء وجعلنا كل شيء أحد عشر  
 قتيبن أن الفوف انما صح في أحد عشر جزءاً من اثني عشر جزءاً من البدلولو كانت قيمة البعد خمسة  
 آلاف وقد ترك الميت ألف درهم واختار القداء فانما يفدى بقسمة أجزاء من عشرين جزءاً من  
 الدية لانك تأخذ نصف القيمة وذلك عشرة آلاف فتضمه الى الدية فيكون عشرين ألفاً ثم  
 تقسم البعد على الدية وعلى النصف فيجوز الفوف بأزاء الدية وذلك عشرة أسهم وبأزاء التركة وذلك  
 سهم واحد فذلك أحد عشر سهماً من عشرين سهماً وتبطل في تسعة أجزاء من عشرين وطريق  
 الدينار والدروهم أن تجعل البعد ديناراً ودرهماً فتجزئ الفوف في الدينار وتبطله في الدرهم فتفدى  
 الدرهم بضعفه لان الدية ضعف قيمة البعد فيصير للورثة درهمان وقد كان عندهم ألف درهم  
 فذلك خمس دينار وخمس درهم فصار في يد الورثة درهمان وخمس دينار وخمس درهم يمدل  
 دينارين فخمس دينار بمثله قصاص يبقى درهمان وخمس درهم يمدل ديناراً وأربعة أخماس دينار  
 فاجعل كل خمس ديناراً فيصير الدينار تسعة والدروهم أحد عشر ثم اطلب القسمة وعد الى الاصل  
 فقل قد كنا جعلنا البعد ديناراً ودرهماً فالد ديناراً أحد عشر والدروهم تسعة فذلك عشرون وقد  
 جزأ الفوف في الدينار وذلك أحد عشر وأبطلناه في الدرهم وذلك تسعة ثم فدى الدرهم بمثله  
 وذلك ثمانية عشر وقد كان عندهم خمس دينار وخمس درهم وذلك أربعة فاذا جمعت الكل كان  
 اثنين وعشرين ضعف ما نقدناه في اوصية فاستقام وطريق الجبر انه أن تجزئ الفوف في شيء وتبطله  
 في مال الا شيئاً فنفديه بمثل ذلك مالان الاشيين وعند الورثة أيضاً خمس مال فصار عندهم ما  
 لان وخمس مال الاشيين يمدل شيئين فأجبر بشيئين وبعد الجبر والمقابلة يصير مالين وخمس  
 مال يمدل أربعة أشياء فاجعل كل خمس سهماً فيعير مالان والخمس أحد عشر والاشياء  
 عشرين لان متى ضربنا مالين وخمس مال لاجل المكسر في خمسة فقد ضربنا أربعة أشياء  
 في خمسة أيضاً والأربعة متى ضربت في الخمسة تصير عشرين وهذا تأملت كان كل شيء أحد  
 عشر وكل مال عشرين وقد جوزنا الفوف في شيء وذلك أحد عشر وأبطلناه في مال لا شيئاً  
 وذلك تسعة أجزاء من عشرين جزءاً وقد جعلنا البعد في ذلك عشرون وجوزنا الفوف في  
 شيء وذلك أحد عشر جزءاً من عشرين جزءاً ولو كان الميت ترك اثني درهم والمثلة بحالها  
 فانه يفدى بثمانية أجزاء من عشرين جزءاً من الدية لانك تأخذ نصف القيمة وذلك عشرة  
 آلاف وتضمه الى الدية فيصير عشرين ألفاً ثم تجزئ الفوف بأزاء الضعف وهو عشرة وبأزاء

التركة وهو ألفان فملك اثنا عشر وبطل في ثمانية فتضبه بثمانية أجزاء من عشرين جزءاً من  
الدية • وإن ترك الميت ثلاثة آلاف درهم فبناه بسبعة آلاف من عشرين جزءاً من الدية  
لأنك تأخذ نصف القيمة وذلك عشرة آلاف فتضمه الى الدية فيكون عشرين ألفاً ثم تجوز  
العفو بحصة الدية وذلك عشرة أسهم وبجمعة التركة وذلك ثلاثة يبق سبعة أسهم فتضبه بسبعة  
أجزاء من عشرين جزءاً من الدية ولو كانت قيمة العبد خمسة آلاف وقد ترك الميت ألف  
درهم فاختار الدفع فإنه لا يقع فيه الدور لأنه يقين في مال الميت هنا زيادة ولكنه يدفع  
ثلاثة أخماس العبد ويسلم له خمسه لأن مال الميت ستة آلاف فيجوز العفو في ثلث ماله وذلك  
ألفاً درهم وإذا جاز العفو في العين بمقداره من العبد خمسه كان عليه أن يدفع ما بقي من العبد  
وذلك ثلاثة أخماسه • ولو كان مال الميت ألفي درهم دفع خمسي العبد وثلثي خمسه لأن مال  
الميت سبعة آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ألفان وثلث ألف ويدفع ما بقي من العبد وذلك  
ألفان وثلثا ألف وكل ألف خمس العبد فذلك خمسه وثلثا خمسه وإن كان الميت ترك ألف  
درهم دفع خمسي العبد وثلث خمسه لأن مال الميت ثمانية آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ألفان  
وثلثا ألف ويدفع ما بقي وذلك ألفان وثلث ألف وإن كان الميت ترك أربعة آلاف فإنه يدفع  
خمسي العبد لأن مال الميت تسعة آلاف فيجوز العفو في ثلثه وذلك ثلاثة آلاف ويبقى له  
من العبد ألفان وخمسمائة وإن كانت قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف فالدور هنا يقع في الدفع  
ولا يقع في القضاء والاصل فيه أن تأخذ نصف الدية وتضمه الى القيمة ثم تطرح من الضعف  
مقدار تركة الميت ويدفع الباقي ويان هذا ان قيمة العبد لو كانت عشرين ألفاً وقد ترك الميت  
عشرة آلاف تغذ نصف الدية وذلك عشرون فتضمه الى القيمة فيصير أربعين فلو لم يترك  
الميت شيئاً لكان يدفع مقدار النصف وهو نصف العبد فلو ترك عشرة آلاف وجب أن  
يطرح منها مقدار عشرة فيبقى من الضعف عشرة وهو الربع فبدفع ربع العبد بمقداره خمسة  
آلاف ويبقى للمولى ثلاثة أرباع العبد فانما سلمت له بأثرية ثلاثة أرباعه بمقداره من الدية  
سبعة آلاف وخمسمائة وقد سلم للورثة من العبد خمسة آلاف ومن التركة عشرة آلاف  
فذلك خمسة عشر • ولو ترك الميت عشرين ألفاً أو أكثر سلم العبد كله للمولى وجاز  
العفو في الكل لأن الدية بمقدار عشرة آلاف وانما نفذ الوصية من ثمانية هنا لأنها أقل وقد  
ترك الميت ألفاً مثل ما قد نفاه الله تعالى ولو لم يترك الميت مالا ولكن عليه دين وقيمة العبد

أكثر من عشرة آلاف فالاصل فيه أن تقول لو ترك الميت مقدار الدين وضف القيمة به مع ذلك كان يصح النفو في الكل واذا لم يترك شيئاً من ذلك يجب أن يرفع من البعد مقدار الدين فيجعل كأن ذلك المقدار لم يكن ويجعل الباقي من البعد كأنه بعد على حدة ثم التخرج على قياس ما ذكرنا في البعد الكامل ويانه أن البعد اذا كانت قيمته عشرين ألفاً والدين عشرة آلاف دفع ثلاثة أرباع البعد لانه لو لم يكن عليه دين لكان يدفع نصف البعد فاذا كان عليه دين يدفع ربه أيضاً لمكان الدين فيصير في يد الورثة ثلاثة أرباع البعد قيمته خمسة عشر ألفاً ويصح النفو في الربع مقداره من الدية ألفان وخمسمائة ثم الوارث يقضي الدين بعشرة آلاف ويبقى له خمسة آلاف ضعف ما قدنا فيه الوصية أو تقول مقدار عشرة آلاف من البعد يجعل كأن ليس لانه مشغول بالدين ويبقى نصف البعد فاجعل كأن هذا النصف بعد على حدة ثم أخذ نصف ما فيه من الدية وذلك عشرة آلاف وضفه الى قيمته فيصير عشرين ألفاً ثم يجوز النفو في نصفه ويطلق في نصفه فقد بطل نصف هذا الباقي مع النصف الاول فذلك ثلاثة أرباع ولو كانت قيمته خمسة آلاف وعلى الميت ألف درهم فاختار الدفع فانه لا يقع الدور هنا ولكن تقول مال الميت بعد قضاء الدين أربعة آلاف فيجوز النفو في ثلث ذلك وهو ألف وثلاث ألف مقدار من البعد خمسة وثلث خمسة ويدفع ما بقي وهو ثلاثة أخماس البعد وثلاثا خمسة فيقضي منه الدين بخمس البعد ويبقى الورثة خمساً وثلاثاً خمس ضعف ما قدنا فيه الوصية وان كان الدين ألفاً درهم قال الميت بعد قضاء الدين ثلاثة آلاف فليجوز النفو في ثلثه وهو ألف درهم وذلك خمس البعد ويدفع أربعة أخماس البعد فيقضي الدين بخمسه ويبقى لورثة خمسة ضعف ما قدنا فيه الوصية وان كان ثلاثة آلاف فانه بعد قضاء الدين ألفاً درهم فيجوز النفو في ثلثه وذلك ثلثا ألف يدفع ما بقي من البعد وهو أربعة أخماس وثلث خمسة فيقضي الدين ثلاثة أخماسه ويسلم الورثة خمساً وثلث خمس ضعف ما قدنا فيه الوصية وان كان الدين أربعة آلاف فانه يدفع أربعة أخماسه وثلث خمسة لان مال البعد قضاء الدين ألف درهم فيجوز النفو في ثلث ذلك وذلك ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث ويدفع ما بقي وذلك أربعة أخماس البعد وثلثا خمسة وان كان الدين خمسة آلاف فالنفو كله باطل لان البعد كله مشغول بالدين ومع الدين المستغرق بالثلاثة الوصية في شيء ولو اختار اهداء وقيمته خمسة آلاف وعليه دين عشرة آلاف أو أكثر فانه يبايعه كله



لانه اذا فداء بشرة آلاف فانه يقضى بجميعه الدين ولا يبقى للميت مال لهذا بطل العفو  
 ولو كان عليه دين ألف درهم فاختار الفداء فانه يقديه بأحد عشر جزءاً من عشرين جزءاً من  
 الدية لانك تأخذ نصف القيمة فتضمه الى الدية فيصير عشرين لقاً ثم تبطل العفو بمحصة النصف  
 وذلك عشرون ومحصة الدين وذلك سهم فذلك أحد عشر فيجوز العفو في تسعة اجزاء من  
 عشرين جزءاً \* وعلى طريق الدينار والدرهم تجمل العبد ديناراً ودرهما فتعجز العفو في الدينار  
 وتبطله في الدرهم فتعدي الدرهم بمثله فيصير مع الورثة درهماً يقضى من ذلك الدين ومقدار  
 الدين خمس دينار وخمس درهم فيبقى درهم وأربعة اخماس درهم الا خمس دينار يعدل  
 دينارين فالدرهم وأربعة اخماس درهم الا خمس دينار يعدل دينارين وخمسا فقد وقع  
 الكسر بالخمسة فاجعل كل خمس سهماً فيصير الدرهم تسعة والدينار أحد عشر ثم اقلب الفضة  
 وعد الى الاصل قل قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهما فالدينار تسعة والدرهم أحد عشر  
 وذلك عشرون وقد أجزنا العفو في الدينار وذلك تسعة وأبداه في الدرهم وذلك أحد  
 عشر وقد فداء بمثل ضعفه وذلك اثنان وعشرون يقضى الدين بخمس دينار وخمس درهم  
 وذلك أربعة فيبقى للورثة ثمانية عشر ضعف ما فداها فيه الوصية وانما قلنا ان الدين يقضى بأربعة  
 لان مبلغ الدينار والدرهم عشرون ودينه مقدار خمس ذلك وطريق الجبر فيه ان تجمل العبد  
 ما لا فتعجز العفو في شيء يقضى ما بقي بمثله فيصير مع الورثة ما لان الا شئين ثم يقضى  
 الدين بخمس مال فتبقى مع الورثة مال وأربعة اخماس مال الا شئين يعدل شئين وبعد الجبر  
 والمقابلة يعدل أربعة أشياء فاجل كل خمس سهماً فيصير أربعة أشياء عشرين ومال وأربعة  
 اخماس تسعة وبعد الضرب يكون مال وهو العبد عشرون ويجوز الفدية في شيء منه وذلك  
 تسعة وتبطله فيما بقي وذلك أحد عشر واركان الدين ثلثي درهم فان العفو يجوز بمائة  
 أجزاء من عشرين لانه تأخذ نصف القيمة فتضمه الى الدية فيصير عشرين ثم تقضى  
 النصف وذلك عشرة وحصة الدين وذلك سهمان فذلك اثنان عشر وهو في الاصل لانه  
 اخماس العبد فانه يقديه بثلاثة اخماس الدية وذلك ستة آلاف تقضى الدين بالقبول وتسلم  
 للورثة أربعة آلاف وتدفعها للعفو في خمسين العبد وذلك ألفاً فانه تام الثلث والثلثان ولو  
 كان الدين خمسة آلاف فانه يقضى بخمسة عشر جزءاً من عشرين جزءاً ويجوز العفو في  
 خمسة اجزاء لانك تضع نصف الفدية في الدية فتصير ثلثي درهم تقضى ما ازال النصف

وذلك عشرة وما بازاء الدين فذلك خمسة فيكون خمسة عشر وذلك خمسة أرباع البعد فاما  
 نفديه بثلاثة ارباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة يقضى الدين بخمسة آلاف ويسلم  
 للورثة ألقان وخمسمائة وقد جوزنا المعفو في ربع البعد ومقداره ألف ومائتان وخمسون  
 فاستقام الثلث والثلثان ولو أن عبد الرجل جرح رجلا ثم جرح آخر ففعاغه الاول وهو  
 مريض ثم مات من ذلك فإنه ينظر الى نصف البعد كم قيمته فيمثل فيه كما وصفنا في البعد  
 ذا جرح رجلا واحدا ففعاغه يعني انه ان كان قيمة النصف عشرة آلاف لا يقع الدور في  
 الدفع ولا يقع في الفداء وان كان قيمة النصف أقل من عشرة آلاف لا يقع الدور في الدفع  
 وقيمة في الفداء وان كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف فان الدور يقع في الدفع ولا يقع في  
 الفداء لان نصف البعد مدفوع بالحياة الثانية مستحق بها والنصف كال مستحقا بالحياة الى  
 وقع المعفو عنها وموجب تلك الجزبة عشرة آلاف فصار حكم هذا النصف وحكم عبد جنى  
 حناية سواء فيما بينا ولو أن عبدين لرجل جرحا رجلا ففعاغتهما المجرورح في مرضه ثم  
 مات وتيممتها سواء عشرة آلاف أو أكثر قيل لسيدهما ادفع نسيهما أو افده ذلك بثلاثي  
 دية وهذا صحيح فما اذا كانت قيمتهما عشرة آلاف فما اذا كانت قيمتهما أكثر من عشرة  
 آلاف فاما يصح الجواب في نعماء ولا يصح في الدفع لان العبد ان اذا كانا لواحد وجرحا  
 رجلا واحدا كان حكمهما حكم عبد واحد جرح رجلا فان كانت قيمته عشرة آلاف لا يقع  
 الدور في دفع ولا في فداء ولين يدفع منه أو يفدي ثلثيه في الدية وان كانت قيمته  
 أكبر يقع الدور في دفع وكذلك في العبدان ولو كانت قيمة أحدهما عشرة آلاف وقيمة  
 الآخر خمسة آلاف فمات الذي يمتعه عشرة آلاف واختار الدفع فإنه يدفع أربعة أخماس  
 الباقي أو يفديه بأربعة أخماس نصفه والسبب ان ثلثي الجواب قبل موت أحدهما ثم  
 تبني عليه الجواب بعد موت أحدهما فتقول العبدان هذا في حكم كيد واحد لانهما لرجل  
 واحد جنى على واحد فصارا كيد واحد قيمته خمسة عشر ألفا ثم السبيل أن تأخذ نصف  
 ادية فضمه الى القيمة صغير مستوفى ثم وجب الدفع فيما باراء النصف وذلك أربعة  
 اسباعه ويصح المعفو في ثلاثة اسباع العبد وذلك في حكم بمنزلة سبعين لان ادية مثل اثني  
 اقيم فاما يعتبر نفيد اوصية من خمس دراهم لمولي ثلاثة أسهم وذلك في اثني مائة  
 ودفع في الورثة أربعة أسهم من ادية استعم الشوشان في مائة درهم ففقد سائر مائة

مستوفيا الوصية فيه فانما يقسم الباقي على حق الورثة وعلى ما بقي من حق المولى فتقول حين مات الذي قيمته عشرة آلاف فانما يضرب الورث في الباقي بأربعة أسهم والمولى بسهم لأن وصيته بالغو كانت تجوز في سهم واحد من البعد الا وكس فيصير هذا البعد على خمسة أسهم يدفع أربعة أخماسه الى الورثة ويبقى له من هذا البعد سهم ونئين انه صار مستوفيا من البعد الآخر سهمها فيحصل تنفيذ الوصية في سهمين ويسلم للوارث أربعة وكذلك ان اختار القداء لان قيمة البعد والدية سواء فان قيمة البعد خمسة آلاف وقيمته من الدية خمسة آلاف وهو مات الذي قيمته خمسة آلاف وبقي الآخر فان اختار المولى الدفع دفع ثلثيه لان الذي مات قد صار المولى مستوفيا لوصيته فانما يضرب الورثة في الباقي بأربعة والمولى بسهمين لان له وصية في هذا البعد سهمين فيكون على ستة أسهم سهمين للمولى من هذا البعد وهو في الحكم كانه السهم لان المعتبر مائة من الدية وهو خمسة آلاف قيمته وذلك نصف فحصل للورثة من هذا البعد أربعة والمولى في الحكم سهم وله من البعد الآخر سهم فيستقيم الثلث والثلثان ومن حيث الدية هم سلم للورثة ثلثي هذا البعد وقيمته ستة آلاف وستائة وستة وستون وثلثان للمولى بالوصية من هذا البعد ثلث نصف الدية ومن البعد الآخر ثلث نصف الدية أيضا فيكون ذلك ثلاثة آلاف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فيستقيم الثلث والثلثان ولو أن صديقين لرجلين لكل واحد منهما عبد جرحا رجلا وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر عشرون ألفا فباعن الذي قيمته ألف جاز عفوه ويدفع الآخر عبده أو يديه بنصف الدية لانا نقتن بجروح الوصية من الثلث فان مولى الآخر ان اختار الدفع يسلم لورثة عشرين ألفا وان اختار القداء يسلم لورثة خمسة آلاف ففي الوجهين جميعا هو خارج من الثلث وان لم ينف عن هذا ولكن عفا عن الذي قيمته عشرون ألفا فانه يجبر المولى الذي قيمة عبده ألف حتى ينظر أختار الدفع أم القداء حتى يتبين مال الميت فان اختار الدفع فدفعه كان هذا بمنزلة مال خلقه الميت فكان لجروح ترك ألف درهم فيقال لمولى البعد الارتفاع تختار الدفع أو القداء فان اختار الدفع دفع من عبده ما يساوي ستة آلاف وهو خمس البعد ونصف خمسة وصار الغو فيما بقي وذلك من الدية ثلاثة آلاف وخمسائة لأن فيه نصف الدية خمسة ما جاز فيه الغو ثلاثة أخماس نصف الدية ونصف خمسة وهذا لأنك تأخذ نصف الدية وهو عشرة آلاف فان في هذا البعد من الدية خمسة آلاف فيض منقه في انبيه فيصير ثلاثين ألفا فأصاب حصه النصف

من العبد وهو خمس العبد ونصف خمسة لان كل خمس من الثلاثين يكون ستة ونصف  
 الخمس ثلاثة ثم انظر الى العبد كم يكون قيمة خمسة ونصف خمسة وقيمة العبد عشرون  
 ألفا خمسة أربعة آلاف ونصف خمسة ألفان فيكون جملة ذلك ستة آلاف فيدفع ذلك القدر  
 الى اورثة وقد سلم الالف لم فذلك سبعة آلاف وقد نفذنا الوصية في ثلاثة أخماس نصف  
 الدية ونصف خمسة مقدار ذلك ثلاثة آلاف وخمسمائة فاستقام الثلث والثلثان وان اختار  
 لقضاء فدى منه قدر ثلاثة أخماسه بثلاثة أخماس الدية وهو ثلاثة آلاف فيصير في يد اورثة  
 مع العبد الآخر أربعة آلاف وقد نفذنا الوصية له في خمسي نصف الدية وذلك ألفان فيدفع  
 الثلث والثلثان وفي الحاصل هذه المسئلة على ربة أوجه اما أن يختار صاحب العبد الاوكس  
 الدفع أو القضاء واما أن يختار صاحب العبد الارفع الدفع أو القضاء وفي الكتاب ذكر ما  
 اذا اخار صاحب الاوكس الدفع ثم اختار صاحب الارفع الدفع أو القضاء ولم يذكر ما اذا  
 اختار صاحب الاوكس القضاء وأوجه في ذلك أن تقول اذا اختار القضاء فلما يفدى عبده  
 بخمسة آلاف ويصير كالميت ترك خمسة آلاف فان اختار الآخر الدفع سم على الضعف  
 وعلى القيمة ثم ضف الدية عشرة آلاف ضفها الى القيمة فيصير ثلاثين ألفا فأصاب صاحب  
 حصة الضعف دفعه الا مقدار خمسة آلاف فاز ذلك المقدار سقط عنه باعتبار وجوده في  
 يد اورثة ويكون الذي يدفع منه خمسة أجزاء من ثلاثين جزءاً وهو سدس ثلث قيمته ثلاثة  
 آلاف وثلث ألف فيصير في يد الورثة ثمانية آلاف وثلث ألف وقد جوزنا المعفو في حصة  
 اسداس الارفع مقداره خمسة اسداس نصف الدية أربعة آلاف وسدس ألف فيستقيم  
 الثلث والثلثان وان اختار صاحب الارفع القضاء كان مال الرضى الدية عشرة آلاف فتجوز  
 وصيته في ثلث ذلك وهو ثلاثة آلاف وثلث ألف ويدفع ما بقي الى تمام خمسة آلاف  
 وذلك ألف وثلث ألف فيصير للورثة ستة آلاف وثلث ألف وهذا لانه يظهر زيادة في مال الميت  
 هنا باختيارهما جميعاً لقضاء وهو أقل من الثلاثين ولا يقع الدور فيه والله أعلم بالصواب

### باب المعفو والوصية

(قال رحمه الله) ولو أن عبداً جرح رجلاً خطأ فمناعه الجروح في مرضه ووصى  
 لرجل بثلث ماله وقيمة العبد عشرة آلاف فاختار المولى الدفع دفع خمسة آلاف لانه أرصى

أولى الجارح بجميع عبده حيث عقاعته والمفوض لا يجوز فيما زاد فلي الثلث في مرضه فيصير كأنه أوصى للمولى بالثلث والآخر بالثلث فيكون ثلث ماله بينهما نصفين لكل واحد منهما سدس العبد ودفع خمسة أسداسه يأخذ الموصى له بالثلث سدسه ويسلم للورثة أربعة أسداسه فيستقيم الثلث والثلثان وهذا الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله خاصة لأن من أصله أن الموصى له بجميع المال لا يضرب إلا بالثلث فيكون الثلث بينهما نصفين وأما عندهما فبني أن يضرب الموصى له بسهم واحد ويضرب المولى بثلاثة أسهم وهو جميع المال فيصير الثلث بينهما على أربعة فصار العبد كله اثني عشر قلما يدفع ثلاثة أرباع العبد وهو تسعة ويسلم للمولى ثلاثة ويأخذ صاحب الثلث من القسمة سهما واحدا ويبقى للورثة ثمانية أسهم وكذلك إذا اختار الفداء لأن ماله في حال الدفع والفداء واحد لا يختلف وقد جرى هذا الباب إلى آخره على نحو هذا وقال في آخره وعلى هذا جميع هذا الوجه على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله ولا وجه لذلك إلا أن يقال هذا يكون رواية عنهما مثل قول أبي حنيفة أن الموصى له بالجميع عند عدم الإجازة لا يضرب بما زاد على الثلث ولو كانت قيمته خمسة آلاف فالأختار الدفع فالجواب كذلك لأنه لا يقع الدور عند اختيار الدفع إذا كانت قيمته أقل من عشرة آلاف فان اختار الفداء فذوي خمسة أسباع بخمسة أسباع الدية أربعة للورثة وسهم للموصى له لأنه لو لم يكن من العاقبة وصية سوى المفوض كان الطريق عند اختيار الفداء أن يضم نصف القيمة إلى الدية فيصير عشرين ألفا ثم يقضى ما بازاء النصف وذلك نصف الدية فلما كان للآخر وصية من مثل وصيته وجب أن يزاد مثل وصيته لمكان حق الموصى له وذلك خمسة آلاف ويزاد نصف ذلك لمكان حق الورثة لأنه إذا أراد الوصية يزاد نصف ذلك فيصير كله خمسة وثلاثين ألفا ثم يقضى حصص الضعفين وحصص الوصية فذلك خمسة وعشرون وهو خمسة أسباع العبد فان كل سبع من خمسة وثلاثين خمسة فيأخذ الموصى له بثالث المال سبع الدية وأورثة أربعة أسباعه وقد جاز له المفوض في سبب العبد فيستقيم الثلث والثلثان وأشار في الأصل إلى طريق آخر فقال السبيل أن ينظر إلى الدية فيزيد عليها مثل ماله ترك المخرج من المال لمكان يجوز المفوض ولو وصية كلاهما ثم تقضى ذلك القدر لأن بالتمامه امتنع تنفيذ كلا المفوضين وانه وصية وذلك خمسة وعشرون ألفا لأن الميت لو كان له خمسة وعشرون ألفا جازت الوصية والمفوض لأنه يسلم للمولى العبد وقيمة خمسة آلاف ويأخذ صاحب الثلث خمسة آلاف ويبقى للورثة

عشرون ألفاً فلما كان بوجود خمسة وعشرين ألفاً يكون امكان تنفيذ الوصيتين فيجب أن  
يضع ذلك المقدار على الدية ثم يضم على ذلك \* وعلى طريق الدينار والدرهم السبيل أن يجعل  
المبد ديناراً ودرهماً فتجز النفو في الدينار وتقدي الدرهم بمثله ويصير في يد الورثة درهماً  
تمدل خمسة دنانير لأن حاجة الورثة الى أربعة دنانير وحاجة الموصى له بالثالث الى دينار فأقلب  
المنفعة وعد الى الاصل قل قد كنا جملنا المبد ديناراً ودرهماً الدرهم خمسة والدينار اثنان  
فذلك سبعة أجزاء النفو في الدينار وذلك سهمان وقدي الدرهم وذلك خمسة أسهم بمثله وذلك  
عشرة ثم يسلم للموصى له بالثالث سهمان وثمانية للورثة \* وطريق الجبر فيه أن يجعل المبد  
مالاً وتجز النفو في شيء وبطله في مال الا شيئاً فتعدي بمثله وذلك مالان الا شيئين يمدل  
خمس أشياء وبعد الجبر مالان يمدل سبعة أشياء فمال الواحد يمدل ثلاثة أشياء ونصفا وقد  
جوزنا النفو في شيء منه وشيء من ثلاثة ونصف سبعا فرقنا ان النفو انما جاز في السبعين  
وطريق الخطأين فيه أن يجعل المبد على سبعة وتجز النفو في أربعة وبطله في ثلاثة ثم تقدي  
ذلك بمثله فيصير في يد الورثة ستة وانما حقهم مع حق الموصى له في عشرين أربعة للموصى له  
وسنة عشر للورثة فقد ظهر الخطأ بقصان أربعة عشر فمد الى الاصل وأجز النفو في ثلاثة  
أسباعه وأبطله في أربعة أسباعه فيفدي ذلك بثمانية وحاجة الورثة مع الموصى له الى خمسة  
عشر فيكون للموصى له ثلاثة وللورثة اثنا عشر فقد ظهر الخطأ الثاني بقصان سبعة وكان  
الخطأ لاول بقصان أربعة عشر فلما نقصنا سهماً ارتفع من الخطأ سبعة يجب أن نقص سهماً  
آخر ليرفع جميع الخطأ فتجز النفو في السبعين وبطله في خمسة أسباعه فيفدي ذلك بمثله  
وهو عشرة أسهم للموصى له من ذلك سهمان وللورثة ثمانية فقد فُتدنا الوصية في أربعة أسهم  
وسلم للورثة ثلاثة أسهم فاستقام الثلث والثلاثان \* ولو كانت قيمة المبد ستة آلاف فانه يفدي  
ثلاثة أرباعه بثلاثة ارباع الدية وذلك سبعة آلاف وخمسمائة ستة آلاف منها للورثة وألف  
 وخمسمائة للموصى له لانه لو لم يكن هنا وصية سوى النفو لكان يؤخذ نصف القيمة ويضم  
الى الدية فيصير اثنى عشر ألفاً ثم تقدي حصة الضعف وذلك ستة أسهم من أحد عشر  
لما كان هنا وصية مثل النفو وجب أن يزداد على اثنى عشر ألفاً مثل القيمة لمكان الوصية  
ذلك ستة آلاف ومثل ذلك لمكان حق الورثة فتصير الجملة مائة وأربعين ألفاً فيجب عليه أن  
يفدي حصة الضعفين وحصة الوصية وذلك ثلاثون من أربعين فيكون ثلاثة ارباع المبد

وقيمة أربعة آلاف وخمسمائة يقديه بمثله ومثل ثلثيه لثلاث الألف من القيمة هكذا فذلك  
سبعة آلاف وخمسمائة ويسلم للمولى بالفقر ربع البعد قيمته ألف وخمسمائة ويأخذ الموصي له  
بالثالث مثل ذلك أقال وخمسمائة فحصل تنفيذ الوصيتين في ثلاثة آلاف ويسلم للورثة ستة  
آلاف فيستقيم الثلث والثلاثان وهو يخرج مستقيماً على الطريق الآخر الذي أشار إليه محمد  
رحمه الله في الأصل وعلى طريق الحساب على النحو الذي ذكرنا في الفصل الأول ولو كانت  
قيمتها ألف درهم فإنه يقضى ثلث البعد بثلث الدية ويأخذ الموصي له من ذلك ستمائة وستة  
وستين وثلثين ويسلم للورثة ألفان وستمائة وستون وثلثان لأنه لو لم يكن هنا وصية لكان  
يؤخذ نصف القيمة ألفان فيضم إلى الدية فيكون ثلثي عشر ألفاً ثم يقضى حصة النصف وهو  
السدس فلما أوصى بثلث ماله وجب أن يؤخذ مثل القيمة لمكان الموصي له وهو ألف ويؤخذ  
نصف ذلك حتى لورثة ويزيد كله على الدية فيصير خمسة عشر ألفاً ثم يقضى حصة الضعفين  
وحصة الوصية وذلك خمسة من خمسة عشر وهو الثلث فنصار للمولى بالفقر ثلثا البعد قيمته  
ستمائة وستة وستون وثلثان وقد فدى ثلاثة بثلث الدية وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف  
فيأخذ الموصي له بالثلث ثلث الألف ويبقى للورثة ألفان وثلاثون ألف وقد نفذنا الوصيتين في  
ألف وثلث ألف فاستقام الثلث والثلاثان ولو كانت قيمة البعد ألف درهم وأوصى لرجل بربع  
فدى أربعة أجزاء وربع جزء من أربعة عشر جزءاً وربع جزء من البعد بحصة ذلك من الدية  
لأنك تأخذ نصف القيمة وذلك ألفان وتأخذ ثلاثة أرباع القيمة لأجل الموصي له لأن الوصية  
مثل ثلاثة أرباع وصية صاحب الفقر فله أوصى له بربع المال والربع مثل ثلاثة أرباع الثلث  
فخذ ثلاثة أرباع الألف لأجل الموصي له ونصف ذلك لأجل الورثة فذلك كله ألفان وربع  
الألف ضم هذا كله إلى الدية مع نصف القيمة فتكون الجملة أربعة عشر ألفاً وربع ألف ثم  
يقضى ما أباء الضعفين وما أباء وصية صاحب الربع وذلك جزء وربع جزء من أربعة عشر  
جزءاً وربما عسسته من الدية فيحصل للورثة ثلاثة أجزاء ونصف أربعة عشر وربع للموصي  
له ثلاثة أرباع سهم من أربعة عشر وربع من الدية أو تقول بطل الفقر في أربعة وربع من  
أربعة عشر درهم من البعد يقديه بمشراً أماله وذلك أسان وأردون ونصف فيكون للموصي  
ثلاثة وسبعون ونصف وللورثة خمسة وثلاثون وقد أجزأنا الفقر في عشرة وأعطينا للموصي له ثلاثة  
أرباع ذلك وهو سبعة ونصف فقد نفذنا الوصية له في سبعة عشر ونصف ويسلم للورثة خمسة

وثلاثون فاستقام الثلث والثلاثون ولو أوصى بالسدس وقيمة البند ألفان فدي سبعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من البند بحصته من الدية فيكون للموصي له جزء وللورثة سبعة أجزاء لأنك تزيد على الدية ضعف القيمة وذلك أربعة آلاف لمكان العفو يزيد عليه مثل نصف القيمة لحق الموصي له بالسدس لأن حقه مثل نصف حق صاحب العفو يزيد عليه ضعف ذلك لحق الورثة وذلك ألفان فيبلغ الضعفين والوصية سبعة آلاف فإذا ضمنت ذلك إلى الدية يصير سبعة عشر ألفاً فيمضي من ذلك حصة الضعفين والوصية وذلك سبعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من البند بخمسة أمثاله لأن الدية خمسة أمثال القيمة وخمسة أمثال السبعة يكون خمسة وثلاثين فيأخذ الموصي له بالسدس من ذلك خمسة وقد سلم له صاحب العفو عشرة فحصل تنفيذ الوصيتين في خمسة عشر وقد سلم للورثة ثلاثون وعلى طريق الدينار والدرهم تجعل البند ديناراً ودرهما وتميز العفو في الدينار ثم بقى الدرهم بخمسة أمثاله فذلك خمسة دراهم فصار في يد الورثة خمسة دراهم تعدل ثلاثة دنانير ونصفاً وللورثة ثلاثة دنانير وللموصي له بالسدس نصف دينار أضفناه لمكان الكسر فيصير عشرة دراهم تعدل سبعة دنانير ثم عد إلى الأصل وقد كنا جعلنا البند ديناراً ودرهما فذلك سبعة عشر الدينار عشرة والدرهم سبعة ثم صحنا العفو في الدينار وذلك عشرة وأبطلناه في الدرهم وهو سبعة مفديه بخمسة أمثاله وذلك خمسة وثلاثون فيكون للموصي له خمسة وللورثة ثلاثون وعلى طريق الجبر السيل أن تميز العفو في شيء وتبطله في مال الأشياء فتفديه بخمسة أمثاله فيصير في يد الورثة خمسة أموال الـ خمسة أشياء تعدل ثلاثة أشياء ونصف شيء وبمد الجبر خمسة أموال تعدل ثمانية أشياء ونصف شيء وفيه كسر فاضف فيصير عشرة أموال يعدل سبعة عشر شيئاً والمال الواحد يعدل شيئاً وسبعة أجزاء من عشرة من شيء فقد انكسر بالأعشار فاضربه في عشرة فتبين أن العفو إنما صح في عشرة أسهم من سبعة عشر من البند وأنه يفدى سبعة أجزاء بخمسة أمثاله من الدية والتخريج كما بيناه رجل وهب عبد الرجل في مرضه ثم إن البند قتل الواهب خصاً ولا مان للواهب غير ذلك فإن الموهوب له يخير بين الدفع والتداء لأنه مالك البند وتصرف المريض فيما يحتمل التقص يكون بعد قبل موته فإن اختار ادفع دفع البند كله نصفه بحكم نقص الهبة ونصفه بالجباية لأن الهبة في ثلث البند جائزة في ثلث البند ثم يدفع الموهوب له ذلك الثلث بالجباية فيزداد مال الواهب وهو السهم الدائر فطرح من أصل نصيب الورثة سهماً وتعمل البند على



سهمين فصاح الهبة في أحدهما فتدفه بالجناية فيحصل للورثة سهمان وقد نفذنا الهبة في سهم  
فاستقام ويستوى ان قلت قيمته أو كثرت عند اختيار الدفع وان اختار القضاء فان كانت  
قيمه خمسة آلاف أو أقل فالهبة جائزة في جميع البعد لانه اذا قدها بمشرة آلاف كان  
البعد خارجا من الثلث \* وان كانت قيمته ستة آلاف جازت الهبة في ثلاثة أرباع البعد لانا  
نحمل البعد في الاصل ثلاثة أسهم ونجز الهبة في سهم ثم يقضى ذلك السهم بمثل ومثل ثلثيه  
لان الدية من القيمة هكذا فيزداد في مال الواهب سهم وثلثان فاسبيل أن تطرح من نصيب  
الواهب سهما وثلثين فيبقى ثلث سهم ونصيب الموهوب له سهم فاذا جعلت كل ثلث سهما  
صار البعد على أربعة نصيب الموهوب له ثلاثة ونجوز الهبة في ثلاثة أسهم من أربعة ثم يقضى  
ذلك بمثلها ومثل ثلثيها وذلك خمسة فيصير لورثة الواهب ستة أسهم لانا نفذنا فيه الوصية \*  
وعلى الطريق الآخر الذي تقدم بيانه نقول لو كان للميت ألفان سوى البعد كانت تجوز الهبة  
في جميع البعد لانه يدفعه بالدية الكاملة عشرة آلاف فيسلم للورثة اثني عشر ألفا وقد نفذنا الهبة  
في ستة آلاف فيبطل من الهبة بحساب ما عدناه وهو ربيع الجملة اذا ضمت الاثنين الى القيمة  
فنفذنا الهبة في ثلاثة أرباع قيمته أربعة آلاف وخمسمائة ثم يقضى ذلك بثلاثة أرباع الدية وهو  
سبعة آلاف وخمسمائة فاذا ضمنت اليه ربيع البعد وقيمه ألف وخمسمائة كان تسعة آلاف  
ضعف ما نفذنا فيه الهبة ولو كانت قيمته عشرة آلاف واختار القضاء مجازت الهبة في النصف لان  
الدية مثل البعد فحكم الدفع والقضاء فيه سواء ولو كانت قيمته عشرين ألفا جازت الهبة في خمس  
البعد لانا نحمل البعد على ثلاثة ونجوز الهبة في سهم ثم يقضى ذلك السهم بمثل نصفه لان  
الدية مثل نصف البعد فاعا يزداد مال الواهب بنصف سهم فيطرح من نصيب الواهب نصف  
سهم يبقى سهم ونصف سهم ونصيب الموهوب له سهم فاذا ضمنت الكسر بالانصاف صار  
البعد على خمسة واما نجوز الهبة في خمسة مقدار ذلك ثمانية آلاف وتبطل في ثلاثة أخماسه  
مقدار ذلك اثنا عشر ألفا ثم يقضى الخمسين بخمسي الدية رمية آلاف فاذا ضمنت ذلك الى  
ثلاثة أخماس البعد يسلم للورثة ستة عشر ألفا وقد نفذنا الهبة في ثمانية آلاف فاستقام \* ولو كانت  
قيمه ثلاثين ألفا جازت الهبة في ثلاثة أثمانه لانا نحمل البعد على ثلاثة ونجز الهبة في سهم ثم  
يقضى ذلك بثلث سهم فاطرح من نصيب الواهب ثلث سهم يبقى له سهم وثلثا سهم والموهوب  
له سهم فاذا جعلت كل ثلث سهما صار نصيب وارث الواهب خمسة ونصيب الموهوب له

ثلاثة فيكون العبد على ثمانية ثم يقضى الموهوب له الثلاثة بسهم فيصير للورثة ستة وقدر ثلثنا الهبة في ثلاثة • ولو أن رجلاً وهب لرجل عبداً في مرضه وقيمة العبد عشرة آلاف ثم ألبس العبد قتل الواهب خطأ وعلى الواهب دين فإن كان عشرة آلاف أو أكثر فالهبة باطلة لأن العبد كله مشغول بالدين وبطلت بالجناية أيضاً لأنه جنى على مولاه فإن كان الدين خمسة آلاف رد ثلاثة أرباعه لأن نصف العبد مشغول بالدين فلا تجوز الهبة فيه ونصفه فارغ فاجعل ذلك النصف كعبد على حدة فتجوز الهبة في نصف ذلك النصف كما في الفصل الأول • ولو كان عليه من الدين ستة آلاف جازت الهبة في خمس العبد ونفديه بخمس الدية لأن الهبة تبطل بحصة الدين وذلك ثلاثة أخماس العبد بقي من العبد خمساه قيمته أربعة آلاف فإذا جعل ذلك القدر كأنه عبد على حدة فيرد نصف ذلك بحكم نقص الهبة وتجاوز الهبة في نصه وهو الثمانون من نفديه بذلك التدرج من الدية لأن الدية هنا مثل القيمة فيستوى حكم الدفع والقضاء والأصل فيه أن ننظر إلى حصة الدين فنبتل الهبة بقدره ثم تجوز الهبة في نصف الباقي سواء اختار الدفع أو القضاء لأنهما سواء وإن كان الواهب ترك مالا فإن التركة تضم إلى قيمة العبد ثم تنفذ الهبة من جملة ذلك ويؤاخذ أنه لو ترك الواهب خمسة آلاف فإن الهبة تجوز في ثلاثة أرباعه لأن مال الميت خمسة عشر ألفاً فاجعلها على ثلاثة أسهم فاجز الهبة في سهم وأبطلها في سهمين ثم تدفع ذلك السهم فيزداد مال الواهب فطرح من نصيب الواهب سهماً فصار للمال كله على سهمين ثم تجوز الهبة في سهم وماله خمسة عشر ألفاً فاجز الهبة في نصف ذلك وهو ثلاثة أرباع العبد قيمته سبعة آلاف وخمسمائة • ولو كان ترك الواهب عشرة آلاف جازت الهبة في جميع العبد لأنك تجعل مال الميت بعد طرح سهم الدور على سهمين فيكون نصف ماله مثل العبد فلهذا جازت الهبة في جميع العبد لأنك تجعل مال الميت بعده فيسلم للورثة عشرون ألفاً وقد ثلثنا الهبة في عشرة آلاف فستقام • ولو أن مريضاً وهب عبده لرجل وقيمته ألف درهم ثم قتله العبد ثم أعتقه الموهوب به أو باعه فإن كان يعلم بالجناية فهو ضامن للدية وإن لم يعلم فله القيمة لأنه إذا كان عالماً فهو مختار للدية وإذا لم يكن عالماً فهو مستهلك للعبد في الموضع الذي كان مختاراً له بما خارجه من اثبات لأن مال الميت أحد عشر ألفاً وفي الموضع الذي كان مستهلكاً به ثم قيمته وثلاث قيمته لأنه رجب عليه القيمة بسبب الجناية فيصير مال الميت ألفي درهم فتجوز له في ثلث ذلك وهو ثلثا العبد فيقرم ثلث القيمة

اعذر بعض الهبة في ثلث المبدتصرفه وجميع القيمة بسبب الجناية وأن كانت قيمة المبد خمسة  
 آلاف فكذلك الجواب على ما خرجنا فان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف فان كان  
 يعلم بالجناية تضم الدية الى الرقبة فتجوز الهبة له في ثلث ذلك وبأنه ان كانت قيمته عشرين  
 ألفا فان الدية تضم الى الرقبة فيصير مال الواهب ثلاثين ألفا تجوز الهبة للموهوب له في ثلث  
 ذلك وهو عشرة آلاف فينرم ما بقي الى تمام قيمة المبد وهو عشرة آلاف فيسلم لورثة  
 الواهب مع الدية عشرين ألفا وان كان لم يعلم بالجناية فانه ينرم عشرة آلاف درهم لان قيمة  
 المبد في الجناية لا تكون أكثر من ذلك كما لو كان نجينا عليه فيصير مال الواهب ثلاثين  
 ألفا غير عشرة فيسقط من الموهوب له ثلث ذلك ولومات المبد في يد الموهوب له والقتل  
 عمدا أو خطأ فهو سواء وجناته هدر لان جناته متعلقة برقبته فبالموت يبطل حكم الجناية  
 ويبقى حكم الهبة فلي الموهوب له أن ينرم ثمن قيمته ولو أنه قتل الموهوب له ولم يقتل الواهب  
 فان جناته هدر لانه جنى على ماله وكذلك لو قتل الواهب والموهوب له جميعا فجناته على  
 الموهوب له هدر وعلى الواهب متبيرة وصار كأنه لم يجن الا على الواهب ويخير ورثة الموهوب  
 له بين الدفع والقضاء كما لو كان يخير الموهوب له لو كان حيا ولو أن مريضاً وهب عبده  
 وقيمته ألف درهم قتل المبد الواهب ورجلا أجنبيا قيل للموهوب له ادفع المبد اليهما أو  
 انده فان اختار الدفع ود ثلاثة أخماسه على الورثة بنقص الهبة وتجوز الهبة في خمسة ثم يقبل  
 له ادفع الخمسين الى ورثة الواهب وورثة الاجنبي بالجناية لان الهبة تجوز في ثلث المبد  
 وهو سهم من ثلاثة ثم يدفع ذلك السهم بالجناية اليهما فيقع فيه الكسر فيجعل على المبد ستة  
 وتجوز الهبة في سهمين ثم يدفع الى كل واحد منهما سهما بالجناية فيزداد مال الواهب بسهم  
 فتطرح من نصيب ورثة الواهب سهما فيصير على خمسة ثم تجوز الهبة في سهمين وتبطله  
 في ثلاثة ثم تدفع الى كل واحد منهما سهما فيصير للورثة أربعة مثلاً ما قد نفاه الوصية ثم يقال  
 للورثة ادفعوا الثلاثة الاسهم الى الاجنبي بالجناية لان الهبة لما فسخت في تلك الثلاثة  
 صارت جناته على الواهب هدراً وعلى الاجنبي متبيرة فاذا دفع الورثة تلك الثلاثة أو فدوا  
 رجعوا على الموهوب له بقيمة ذلك لان تلك الثلاثة الاسهم قد تلقت بسبب كان عند  
 الموهوب له وفي ضماه فصارت كأنها تلقت في يده فان اختار الفداء فانه يفدى لكل واحد  
 منها بمائة آلاف وكذلك ان اختار الفداء للراهب والدفع الى الآخر وان قال أنه أدفع الى

ورثة الواهب وأندى لورثة الاجنبي فان الهبة تجوز في خمسة وتبطل في ثلاثة اخماسه وصارت  
المسئلة في الحاصل على أربعة أوجه اما أن يختار القداء اليهما أو القداء للواهب والدفع الى  
الاجنبي أو كان على المكس فان اختار الدفع اليهما أو الى الاجنبي أو الى الواهب خاصة  
جازت الهبة في خمسه فان اختار القداء اليهما وللواهب جازت الهبة في الكل لان باختياره  
القساء تظهر الزيادة في مال الواهب على وجه تخرج العبد من الثلث فان اختار القداء لهما  
وقيمة ستة آلاف فانه يرد ربع العبد ثم يفدى لكل واحد منهما ثلاثة ارباع الدية لانه  
لو قتل الواهب ولم يقتل الاجنبي جازت الهبة في ثلاثة ارباعه عند اختيار القداء فكذلك  
اذا قتل الاجنبي معه لان بحكم جناية الاجنبي لا يتغير ما لم يتعين مقدار ما جازت الهبة فيه فاذا  
جازت الهبة على ثلاثة ارباعه فدى لكل واحد منهما ثلاثة ارباع الدية ويرد الهبة في ربع العبد  
فيقال لو ارث الواهب ادفع الربع الى وارث الاجنبي أو ادمه ربع الدية لان حكم جنايته على  
الواهب يقابل ذلك الربع لانه جنى على مولاه ولم يبق في ذلك الربع الا جناية الاجنبي فيدفع  
الوارث أو يذبحه ثم يرجع بالاقل على الموهوب له لانه تلف بسبب كان في ضمانه ولو وهب  
عبده في مرضه من رجل وقيمه خمسة آلاف أو أقل ثم ان العبد ورجلاً أجنبياً قتلا الواهب  
خطأ فملى الاجنبي خمسة آلاف لانه ألتف نصف النفس بجنايته ويقال للموهوب له ادمه  
أو افده فان اختار الدفع دفعه كله بالجناية لان الهبة تجوز في جميع العبد لان مال انولى منا  
عشرة آلاف لان العبد قيمته خمسة آلاف ونصف الدية التي أخذت من الاجنبي خمسة  
آلاف فذلك عشرة آلاف فيحتاج أن يحصل مال الميت على ثلاثة أسهم ونجوز الهبة في  
سهم ثم يدفع ذلك بالجناية فيزداد مال الميت بسهم واحد فيطرح من نصيبه سهم فيصير ماله  
سهمين ونجوز الهبة في سهم وهو نصف المال وماله عشرة آلاف فقصه خمسة آلاف فتبين  
ان الوصية تجوز في خمسة آلاف وهو العبد كله ثم يدفعه بالجناية فيصير للورثة عشرة آلاف  
مثلاً ما تقدنا فيه الوصية فان اختار القداء جازت الهبة في جميع العبد لانه يفديه بخمسة  
آلاف وان اختار الدفع جازت الهبة في جميع العبد أيضاً لانه يفديه بخمسة آلاف فان العبد  
ألتف بجنايته نصف النفس فيصير مال الميت سوى العبد عشرة آلاف وتبين خروج العبد  
من الثلث ولو كانت قبة العبد عشرة آلاف فاختار دفعه رد الربع بقص الهبة ودفع ثلاثة  
ارباعه بالجناية لان مال الميت خمسة عشر ألفاً العبد وقيمه عشرة آلاف ونصف الدية التي

أخذت من الاجنبي فذلك خمسة عشر ألفا اجعلها على ثلاثة أسهم واجبر الهبة في سهم ثم ادفعه بالجناية فيزداد مال الميت فاطرح من نصيب الميت سهما فيصير ماله على سهبين وتجاوز الهبة في نصفه وذلك سبعة آلاف وخمسمائة وهو ثلاثة ارباع البعد ثم يدفع بالجناية فيصير للورثة خمسة عشر ألفا وان اختار الفداء فدي ثلاثة اخماسه بثلاثة آلاف ورد خمسة بنقص الهبة لاننا نجعل المال كله وهو خمسة عشر على ثلاثة أسهم ثم نجيز الهبة في سهم ثم بقدي ذلك السهم بمثل نصيبه فيصير في يد الورثة سهمان ونصفا فاطرح من نصيبهم نصف سهم فيبقى للورثة سهم ونصف للموهوب له سهم واحد فذلك سهمان ونصف فقد وقع فيه كسر فاضمنه فيصير خمسة ثم جازت الهبة في خمس ذلك وهو ستة آلاف لان ماله خمسة عشر ألفا كل خمس ثلاثة آلاف وخمسمائة آلاف وذلك ثلاثة أخماس البعد لان قيمة البعد عشرة آلاف ثلاثة أخماسه ستة آلاف ثم قديه بمثل نصفه وذلك ثلاثة آلاف فيصير للورثة اثني عشر ألفا مثل ما قلنا فيه الوصية ويتيسر تخرجه على سائر الطرق أيضا وقد تركناه كراهية التطويل ولو وهب في مرضه عبدا للرجل وقضه للموهوب له ثم جني على الواهب جناية خطأ فعفا عنها ثم مات منها وقيمة البعد ألف فاختر للموهوب له دفعه فانه تجاوز الهبة في خمسة ويدفع أربعة اخماسه واعلم بأنه جمع في هذا الفصل بين الهبة والعفو عن الجناية بعد ما ذكر فصولا في العفو عن الجناية خاصة ثم فصولا في الهبة من غير ضوعن الجناية فقول اذا كانت الجراحة عمدا والعفو صحيح لانه أبطل القصاص والقصاص ليس بمال وانما بقي حكم الهبة فيجوز في الثلث ويبطل في الثلثين فاما اذا كانت الجناية خطأ فانما تجاوز الهبة للموهوب له في سهم ثم يجوز العفو في ذلك السهم أيضا فنصير وصيته سهبين فلا بد من أن يكون للورثة أربعة أسهم والسبيل أن نجعل البعد على خمسة فنصير الهبة في سهم ثم نجيز العفو في ذلك السهم أيضا ونبطل الهبة في أربعة فصبحت الجناية في تلك الاربعة فصار للورثة أربعة أسهم والموهوب له سهما واحدا وهو في الحكم سهمان فيستقيم الثلث والثلثان وعلى طريق الديار والدرهم السبيل أن نجعل البعد ديناراً ودرهما ونجيز الهبة في الدينار ثم نجيز العفو في ذلك الدينار ونبطل الهبة في درهم فيصير للورثة درهمان تعدل أربعة دنانير لانا نقدا الوصية في الدينارين فاقبب الفضة وعد الى الاصل وقل قد كنا جعلنا البعد ديناراً ودرهما والدرهم أربعة والدينار واحدا وذلك خمسة ثم أجزنا الهبة في الدينار وذلك خمس البعد على ما بيناه وعلى طريق الجبر السبيل

أن نجيز الهبة في شيء ثم نجيز العفو في ذلك الشيء ونبتله في مال الاشياء فصار للورثة مال الا  
شيء يمدل أربعة أشياء وبمد الجبر يمدل خمسة أشياء وانما جازنا الهبة في شيء من خمسة وهو خمسة  
ويدفع أربعة أخماسه وان اختار الفداء فإن الهبة تجوز في جميع المبد ويدعى ثلاثة بثلث الدية  
لانه لو لم تكن هنا الهبة وكان المبد للموهور لم يفتي على المريض وضاع عنه فانه يجب عليه  
أن يدفعه بسدس الدية للمعنى الذي يتناهى به يؤخذ نصف القيمة فيضم الى الدية فيصير اثني  
عشر ألفاً ثم يدفع ما بازاء النصف وذلك السدس بسدس الدية فيها لما كانت الهبة والعفو جميعاً  
قد اجتمعت الوصيتان فيجب أن يدفعه بنصف ذلك السدس لمكان الهبة وسدس لمكان  
العفو فذلك ثلث الدية فيسلم للورثة ثلاثة آلاف وثلث ألف وقد قلنا الوصبة في ألف  
وثنى ألف ألف الهبة وثلثا ألف بالعفو فيستقيم الثلث والثلثان ولو كانت قيمته أكثر من عشرة  
آلاف واختار الدفع فإن كانت قيمته عشرين ألفاً جاز العفو في ربه ودفع ثلاثة ارباعه  
لانه لو لم يكن هنا هبة كان يؤخذ نصف الدية ويضم الى القيمة فيصير أربعين ألفاً ثم يدفع  
ما بازاء النصف وهو نصف المبد قلنا وجدت الهبة هنا السبيل أن يوضع مثلاً قيمة المبد وهو  
أربعمائة ألفاً على ذلك فيصير ثمانين ألفاً ثم يدفع حصة نصف القيمة وحصة نصف الدية وهو  
ثلاثة ارباع المبد فيحصل في يد الورثة ثلاثة ارباع المبد وقيمة خمسة عشر ألفاً ويحصل في  
يد الموهور لربع المبد بالهبة وذلك خمسة آلاف وفيه من الخيانة التي جاز فيه العفو ألفان  
وخمسمائة فذلك سبعة آلاف وخمسمائة وعلى طريق الدينار والدرهم السبيل فيه أن نجعل  
المبد ديناراً ودرهماً فتجزى الهبة في الدينار ثم العفو في نصف ذلك الدينار لان الخيانة مثل  
نصف المبد وتبطل الهبة في الدرهم فيصير مع الورثة درهم يمدل ثلاثة دنانير لان تنفيذ الرصية  
كان في الدينار ونصف الدينار الهبة والنصف للعفو فطلب الفضة وعاد الى الاصل وقيل قد  
كنا جعلنا المبد ديناراً ودرهماً فالدينار واحد والدرهم ثلاثة ثم أجزنا العفو في الدينار وهو  
ربع المبد وعلى طريق الجبر تجزى الهبة في شيء ثم العفو في نصف ذلك الشيء وتبطل الهبة  
في مال الاشياء وذلك يمدل ثلاثة أشياء وبمد الجبر يمدل أربعة أشياء وقد أجزنا الهبة  
في شيء فذلك ربع المبد ولو كانت قيمته ثلاثين ألفاً فاختار الدفع دفع منه ثمانية أجزاء من  
أحد عشر جزءاً وأوجه فيه ان نصف الدية وهي عشرون ألفاً والقيمة وهي ستون ألفاً تضمها  
الى القيمة أيضاً فتصير مائة ألف وعشرة فإصاب حصة نصف القيمة ونصف الدية بدفعه

وذلك ثمانون ألفا فيكون ثمانية اجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد وسلم له ما بقي وان كانت  
قيمة أربعين ألفا فانه يدفع خمسة اسباع العبد ويجوز الهبة في سبعة لاننا نأخذ ضعف الدية  
فنضمه الى القيمة فيصير ستين ألفاً ثم زيد عليه مثل القيمة مائة ألف وأربعين ألفاً فاصاب  
حصة نصف القيمة ونصف الدية وذلك مائة ألف يدفعه وذلك خمسة اسباع العبد كل سبع  
عشرون ألفاً ثم نجيز الهبة في سبعين والعفو في نصف سبع فيحصل تنفيذ الوصية في سبعين  
ونصف ويسلم للورثة خمسة \* ولو كانت قيمته ألفاً واختار القداء فتقول لو لم يكن هنا العفو  
لجازت الهبة في جميع العبد لانه يدفعه بشرة آلاف ويخرج العبد من الثلث ولو لم تكن  
الهبة وكان العفو بأفراده فكان يؤخذ نصف القيمة ويضم الى الدية ثم يفدى بحصة الضعف  
وهو السدس فاذا اجتمعاً فلا بد من أن يفدى الهبة بسدس العبد فيصير القداء كله في الثلث  
لان الهبة مثل الوصية بالعفو فاذا فداء بالثلث حصل للورثة ثلث الدية وحصل للموهوب له  
ثلث العبد بالهبة وثلثا بالعفو وهو نصف ما حصل للورثة فيستقيم الثلث والثلثان \* وعلى طريق  
الدينار والدرهم السبيل أن تحمل العبد ديناراً ودرهماً ثم تجيز الهبة في الدينار والدرهم لان  
العفو لا يتبين ما لم تجز الهبة في الكل ثم تجز العفو في الدينار وتبطله في الدرهم فتندى الدرهم  
بشرة أمثاله فيصير للورثة عشرة دراهم فمثل أربعة دنائير فاقب القصة وعد الى الاصل وقل  
قد كنا جعلنا العبد ديناراً ودرهماً والدرهم أربعة والدينار ثمانية فذلك اثنا عشر وقد أجزنا الهبة  
في الدرهم وذلك أربعة ثم فداء بشرة أمثله وذلك أربعون فيستقيم الثلث والثلثان وهذا  
التخريج مادامت قيمة العبد اقل من خمسة آلاف \* وان كانت قيمته خمسة آلاف أو أكثر  
فانما تحمل العفو كان لم يكن ونسب الهبة خاصة فتقول لو لم يكن العفو جازت الهبة في الكل  
لانه يخرج من الثلث فلو أجزنا شيئاً من العفو بنقص القداء وباعتباره فنقص الهبة واذا  
استقصت الهبة انتقص ماله فلهاذا أبطلنا حكم العفو عن الجناية \* أو نقول لو لم يكن هناك هبة  
لكان يدفعه بنصف الدية للمعنى الذي قلنا انه يفدى بمقدار الضعف وهو النصف فاذا كان  
هنا هبة فلا بد من أن يفدى بمثله أيضاً وذلك جميع الدية ولو وهب عبده في مرضه لرجل  
فقتل العبد الواهب عمداً وله وليان ففما أحدهما قبل للموهوب له ادفعه أو افده فان اختار  
دفعه رد ثلاثة اخماسه بنقص الهبة ويدفع أحد الخمسين الباقيين الى الذي لم يدفع ويسلم له  
الخمس ويقسم الاثنان الاربعة الاخماس بينهما على اثني عشر سهماً يضرب فيها الذي لم يدفع

بسببة والذي ضا بخمسة وفي المسئلة حكمان حكم بين الموهوب له وبين الوارثين وحكم فيما بين الوارثين فأما الحكم بينهما وبين الموهوب له فالسبيل أن يجعل العبد على ثلاثة أسهم وتجزز الربة في سهم وتبطلها في سهمين ثم يدفع نصف ذلك السهم بالجناية فوقه فيه كسر فضضه فيصير ستة ثم تجزئ الهبة في سهمين وتبطلها في أربعة ثم تدفع سهما واحدا بالجناية لأنه عفا أحدهما وبقي حق الذي لم يعف فاذا دفع ذلك السهم بالجناية زاد مال الميت فتطرح من نصيب الورثة سهما فيصير العبد على خمسة ثم تجزئ الهبة في سهمين وتبطلها في ثلاثة ثم تدفع سهما بالجناية فيصير للورثة أربعة مثلاً ما هذافيه الوصية وأما الحكم بين الوارثين فنقول التركة تقسم بعد تنفيذ الوصية على ما تقسم ان لو لم يكن هناك وصية ولو لم يكن هنا وصية لكان العبد بينهما نصفين لكل واحد منهما سهمان ونصف ثم السهم المدفوع بالجناية للذي لم يعف خاصة لان ذلك السهم بمنزلة مال على حدة فيصير للذي لم يعف ثلاثة أسهم ونصف وللذي عفا سهمان ونصف فضضه فيصير نصيب الذي لم يعف سبعة أسهم ونصيب الذي ضا خمسة فذلك اثنا عشر فتستقيم الاربعة الاخماس على ذلك وهذه المسئلة بينهما قد أوردتها في الاقرار وقد يتهاجعة وان اختار القداء فان كانت قيمة العبد ألف درهم فانه يقضى بخمسة آلاف درهم وتجزز الهبة في الكل لان مال الميت صار ستة آلاف فيخرج العبد كله من الثلث ويقسم الخمسة آلاف بين الاثنين على اثني عشر سهماً للذي لم يعف أحد عشر وللماقي سهم لأنه لو لم يكن هنا وصية لكانت الخمسة للذي لم يعف خاصة والعبد بينهما نصفان فبعد تنفيذ الوصية يضرب الذي لم يعف في الباقي بخمسة آلاف وخمسمائة والماقي بخمسمائة فاذا جمعت كل خمسمائة سهماً يصير ذلك اثني عشر سهماً وكذلك ان كانت قيمته ألفي درهم أو ألفين وخمسمائة جازت الهبة في الكل لأنه اذا فـاه بخمسة آلاف صار مال الميت سبعة آلاف وخمسمائة فيكون ألفاً وخمسمائة مقدار ثلث ماله فيخرج العبد من ثلثه ويقسم الاثنان الخمسة آلاف يضرب فيها الذي لم يعف بنصف الدية ونصف قيمة العبد والماقي بنصف قيمة العبد فيكون مقسوماً بينهما على ذلك \* وان كانت قيمته ثلاثة آلاف رد ربع العبد وصارت الهبة في ثلاثة أرباعه فيقديه بثلاثة أرباع نصف الدية لانا نجعل العبد على ثلاثة وتجزز الهبة في سهم ثم نقضى ذلك السهم بمثل ومثل ثلثه لان القيمة من نصف الدية هكذا مقدار ما تجوز الهبة فيه منه ينبغي أن يقديه بذلك المقدار فيزداد مال الميت بسهم وثلثي سهم فاطرح من نصيب الورثة سهماً وثلثي سهم فيبقى من نصيبهم ثلث سهم



ومن نصيب الموهوب له سهم فإذا جلت كل ثلث سهماً صار ذلك أربعة أسهم وقد تجاوزت  
 الية في ثلثة مقدار ذلك أثمان ومائتان وخمسون وبطلت في سهم فيقضى تلك الثلاثة بمثلها  
 ومثل ثلثها فيصير للورثة ستة مثل ما قدنا فيه اوصية ثم يقسم ذلك الاثنان بينهما فيضرب  
 فيه الذي ضا بنصف قيمة البعد والآخر بثلاثة أرباع نصف الدية ونصف قيمة البعد ويجعل  
 ربع البعد سهماً في هذه القسمة نصفين يحتسب كل واحد منهما ما أصابه من ذلك مقدار حقه  
 لأن جنس المالين مختلف فلا يتأني قسمة الكل دفعة واحدة فلا بد من أن يجعل ما بقي من  
 البعد بينهما نصفان كما كان أصل البعد بينهما نصفين لو لم يكن هنا هبة وأجاز محمد رحمه  
 الله في الكتاب طرقاً آخر قل السبيل أن يجعل كل ألف على ثلاثة أسهم فيصير نصف  
 الدية خمسة عشر سهماً ويصير البعد تسعة أسهم ثم نجيز الية في ثلث البعد وهو ثلاثة أسهم  
 ثم نقضى تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثها وذلك خمسة فظهر الزيادة في نصيب الورثة بخمسة  
 أسهم فالسبيل أن نطرح من نصيبهم خمسة فيصير البعد أربعة أسهم للورثة سهم واحد للموهوب  
 له ثلاثة ثم نقضى تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثها وهو خمسة فيصير ستة مثلي ما قدنا فيه الوصية  
 فيستقيم الثلث والثلثان \* ولو أن رجلاً وهب في مرضه عبداً من رجل ثم أن البعد قتل  
 الواهب خطأ وله وليان ففأعنه الوليان فإن الموهوب له يرد نصف البعد ويجوز له النصف  
 \* والسبيل فيه أن ينظر أنه لو لم ينف كان كم يدفع بالجنابة وكم يدفع بحكم نقص الية فمقدار  
 ما كان يدفع بحكم نقص الية يرد بعض النفو ومقدار ما كان يدفع بالجنابة يسلم له لانهما لما  
 عفا فقد بطل حكم الجنابة وإنما بقي حكم الية فنقول لو لم يكن النفو لكان يدفع جميع البعد  
 نصفه بحكم نقص الية فلما بطل حكم الجنابة بالنفود النصف بحكم نقص الية ويسلم للموهوب  
 له النصف وصار في الحكم كأنه مات عن عبد ونصف ويسلم للموهوب له نصف البعد وللورثة  
 نصف عبدي الظاهر وفي الحكم عبد كامل لانهم استهلكوا نصفه بالنفو \* ولو وهب عبده  
 لرجل في مرضه ثم أن البعد قتل عبداً للموهوب له وقيمتها سواء ففأعنه الاولياء فإن  
 الموهوب له يرد ثلثي البعد ويجوز له الثلث والجنابة على عبده باطلة لانه جنى على عبد ماله  
 وجناية البعد على مال ماله خطأ تكون هدرًا \* ولو كان الميت ترك عبيدين أحدهما  
 الذي جنى والآخر الذي وهب فإن عفا الاولياء بمنزلة قبضهم موجب الجنابة ويرد  
 للموهوب له نصف البعد ويسلم له النصف هكنا قال في بعض النسخ وفي بعض النسخ

قل يرد ثلث البعد وسلم له الثلثان وهذا هو الاصح \* وتفسير المسئلة أنه لو وهب لرجل  
 عبدا في مرضه ثم ان عبدا آخر للموهوب له جنى على الواهب ثم عفا الاولياء عنه فانه  
 يجعل في الحكم كأن الميت ترك عبيدين لان الوهوب له كان غاطبا بالدفع أو الفداء فبما  
 عفا الاولياء صار في الحكم كأنهم استوفوا وحصل للميت عبيدين فنجز الهبة في الثلث  
 وهو ثلثا عبد قتل في ثلث عبد فورد الثلث ويجعل للورثة ثلثا هذا البعد والبعد الآخر الذي  
 سلم لهم بحكم الجناية فيسلم لهم عبد وثلاث مثالا ما قلنا فيه الوصية \* فظهر أن الصحيح ما  
 ذكره في بعض النسخ أنه يرد ثلث البعد وهذا كله اذا كانت قيمته عشرة آلاف فان كانت  
 قيمته عشرين ألفا وقد قتل البعد الواهب ولا مال له غيره فيبني أن يعرف أنه لو لم يكن  
 المفو كيف يكون حكمه حتى يبنى عليه عند المفو فتقول لو لم يكن المفو لكان يسلم له الحصان  
 ثم يقدى ذلك بخمسي ادية لانا نجيز الهبة في الثلث ثم تقضى ذلك بخمسي ادية لانا نجيز الهبة  
 في الثلث ثم تقضى ذلك لثلاث بمثل نصفه فيكون البعد على ستة أسهم نجيز الهبة في سهمين  
 وتقديه بسهم فيصير للورثة خمسة فاطرح من نصيبهم سهما ويبقى للورثة ثلاثة وللموهوب له  
 سهمان فصار البعد على خمسة وقد جازت الهبة في خمسة ثم يقضى ذلك بسهم واحد فيصير للورثة  
 أربعة أسهم وهو يخرج مستثما أيضا على الطريق الذي ذكره محمد رحمه الله في المسئلة المتقدمه  
 بأن نجعل كل ألف ثلاثة أسهم فصار القيمة ستين وادية ثلاثين ثم نجيز الهبة في الثلث  
 وهو عشرون سهما ثم تقضى ذلك بشرة وهو الدائر فيطرح من نصيب الورثة عشرة فصار  
 البعد خمسين سهما وقد أجزنا الوصية في عشرين وذلك خمس البعد واذا أردت أن تعرف مقداره  
 بالدرهم فقل قد أجزنا الهبة في خمسي البعد وذلك ثمانية آلاف وبقي للورثة اثنا عشر ألفا ثم  
 تقضى الورثة ذلك بخمسي ادية وذلك أربعة آلاف فيصير للورثة ستة عشر ألفا وهو مثالا  
 ما قلنا فيه الوصية فإذا عفا لا يختلف الجواب لان أربعة آلاف من الفداء كأنها في أيديهم  
 اذا ضمنت ذلك الى ما قبضوا يبين ان السالم لهم ستة عشر ألفا \* واذا وهب عبدا في  
 مرضه لرجل ثم ان البعد قتل الواهب خطأ وله وليان ففنا عنه أحدهما فانه يقال للموهوب  
 له ادفع نصفه الى الذي لم ينف أو افده فان اختار الدفع دفع الى الذي لم ينف نصفه وان  
 العاقب ربه ويبقى له الربع لانهما لو لم يمفوا كان يدفع جميع البعد اليهما نصفه بالجناية ونصفه  
 بنقص الهبة ولو عفا لكان يدفع اليهما نصفه بنقص الهبة ولا يدفع بالجناية شيئا فاعفا أحدهما

وجب عليه أن يدفع إلى الذي لم يدفع نصفه درهم بالجناية ورهه بنقص الهبة بمنزلة ما لو لم يدفعوا  
 ويدفع إلى الماني درهم بنقص الهبة بمنزلة ما لو عتقوا فإن اختار القداء عتداه للذي لم يدفع بخمسة  
 آلاف وسلم له العبد كله إذا كانت قيمته قدر ثلث الدية أو أقل لانهما لو لم يدفعوا لكان عند  
 اختيار القداء يسلم له كله بالهبة فلما عفا أحدهما بطل حقه في الجناية وبقي حق الآخر فيفديه  
 بنصف الدية وهو خارج من الثلث لأن قيمته إذا كانت قدر ثلث الدية قال الميت في الحاصل  
 عشرة آلاف فإن القداء خمسة آلاف وقيمة العبد ثلاثة وثلاث آلاف وقد استهلك الماني نصف  
 موجب الجناية وذلك ألف ومئتا ألف فكأنه في يده فيصير في يد الموهوب له عبد قيمته  
 ثلاثة آلاف وثلث وفي يد الورثة ستة آلاف وثلثان فهاذا سلم العبد للموهوب له وأما  
 حكم القسمة فيما بين الاثنين أن تقول يضرب الذي لم يدفع بالقداء بنصف قيمة العبد والماني  
 يضرب بنصف قيمة العبد ونصف قيمته أيضا لكان المفو لانا جملنا مال الميت القداء وهو  
 للذي لم يدفع وعيدا بالهبة وهو بينهما ونصف عبد قد استهلكه الآخر بالمفو فيضرب هو  
 به كما يضرب الآخر بالقداء ويان ذلك أنه لو كانت قيمته أثنى درهم وقد اختار القداء  
 بخمسة آلاف فاجعل في الحكم كأن الآخر استوفى نصف العبد وهو ألف درهم فيجمع  
 إلى نصف الدية فيصير ستة آلاف فيقسم بينهما على حساب ما لو لم يكن هناك وصية وذلك  
 عبد بالميراث ونصف عبد ونصف الدية بالعناية فيضرب الذي لم يدفع بنصف الدية ونصف  
 العبد وذلك ستة آلاف فاجعل كل ألف سهمًا والآخر يضرب بتصني عبد وذلك ألفان  
 فيكون الكل ثمانية نصيب الماني من ذلك ربع ستة آلاف وذلك ألف وخمسمائة وقد وصل  
 إليه نصف 'عبد وهو ألف درهم بالمفو بقي حقه في خمسمائة فيأخذ من القداء خمسمائة ولو كانت  
 قيمة العبد خمسة آلاف واختار القداء بطلت الهبة في ثلاثة ويرد ثلث العبد إلى الوراثين ثم  
 يفدي للذي لم يدفع بثلث الدية لأن العبد هنا لا يخرج كله من الثلث فإنه حين كانت قيمته  
 ثلاثة آلاف وثلث ألف استوي الثلث والثلثان فيما ذكرنا من القداء فإذا جاوزت قيمته ذلك  
 لم يخرج أبدا كله من الثلث فلا بد من اعتباره معنى الآخر فيه والطريق فيه أن يجعل العبد  
 على ثلاثة أسهم تجوز الهبة في سهم وتبطل في سهمين ويفدي السهم الذي جازت الهبة فيه بمثليه  
 لأن الدية ضعف قيمة العبد وقد جاز المفو في نصف ذلك السهم يفدي النصف الآخر  
 بمثله وما يجعل العبد على ستة لأن الثلث انقسم على نصيبين ثم نجيز الهبة في سهمين ونفدي

أحدهما بتثنية فيصير في يد الورثة ستة أسهم أربعة من العبد وسهمان من الدية وفي الحكم كانه  
سبعة فان الماني قد استهلك سهما واحدا وهو محسوب عليه بمنزلة القائم في يده فقد ازداد  
مال الميت بثلاثة أسهم لان حاجتهم الى أربعة لما نفذوا الهبة في سهمين فهذه الثلاثة هي السهام  
ادائرة فنظر حراما من نصيبهم يبق في أيديهم سهم من العبد وسهمان من ادية وسهم قد استهلكه  
الماني فذلك أربعة وقد نفذوا الهبة في سهمين فيستقيم الثلث والثلثان وتبين بهذا ان العبد صار  
على ثلاثة أسهم وان الهبة انما بطلت في ثلثه وصحت في ثنيه مقدار ذلك ثلاثة آلاف  
وثلاث ألف وبغدي الثلث بثلث ادية وذلك ثلاثة آلاف وثلث ألف ويحصل للورثة ثلث  
العبد أيضا وقيمه ألف وثلثا ألف وقد استهلك الماني ثلثي ألف فذلك كله ستة آلاف وثلث  
ألف فيستقيم الثلث والثلثان وأما بيان الحكم فيما بين اوارثين وهو ان يقسم ثلث الدية وثلث  
العبد بين الاثنين يضرب فيه الماني بنصف القيمة وثلث القيمة أيضا ويضرب الذي لم يف  
بنصف القيمة وثلث الدية لان حق الماني في مال الميت هو العبد الذي تركه الميت ونصف  
العبد الذي وصل اليه بالجاية فال الدية انما وجبت للذي لم يف ولم يجب للماني شيء من الدية  
لهذا لم يضرب هو بشيء من الدية وانما الآخر هو الذي يضرب بنصف الدية وعلى الطريق  
الذي يشير اليه محمد رحمه الله في الكتاب السبيل أن تجعل نصف الدية خمسة عشر سهما كل  
ألف على ثلاثة ونصف العبد الذي استهلكه الماني تسعة ونصفا ثم تجوز الهبة في ثلث العبد  
وذلك خمسة أسهم لان العبد كله صار خمسة عشر سهما فاذا جازت الهبة في خمسة فبغدي  
ذلك بشرة لان الدية ضعف القيمة يزداد مال الورثة بخمسة أسهم وقد استهلك الماني  
نصف ذلك بالنفو وهو سهمان ونصف فاطرح من نصيب الورثة وهو عشرة سبعة أسهم  
ونصفًا يبق من نصيبهم سهمان ونصف ونصيب الموهوب له خمسة فاذا جعلت كل سهمين  
ونصف سهما يصير العبد على ثلاثة وانما تجوز الهبة في ثلثه وتبطل في ثنيه ثم تخيير كما  
ينالو أن عبد الرجل قتل رجلا خطأ وله وليان فدفع نصفه الى أحدهما والآخر غائب ثم  
مات العبد ثم حضر الغائب ولا مال للمولى رجوع الغائب على القابض رابع قيمة العبد لا  
قبض نصفه لنفسه فكان مضمون عليه وانما يسلم ذلك النصف له اما سلم النصف الآخر  
لشريكة ولم يسلم ولا ضمان على المولى للغائب لان الحق في النصف الباقي كال رتبة العبد  
وقد مات العبد فتبطل لقوات عمله وحكم ضمان المولى لم يذكره في الكتاب والاصح أن

يقال أن كان المولى دفع بقضاء القاضى فلا ضمان عليه وإن كان دفع بغير قضاء القاضى فللغائب  
 أن يضمن أيهما شاء ربع قيمة العبد فإن شاء المولى بالتسليم وإن شاء القاضى بالتبض ولو  
 كان المولى فدى النصف من الشاهد بنصف الدية والآخر غائب ثم مات العبد فلهما يقتسمان  
 نصف الدية بينهما نصفين ثم يأخذان من المولى نصف الدية أيضا فيقتسمانه نصفين لأنه إذا  
 اختاره من أحدهما فهو اختيار من الآخر لأن النفس واحدة فلهما حضر فبو خضم عن جميع  
 الورثة ويحمل اختيار المولى الفداء بمحضرة أحدهما بمنزلة اختياره الفداء بمحضرتها وهذا لأن  
 بالفداء يمول الحق من الرقة إلى ذمة المولى ولو فدى من أحدهما ثم قتل العبد فأخذ السيد  
 قيمته فإنه يدفع نصف القيمة إلى الغائب ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ قال رضي  
 الله عنه وأعلم أن هذا الجواب في الظاهر متناقض لأنه ذكر أولا أن اختياره الفداء من  
 أحدهما اختيار من الآخر وتجب لهما جميع الدية ثم قل إذا قتل العبد بعد فاداه من أحدهما  
 فإنه يدفع نصف القيمة إلى الغائب فيأخذ على قياس الجواب الأول أن يدفع نصف الدية فأما  
 أن تحمل المسئلة على روايتين كما هو في اختياره الفداء فإن اختياره الدفع في حق أحدهما هل  
 يكون اختيارا في حق الآخر فيه روايتان بينهما في الصالح والجماع أو يقال فرق بين قتل  
 العبد وموته فإنه إذا مات فلم يوجد هنا شيء يقوم مقامه فيجعل حقه ما متحولا إلى الدية فأما  
 إذا قتل فقد وجبت القيمة على القتال وهو قائم مقام العبد فيتحول من الآخر إلى القيمة  
 ويكون حقه في نصف القيمة وحق الأول في نصف الدية أو يقال يحتمل أن موضع المسئلة  
 فيما إذا كانت قيمة العبد مثل الدية أو أكثر فلو دفع المولى نصف العبد إلى أحدهما واختار  
 الفداء في النصف الآخر فقد ذكر في الجماع أن اختيار دفع النصف إلى أحدهما يكون اختيارا  
 في حق الآخر وفي كتاب الصلح ذكر أن اختياره دفع نصف العبد إلى أحدهما بطريق الصلح  
 لا يكون اختيارا في حق الآخر وقد وفق بعض شايخنا رحمهم الله بين الروايتين فالأما ذكر  
 في كتاب الصلح أن المصالحة تجوز بدون حقه وإنما اختيار الدفع إليه بناء على هذا فأما إذا اختار  
 دفع نصف العبد إليه يكون اختيارا في حق الآخر كما ذكره في الجماع ولكن يتبين بما ذكر  
 هنا أن الجواب سواء وأن اختيار دفع النصف إلى أحدهما لا يكون اختيارا للدفع في حق  
 الآخر لأنه يقول دفع النصف إلى أحدهما اختيار الفداء في النصف الآخر فصارت المسئلة  
 على روايتين وجه تلك الرواية أن الأولياء يقومون مقام الميت والحق في الحاصل للميت فهم

جميعا كشخص واحد في حق ذلك فيكون اختياره في حق البض اختيارا في حق الكل  
 ووجه هذه الرواية هو أن الحق قد تفرق بين الولين فصار لكل واحد منهما نصفه ويجعل  
 هذا في الحكم كناية البعد على شخصين فلا يكون اختيار الدفع في نصيب أحدهما  
 اختيارا للدفع في نصيب الآخر فإذا اختار القداء في نصيب الآخر وهو مصر لا يتقدر على  
 شيء فإنه يرجع على صاحبه برغم الدية إلا أن يشاء صاحبه أن يعطيه نصف قيمة المبدان كان  
 مستهلكا وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله إلا أن مذهبا إذا كان مسرا كان اختياره  
 باطلا ويجبر على دفع البعد بالبنية فيصير الآخر ضامنا له نصف ما قبضه على وجه التملك  
 وهو ربع قيمة البعد إلا أن يشاء أن يعطيه برغم الدية وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله اختياره  
 صحيح وإن كان مسرا وقد بينا المسئلة في الديات وإنما حق الآخر في ذمة المولى يطالبه به  
 إذا أيسر ولا سبيل على شريكه ولو وهب المريض عبده لرجل بثك ماله وقيمته ألف درهم  
 فإن اختار المولى الدفع دفعه كله خمسة بالبنية وأربعة أخماسه بنقص البية لأن البية إنما تجوز  
 في سدس البعد ووصية الآخر بالسدس أيضا فإن الثلث بينهما نصفين لاستواء حقهما فيه  
 وللورثة أربعة أسهم ثم يدفع السهم الذي جازت البية فيه بالبنية فيصير للورثة خمسة وحاجتهم  
 إلى أربعة فظهرت الزيادة في نصيبهم سهم وهو السهم الدائر فيطرح ذلك من أصل حقهم  
 بقي حقهم في ثلاثة وحق الموصى له في سهم وحق الموهوب له في سهم فيكون البعد على خمسة  
 ثم يدفع الموهوب له خمسة بالبنية فيصير للورثة أربعة مثلا ما قلنا فيه أو وصية ويصير في الحكم  
 كان المريض مات عن عبد وخمس عبد على قياس ما تقدم من المسائل ثم هذا الجواب منى  
 على قول أبي حنيفة فأما عندهما ينبغي أن يضرب الموصى له بثلث البعد وبثلث خمس البعد  
 لأن الميت في الحكم إنما ترك عبدا وخمسا فالموصى له بالثلث يضرب في الثلث بجميع ذلك  
 والموهوب له يضرب بالثلث بجميع البعد كما هو مذهبا أن الموصى له عند عدم إجازة الورثة  
 يضرب بجميع وصيته وإن كان أكثر من الثلث وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يضرب إلا  
 بمقدار الثلث فالأمر تحقق المساواة بينهما على أصل أبي حنيفة رحمه الله ففرقنا أن الجواب بناء  
 على مذهبه وإن اختار القداء فداه بجميع الهبة فإن الهبة تصح بجميع البعد فإن ماله في الحاصل  
 أحد عشر ألفا الدية والبعد فيكون نصيب الموهوب له من الثلث مقدار قيمة البعد فلها  
 جازت البية في جميعه فيفديه بشرة آلاف ثم يعطى الموصى له بالثلث من الدية إلى تمام الثلث

وثلاث ماله ثلاثة آلاف وثلاث ألف وقد سلم للموهوب له مقدار ألف فيأخذ الموصي له من  
 الدية ألفين وثلاثي ألف ويسلم للورثة سبعة آلاف وثلاث ألف وقد قلنا اوصية في ثلاثة  
 آلاف وثلاثي ألف فاستقام الثلث والثلثان وإن كانت قيمته أثنى درهم فإن اختار الدفع  
 فالجواب كما بينا وإن أجاز القداء فإنه يفديه بجميع الدية لأنه يسير مال الميت اثني عشر ألفا  
 فيكون مثله أربعة آلاف وللموهوب له نصف الثلث فمرفا أن قيمة البعد لم تزد على مقدار  
 حقه قلنا جازت الهبة في جميع البعد ويسلم للموصي له ما بقي من الثلث وذلك ألفا درهم وللورثة  
 ثمانية آلاف فيستقيم الثلث فإن قيل هذا الجواب يحتمل أن أحدهما وصى له بثلاث المائات  
 وذلك أربعة آلاف والآخر موصى له بالبعد وقيمه ألفان فكيف يجعل الثلث بينهما نصفين  
 وحق أحدهما ضعف حق الآخر بل ينبغي أن يجعل الثلث بينهما لأننا قلنا هو كذلك في  
 الحقيقة وإنما جعل الثلث بينهما نصفين للضرورة لأنه لم لو نقص حق الموهوب له احتاج  
 إلى نقص الهبة في بعض الهبة وبقدر ذلك ينقص من الدية لأنه إنما يلزمه من القداء بقدر  
 ما تجوز فيه الهبة فاما ما تنقص فيه الهبة من البعد لا يجب على الموهوب له أن يفديه وإذا انتقص  
 القداء انتقص حق الموصي له بالثلث فلم يبق هنا وجه سوى تصحيح الهبة في جميع البعد  
 ليفديه بجميع الدية فإن في ذلك توفير النصفة على الموصي له بالثلث وحكي أن ابن جماعة رحمه  
 الله كتب إلى محمد رحمه الله حين كان بالرقعة أن هذه المسئلة لا تخرج على الأصول المروية فكتب  
 إليه محمد رحمه الله هو كما قالت وإنما لم نعرف حسابا يبين لنا به قدر مال الميت فانا كلما نقصنا الهبة  
 في شيء انتقص مال الميت بقدره فإن كان عندك ذلك الحساب فنر علينا به وإن كانت قيمته  
 أكثر من الثمن فإن اختار دفع رد أربعة أخماسه بنقص الهبة ويدفع الخمس بالجناية ويكون  
 للموصي له خمس البعد لما بينا في الفصل الأول فإن الطريق عند اختيار الدفع لا يختلف وإن  
 قال أما أفدى وقيمة البعد ثلاثة آلاف رد خمسة أثمانه بنقص الهبة وفدى ثلاثة أثمانه بثلاثة  
 أثمان الدية ويمطى الموصي له بالثلث من الدية مثل ثلاثة أثمان البعد وما بقي فهو للورثة لأن تجوز  
 الهبة في جميع البعد هنا غير ممكن فإنه لا يفديه بأكثر من عشرة آلاف فصار مال الميت ثلاثة  
 عشر أثمانا ثلث ماله أربعة آلاف وثلث ألف فإذا جاوزنا الهبة في جميع البعد لم يبق للموصي له  
 من الثلث إلا ألف وثلث ولا يجوز أن تكون وصيته أقل من وصية البعد فإذا تلمذ تنفيذ  
 الهبة في جميعه فلما السبيل في معرفة مقدار ما تجوز فيه الهبة أن تقول الهبة يكون على ستة أسهم

وانما تجوز الية في سهم منه وهو نصف الثلث ثم يقدى ذلك السهم بثلاثة أمثاله ومثل ثمة  
لأن ادية من القيمة هكذا فان القيمة بثلاثة آلاف وادية عشرة آلاف فإذا فداها بذلك ازداد  
مال الميت بثلاثة أسهم وثمة \* فالسبيل أن يطرح من أصل حقهم ثلاثة أسهم وثمة بقي  
العبد على سهمين وثمة سهم فانكسر بالاثلاث فاضربه في ثلاثة فيكون ثمانية وحق الورثة  
في سهمين وحق الموصى له في ثلاثة وحق الموهوب له في ثلاثة فلهذا جازت الية له في ثلاثة أمثاله  
ثم يقدى ذلك بثلاثة أمثاله ادية وذلك ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون ومن حيث السهام انما  
يقدى هذه الثلاثة بشرة أسهم ثلاثة أمثاله ومثل ثمة فيصير للورثة اثنا عشر وقد قدنا الية  
الحل واحد منهما في ثمة فيستقيم الثلث والثلاثان \* وعلى الطريق الآخر يقول يجعل كل ألف  
على ثلاثة أسهم فتكون ادية اثنين والعبد تسعة ثم يجوز للموهوب له الية في سدس العبد  
ففيه سدس ادية وهو خمسة فيزداد نصيب الورثة والموصى له بهذه الحصة \* فالسبيل أن  
يطرح من نصيبها خمسة بقي لها سهمان ونصف لأن سهام العبد تسعة للموصى له سهم ونصف  
والورثة ستة فذلك سبعة ونصف اذا طرحت منه خمسة بقي سهمان ونصف فاضغه فيصير  
حقهما خمسة وحق الموهوب له ثلاثة فلهذا صار العبد على ثمانية أسهم وانما تجوز الية في ثلاثة  
أمثاله مقدار ذلك من الدراهم ألف ومائة وخمسة وعشرون ثم يقدى ذلك بثلاثة أمثاله ادية  
وهو ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون فيأخذ الموصى له من ذلك ألفا وخمسمائة وخمسة وعشرين  
مثل ما سلم للموهوب له بقي للورثة من ادية ألفان وسبعمائة وخمسة وعشرون ومن العبد  
خمس أمثاله مقدار ذلك ألف وثمانمائة وخمسة وسبعون فإذا جمعت بينهما تصير أربعة آلاف  
وخمسمائة وذلك مثلا ما قدنا فيه الية والوصية فاستقام الثلث والثلاثان وكذلك ان كانت  
قيمتها أكثر من ذلك الى عشرة آلاف وطريق التخييع فيه كما بينا فان أوصى في هذه  
المسئلة بالسدس من ماله وقيمة العبد ألف درهم فان اختار المدفع دفع العبد كله خمسة أسباعه  
بنقص الية وسبعة بالمدفع بالجناية لأن وصية الموهوب له مثلا وصية صاحب السدس فان  
أوصى له بالعبد كله بالية وان لم تجز في جميع العبد تجوز في ثمة فوصية الموهوب له مقدار  
الثلث ووصية الآخر السدس فجعل ثلث المال بينهم أمثالا واذا صار ثلث المال على ثلاثة  
فالمال كله تسعة ستة للورثة وسهمان للموهوب له ثم يدفع الموهوب له سهمه بالجناية فيزداد  
نصيب الورثة فيطرح من نصيبهم سهمان فيجعل العبد على سبعة للموهوب له سهمان



وللموصى له سهم وللورثة أربعة ثم يدفع الموهوب له سهميه بالجناية فيصير للورثة ستة مثلاً ما قلنا فيه الوصية فإن اختار القداء فإن كانت قيمته ألف درهم جازت الهبة في الكل لأن مال الميت أحد عشر ألفاً وحق الموهوب له في ثلثي الثلث وقيمة العبد أقل من ثلثي الثلث فيسلم له العبد كله ويسلم للآخر سدس المال وذلك ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثون وثلث فحصل تنفيذ الوصيتين في ألفين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث وإن كانت قيمة العبد ألفي درهم فمقدار اختيار القداء مال الميت يصير اثني عشر ألفاً وثلثة أربعة آلاف فتجاوز الهبة في جميع العبد وللموصى له الآخر سدس المال وذلك ألفان وهو تمام ثلث المال وكذلك إن كانت قيمة العبد أكثر من ألفين فالجواب كذلك إلا أن تكون قيمة العبد مقدار سببي الدية أو أقل فإن زاد على ذلك حينئذ لا يخرج العبد من الثلث وإنما يقين هذه المسئلة بمسئلة أول الباب فقد ذكرنا هناك أن عند اختيار الدفع تجوز الهبة في الخمس وعند اختيار القداء تجوز الهبة في الكل إذا كانت قيمته مثل خمس الدية أو أقل فإن زادت على ذلك لا يخرج العبد كله من الثلث فهنا لما جازت الهبة عند الدفع في سببي الدية فمقدار القداء تجوز الهبة في الكل إذا كانت القيمة مثل سببي الدية أو أقل وكذلك في المسائل التي بعد هذا ينظر إلى حال الدفع فمقدار ما تجوز فيه الهبة عند الدفع فمقدار القداء إذا كان قيمة العبد مثل ذلك الجزء من الدية أو أقل تجوز في الكل حتى إذا كان عند الدفع يدفع سدس العبد بالجناية فمقدار القداء إذا كان العبد مثل سدس الدية أو أقل جازت الهبة في الكل ولو كان أوصى بربع ماله فإن اختار الدفع وقيمة العبد ألف درهم فهو على سبعة عشر سهماً لأن الموهوب له عند أبي حنيفة رحمه الله إذا يضرب بقدرة الثلث والآخر يضرب بالربع فيحتاج إلى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر ثملة أربعة وربعه ثلاثة فيصير ثلث المال بينهم على سبعة والثلثان أربعة عشر والمال كله أحد وعشرون للموهوب له أربعة ولصاحب الربع ثلاثة وللورثة أربعة عشر ثم يدفع إلى الموهوب له الأربعة بالجناية فيزداد مال الميت فالسبيل أن يطرح من نصيب الورثة أربعة فيصير نصيب الورثة عشرة وللموصى لهما - بعة فيكون العبد على سبعة عشر ثم يدفع الأربعة بالجناية فيصير للورثة أربعة عشر مثلاً ما قلنا فيه الوصية وينبغي في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن يضرب الموهوب له في الثلث بجميع العبد وهو أربعة والآخر بالربع وهو سهم واحد فيصير الثلث على خمسة أسهم والمال خمسة عشر إلا أن في الكتاب خرج المسئلة على

قول أبي حنيفة رحمه الله • وإن اختار الفداء وكان قيمة العبد مثل أربعة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من الدية أو أقل فإن الهبة تجوز في الكل ويضيه بجميع الدية ويعطى الموصى له بالربع الأقل من ربع جميع العبد كله بالهبة لأنه لو جازت الهبة في كله صار نصيبه فيجب أن يقسم الثلث بينهما على الحساب القى قلنا إذا كانت الهبة أربعة آلاف جازت الهبة في أربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من العبد لأنه يقدى ذلك بمثله ومثل نصفه فالدية من القيمة كذلك ثم التوزيع على قياس ما بينا • ولو أن رجلاً وهب في مرضه عبداً من رجل وقبضه فأعتقه ثم إن العبد قتل أو أهاب عمداً وله وليان ففعا عنه أحدهما فلا شيء على الموهوب له ويأخذ الذي لم ينف من المقت نصف الدية • وأصل بأن هذه المسئلة على ثلاثة أوجه إما أن يكون أعتقه قبل القتل أو بعد القتل وقبل ضربه أحدهما أو بعد القتل والغزو وكل وجه على وجهين إما أن يكون القتل عمداً أو خطأ وفي كل فصل حكمان حكم بين الموهوب له وبين الورثة وحكم فيما بين الوارثين فأما إذا كان القتل عمداً والعقب قبل القتل فلا شيء على الموهوب له لأنه لما عفا أحدهما صار نصيب الآخر مالا وأما قتله وهو حر فيجب على العبد للذي لم ينف خمسة آلاف والعبد خارج من الثلث لأن قيمته ألف درهم ومال الميت ستة آلاف ثم يقسم نصف الدية بين الاثنين على اثني عشر سهماً للذي لم ينف أحد عشر وللحافى سهم لأن مال الميت يقسم بينهما بعد تنفيذ الوصية على ما يقسم أن لو لم يكن وصية ولو كان القتل خطأ لم يكن على الموهوب له شيء أيضاً لأن التركة أحد عشر ألفاً فالألف خارج من الثلث ويجب على القاتل خمسة آلاف للذي لم ينف خاصة لأنه قد وجب لكل واحد منهما خمسة آلاف بالقتل فلما عفا أحدهما صار مستهلكاً نصيبه فيكون بمنزلة المستوفى بخلاف قتل العبد فإن هناك بالغو لا بصير مستهلكاً ولا مستوفياً شيئاً من المال فهذا لا يسلم نصف الدية للذي لم ينف ولو كان القتل قبل الاعتاق والمسئلة بحالها • إذا كان القتل عمداً فعلى العبد أن يسمى في نصف قيمته للذي لم ينف لأن نصيبه صار مالا بعد ما صار حراً وإمکن أصل الجنابة منه كان في حالة الرق فيكون الواجب من التوبة فهذا يستسميه الآخر في نصف قيمته وإذا استسماه في ذلك تبين أن مال الميت عبد ونصف فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث وهو نصف القيمة ويضمن نصف القيمة فإذا وصل ذلك إلى الورثة كان أو أصل إليهم تمام قيمة العبد وهو مثلاً ما قدنا فيه الهبة ثم يقسم الاثنان هذه القيمة فيضرب الذي لم ينف

بقيمة واحدة لان نصف القيمة وجب له بالميراث ونصف القيمة وجب بالجناية ويضرب  
 الم في نصف القيمة لانه أبطل حقه في الجاية بالفوق قسم القيمة بينهما اثلاثا ولو كان القتل  
 خطأ خمل للموهوب له قيمة وثالث لان القتل الخطأ يوجب المال وقد كان الموهوب له يخير  
 بين الدفع والقضاء وقد استهلكه بالمتى وهو لا يعلم بالجناية فوجب عليه القيمة وصار كان  
 الميت ترك عيدين لان الواجب قيمتان قيمة باعتبار القبض بحكم الهمة وقيمة بسبب الجناية ثم  
 لم للموهوب له ثلث ذلك وهو ثلث القيمة ويدفع قيمة وثالثا الى الورثة حتى يصير للورثة  
 نصف ما نقدنا فيه الهبة الا أنه لما عفا أحدهما فقد أبطل حقه في النصف فسقط عن الموهوب  
 له نصف القيمة وبقي عليه خمسة اسداس القيمة لانا اذا أسقطنا عن قيمة وثلث نصف قيمة  
 بقي خمسة اسداس القيمة نصف القيمة من ذلك والذي لم يدفع وثلث القيمة بينهما نصفان  
 والذي لم يدفع في الحاصل ثلثا القيمة والله في سدس القيمة ولو كان المتى بعد القتل والفوق  
 فال كان الموهوب له لا يعلم بالجناية فليس له قيمة واحدة لان تركه الميت قيمة بالهبة ونصف  
 قيمة بالجناية فيسلم للموهوب له ثلث ذلك وهو نصف القيمة وعليه قيمة واحدة بين الاثنين  
 اثلاثا لان حق أحدهما في جمع القيمة وحق الآخر في نصف القيمة فانما يقتسمانه بعد تنفيذ  
 الوصية كما يقتسمانه ان لو لم يكن وصية ولو كان القتل خطأ كان القتل على الموهوب نصف  
 القيمة اذا لم يعلم بالجناية لان موجب الخطأ المال فلما عفا أحدهما صار كانه استوفى نصف  
 القيمة لما بيناه في حكم التابض ثم التلطف ووجب عليه للآخر نصف القيمة ويكون  
 ذلك النصف كله للذي لم يدفع وعلى الموهوب له أيضا ثلث القيمة بينهما نصفان لان ما  
 الميت في الاصل قيمتان فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث ويجب عليه قيمة وثلث الا أنه  
 لما عفا أحدهما فقد أسقط نصف القيمة فانما بقي خمسة اسداس القيمة ولو كان الموهوب له  
 دبر العبد ثم ان العبد قتل الواهب عمدا ثم عفا أحد الاثنين فهذا مثل الاول لان مال المولى  
 قيمة ونصف القيمة من جهة الهبة والنصف من جهة الجناية وجميع ذلك على المولى فان موجب  
 جناية الدبر على مولاه فيجوز للموهوب له من ذلك الثلث وهو نصف القيمة وناه قيمة  
 واحدة يقتسمها الاثنان اثلاثا ولو كاتبه الموهوب له فالجواب كذلك الا نصف القيمة يجب  
 على المكاتب والقيمة على الموهوب له فصار ماله قيمة ونصفا فيسقط عن الموهوب له نصف  
 القيمة بالوصية ويؤدى نصف القيمة وبسعى العبد في نصف القيمة فيقتسمها الاثنان اثلاثا

وكذلك لو وهبه الموهوب له من غيره فدبره الثاني أو كاتبه فهو على ما وصفنا ولو كاتب الموهوب له الاول ثم انه قتل الواهب خطأ وله وليان فمما أحدهما فلي الموهوب له ثلث قيمته بينهما نصفين وفي بعض النسخ قال فلي الموهوب له ثلثا القيمة والاول أصبح لان مال المولى في الاصل قيمتان قيمة بالية وقيمة بالجنابة عن المكاتب فيسقط عن الموهوب له ثلث ذلك وهو ثلثا القيمة ويبقى عليه ثلث القيمة بينهما نصفين وقد صار العاقبة بمنزلة المستوفى لنصف القيمة من المكاتب فيبقى على المكاتب نصف القيمة للذي لم ينف ولو كان الموهوب له وهبه من رجل آخر ثم قتل البعد الواهب خطأ فالموهوب له الثاني بالخيار فان اختار الدفع تبين ان مال الميت قيمتان فيجوز للموهوب له الثلث وهو ثلثا القيمة لو تضمن ثلث القيمة فيكون ذلك مع البدين بين الاثنين نصفين لانه لم ينف واحد منهما فان اختار القضاء فالبعد خارج من الثلث اذا كانت قيمته خمسة آلاف أو أقل فانه يقبضه بجميع ادية فيصير مال الميت خمسة عشر ألفا وان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف ضمت القيمة الى ادية حتى يقين مال الميت كم هو فيسقط عن الموهوب له ثلث ذلك ويضم ما وراء ذلك الى تمام القيمة ويأبى اذا كانت قيمته ستة آلاف فمال الميت ستة عشر ألفا فيسلم للموهوب له ثلثه وهو خمسة آلاف وثلاث آلاف وانما يفرم ثلثي ألف وكذلك ما زادت قيمته فهو على هذا الحساب فان عفا أحد الاثنين فانه يقال للموهوب له الآخر ادفعه أو ادفعه فان اختار اسمع دفع نصف البعد وتبين ان مال الميت عبد ونصف والده في صار مستوفى للنصف بالنفو فجرت الحبة في ثلثي القيمة وهو ثلث المال وعلى الموهوب له الاول ثلث القيمة بينهما نصفين ونصف البعد للموهوب له الآخر ونصفه للذي لم ينف وان اختار القضاء فدى نصفه بخمسة آلاف وجازت الحبة في جميع المباديات قيمته مثل ثلثه أو ثلثي لان مال المولى هو قيمة نصف ادية لان في نصيب الذي عفا به بر قل من فزيادة على ذلك انما تظهر بالاختيار والاختبار فيما جاز فيه النفو فيجب ان يعتبر في نصيب الذي عفا نصف ادية وفي نصيب الذي لم ينف نصف ثبته ونصف القيمة ثم يجوز للموهوب له ثلث ذلك واذا ردت معرفة ذلك فاجب كل قيمة اسمع اني درهم فبكر من ست ثمانية آلاف ما خمسة آلاف فهو نصف ادية وانما قيمة البعد وأبى اسمع اني ثلثي أو البعد خارج من ثلث ويقسم الاثنان الثلثة آلاف ونصف القيمة للذي هو محسوب على باقي ضرب به في نصف قيمته من

قبل الميراث ونصف قيمته من قبل الجناية ويضرب فيه الذي لم يف بنصف نصف الدية ونصف  
 القيمة الذي كان على الموهوب له فما أصاب العاق حسب طيه من ذلك نصف القيمة الذي  
 أئلف وبأخذ الفضل وما أصاب الذي لم يف يسلم له فان كانت قيمته أكثر من ثلث القيمة  
 أو أقل من جميع الدية فانه لا يخرج العبد من الثلث فالسبيل أن يضم مال الميت بعضه الى  
 بعض وهو قيمة ونصف قيمة ونصف الدية فيجوز للموهوب له الثلث من ذلك ويضمن  
 الفضل ثم يقسم الاثنان فيضرب قيمة الذي لم يف بنصف القيمة ونصف الدية والعاق بنصف  
 القيمة من جهة المحبة ونصف القيمة الذي استهلكه بالجناية فيكون بينهما على ذلك وان كانت  
 قيمته عشرة آلاف سلم نصف الدية للذي لم يف وعلى الموهوب له ثلث الدية أيضا بينهما  
 نصفين لان مال الميت عشرون ألفا في الحاصل عشرة آلاف قيمة العبد وخمسة آلاف نصف  
 الدية للذي لم يف ومثله قد استهلكه العاق بالعفو فتصع المحبة في ثلث ذلك وذلك ثلثا قيمة  
 العبد وينرم الموهوب له ثلثي القيمة فيكون بينهما تسعة آلاف لستواء حقهما في العبد قبل المحبة  
 وبعدها وان كانت قيمته أكثر من عشرة آلاف بقدر اختار القداء من الذي لم يف بالسبيل  
 أن يضم جميع الدية الى جميع القيمة لان العاق استهلك بالعفو نصف الدية فكانه استوفى  
 ذلك ثم أئلفه وقد وجب للذي لم يف نصف الدية فتضم الدية الى القيمة ثم يسلم للموهوب  
 له ثلث جميع ذلك بطريق الوصية ويؤدى الفضل فيقسمه الاثنان نصفين حتى اذا كانت قيمته  
 عشرين ألفا فاذا ضمنت الدية الى القيمة كانت الجملة ثلاثين ألفا فيسلم للموهوب له من ذلك  
 عشرة آلاف وهو نصف قيمة العبد وينرم نصف القيمة فيكون ذلك بين الاثنين نصفين  
 ونصف الدية للذي لم يف خاصة ولو أن رجلا وهب في مرضه عبدا من رجل ثم ار العبد  
 قتل الواهب عمدا فضا الوليان عنه جاز العفو والموهوب له ثلث ذلك العبد وللورثة ثلثه لان  
 حكم الجناية بطل بعفوهما فكانه مات تحت يده ولا مال له سوى العبد فتجوز هبته في ثلثه  
 ولو عفا أحد الوالدين واختار الموهوب له الدفع فابدى بدفع ثلاثة اثمان العبد فيكون بينهما  
 نصفين ويدفع الخمس الى الذي لم يف ويبقى للموهوب له الخمس لان المحبة في الابتداء تجوز  
 في الثلث فاما عفا أحدهما وجب دفع نصف ذات الثلث فيصير العبد على ستة وتجوز المحبة في  
 سهمين ثم يدفع سهم الجنابة وهو الدار فطرح سهم العبد الورثة سهمه ويجعل العبد على خمسة  
 فيرد ثلاثة اثمانه بنصف المحبة وسبعة بالجناية ثم يقسم الاثنان هذه الاربعاء فيضرب الذي عفا

بنصف قيمة العبد والذي لم ينف بنصف الرقبة وخمس العبد وأورد المسئلة بينهما في الاقرار  
 الا أنه اعتبر اللفظ هنا وقال هناك للذي لم ينف ثلاثة أسهم ونصف والمافي سهم ونصف ولو  
 عفا أحدهما ثم عفا الآخر بعده دفع اليهما ثلاثة أخماس العبد بنقص الهبة ويسلم له الختان  
 لانهما لما عفاوا فقد جعل الذي عفا منهما آخر بمنزلة المستوفي خمس ذلك العبد بالانكلاف فاذا  
 سلم لهما ثلاثة أخماس العبد مع ذلك استقام الثلث والثلثان ثم يقسم الاثنان هذه الثلاثة أخماس  
 فيضرب فيه الذي عفا أولا بنصف القيمة والذي عفا آخرًا بنصف القيمة وبخمس الا أنه  
 يحسب عليه بالخمس الذي ألقه لانه انما عفا بعد ما صار مالا والاول منها عفا وقد كان  
 الواجب هو القصاص ولو أعتقه الموهوب له ثم عفا ما ضمن الموهوب له ثلثي قيمة العبد  
 لان عفوها مما يبطل حكم الجنابة ولم يظهر للميت مال سوى ذلك العبد فيسلم له الثلث بالهبة  
 ويضمن الثلثين لانه ألقه بالمتق ولو عفا أحدهما قبل صاحبه بعد المتق فلي الموهوب له  
 نصف قيمة العبد وعلى المتق نصف قيمته لان مال الميت هنا قيمة ونصف قيمة ونصف القيمة  
 من جهة الهبة ونصف القيمة بالجنابة وانما صار مالا بعد عتق العبد فيكون ذلك النصف عليه  
 ثم يقسم القيمة بين الاثنين فيضرب فيه المافي أولا بنصف القيمة والمافي آخرًا بقيمة كاملة  
 فتكون القيمة بينهما اثنا عشر ثلثاها للذي عفا آخرًا وبحسب عليه نصف القيمة الذي ألقه بالعفو  
 ويبقى له سدس القيمة الذي ألقه بالعفو ويبقى له سدس القيمة وفي الكتاب يقول يضرب  
 الآخر بثلثي قيمته وهذا الجواب خطأ وقع من جهة الكاتب والصحيح أنه يضرب بقيمة كاملة  
 للمعنى الذي قلنا الا أن ينشأ به أنه يحصل له ثلثا القيمة ولو كان الموهوب له أعتقه ثم ان العبد  
 قتل الراهب عمدا فضا الاثنان ضمهما فالموهوب له ضامن ثلثي قيمة العبد لان حكم الجنابة  
 قد بطل بعفوهما فلا يبين الميت مال سوى العبد ولو عفا أحدهما جازت الهبة في الكل ان  
 كانت قيمته ما بينه وبين القتل وخمسة لانه وجب على المتق نصف الدية للذي لم ينف فانه  
 قتله وهو حر ونصف الدية خمسة آلاف فاذا ضمنت به تميز وخمسة آلاف يكون حصة آلاف  
 وخمسة مائة فيبين أن العبد خارج من الثلث فيكون سالما للموهوب له الاول ثم يقسم الاثنان  
 بينهما هذه الخمسة آلاف يضرب فيه الذي لم ينف بنصف الدية ونصف القيمة والمافي بنصف  
 القيمة على ما كان يضرب فيه لو لم يكن هناك وصية ولا يضرب بحصة الجنابة لان نصيبه لم  
 يصر مالا فتكون القيمة بينهما على ثلثي عشر ولو عفا أحدهما ثم الآخر ففوا الاول جائز

ولا شيء على الموهوب له لما قلنا ظاهرا عفا الآخر يجوز عقوه في نصيب نفسه وبطل عن العبد مقدار حصته من نصف الدية وذلك أحد عشر سهما من اثني عشر ويكون على العبد للذي عفا أول مرة حصته من ذلك وهو سهم من اثني عشر لأن اسقاط الثاني انما يصح في نصيبه لا في نصيب شريكه ولا يضمن ذلك العافي آخر للذي عفا أولا لانه بالقوم سقط لا مستوفى وان كانت قيمته خمسة آلاف وقد عفا أحدهما فإلزام الميت قيمة العبد ونصف الدية وذلك عشرة آلاف فانما يجوز الهبة في ذلك وهو ثلاثة آلاف وثلاث ألف مقدار ثلثي العبد وبترم الزيادة الى تمام خمسة آلاف فيقسم الاثنان ذلك يضرب فيه الذي عفا بنصف القيمة فقط لأن نصيبه لم يصر مالا ويضرب الذي لم يصف نصف الدية لأن ذلك وجب له بالجناية ونصف القيمة فيقسمانه وعلى ذلك مريض وهب عبدا من مريض وقبضه ثم أن الموهوب له وهبه لصحيح ثم أن العبد قتل الواهب الاول ومات الثاني من مرضه ولا مال لواحد منهما سواء فانه يقال للثالث ادعاه أو افده لانه هو المالك عند جنايته فان اختار الدفع لورثة الثاني انتمعت الهبة في نصف العبد منهما جميعا لأنك تحتاج الى حساب له ثلث وربع وثلثه ثلث وذلك تسعة فأحر الهبة الاول في ثلاثة وللثاني في سهم وقد بطلت الجناية في الستة التي عادت الى الواهب الاول بنقص الهبة لأن الهبة لما بطلت في تلك الستة صارت جنايته على مولاه وجناية المملوك على مولاه خطأ تكون هبرا فانما تبقى الجناية في ثلاثة أسهم سهمين في يد الموهوب له الاول وسهم في يد الموهوب له الثاني وبدفار تلك الثلاثة بالجناية فيزداد مال الاول بقدر ثلاثة أسهم وهي السهام الدائرة فاطرح ثلاثة أسهم من نصيب الواهب الاول ويصير العبد على ستة أسهم ثلاثة للواهب الاول بنقص الهبة وثلاثة بالدفع بالجناية ويسلم لورثته ستة أسهم مثلاما تم هذا فيه الوصية ثم يرم الموهوب له الثاني لورثة الموهوب له الاول ثلث قيمة العبد الا أن يكون ثلثا الدية أقل لانه قد أخذ العبد فارغا ثم رد السهمين عليهم مشغولا بالجناية وقد استحق بذلك الشغل فكذا تلف عنده الا أن الورثة كانوا يتكفون من اختيار الأقل وهو الدفع أو القداء فلا يضمن لهم الا الأقل ولو أنهم اختاروا القداء فان كانت قيمة العبد خمسة آلاف أو أقل يرد الثالث على ورثة الثاني بثلثيه ثم فدوه بعشرة آلاف الثالث بثلث الدية وورثة الثاني بثلثي الدية فيصير كأن الاول ترك خمسة عشر ألفا فتجوز الهبة في جميع العبد ثم يضمن الثالث لورثة الثاني ثلثي قيمته لانه أخذ عبدا فارغا على طريق التملك ورده مشغولا

وقد استحق بذلك الشغل وان كانت قيمة أكثر من خمسة آلاف وكانت ستة آلاف  
فإن الهبة تجوز في ثلاثة أرباع العبد لانا نجيز الهبة من الاول في ثلث العبد فيفقدون ذلك بمثله  
ومثل ثلثه فيزداد مال الاول سهما وثلثين فاطرح من نصيب الاول سهما وثلثي سهم يبقى  
لورثة الواهب الاول ثلث سهم وجازت الهبة في سهم فاذا جلت كل ثلث سهما جازت الهبة  
له في ثلاثة أرباعه ثم تجوز الهبة للثاني في سهم من الثلاثة ثم يفديان تلك الثلاثة بمثلها ومثل ثلثها  
وذلك خمسة فيصير الاول ستة مثلاما نقدنا فيه الوصية ثم يرجع الموهوب له الاول على الثاني  
بقية سهمين وهو نصف العبد في الحاصل لانه استحق بسبب كان في ضمانه فان كانت قيمة  
خشرين ألفا فان الهبة تجوز في خمسي العبد لان الهبة من الاول تجوز في الاصل في سهم من  
ثلاثة ثم يفديان ذلك بمثل نصفه فان الدية مثل نصف القيمة فانما يطرح من نصيب الاول  
نصف سهم فيصير العبد على سهمين ونصف أضغفه بمكسر فيكون خمسة ثم تجوز الهبة في  
سهمين وتبطل في ثلاثة يفديان ذلك بسهم واحد فيصير الاول أربعة مثلاما نقدنا فيه الوصية  
ثم يرجع ورثة الثاني بما أدوا من ذلك على الثالث لان ما أدوا هو الاصل وانما لهم ذلك بحماية  
كانت من العبد في ضمان الثالث وان اختار الثالث انفساء وورثة الثاني الدفع وقيمة خمسة  
آلاف فانه تجوز الهبة للثاني في ثلاثة أخماس العبد ومن الثاني للثالث في خمس العبد لانك تجس  
العبد على تسعة لحاجتك الى حساب له ثلث وثلثه ثلث فيجوز الاول ثلاثة وثلثي من ذلك  
واحد ثم يدفع الاول السهمين ويفدى الثاني سهمه بسهمين لان الدية بنصف القيمة فيرجع  
الى الواهب الاول أربعة ويزداد ماله بذلك فالسبيل أن يطرح أربعة من ورثته يبقى لهم سمان  
وصار العبد كله خمسة الواهب الاول سهما واللاوسط سهمين وثلث سهم ثم يدفع الاوسط  
سهميه ويفدى الثالث سهمه بسهمين من الدية فيصير ثلثه ورثة ستة أسهم مثلاما نقدنا فيه الوصية  
ثم يرجع ورثة الموهوب له الاول على الثاني بقيمة الخمسين لانه استحق ذلك من أيديهم  
بحماية كانت في ضمانه وعلى طريق الدينار والدرهم السبيل أن تجس العبد درهما وذاخير  
فتجوز هبة الاول في ثلاثة دنانير وهبة الثاني في دينارين ثم يدفع ورثة الثاني دينارين ويفدى  
الثالث دينارين بدنانيرين فيصير الواهب الاول درهما ودينارين ثم يدفع ورثة الثاني دينارين  
جوزنا هبة الاول في ثلاثة دنانير فالدية دينارين بمثلها فمحصا في درهمين دينارين فقلب  
الفضة وعد الى الاصل وقل قد كتبنا جوابا للعبد درهما وثلثة دنانير درهم ثلث وكل دينار



واحد فذلك خمسة ثم أجزأنا الهبة في ثلاثة دنانير وهو ثلاثة أخماس البعد كما بيناه وعلى طريق الجبر نجعل البعد مالا ثم نجيز الهبة للاول في ثلاثة أشياء وللثاني في شيء ثم ندفع وريثة الاول شيئين وبقي الثلث شيأ بشيئين فيصير للواهب الاول مال وشيء يبدل ستة أشياء فالثي بمثلته تعصا وبقي مال كامل يبدل خمسة أشياء وقد أجزأنا الهبة في ثلاثة أشياء فذلك ثلاثة أخماس البعد وان اختار الثالث الدفع واختار وريثة الثاني الفداء جازت الهبة للثاني في ثلاثة أرباع البعد وللثالث في ربه ويرجع ربه الى وريثة المقتول بأنقاص الهبة وربه يدفع للثالث وبقي وريثة الثاني بنصف الدية لامتك تجمل البعد على تسعة ثم يدفع الثالث سهمه وبقي الثاني سهميه بأربعة فيزداد مال الواهب الاول بخمسة فيطرح من نصيب وريثه بقي لهم سهم وللثاني وللثالث ثلاثة فصار البعد كله أربعة فتجاوز الهبة في ثلاثة أرباعه للاوسط من ذلك سهمان والثالث سهم ثم يدفع الثالث سهمه وبقي الاوسط سهميه بأربعة فيصير لوريثة الاول ستة مثلاما نفذنا فيه الوصية ويرجع وريثة الثاني على الثالث بنصف قيمة البعد كما بيناه ولو كان البعد قتل المريض الآخر ولم يقتل الاول فان الهبة تنتقص في الثلثين فيرد ذلك الى وريثة المقتول فيردونه الى وريثة الواهب الاول ولا شيء فيه من الجناية اما لانه جنى على سيده أو لانه ان اعتبر حكم الجناية فيه لم يكن مفيدا وانما الحق لوريثة الواهب الاول في ذلك فيرجعون به في تركه للموهور له وبقي ثلث البعد فان اختار الثالث دفعه فلي الثالث أن يدفع ذلك الثلث نصفه بنقص الهبة ونصفه بالدفع بالجناية لان ذلك الثلث فبا بين الموهور له الاول والموهور له الآخر بمنزلة عبد تام وهب من رجل في مرضه ثم قتل البعد الواهب وقد بينا في البعد التام ان الموهور له اذا اختار الدفع رد نصفه بنقص الهبة ودفع نصفه بالجناية فكذلك الثلث فان اختاروا الفداء فداء بثلث الدية وتجوز الهبة في ذلك الثلث اذا كانت قيمته خمسة أو أقل يعني اذا كانت قيمة البعد خمسة آلاف أو أنه قيمته ثلاثة آلاف وثلاثمائة ألف فاذا فداء بثلث الدية وهو ثلاثة آلاف وثلاثمائة ألف وهو الاوسط صاف ما نفذنا فيه هبة الاوسط فيستقيم الثلث والثلثان وان كانت قيمته أكثر من خمسة آلاف عمات في هذا الثلث بعد أن نجعل في هذا الثلث ثلث لنفس فنجعل كبد كامل جنى على ثلث النفس ولو كان البعد قتل الاول والثاني جميعا واختار الثالث ووريثة الثاني الدفع فانه تجوز الهبة من الاول للثاني في خمسة أسهم من أحد عشر سهما ومن الثاني للثالث في سهمين لامتك تجمل

العبد على تسعة ستة للاول لا جناية فيها وسهمان للاوسط فيها جناية واحدة وهي الجناية  
 على الاول وسهم للآخر فيه جنايتان جناية على الاول وجناية على الاوسط فاجعل ذلك  
 السهم على سهمين واضف الحساب للكسر بالانصاف فيكون ثمانية عشر للاول اثنا عشر  
 والاوسط أربعة وللآخر سهمان ثم يدفع الآخر الى الاوسط سهما واحدا فيزداد نصيبه بسهم  
 فاطرح من نصيبه سهما يبقى نصيبه ثلاثة ونصيب الثالث سهمين فيصير ثلث العبد على خمسة  
 فيكون كله خمسة عشر ثم يدفع الثالث الى الاوسط سهما واحدا فيصير له أربعة مثلا ما نفذنا  
 فيه الوصية ثم يدفع الآخر سهمه الثاني الى الاول ويدفع الاوسط ثلاثة أسهم أيضا الى الاول  
 فيزداد نصيبه بأربعة وهي السهام الدائرة فيطرح من نصيبه أربعة وقد كان سهمه عشرة يبقى  
 ستة ويصير العبد كله أحد عشر ثم يدفع الاوسط والآخر الى الاول أربعة فيصير لورثته  
 عشرة مثلا ما نفذنا فيه الوصية ثم يرجع وثة الواهب الثاني على الثالث بقيمة ثلاثة أسهم من  
 أحد عشر سهما كما بينا وان اختاروا جميعا القداء وقيمت خمسة آلاف أو أقل فالقداء كله على  
 الثالث يسلم له العبد ويؤدي الدينين لانه يفي الاول بعشرة آلاف والاوسط بعشرة آلاف  
 فيكون العبد خارجا من ثلث كل واحد منهما وكذلك ان اختار الثالث القداء من الثاني خاصة  
 لانه يزداد مال الواهب الثاني فان ماله يصير خمسة عشر ألفا تجوز الهبة في جميع العبد ويزداد  
 أيضا مال الواهب الاول لان الآخر يدفع نصف العبد الى الاول وينرم الاوسط ثلثي قيمة  
 العبد للاول لانه أنفقه بالهبة من الثاني قولا وهذا الجواب غير صحيح لان مال الاوسط اذا  
 صار خمسة عشر ألفا فاما يبدأ بقضاء دينه وذلك ثلثا قيمة الواهب الاول فلا يخرج العبد من  
 ثلث ماله بمقد قضاء الدين لتصحيح الهبة من الثاني في جميع العبد الا أن يحمل على انه كان  
 قيمته ألف درهم حينئذ يكون الجواب صحيحا ولو كانت عشرة آلاف واختار القداء بطل  
 هبة الاول في نصف العبد وهبة الثاني في نصف النصف والحاصل ان الهبة عند اختيارها  
 القداء تجعل على تسعة أسهم الاول ستة والاوسط سهمان وللآخر سهم ثم ان الآخر فدي  
 الاوسط بسهم من ندية من التهمة فطرح من نصيب الاوسط سهم فيصير ثلث العبد على  
 سهمين واحد كله ستة الاول أربعة والاوسط سهم وثلثا سهم ثم يفي الثالث الاوسط  
 بسهم فيصير للاوسط سهمان مثلا ما نفذ في الوصية ثم يفي الثالث للاول بسهم ويهديه  
 الاوسط أيضا بسهم فنظهر الزيادة في مال الاول بسهمين ونطرح من نصيب الاول سهمين

فيصير العبد كله أربعة أسهم للاول سهمان وللأوسط سهم ولثالث سهم ثم يدفعان السهمين  
إلى الاول فيصير للاول أربعة مثلاً ما أخذناه فيه الوصية فكان مستقيماً على ما بيننا من حاصل  
الجواب والله أعلم بالصواب

— كتاب الترائض —

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة وغير الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله أعلم بأن الترائض من أهم العلوم بمد معرفة أركان الدين حث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على تليمتها وتعلمها كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرآن وعلّموا الناس وتعلموا الترائض وعلّموا الناس فإن  
أمرؤ مقبوض وسيقبض هذا العلم من يمدني حتى يتنازع الرجال في فريضة فلا يجدان من  
يفصل بينهما وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول لأصحابه عند رواية هذا الحديث تعلموا  
الترائض ولا يكونن أحدكم كرجل لقيه إعرابي فقال أما جرت أنت قال فإن إنساناً من أهلي  
سات فكيف يقسم ميراثه قال لا أدري قال فما فضلكم علينا تروؤ القرآن ولا تعلمون الترائض  
وفي حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا العلم  
وعلّموا الناس وتعلموا الترائض فإنها نصف العلم وهي أول ما ينزع من بين أمتي وقد كان  
أكثر مذاكرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم إذا اجتمعوا في علم  
ترائض وبحثوا على ذلك حتى قال عليه السلام افروا لكم لكتاب الله أبي بن كعب وأقضاكم  
علي وأفرضكم زيد وأعلمكم الخلال والحارث بن جبر رضي الله عنهم أجمعين فقد نوه  
بذكر زيد في علم الترائض ثم طرق الفرضيين قد اختلفت في شرح هذا الكتاب فمن بين  
مطول أمل ومن بين موجز أهل السبيل أن تجري القصد وتدع التطويل بذكر ما لا يحتاج  
إليه والاخلال بترك نص ما يحتاج إليه فإن حيرت الأمور أو سطحت العقول وشواهد الأصول  
من تركت بالافقوى فالافقوى من الحقوق عرف ذلك بقضية القول وشواهد الأصول  
فأول ما يبدأ به تجرّد تركيّته ودشه بالاروم كما روي أن ابن عمر رضي الله عنه لما استشهد  
يوم أحد لم يوجد له آلة فركل إذا نال غطى بها رأسه يدي رجلاه وإذا غطى بها رجلاه  
يدي رأسه فمر صلى الله عليه وآله وسيدنا ينعل بها رأسه ويحس على رجليه من الأخرى وقد نقل

ذلك في حال حمزة رضى الله عنه أيضا ولم يسأل عن الدين عليهما فلو كان الدين مقدما على الكفن لسأل عن ذلك كما سأل عن الدين حتى كان لا يصلح على من مات وعليه دين فقال هل على صاحبكم دين ثم الكفن لباسه بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته ولباسه في حياته مقدم على دينه حتى لا يباع على المدين ما عليه من ثيابه فكذلك لباسه بعد موته ومن مات ولا شيء له يجب على المسلمين تكفينه فيكفن من مال بيت المال وماله يكون أقرب إليه من مال بيت المال وبهذا يتبين أن الكفن أقوى من الدين فإنه لا يجب على المسلمين قضاء دينه من بيت المال ثم بعد الكفن يقدم الدين على الوصية والميراث لحديث على رضى الله عنه قال انكم تقرؤن الوصية قبل الدين وقد شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية وقيل لابن عباس رضى الله عنه انك تأمر بالمرءة قبل الحج وقد بدأ الله تعالى بالحج فقالوا وأتموا الحج والمرءة لله فقال كيف تقرؤن آية الدين فقالوا من بعد وصية يوصي بها أو دين فقال بماذا يبدأ فقالوا بالدين قال هو ذلك ولأن قضاء الدين من أصول حوائجهم فإنه يفك به رهانه وتنفيذ الوصية ليس من أصول حوائجهم ثم قضاء الدين مستحق عليه والوصية لم تكن مستحقة عليه وصاحب الدين ليس يملك ما يأخذ عليه ابتداء ولكنه في الحكم يأخذ ما كان له ولهذا ينفرد به إذا ظفر بمجنس حقه والوصى له يملك ابتداء بطريق التبرع وأيد هذا كله ما روى أن رجلا أعتق عبدا في مرضه وعليه دين فاستسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قيمته وانما فضل ذلك لانه قدم الدين على الوصية وعلى هذا قال علماؤنا، مهم الله الدين اذا كان محيطا بالتركة يمنع ملك الوارث في التركة وان لم يكن محيطا فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله الاول وفي قوله الآخر لا يمنع ملك الوارث بحال لانه يحلف المورث في المال والمال كان مملوكا للميت في حال حياته مع اشتغاله بالدين كالمرهون فكذلك يكون ملكا للمورث وحجتنا في ذلك قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين فقد جعل الله تعالى أوزان الميراث ما بعد قضاء الدين والحكم لا يسبق أو انه فيكون حال الدين كحال حياة المورث في انقضى ثم انوارث بخلفه فيما بفضل من حاجته فأما المشغول بحاجته لا يخفف وازنه فيه واذا كان الدين محيطا بتركته فالمال مشغول بحاجته وقيام الاصل يمنع ظهور حكم الخلف ولا يقول يبقى مملوكا بنير مالك ولكن تبقى مالكية المدين في ماله حكما لبقاء حاجته وأصل هذه المسئلة فيها بيناه في النكاح ان المكاتب لا يعتبر ميراثا للمورث بموت المولى عندنا لبقاء حاجته الى ولاية وعند الشافعي رحمه

الله يصير ميراثا ثم بعد قضاء الدين تقدم الوصية في عملها على الميراث وعمل الوصية الثلث قال عليه السلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في مقدار الثلث تقدم الوصية على الميراث لان الله تعالى جعل الميراث بعد الوصية ولان تنفيذ الوصية من حوائج الميت أيضا فلما ما زاد عن الثلث لا يظهر فيه تقديم الوصية لان حق الوارث فيه يمنع الوصية الا أن يجزى الوارث وبعد تنفيذ الوصية بقسم الميراث فتقول الاسباب التي بها يتوارث ثلاثة الرحم والنكاح والولاء والولاء نوعان ولاء نسمة وولاء مولاة وكل واحد منهما سبب الارث عندما على ترتيب بينهما وبينه والاسباب التي بها يحرم الميراث ثلاثة الرق واختلاف الدين ومباشرة القتل بغير حق في حق من يتحقق منه التقصير شرعا والوارثون أصناف ثلاثة أصحاب القرائض والمصبات وذووا الارحام وأصحاب القرائض هم الذين لهم سهام مقدرة ثابتة بالكتاب والسنة أو الاجماع والمصبات أصناف ثلاثة عصة بنفسه وعصة بغيره وعصة مع غيره فالمصبة بنفسه الذكرك الذي لا مفارقة الذكور في نسبته الى الميت والمصبة بغيره الانثى التي تصير عصة بمن في درجتها من الذكرك كالبنات والبنين والاخوات بالاخوة والمصبة مع غيره كالاخوات يصرن عصة مع البنات وفرق فيما بين المصبة بغيره والمصبة مع غيره انه لا يكون عصة بغيره الا وان يكون ذلك الغير عصة والمصبة مع غيره أن لا يكون ذلك الغير عصة في نفسه كالاخوات مع البنات فالبنت ليست عصة بنفسها والاخت تصير عصة معها وذووا الارحام ماعدا هذين الصنفين من القرابة ثم أقوى أسباب الارث المصوبة فانه يستحق بها جميع المال ولا يستحق بالقرينة جميع المال والمصوبة في كونها سببا للارث تجمع عليها بخلاف لرحم فكانت المصوبة أقوى الاسباب ثم ان محمدا رحمه الله بدأ الكتاب ببيان ميراث الاباء وقد استحسن شايخنا رحمه الله البداية ببيان ميراث الاولاد اقتداء بكتاب الله فقد قال الله عز وجل يوصيكم الله في أولادكم ولان الابن مقدم في المصوبة على الاب وقد يتنازع أقوى الاسباب المصوبة قدمنا بيان ميراث الاولاد لهذا والله أعلم بالصواب

### باب الاولاد

( قال رحمه الله ) اعلم ان الابن الواحد يحرز جميع المال ثبت ذلك بأشارة النص فان الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين ثم جعل للبنات او واحدة النصف بقوله تعالى وان

كانت واحدة فلها النصف وثبت أن للذكر نصف هذا ونصف النصف للجميع • وثبت ذلك استدلالاً بآية الاخوة فان الله تعالى قال وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أي يرثها جميع المال واذا ثبت بالنص ان للاخ جميع المال ثبت للابن بدلالة النص لان الاخ ولد أبيها وولدها أقرب اليها من ولد أبيها والميراث يفتى على الأقرب • قال الله تعالى مما ترك الوالدان والأقربون وزيادة القرب تدل على قوة الاستحقاق إلا أن الله تعالى لم ينص على جميع المال للابن لان ذلك كان معروفاً بين العرب فقد كانوا في الجاهلية لا يورثون إلا البنين ومنهم من كان لا يورث إلا الكبار من البنين الذين يحملون السلاح ويوتون المشيرة فأعابين ما لم يكن معلوماً لهم فان اجتمع البنون فالمال بينهم بالسوية لاستوائهم في سبب الاستحقاق وللبنت الواحدة اذا انفردت النصف ثبت ذلك بالنص وهو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف واستدلالاً أيضاً بمرثات الاخت فقد قال الله تعالى وه أخت فلها نصف ما ترك والبت أقرب اليه من الاخت فان كن ثلاثاً فصاعداً فلن الثلاثان بالنص وهو قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلن ثلثنا ما ترك فهذا نصيص على أنه لا يزداد للبنات على الثلثين عند الانفرد وان كثرن فان كانتا اثنتين فلها الثلثان في قول عامة الصحابة وضوان الله عليهم وهو قول جمهور الفقهاء وكان ابن عباس يقول للبنين النصف ويستدل بظاهر الآية فان الله تعالى شرط في استحقاق البنات الثلثين أن يكن فوق اثنتين والمعلق بالشرط معدوم قبل الشرط وقد تجاذب البنين حالتان اما أن تعتبرهما بالثلاث أو بالواحدة واعتبارهما بالواحدة أولى لان في اعتبارهما بالثلاث ابطال شرط منصوص والقياس لا يبطال النص باطل وفي أول الآية ما يدل على أن للابنتين النصف لان الله تعالى قال للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك ابناً وابنتين فالابن النصف وهذا اشارة الى أن حظ الانثيين النصف وفي قوله تعالى فلن دليل أيضاً على ذلك لان هذا لفظ الجمع والجمع المتفق عليه ثلاثة فاهل اللغة جعلوا الكلام على ثلاثة أوجه الفرد والثنائية والجمع فكان اتفاقاً منهم على أن الثانية غير الجمع وللواحد عندهم ابنة مختلة وكذلك للجمع وليس للثانية الابناء واحداً ومن حيث المقول في المعنى يعارض الفردين فلا يظهر ترجيح أحد الجانبين وفي الثلاث تتعارض البنات مع الفرد فيترجح جانب الجمع على جانب الفرد واذا ثبت أن اسم الجمع لا يتناول ما دون الثلاث فقد ظهر الحاق البنين بالواحدة هذا بيان أصل ابن عباس رضي الله عنه في هذا وفي الاخوة في حكم المحبب وحجتنا في ذلك

قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين قد جعل للذكر حالة الاختلاط مثل نصيب البنين  
وأدنى الاختلاط أن يجمع ابن وبنت ولابن هنا الثلثان بالحق فرفنا أن حظ البنين  
الثلثان ولما صار نصيب البنين معلوما بهذه الإشارة لم يذكر الله تعالى نصيب البنين أيضا وذكر  
نصيب ما فوق البنين بقوله عز وجل فإن كن نساء فوق اثنتين والدليل على صحة ما قلنا سبب  
نزول الآية فإن سعد بن الربيع رضى الله عنه لما استشهد يوم بدر وكان خلف بنتين وامرأة  
فاستولى الأخ على ماله فجاءت امرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت إن سعدا قتل  
معك وخلف اثنتين وقد غلب عمهما على ماله ولا يرغب في النساء إلا بما ل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم ينزل الله في ذلك شيئا ثم ظهر أثر الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فما سرى عنه قال النبي عليه السلام فقوا ما ل سعد فقد أزل الله تعالى في ذلك ما أن يته لي  
بينته لكم وتلا عليهم قوله تعالى للرجال نصيب الآية ثم نزل قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم  
للذكر مثل حظ الأنثيين فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد وأمره أن يعطى البنين  
الثلثين وللرأة الثمن وله ما بقي وفي الحديث المعروف أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه  
سئل عن فريضة فيها بنت وابنة ابن وأخ فجعل الابنة النصف وللأخ ما بقي فبلغ ذلك ابن  
مسعود رضى الله عنه فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لابنة النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين والباقي للأخ فهذا دليل على  
استعفاء البنين الثلثين بطريق الأولى لأن حال البنين أقوى من حالة الابنة وابنة الابن  
والدليل عليه أن حالة الثنية في معنى حالة الجمع لوجود الاجتماع وانضمام أحد الفردين إلى  
الآخر ولا معنى في الجمع سوى هذا ومن حيث الحكم الامام يتقدم على المثنى كما يتقدم  
على الجماعة واليه إشارة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله الأنثان فما فوقهما جماعة \* وقيل في  
تأويل قوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين أى اثنتين فما فوقهما وكلمة فوق صلة فيه كما في  
قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق يعنى مع الاعناق مع أنا قد سلمنا أن في هذا اللفظ بيان  
نصيب الثالث والتطبيق بالشروط عندنا لا يوجب نفي الحكم عند عدم الشرط بل يجوز أن يثبت  
الحكم بدليل آخر وقد أثبتنا بإشارة النص أن للبنين الثلثين كما قررنا فإن اختلط الذكور  
بالإناث من الأولاد فاللأناث منهم للذكر مثل حظ الأنثيين بالنص واستدلالا بمراث الأخوة  
فقد قال الله تعالى فإن كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين والأولاد أقرب

من الاخوة وأولاد الابن يقومون مقام أولاد الصلب عند عدم أولاد الصلب في جميع ما ذكرنا لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم واسم الاولاد يتناول أولاد الابن مجازا قال الله تعالى يا بني آدم وعند نزول الآية لم يكن بقي أحد من صلب آدم عليه السلام وقال ابن عباس رضى الله عنه لرجل أى أب لك أ كبر فتعير الرجل ولم يفهم ما قال له فلا ابن عباس قوله عز وجل يا بني آدم وجعل يقول من كنت ابنه فهو أبوك فان اجتمع أولاد الصلب وأولاد الابن فان كان في أولاد الصلب ذكر فلاشيء لا أولاد الابن ذكورا كانوا أو أنثى لأن الله كرم من أولاد الصلب مستحق لجميع المال باعتباره حقيقة الاسم وعند العمل بالحقيقة يسقط اعتبار المجاز فان الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد في حالة واحدة متميز والدليل على أن الاسم يتناول أولاد الابن مجازا انه يستقيم نفيه عنه بآيات غيره فيقال ليسوا بنبيه ولكنهم بنوا ابنه وهذا أحد المجاز مع الحقيقة لانه لا يمكن نفي الحقيقة ويمكن نفي المجاز بآيات غيره والدليل عليه ان أولاد الابن يدلون بالابن ويرثون بمثل نسبه فيحجبون به كالأجداء بالاب والجدات بالام بخلاف الاخوة لأم قاتهم يرثون مع الام وان كانوا يدلون بها لانهم لا يرثون بمثل نسبها فانها ترث بالامومة وهم بالاخوة وأيد ما ذكرنا لقوله عليه السلام ما أبقت القرائن فلاولى رجل ذكر واولى رجل ذكر الابن دون أولاد الابن فان لم يكن في أولاد الصلب ذكر ولا فى ولاأد الابن ذكر فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس تكلمة الثلاثين واحدة كانت أو أكثر من ذلك لحديث ابن مسعود رضى الله عنه وان كانت ابنة الصلب بنتين فلها الثلثان ولاشيء لبنات الابن لان حظ البنات الثلثان وقد استحق البنات جميع ذلك فلم يبق من حق البنات شيء لبنات الابن وان لم يكن في أولاد الصلب ذكر وكان في أولاد الابن ذكر فان انفرد الذكور من أولاد الابن فالباقى بمد نصيب البنات لم نه فما كان أو ثلثنا لقوله عليه السلام الحقوا القرائن بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكر ولايقبل بأن هذا جمع بين الحقيقة والمجاز لان الاسم يتناول أولاد الصلب حقيقة وأولاد الابن مجازا وهذا لان ما يعتبر فيه الحقيقة لا يعتبر فيه المجاز وهو ما استحقه بنات الصلب فلما ما زاد على ذلك فالحقيقة غير معمول بها في استحقاق ذلك وانما يعمل بالمجاز في استحقاق ما لم يثبت فيه الاستحقاق باعتبار الحقيقة فلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فان اختلط الذكور بالاناث من أولاد الابن فنقول ان كان بنات الصلب بنتين فصاءا فلهن الثلثان والباقي بين



أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين عند علي وزيد رضي الله عنهما وهو قول جمهور العلماء  
وكان ابن مسعود يقول الباقي لبي الابن خاصة ولا شيء لبنات الابن قال كانت ابنة الصلب  
واحدة لها النصف والباقي بين أولاد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين عند علي وزيد وعند  
عبد الله بن مسعود ينظر الى المقاسمة والستس لبنات الابن فأى ذلك كان ثمرا لمن قبل ذلك  
والباقي لبي الابن ويسمى هذا الجنس مسائل الأضرار علي قول ابن مسعود واجمع في ذلك  
بالآية قال الله تعالى اعترف بمرات الأولاد أحد الحكمين أما الثلثان للثلاث بقوله تعالى قال  
كن نساء فوق اثنتين ولما القصة فلقد كر مثل حظ الأنثيين بقوله عز وجل للذكر مثل  
حظ الأنثيين وقد وجد أحد الحكمين هنا وهو إعطاء البنات الثلثين فلا يجوز اعتبار الحكم  
الآخر في هذه المادة لأن الجمع بينهما متعذر بالإجماع فلا يبقى لأولاد الابن استحقاق بحكم  
هذه الآية بعد ما أخذت البنات الثلثين فاعلم ثبت الاستحقاق للذكر منهم بقوله عليه السلام  
فلاولى رجل ذكر وإن كانت ابنة الصلب واحدة قد بقي السدس مما يستحقه البنات ولكن  
ذلك لمن عند الأفراد لا عند الاختلاط فلا يطبق الا الاقل لأنه الثيق به فلماذا ينظر الى  
المقاسمة والى السدس فيما يعطى بنات الابن ولأن بنات الابن لو انفردن مع الابنتين لم يكن  
لهن شيء ومع الواحدة من البنات لا يكون لهن الا السدس ومعلوم أن حالة الأفراد في  
حكم الاستحقاق أقوى من حالة الاجتماع وإنما تصير الأنثى عصبة بالذكر إذا كانت صاحبة  
فرض عند الأفراد كالبنيات والاختوات فاما إذا لم تكن مستحقة شيئا عند الأفراد لم تصر  
عصبة بالذكر كبنات الاخوة مع بنى الاخوة وبنات الم مع بنى الم وحجتنا في ذلك أن  
الذكر مع أولاد الابن يصب الاناث في درجته في استحقاق جميع المال بالاتفاق وهو ما  
إذا لم يكن هناك ولد للميت لصلبه فكل ذكر يصب الانثى في استحقاق جميع المال بالاتفاق  
يمصها في استحقاق ما بقي كالأخ مع الاخوات في حصة واحدة والبنات مع البنين وهذا  
لأن بنات الصلب لما أخذن نصيبهن خرجن من البنين وصار فيما بقي كأنه ليس هنالك ابنة  
ويكون الحكم فيما بقي هو الحكم في الجميع إذا لم يكن هناك بنات الصلب وبهذا يقين أنا  
لا نجتمع بين الحكمين في محل واحد وإنما ثبت في كل محل أحد الحكمين ففي الثلثين عملنا  
بقوله تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين وفيما وراء ذلك عملنا بقوله تعالى للذكر مثل حظ

الاثني عشره أن الذكركر من أولاد الابن ينصب الاتني في درجته في حكم الحرمان ويملكه  
 إذا اجتمع مع الزوج والابوين ابنة وابنة ابن فان البنت النصف ولا يملك الابن السدس بمكمله  
 البنتين فان كان مع ابنة الابن ابن الابن في هذه الصورة لم تكن لها شيء لا بصير عصبه  
 به ولم يبق من أصحاب القربى شيء مما كان يصيبها في حكم الحرمان فلا يصيبها في حكم  
 الاستحقاق كان أولى لأن النصف في الأصل لا يستحق إلا للحرمان فان كان الذكركر من  
 أولاد الابن دون الاتني بدرجة فان اجتمع مع ابنتي الصلب بنت ابن وابن ابن فظاهر  
 المنصب عندنا أن الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين • وقال بعض المتأخرين أن الباقي  
 للذكر خاصة هنا لأن الاتني إنما يصير عصبه بذكر في درجته لا بذكر هو دونها في الدرجة  
 (الآ ترى) أن البنت لا تصير عصبه بابن الابن في ابنة واحدة صلية وابنة ابن وابن ابن  
 ابن فانه لا يصير ابنة الابن عصبه بابن الابن فكذلك مع البنتين لمعني وهو أن الذكركر إذا  
 كان أبعد بدرجة فلو جعل للاتني التي هي أقرب منه بدرجة عصبه كان الذكركر محروما في نفسه  
 لأن في ميراث المصبات الاخرى يقسم على الابعد ذكرا كان أو أنثى (الآ ترى) أن الاخت  
 لما صارت عصبه مع البنت كان الباقي لها دون ابن الاخ والم وإذا صار محروما لا يصيب  
 أحدا وجه قولنا أن هذه الاتني لو كانت في درجة الذكركر كانت عصبه به مستعقة منه فإذا  
 كانت أقرب منه بدرجة كان أولى لأن تأثير القرب في قوة سبب الاستحقاق لا في الحرمان  
 وفي هذا بيان أن التمصيب كان لمعني النظر للاتني ولا يتحقق ذلك في ابنة مع ابن الابن لأن  
 بالتمصيب هناك ينتقص حقها لانه يصير المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فنصيب البنت  
 الثلث فلذا جعلنا عصبه بابن الابن وحقها بدون التمصيب النصف وكذلك في حق ابنة الابن  
 مع ابنة واحدة للصلب فان بالتمصيب هناك بابن ابن الابن لا يزداد نصيبها بحال وقد يؤدي  
 الى حرمانها في بعض الاحوال لانه اذا كانت البنت الصلية واحدة فحق ابنة الابن معها  
 السدس دون التمصيب ولو عصينا بنت الابن بابن الابن لا يزداد نصيبها على السدس  
 فان الباقي من النصف وهو النصف يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين سهم لبنت الابن  
 وسهم لابن ابن الابن كما في غير حالة التمصيب فأما في التمصيب هنا فتوفر المنفعة على ابنة  
 الابن باعتبار زيادة القرب • بوضه ان من كانت في درجة الذكركر هنا تستحق شيئا فالقول  
 أن الابعد من البنات يستحق والاقر بيصير محروما بقسبة الحال فلا يصار اليه • فصل ثم جملة

من يرث مع الاولاد ستة قر الاب والجد لاب وان علا والام والجددة أم الأم أو أم الاب والزوجة ولا يرث غير هؤلاء مع الابن بالقرينة لا بالمصوبة ولا يكون غير هؤلاء صاحب فرض مع الابنة وان كان قد يرث بالمصوبة فأما الاب فله في الميراث ثلاثة أحوال فرض وعصوبة وكلاهما فالقرض مع وجود الابن وابن الابن وان سفل والمصوبة عند عدم الولد وولد الابن ذكر ا كان أو أنثى وكلاهما مع البنت وبنت الابن وفريضة السدس لا ينقص من ذلك الا عند العول ولا يزداد عليه بالقرينة بحال وذلك منصوص عليه في كتاب الله تعالى قال الله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهو تصيب على أنه صاحب فرض مع الولد وان فريضة السدس • قال الله عز وجل فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاه الثلث مما له وللأب ما بقي كما هو الاصل أن المال متى أضيف الى اثنين وبين نصيب أحدهما منه كان للأخر ما بقي فذلك تصيب على أنه عصبة خال عدم الولد وأما مع البنت فهو صاحب فرض يأخذ السدس بالقرينة والبنت تأخذ النصف ثم للأب ما بقي بالسنة وهو قوله عليه السلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولي رجل ذكر وهو أولى رجل ذكر فيكون عصبة فيما بقي والجد أب الاب عند عدم الاب يقوم مقامه باعتبار أنه يدلى به وأنه يتناوله اسم الاب مجازا الا في فصل وهو في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فان للام ثلث ما بقي والباقي للأب فان كان مكان الاب جد ظلام ثلث جميع المال والباقي للجد على ما بينه دأما الام فانها صاحبة فرض ولها في الميراث حانان اما السدس واما الثلث لا تنقص من السدس الا عند العول ولا تزداد على الثلث الا عند الرد أما السدس لها مع الولد ثبت ذلك بقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والثلث بقوله تعالى وورثه أبواه فلاه الثلث والسدس لها مع وجود الاخوة بقوله تعالى فان كان له اخوة فلاه السدس ولا خلاف ان فرضيتها السدس مع الولد ذكر ا كان أو أنثى لان اسم الولد حقيقة لهما فاما مع الاخوة فقد اختلفوا في فصول بعد ما اتفقوا ان الذكور والاناث في هذا الحكم سواء عند الاختلاط وعند الانفراد حتى ان فرصها السدس مع الاخوات المفردات كما في الذكور المفردين وكما مع الاناث عند الاختلاط وانما الاختلاط في المثني من الاخوة والاخوات فلي قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم وهو قول جمهور العلماء الفقهاء فريضة السدس معها وعلى قول ابن عباس فريضة الثلث • مهما إلا أن يكونوا اثلاثا لظاهر قوله تعالى فان كان له

اخوة وذلك اسم جمع وأدنى الجمع المتفق عليه ثلاثة والحجب لا يثبت الا بعد التيقن بشرطه  
 ولكننا نقول قد ثبت بالنص ان المثنى من الاخوات كالثلاث في الاستحقاق قال الله تعالى فان  
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فكذلك المثنى كالثلاث في الحجب وقد بينا في البنات ان المثنى  
 حكم الجمع في الحجب والاستحقاق جميعا وهذا وان كان نوعا من المجاز فقد حملنا اللفظ عليه  
 بدليل النص وذلك مستقيم على قول جمهور العلماء الاخوة لام كغيرهما من الاخوة في حجب  
 الام من الثلث وعلى قول الزيدية الحجب انما يثبت بالاخوة لاب وأم أو لاب ولا يثبت  
 بالاخوة لام قلوا لان هذا الحجب بمعنى مقول وهو ان عند وجود الاخوة لاب وأم أو  
 لاب يكثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للاتفاق عليهم والام لا تحتاج الى ذلك اذ ليس  
 عليها شيء من النفقة وهذا المعنى لا يوجد في الاخوة لام لان نفقتهم ليست على الاب وانما  
 ذلك على الام فهي التي تحتاج الى زيادة مال لاجلهم فلا تحجب من الثلث الى السدس باعتبارهم  
 وحجبتا ظاهر الآية فان اسم الاخوة حقيقة للاصناف الثلاثة لان الاخ من جاور غيره في  
 صلب أو رحم وهذا حكم ثابت بالنص وقولهم غير مقول المعنى فان الاخوة يحجبون الام  
 الى السدس بعد موت الاب ولا نفقة هنا على الاب ويحبسون اذا كانوا كبارا وليس على الاب  
 من نفقتهم شيء ثم السدس الذي يجب عنه الاخوة لام يكون للاب في قول عامة الصحابة  
 وهو مذهبنا وعن ابن عباس رضى الله عنه في رواية شاذة ان ذلك للاخوة بياء فن مات  
 وترك ابوين وأخوة عندنا الام السدس والباقي للاب وعنده لام السدس والسدس للاخوة  
 والباقي للاب واستدل بحديث رواه طاووس أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الاخوة  
 السدس مع الابوين ولان من لا يرث لا يحجب (الآ ترى) ان الاخوة لو كانوا كفارا أو أرقاء  
 لا يحبسون فلما حبسوا الام مع وجود الاب عرفنا اهم ورتة مع الاب ولا يرثون شيئا من  
 نصيب الاب لانهم يدلون به ولان الاب أقرب منهم فانه يصل باليت من غير واسطة فلم  
 يبق لهم من الميراث الا مقدار ما نقصوا من نصيب الام وذلك سدس وحجبتا في ذلك قوله  
 تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس مناه وللاب ما بقى لانه مطوف على قوله عز وجل  
 وورثه أبواه فلامه الثلث ثم هناك اراد وللاب ما بقى وحكم المطوف حكم المطوف عليه  
 بوضحه انه بين في أول الآية حالا يكون الوارث فيه الابوان فقط بقوله تعالى وورثه أبواه  
 فبين نصيب الام ثم عطف عليه بغير نصيبها وجود الغير فيبقى ماسوى ذلك على ما كان وهو

أن الوارث هم الابوان فقط وأما الحديث فقد روى عن طاووس نعت ابن رجل من الاخوة  
 الذين أعطاهم رسول الله السادس مع الابوين فسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية فلي  
 هذا يصير الحديث دليلاً لنا لان الوارث لا يستحق الوصية فلما أعطى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الاخوة بالوصية مع الابوين عرفنا أنهم لا يرثون والمعنى الذى قال هو كما قال ان من  
 لا يرث لا يجب غير ان الشرط أن يكون وارثاً فى حق من يحبه والاخ وارث فى حق الام  
 وانما يجب الام بخلاف الرقيق والكافر ثم هو محبوب بالاب لان حال الاخوة مع وجود  
 الام لا يكون أقوى من حاله عند عدم الام وهم لا يرثون مع الاب شيئاً عند عدم الام لان  
 الله تعالى شرط فى توريث الاخوة أن يكون الميت كلاله والكلالة من ليس له ولد ولا والد  
 وهذا لا يتغير بوجود الام فهذا لا يرث الاخ شيئاً مع الاب والاصح ان هذه الرواية عن  
 ابن عباس لا تثبت فان مذهبه فى الجدة مع الاخوة كذهب الصديق رضى الله عنه أنهم  
 لا يرثون شيئاً فكيف يرثون مع الاب ويختلفون أيضاً فى زوج وأبوين فلي قول عمر وعلي  
 وابن مسعود وزيد رضى الله عنهم للزوج النصف والام ثلث ما بقى والباقي للاب  
 وهو قول جمهور الفقهاء وعلي قول ابن عباس للام ثلث جميع المال والباقي للاب وكذلك فى  
 امرأة وأبوين للام ثلث ما بقى عند من سمينا وعند ابن عباس ثلث جميع المال \* وحكى أن  
 ابن عباس لقي زيدا رضى الله عنهما فقال نشدك الله هل تجد فى كتاب الله ثلث ما بقى فقال  
 لا واكتفى قلت ذلك برأى فقال كتاب الله أحق أن يؤخذ به من رأيك وحجته ظاهر الآية  
 فان الله تعالى قال فلامه الثلث يعنى ثلث التركة لانه معطوف على قوله تعالى فلن ثلثا ما ترك  
 وعلي قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف يعنى نصف ما ترك فكذلك قوله عز وجل  
 فلامه الثلث ثم لا يجوز أن ينتقص نصيب الام بالزوج لان سبب ورثه الام أقوى من سبب  
 الزوج فان سبب ورثتها لا يحتل النقص والدفع فهو قائم عند الورثة وقد ترث جميع المال  
 فى بعض الاحوال بخلاف الزوج ولو جاز أن ينتقص نصيب أحدهما لمكان الزوج لكان الاولى  
 به الاب \* وقد ينتقص نصيب الاب لوجود الزوج فان المرأة اذا تركت أباهما وحده كان له  
 جميع المال وان كان مع الاب زوجها فله نصف المال \* ولا ينتقص نصيب الام لمكان الزوج  
 بحال فادخال ضرر النقصان على الاب اولي منه على الام وهذا المعنى فقهى وهو أن الاب  
 عصية فى هذه الحالة ولا مزاحمة بين المصبات وأصحاب القرائض ولكن أصحاب القرائض

مقدمون فيمطون فريضتهم ثم ما بقي للمصبة قل أو أكثر واعتبار الثلث والثلثين بين الاب والام عند وجود الزاحمة ويقاس بما لو كان مكان الاب جدا في هذين القصلين وحجتنا في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث معناه فلامه ثلث ما ورثه أبواه اذ لو لم يحمل على هذا صار قوله وورثه أبواه فصلا خاليا عن القائدة وقد كان يحصل البيان بقوله فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث كما قال تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف فلما قال هنا وورثه أبواه عرفنا أنه إنما جعل للميراث الابوين وميراث الابوين ما بقي بعد نصيب الزوج والزوجة يوضحه انه طلق لإيجاب الثلث لها بشرطين أحدهما عدم الولد والآخر أن يكون الوارث أبوين فقط لان قوله تعالى فان لم يكن له ولد شرط وقوله تعالى وورثه أبواه عطف على شرط والمطوف على الشرط شرط والمتعلق بشرطين كما ينعدم بانعدامهما ينعدم بانعدام أحدهما فيبين أن ثلث جميع التركة لها غير منصوص في هذه الحالة فوجب المصير الى هذا المعنى المقول وهو أن الابوين في الاصول كالابن والبنت في الترويع لان سبب وراثته الذكر والانثى واحد وكل واحد منهما متصل بالبيت بنير واسطة ثم لا يجوز تفضيل البنت على الابن ولا التسوية بينهما في الترويع بل يكون للانثى مثل نصف نصيب الذكر فكذلك في الاصول ويقاس ما بقي بعد نصيب الزوج والزوجة بجميع المال ضد عدم الزوج والزوجة فأما اذا كان مكان الاب جدي فقول تفضيل الاتي على الذكر أو التسوية إنما تجوز عند المساواة في القرب ولا مساواة فلام متصلة بالبيت من غير واسطة والجدة لا يتصل به الا بواسطة (الأخرى) ان الجدة قد يحرم الميراث بمن هو أقرب منه وهو الاب والام لا تحرم بمن هو أقرب منها بحال بمنزلة الاب فلذا أعطيتها مع الجدة ثلث جميع المال ومع الاب ثلث ما بقي وكان يقول أبو بكر الاصم لما ثلث ما بقي مع الزوج وثلث جميع المال مع الزوجة وبروى ذلك عن معاذ رضي الله عنه لان مع الزوج لو أعطيتها ثلث جميع المال لم يكن للاب الا السدس فيكون فيه تفضيل الانثى على الذكر ولا الى التسوية بينهما فاما الجدة فهي صاحبة فرض فريضتها السدس لحديث أبي سعيد الخدري أعطى الجدة السدس ويستوى في ذلك أم الام وأم الاب فان اجتمعا فالسدس بينهما ثبت ذلك باتفاق الصحابة رضي الله عنهم على ما روى أن أم الام جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقالت أعطني ميراث ولد ابنتي فقال لا أجد لك في كتاب الله تعالى نصيبا ولم أسمع من

رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيئاً ولكني أشاور أصحابي فجمعهم وسألهم عن ذلك فشهد محمد بن سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس ثم جاءت أم الأب بمذ ذلك إلى أبي بكر فقالت أعطني ميراث ولد ابني فقال لا أجد لك في كتاب الله نصيباً ولم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيئاً. ولكني أرى أن ذلك السدس بينكما إذا اجتمعنا وهو لمن اتفرد منكباته لا يزداد نصيب الجدات على السدس وإن كثرت إلا عند الرد ولا ينقص إلا عند المول فأما الزوج فهو صاحب فرض وله حالان النصف عند عدم الولد وولد الابن ذكر أو أنثى والربع عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى وإلهم نصف ما ترك أزواجكم الإيت ولا يزداد الزوج على النصف بذلك بحال ولا ينقص عن الربع إلا عند المول وأما الزوجة فهي صاحبة فرض ولها حالان الربع عند عدم الولد وولد الابن ذكر أو أنثى والثلث عند وجوده ثبت ذلك بقوله تعالى ولهن الربع مما تركن الإيت ونصيب الزوجات يثنى بالسوية اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً لا يزداد لهن على الربع بحال ولا ينقص عن الثلث إلا عند المول ولا يحجب الزوج والزوجة عن الميراث باحد ولا بسبب الإقتل أو كفر أو رق والحاصل أن الحجب نوعان حجب حرمان وحجب نقصان فحجب الحرمان نحو حجب الاجداد بالأب والجدات بالأم وحجب النقصان نحو حجب الزوج والزوجة ولا خلاف في أن حجب الحرمان لا يثبت بمن هو غير وارث بسبب القتل أو الرق أو اختلاف الدين وكذلك حجب النقصان في أكثر قول الصحابة رضي الله عنهم وهو مذهبننا وقال ابن مسعود رضي الله عنه ثبت حجب النقصان بمن لا يكون وارثاً واستدل في ذلك فقال هذا الحجب بالنص ثابت بالولد والأخوة وبسبب الرق والقتل والكفر لا بقيد هذا الاسم فالنقصان يكون للاخ والولد وارثاً يكون زيادة على النص وهذا بخلاف حجب الحرمان لأن حجب الحرمان باعتبار تقدم الأقرب على الأبعد وإنما يتحقق ذلك إذا كان الأقرب مستحقاً فأما حجب النقصان باعتبار أن السبب مع وجود الولد والأخوة لا يوجب له إلا أقل النصيبين وفي هذا المني لا فرق بين أن يكون الولد والاخ وارثاً أولاً ويكون وارثاً وحجتنا في ذلك أن من لبس بوارث جعل في استحقاق الميراث كالميت فكذلك في الحجب هو كالميت وكما أنه مع الرق لا يخرج من أن يكون ولداً فبالموت لا يخرج من أن يكون ولداً ثم شرطنا كونه ولداً حياً للحجب بالاتفاق فكذلك يشترط كونه وارثاً حياً للحجب ونقص حجب النقصان على

حجب الحرمان في المني لا فرق بينهما لان في حجب الحرمان تقديم الاقرب في الكل وفي حجب التقصان تقديم المحابب على المحجوب في البعض فاذا شرط هناك صفة الوراثية في المحابب فكذلك يشترط هنا والله أعلم بالصواب

### باب التشبيه في ميراث الاولاد

(قال رضي الله عنه) ويسمى هذا باب التفويض وباب ترتيب الانساب واعلم بأن الصعابة رضي الله عنهم لم يتكلموا في جنس مسائل هذا الباب وانما ذكر المتأخر ورحمهم الله في ذلك لتسجيد الخواطر فنقول انك تسأل عن ثلاثة بنات ابن بعضهن أسفل من بعض فالاصل في تخرج الجواب ما قدمنا ان ابنة الابن تقوم مقام ابنة الصلب عند عدما وابنة ابن الابن تقوم مقام ابنة الابن عند عدما ثم صورة هذه المسئلة ان العليا منهن ابنة الابن والوسطى ابنة ابن الابن والسفلى ابنة ابن ابن الابن فيكون للعليا النصف لانها قائمة مقام ابنة الصلب والوسطى السدس تكملة الثلثين ولا شيء للسفلى فان كان مع واحدة منهن غلام فالتام الغلام مع العليا فالأل يبينهما للذكر مثل حظ الاثنين وان كان مع الوسطى فللعليا النصف والباقي بين الغلام والوسطى للذكر مثل حظ الاثنين ولا شيء للسفلى لان الذكر لا يمصب من دونه بدرجة وان كان الغلام مع السفلى فللعليا النصف وللوسطى السدس تكملة الثلثين والباقي بين السفلى والغلام للذكر مثل حظ الاثنين فان كان مع العليا جدها أب أي فق هذا الميت ذكر أم أمتي فان كان الميت ذكرًا فالسؤال محال لأب الأب ب ب ب ب ب وهو الميت نفسه وان كان الميت امرأة فالسؤال صحيح وهذه امرأة ماتت وتركته زوجه وثلاث بنات ابن فيكون للزوج الربع وللعليا النصف وللوسطى السدس فان قل لم يذكر في السؤال فيام الزوجية بينهما عند الموت فكيف يورثه قلنا قد ذكر ذلك اشارة بذكر اياه في جملة الورثة مع اننا عرفنا ان الزوجية بينهما وما عرف ابو وصية بة ووه حر يفره دليل الزوال فان كان مع العليا جدها أم أيها قلنا ان كان الميت امرأة فالسؤال محال لأن أم العليا هي الميتة نفسها وان كان الميت ذكرًا فالسؤال مستقيم رأه أب العليا زوجه فيكون لها ثلثين ولا ابنة الابن النصف ولا ابنة ابن الابن السدس تكملة الثلثين وان كان مع العليا فقول عم العليا ابن الميت فالأل كله له وان كان مع العليا عمها فمئة له



فلها النصف والعليا السدس وان كان مع العليا م ابنها فم ابنها أخ الميت فيكون للعليا النصف  
 والوسطى السدس والباقي للاخ وان كان مع العليا مة ابنها فمة ابنها أخت الميت فلعليا  
 النصف والوسطى السدس والباقي للاخت فان الاخوات مع البنات عصبة فان كان مع العليا  
 ثلاثة أمم متفرقين فنقول ان كان الميت ذكر فالل بين عم العليا لاب وأم وعمها لاب  
 نصفان ولا شيء لعمها لان عمها لان عمها لام ابن امرأة الميت وان كان الميت امرأة فالل بين  
 عم العليا لاب وأم وعمها لام نصفان لانهما ابنا الميت ولا شيء لعمهما لاب لانه ابن زوج  
 الميت وان كان مع العليا ثلاث عمات متفرقات فهو كذلك ان كان الميت رجلا فمة العليا لاب  
 وأم وعمها لام ابنا الميت فلها الثلثان وان كان مع العليا ثلاث اخوة متفرقين فالل بينها  
 وبين أختها لاب وأم وأختها لاب للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاختها لام لانها ابنة  
 امرأة ابن الميت وان كان مع العليا ثلاث اخوات متفرقات فاخوتها لايها وأمها وأختها لايها  
 في درجتها فيكون لهم الثلثان ولا شيء لاختها لام لانها ابنة ابن امرأة ابن الميت ويستوي  
 في هذا الفصل ان كان الميت ذكر أو أنثى فان كان ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل  
 من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل من بعض فنقول العليا من الفريق الثاني في  
 درجة الوسطى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني في درجة السفلى من الفريق  
 الاول فيكون للعليا من الفريق الاول النصف وللوسطى من الفريق الاول والعليا من  
 الفريق الثاني السدس تكلمة الثلثين ولا شيء لمن سواهن فان كان مع الوسطى من الفريق  
 الثاني غلام فالباقي بين السفلى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني والغلام للذكر  
 مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفلى من الفريق الثاني وان كان الغلام مع السفلى من الفريق  
 الثاني فالباقي بين الغلام وبين من بقي منهم للذكر مثل حظ الانثيين لما بينا أن الغلام كما  
 يمصب من في درجته يمصب من هو فوقه بدرجة اذا لم يستحق شيأ بالقرينة وان كان الغلام  
 مع العليا من الفريق الثاني فلعليا من الفريق الاول النصف والباقي بين الوسطى من الفريق  
 الاول والعليا من الفريق الثاني والغلام للذكر مثل حظ الانثيين فان كان الغلام مع العليا  
 من الفريق الاول فالل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين \* وان ترك ثلاث بنات ابن بعضهن  
 أسفل من بعض ومع العليا ثلاث بنى أمم متفرقين فالل بين العليا وبين ابن عمها لاب وأم  
 وبين ابن عمها لاب للذكر مثل حظ الانثيين لان ابن عمها في درجة ابن الميت رجلا كان

أو امرأة فإن كان مع العليا ثلاث بنات أمهات متفرقين فلهما وما يكون من هذا الجنس فطريق  
تخريجه ما بيننا \* ويتصل بهذا الباب مسائل المماثلة ومتشابهة الانساب \* ولكن أورد محمد  
رحمه الله لذلك باباً في آخر الكتاب \* فيؤخر البيان إلى ذلك للوضع ليكون أسهل والله أعلم  
بالصواب

### باب الاخوة والاخوات

(قال رحمه الله) الاصل في تورثهم آيتان من كتاب الله تعالى احدهما قوله تعالى وان  
كان رجل يورث كلالة وله أخ أو أخت مناه أخ أو أخت لام هكذا في قراءة سعد بن أبي  
وقاص رضي الله عنه وتسمى هذه الآية آية النساء لانها في النساء نزلت والثانية قوله تعالى  
يستوفونك قل الله يفتيك في الكلالة الى آخر السورة والمراد الاخوة والاخوات لآب وأُم  
أولاب هكذا في الصديق رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسمى هذه  
الآية آية الصيف لان نزولها كان في الصيف ثم اختلفت الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن بعدهم  
في معنى اللفظ للذكر في الآيتين وهو الكلالة أم عبارة عما خلا عن اولد والوالد وفي آية  
النساء الكلام مبهم جداً وفي آية الصيف زيادة يان بقوله عز وجل ان أسروا هؤلاء ليس بولد  
وكان عمر رضي الله عنه أحرص الناس على السؤال عن الكلالة حتى أنه روى ما ألح على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في السؤال عنه وضع في صدره فقال أما يكفيك آية الصيف والله  
أحاله على الآية ليجتهد في طلب معناها فينال ثواب المجتهدين \* وروى أن ابن عمر رضي الله عنه  
قال لحفصة رضي الله عنها متى وجدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم طيبة نفس فسله  
عن الكلالة فليس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثيابه يوماً ليخرج فقالت حفصة أخبرني عن  
الكلالة يا رسول الله فقال عليه السلام أبوك أمرك بذلك ما أراه يعرف الكلالة فكان عمر  
رضي الله عنه يقول ما أراني أعرف الكلالة بعد ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيناه  
وكان عمر رضي الله عنه يقول قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبين لنا كلاً ولو  
علمتها لكان أحب الي من الدنيا وما فيها الكلالة والخلابة والربا وقال أبو بكر الصديق رضي  
الله عنه اني رأيت في الكلالة رأياً فإن يك صواباً فمن الله ورسوله وان يك خطأً فني ومن  
الشیطان أرى الكلالة ما خلى عن الولد والوالد فبعبه عمر رضي الله عنه على رأيه وقد رضي

من نفسي أني أنسب إلى مخالفة أبي بكر رضي الله عنه وأثبت ذلك في كتف قلاطين وأيس من نفسه دعا بالكف وعاء وقال اشهدوا أني أني الله تعالى ولا قول لي في الكلالة ثم انفق أكثر الصحابة أبو بكر وعلى وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم أن الكلالة ما عدى الولد والوالد وهو قول جمهور العلماء وقد روى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه وقد صبح عنه في زوج وأبو بن أن للام ثلث جميع المال ولا يظن به أنه يسقط الأب بالاخ ولا أنه يتقص فضيه من السدس بسبب الاخ ولم يبق السدس يعني أن الله تعالى أثبت للاخ لام السدس اذا كانت المرأة كلاله وأما اذا ماتت المرأة عن زوج وأبو بن وأخ لام فلي قول ابن عباس للزوج النصف وللأم ثلث جميع المال ولم يبق إلا السدس فلو كانت المسئلة كلاله مع قيام الأب عنده لصار ذلك السدس للاخ لام فيصير الأب محجوبا بسبب الاخ لام ولا يظن به هذا فرفنا أن الصحيح من مذهبه أن الكلالة ما خلا الولد والوالد وأظهر الروايتين عنه أن الكلالة ما خلا الولد فار كان هناك والد فقلت أنهم يقولون ما عدى الوالد والولد ففضب فقال أنتم أعلم أم الله قال الله تعالى قل الله يتخير في الكلالة أن أسروهاك ليس ولد يعني الكلالة هالك ليس له ولد وعامة الصحابة والعلماء استدلوا بحديث رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الكلالة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ليس له ولد ولا والد وأما الآية فتدليل المراد بقوله ليس له ولد وهو يشمل الولد والوالد جميعا فان اسم الولد مشتق من الولادة ويطلق ذلك على الوالد لتولد الولد منه وعلى الولد لتولده من ابواه كسم النرية يتناول الاولاد والآباء قال الله تعالى وآية لهم أنا حملنا ذريتهم من نساءهم اسحرون يعني آباءهم فسمى الأب بهذا الاسم لان الولد ذرى منه وسمى به الولد لأنه ذرى من الأب والمراد بقوله عز وجل ليس له ولد الولد ومن يقوم مقام الولد (الآثرى) أن من له ولد ابن لا يكون كلاله لوجود من يقوم مقام الولد فكدلك من له أب تكون كلاله لو حود من يقوم مقام الولد ومن حيث معنى اللفظة والاشتقاق الحجة فيه لمامة على رحمهم الله أب لسبب نوحان سرد وكلاله فاسرد لا يتبع فردا فردا قال الله تعالى وقدر في السرد ومنه قول القائل

سب توارث بر عن كبر كالمح أنبوا على أبواب

وهذا المني في الآباء والاولاد لانه يتبع فرداً فرداً فرفاً فرفاً ان الكلالة ما سوى ذلك ومن حيث الاشتقاق لاهل اللثة ولان أحدهما ان اشتقاق الكلالة من قولهم نكله النسب أى أحاط به ومنه يقال نكل النعام السماء أى أحاط به من كل جانب ومنه الاكليل فانه يحيط بجوانب الرأس ومنه الكل والمراد به الجمع والاحاطة وذلك لا يتحقق في الآباء والاولاد لان اتصال كل واحد منهما بصاحبه من جانب واحد وانما يتحقق هذا فيما سوى الآباء والاولاد فان الاتصال يحيط من الجانبين ومن ذلك قول الفرزدق

ورثم قاة المجد لا عن كلالة عن ابي مناف عبد شمس وهاشم

وقيل اشتقاق الكلالة من قولهم حل فلان على فلان ثم كل عنه أى بمد ومنه الكل وهو اسم لما تباعد عن المقصود ومعنى التباعد انما يتحقق فيما عدا الوالد والولد لكون الاتصال بواسطة أو واسطتين أو واسطات والدليل عليه قول القائل

وان أب المرء محالة • ومولى الكلالة لا يصب

فقد أخرج الاب من الكلالة ثم اختلقوا في ان الكلالة اسم للميت أو للورثة فقال أبو صيدة معمر بن النسي هو اسم لميت ليس له ولد ولا والد وهو اختيار أهل البصرة • وقال أهل الكوفة وأهل المدينة هو اسم لورثة ليس فيهم ولد ولا والد وحجة قول الاول قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أى يورث في حال ما يكون كلالة فهو نصب على الحال • كما يقال ضرب زيداً قائماً وانما يورث الميت فرفاً ان الكلالة صفة له وحجة القول الاثنى قوله تعالى يستغنونك قل الله يفتيك في الكلالة أى يستغنونك عن الكلالة وانما يستقيم الاستغناء عن ورثة ليس فيهم ولد ولا والد فاما اذا سئل عن ميت ليس له ولد ولا والد لا يفهم بهذا السؤال شئ والآية قرئت بالنصب يورث وبالكسر جورة والقراءة بالكسر دليل على ان الكلالة اسم لورثة وتأويل القراءة بالنصب ما أن قاله ان اسم الكلالة يتناول الورثة ويتناول الميت كاسم الاخ يتناول كل واحد منهما ثم قد ثبت بالنسبة ان المراد بالكلالة الورثة فن عليه السلام ومن ترك كلا وعيلاً فملي نفقته يبنى كلالة ذكرناها هذا فنقول لاختوة والاخوات أصناف ثلاثة بنو اذعيان وهم الاخوة والاخوات لاب وأم سواء بينهم لان عين الشئ ثم ما يكون منه تمام الاتصال من الجانبين في حقهم وبنو الملات وهم الاخوة والاخوات لاب قال القائل

ويوسف اد دله أولاد عية • فصحيح في فمر الركبة ثوباً

وبنو الاحياء وهم الاخوة والاخوات لام سموا بذلك من قولهم فرس احيى اذا كانت  
احدى عينيه رزقا والاخرى كعلا \* فنسب باحدى عينيه الى شيء وبأخرى الى شيء آخر \*  
فقال الاخوة والاخوات لام كذلك ثم نبأ بيان ميراث بنى الاحياء اقتداء بكتاب الله  
تعالى فقد ذكر الله تعالى في أول السورة ميراثهم بقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو  
امراة وله أخ أو أخت أو أم وهكذا في قراءة سعد رضى الله عنه وهم أصحاب القرية  
لواحد منهم السدس ذكرنا كان أو أنى وللمتى فصاعدا منهم الثلث بين الذكر والأنثى  
بالسوية لا يزداد لم على الثلث وان كثروا الا عند الردة لا ينقص الفرد منهم عن السدس  
الا عند العول وهذا حكم ثابت بالنص قال الله تعالى لكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر  
من ذلك فهم شركاء في الثلث ولفظ الشركة يقتضى التسوية فهو دليل على انه سوى بين  
ذكورهم وإناثهم والمعنى يدل عليه فانهم يدلون بالأم \* فيعتبر ميراثهم بميراث المدلى به وللام  
في الميراث حالان فالقرد منهم يعتبر حاله بأسوأ حالى الأم فله السدس والجماعة منهم يعتبرون  
بأخس حالى الأم لتقوى حالهم بالمدد وفي معنى الادلاء بالأم الذكور والانات سواء ويفضل  
الذكر على الأنثى باعتبار المصوبة ولا حظ له في المصوبة ثم هم لا يرون مع أمهم نكاحا بالاتفاق  
مع الولد وولد الابن ذكرنا كان أو أنى ومع الاب والجد فان الله تعالى شرط في توريثهم  
الكلالة وهما ان الكلالة ما خلا الوالد والولد وانفقوا أنهم لا يستقون بنى الاعيان ولا  
بنى الملات ولا ينقص نصيبهم بنى الملات وانما يختلفون في انه هل ينقص نصيبهم بنى الاعيان  
أم لا وبيان هذا الاختلاف في امرأة ماتت وترك زوجا وأما وأخوين أم أو أختين أو  
أخا وأختا وأخوين لاب وأم فالذهب عند علي وأبي موسى الاشعري وأبي بن كعب رضى  
الله عنهم ان للزوج النصف وللام السدس والاخوة لام الثلث ولا شيء للاخوة لاب وأم  
وبه أخذ علما ونا رحمهم الله \* وقال عثمان وزيد رضى الله عنهما الثلث مقسوم بين الاخوة لام  
وبين الاخوة لاب وأم بالسوية وهو مذهب شيخنا والثوري ومالك والشافعي وهذه  
المسئلة المشركة وكان عمر رضى الله عنه ينهى التثريب ثم رجع الى التشريك وعن ابن عباس  
رضى الله عنه روايتان أظهرهما التثريب وعن ابن مسعود رضى الله عنه روايتان أظهرهما  
فى التثريب وتسمى هذه المسئلة مسئلة التثريب والجماعة وذلك لانه روى ان الاخوة لاب  
وأما سائر عمر رضى الله عنه عن دده \* فافقنى من التثريب كما كان قوله أولا فقالوا هب

ان ابانا كان حمارا ألسنا من أم واحدة فقال عمر رضي الله عنه صدقتم ورجع الى القول بالتشريك  
 وهو المعنى التقى فان استحقاق الميراث باعتبار القرب والادلاء وقد استوفوا في الادلاء الى  
 الميت بالام ويرجع الاخوة لاب وام بالادلاء اليه بالاب فان كانوا لا يقدمون بهذه  
 الزيادة فلا أقل من يستووا بهم وانما لم يقدموا لان الادلاء بالاب بحسب المصوبة واستحقاق  
 المصبات متأخر عن استحقاق أصحاب التراض فلا يبقى هنا شيء من أصحاب التراض فيسقط  
 اعتبار الادلاء بقراءة الاب في حقهم وانما بقي الادلاء بقراءة الام وهم في ذلك سواء  
 واحتجنا على القوم الذين قالوا هب ان ابانا كان حمارا انا اذا جئنا اباكم حمارا فاما نجعل امكم  
 ائانا فلا يستحق بالادلاء بها شيء ومعنى هذا الكلام وهو أن الادلاء بقراءة الاب سبب  
 لاستحقاق المصوبة وبمد ما وجد هذا السبب لا تكون قراءة الام علة الاستحقاق بل  
 تكون علة للترجيح فلها يرجع الاخ لاب وأم على الاخ لاب وما يكون علة للاستحقاق  
 بغيره لا يقع به الترجيح وانما يقع الترجيح بما لا يكون علة للاستحقاق فلها يقين أن قراءة  
 الام في حقهم ليست بسبب للاستحقاق ثم المصوبة أقوى أسباب الارث والضعيف لا يظهر  
 مع وجود القوي فلا يظهر الاستحقاق بالترضية في حق الاخوة والاختوات لاب وأم واذا  
 لم يظهر ذلك وجب الحاق التراض بها فان بقي سهم فهو للمصبة وان لم يبق فلا شيء ثم واذا  
 اعتبر التسوية بينهم في قرابة الام لترجع قراءة الاب فينبغي أن يكون الثلث كله لهم كما  
 يرجع الاخوة لاب وام على الاخوة لاب بقراءة الام والدليل عليه لو كان هناك أخ واحد  
 لام وعشرة لاب وأم فلاخ لام السدس والباقي بين الاخوة لاب وأم ولا أحد يقول  
 بالتسوية بينهم هنا فلو كان معنى الاستواء في قرابة الام متبعا لوجب أن يعتبر ذلك وبقي  
 تفضيل الاخ لام على الاخ لاب وأم اذ عرفنا هذا فنقول لو كان مكان الاخوين لاب وأم  
 اخين لاب وأم لا تكون المسئلة مشركة لان الاخين لاب وأم الاثنين بالفريضة وتكون  
 المسئلة حولية وكذلك لو كان مكانهما أخوين لاب لا تكون المسئلة مشركة لان من يقول  
 بالتشريك انما يقول به لوجود المساواة في الادلاء بالام وذلك لا يوجد في الاخوة لاب  
 وكذلك اذا كان الاخ لام وحده لا تكون مشركة لانه يبقى بعد نصيب أصحاب التراض  
 فاما يان ميراث بني الاعيان فنقول لهم يقومون مقام أولاد الملب عند عدمهم في  
 التورث ذكورهم مقام ذكورهم وانهم مقام انهم حتى ان الاتي منهم اذا كانت واحدة

عليها النصف وللمشي فصاعدا الثلثان وذلك يتلى في القرآن قال الله تعالى وله أخت فلها نصف  
 ما ترك ثم قال عز وجل فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك كما في ميراث البنات إذا كن فوق  
 اثنتين ولم يذكر ذلك هنا ونص على ميراث البنتين هنا ولم ينص عليه ثمة ليستدل بأحدهما  
 على الآخر وللقدر منهم إذا كان ذكر اجميع المال ثبت بقوله تعالى وهو يرثها إن لم يكن لها  
 ولد أي يرثها جميع المال وإن كثروا فللأولاد بينهم بالسوية اعتبارا بالأبناء وعند اختلاط الذكور  
 بالأنثى يكون للمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ثبت بقوله تعالى وإن كنوا إخوة رجالا  
 ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين كما هو في ميراث الأولاد وشي من المعقول يدل عليه قالارث  
 خلافة مشروعة لمن يقوم مقام الميت ضد استحقاقه عما يحق له من المال بعد موته وخلافة إما  
 بالمناسبة أو بالمواسلة أو بالقرابة وميراث بين للملات كيراث أولاد الابن علي معنى أنهم عند  
 عدم بنى الأعيان يقوم ذكورهم مقام ذكورهم وأنهم مقام إناهم كأولاد الابن عند عدم  
 أولاد الصلب فانهم لا يرثون مع الذكور من بنى الأعيان شيأ كالأرث أولاد الابن مع الابن  
 حتى أن الأخت لا يرث مع الأخ لأب وأم ولا تصير عصبة مع البنت إذا كان معها أخ  
 لأب وأم بل يكون النصف للبنت والباقي للأخ لأب وأم ولا شيء للأخت لأب وإن كان بنو  
 الأعيان أنما مفردات فإن كانت واحدة فلها النصف ولبنى الملات إذا كن أنثى مفردات  
 السدس تكملة للثنتين وإن كانوا مختلطين فالباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وعلي قول ابن  
 مسعود رضي الله عنه ينظر للأنثى منهم إلى القاسمة وإلى السدس فلن شرها وإن كان بنو  
 الأعيان بنتين من الأنثى فصاعدا فلها الثلثان ولا شيء للأخوات إلا أن يكون معهن ذكر  
 فيعصبن فيما بقي وعلي قول ابن مسعود الباقي للذكر خاصة وهو نظير ما ذكرنا من مسائل  
 الأضرار علي قول ابن مسعود رضي الله عنه في أولاد الابن مع نساء الصلب ولا خلاف أنهم  
 لا يرثون مع الأب شيأ إلا في رواية شاذة عن ابن عباس وقد بينا في توريثهم مع الجد اختلافا  
 ظاهرا فيه في موضعه ولا خلاف أنهم لا يرثون مع الابن شيأ إلا بشرط توريثهم أن يكون  
 الميت هالكاً قال الله تعالى إنا نسو هلك ومن له ابن فليس بهالك وإنما يختلفون في توريثهم  
 مع البنات وهذا الاختلاف في لآنات مفردات منهم دون الذكور حتى أن من مات وترك  
 أبا أو ابني وأخا لأب وأم أو لأب فلا يخ مابق نصفاً كالأمثا وذلك ثابت بالسنة فقد  
 قال عليه السلام الحقوا أمرئ بأهلها فما آتت فلا ولي رجل ذكر وأقرب رجل ذكر هو

الاخ فاما اذا كان مع الابنة أو الابنتين أخت لاب وأم أو لاب فلي قول عمر وعلي وزيد وابن  
 مسعود ما بقي للاخت نصفاً كان أو ثلثاً وعلي قول ابن عباس لا شيء للاخت في هذه الحالة  
 وأصله أن الاخوات يصرن عصبة مع البنات عند أكثر الصحابة وهو قول جمهور الفقهاء  
 وعند ابن عباس رضي الله عنه لا يصرن عصبة واختلفت الرواية عنه فيما اذا اختلط الذكور  
 بالبنات من الاخوة فروى عنه أن الباقي بينهم لذكر مثل حظ الانثيين وهو الاصح من  
 مذهبه وروى عنه أن الباقي كله للذكر فلاخت تصير عصبة مع البنت سواء كانت لاب  
 وأم أو لاب الا أنه اذا كان مع الاخت لاب أخ لاب وأم بأن ترك بنتاً وأخاً لاب وأم  
 وأختاً لاب فلبنت النصف والباقي للاخ لاب وأم ولا شيء للاخت لاب وكذلك ان كان  
 هناك ابنة وأخت لاب وأم وأخ وأخت لاب فقد روى عنه أن الباقي كله للذكور والاظهر  
 من مذهبه أن الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وعندنا الباقي كله للاخت لاب وأم  
 وحجته ما روى ميمر عن الزهري عن أبي مسleme بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال سألت  
 ابن عباس رضي الله عنه عن فريضة فيها ابنة وأخت فقال للابنة النصف ولا شيء للاخت  
 فقلت قد كان عمر رضي الله عنه يقول للابنة النصف وللأخت ما بقي فنضب وقال أنتم أعلم أم الله  
 قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت قال الزهري ظم أفهم مراد ابن عباس  
 حتى سألت عنه عطاء فدل مراده ان الله تعالى اما جعل للاخت النصف بشرط عدم اولد  
 ولم يحصل لها النصف مع الولد فان اسم الولد حقيقة للذكر والانثى جميعاً (ألا ترى) أن  
 الله تعالى لما حجب الأم من الثلث الى السدس بالولد استوى فيه الذكر والانثى ولما حجب  
 الزوج عن النصف الى الربع والمرأة الى الثمن من الربع بالولد استوى فيه الذكر والانثى  
 فكذلك هنا شرط عدم الولد لتورث الاخت فيستوى فيه الذكر والانثى والدليل عليه أن  
 الباقي بعد نصيب صاحب الفريضة يستحقه المصبة بالنسبة والاخ عصبة فأما الاخت فليست  
 بمصبة لانها عند الافراد لا تكون عصبة فرفناً لها ليست بمصبة في نفسها وانما تعتبر عصبة  
 بنيرها اذا كان ذلك النير عصبة والابنة ليست بعصبة فلا يجوز أن يجعل عصبة معها ولو صار  
 عصبة معها لشاركها في الميراث وبالأجاء لا يشاركها في نصيبها فرفناً أنها ليست بعصبة أصلاً  
 لا أن يخالفها ذلك حينئذ تصير عصبة بالذكر \* وحجتنا في ذلك قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس  
 له ولد ومناه ابن بدليل ما عطف عليه بقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان معناه بالاتفاق



ان لم يكن لها ابن حتى ان الاخ يرث مع الابنة فان قبلهما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة على حدة فان قام الدليل على أن المراد بأحدهما الذكرك لا يتبين ان المراد بالثاني الذكرك قلنا كذلك بل الكل شرط واحد لانه ذكر اول اذا كان الاخ هو الميت يجعل للميت النصف ثم قلت المسئلة بجعل الاخت هي الميت والاخ هو الوارث وجعل له جميع المال فهذا يتبين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد الموضعين الذكرك دون الانثى فكذلك المراد في الموضع الآخر والسنة تدل على ذلك فقد روى أن أبا موسى الأشعري سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال لابنة النصف وللأخت ما بقي فمثل عن ذلك ابن مسعود رضي عنه قال قد ضللت اذا وما أنا من المهتدين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للبنت النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين والباقي للأخت ففي هذا تنصيص على أن الاخت عصبية مع البنت والمعنى فيه أن حالة الأفراد حال الاخت أقوى من حال الاختلاط بالاخوة لان حالة الاختلاط حال مزاحمة وحال الأفراد حال عدم المزاحمة فاذا كانت هي لا تنجب من الميراث في حالة الاختلاط بالاخوة فلا تنجب في حالة الأفراد كان أولى وبهذا يتبين أن وجود عين الولد ليس بموجب حرمان الاخوة والاختوات وانما يحجبون بفريضة الابنة ( ألا ترى ) أن للاخوات المقررات لاجون السدس مع الابنة الواحدة ولو لم يكن حجب الاخوات بفريضة البنات لكانت تثبت للمزاحمة يشن وبين الابنة الواحدة في فريضة البنات كبنات الابن فانهم يزاحمون الابنة الواحدة في فريضة البنات فيكون لمن السدس واذا ثبت أن حجب الاخوات بفريضة البنات فيما وراء فريضة الابنة انعدم الحجب فثبت الاستحقاق لمن بخلاف بنات الابن مع الابنتين لان حجبهن بوجود البنات لا بفريضة البنات يدل عليه أن استحقاق البنات الميراث ينشئ على القرب وذلك يكون بالولادة فولد الرجل أقرب إليه من ولد ابنته وولد ابنه أقرب من ولد جده كما أن الاب أقرب إليه من الجد والاخوات ولد الاب والعصوبة تستحق بالولادة لا بالاب في الجملة فعند الحاجة يثبت حكم العصبية لولد الاب ذكرًا كان أو أنثى وقد تحققت الحاجة الى ذلك في حق الاخوات مع البنات لانهم صرنا محجوبات عن فريضة البنات فاذا كان هناك ذكر ممن جعلنا عصبية بالذكرك أولى واذا لم يكن يجعل عصبية في استحقاق ما وراء فريضة البنات بخلاف فريضة بنات الابن فالخاجة لا تحقق الى ذلك في حقهن فانهم لا يحجبهن عن فريضة

البنات بخلاف الاخوات لام لانهن يدلين بالام ولا تأثير لقرابتهن في المصوبة (الآثرى)  
 أن الله كره هو الذي بدلى بقرابته • يوضحه أن الله تعالى شرط كلاله مبهمة لتورث أولاد  
 الابن ومن له ابنة فليس بكلاله مطلقا وشرط تورث أولاد الاب كلاله مقيدة بقوله تعالى  
 ان امرؤ هلك ليس له أبى ولد ذكر بدليل آخر الآية وهو قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
 ونساء فالشرط هناك عدم ولد ذكر بالاتفاق ولم يذكر الشرط هناك فصا بل هو معطوف  
 على ما في أول الآية والدليل عليه أن من له ابنة فهو كلاله معنى وليس بكلاله صورة فان  
 الكلاله من يكون منقطع النسب ولا نسب لاحد منهم فان الاخوة لا ينسبون الى أخيهيم  
 وأولاد البنات لا ينسبون الى أب أمهم وانما ينسبون الى أب أمهم فلكونه كلاله معنى قلنا  
 يرثه الاخوات لاب وأم وأولاد اب وللكونه غير كلاله صورة قلنا لا يرثه الاخوات لام اذا عرفنا  
 هذا فنقول الاخوة والاخوات وان كانوا يزلون، تزل الاولاد في الارث فلا يزلون  
 منزلتهم في المحجب حتى أنهم لا يحببون الزوج والوجة والواحد منهم لا يحجب الام من  
 الثلث الى المدهس بخلاف الاولاد لان المحجب ثابت بالنص من غير أن يعقل فيه المعنى فاما  
 يثبت في مورد النص وانما ورد النص به في الاولاد خاصة بخلاف الارث فانه معقول المعنى  
 وهو القرب على ما قررنا (انصل) في ميراث الاخوة والاخوات فان سثلت عن ثلاث اخوة  
 متفرقين مع كل واحد منهم ثلاث اخوة متفرقون فقل هذا ميت ترك أخوين لاب وأم  
 وأربع اخوات لاب وأربع اخوة لام لان أخ أخيه اب وأم مثله أخ للميت لاب وأم  
 وأخوة لاب للميت كذلك وأخوة لام للميت كذلك فاما أخ الاخ لاب وأم وأخوه  
 هما أخوا الميت لاب وأخوه لام أجبي عن الميت فحصل للميت أخوان لاب وأم وأربع  
 اخوة لاب وأربع اخوة لام فلاخوة لام ثلث والباقى للأخوين لاب وأم ولاشيء للأخوة  
 لاب فان قال ترك ثلاث اخوات متفرقات مع كل واحدة منهن ثلاث اخوات متفرقات  
 فهو في الحاصل ترك أختين لاب وأم وأربع اخوات لاب وأربع اخوات لام على التفصيل  
 الذى قلنا فلاخوات لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان • فان قال ترك ثلاث اخوة  
 متفرقين وثلاث اخوات متفرقات مع كل أخ ثلاث اخوة متفرقين ومع كل أخت ثلاث  
 اخوات متفرقات فهذا في الحاصل ترك أخوين وأختين لاب وأم وأربع اخوات لام وأربع  
 اخوة وأربع اخوات لاب على التفسير الذى هنا فيكون للأخوة والاخوات لام الثلث بينهم

بالسوية والباقي بين الاخوة والاخوات لاب وأم للذكر مثل حظ الانثيين وعن ابن عباس رضي الله عنه في رواية شاذة ان الثلث الذي هو نصيب الاخوة والاخوات لام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال لانهم يدلون بالام فيكون قسمة هذا الميراث بينهم على نحو قسمة ميراث الام بينهم وميراث الام يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فكذلك ميراث الذي يستحقونه بقرابة الام ولكننا نستدل بقوله تعالى فهم شركاء في الثلث والشركة تقتضي التسوية ثم يفضل الذكر على الانثى في حالة الاختلاط من حكم "مصرية ولا تأثير لقرابة الام في استحقاق المصوبة بها وانما يستحقون الميراث بالادلاء بالام والاثني قد استوت بالذکر في ذلك فيستويان في الاستحقاق كما لو أعتق رجل وامرأة عبدا بينهما ثم مات العبد استويا في الميراث عنه لاستوائهما في السبب فان قال ترك ابن أخ لاب معه ثلاثة اعمام متفرقين فقول أما مع لاب وأم فهو أخ الميت لاب لانه مثل أبيه وأبوه أخ للميت لاب وأما مع لام فهو أجنبي عن الميت وأما مع لاب قال كانت أمه أم الميت فهو أخ الميت لاب وأم وان كانت أمه امرأة أخرى غير أم الميت فهو أخ الميت لاب ففي حال ترك الاخوين لاب وابن أخ فاللأخ كله للاخوين وفي حال ترك أخ لاب وأم وأخت لاب فاللأخ كله للأخ لاب وأم فان قال ترك ابن الاخ لاب معه ثلاث بنى اعمام متفرقين قلنا ابن عمه لا يه وأمه مثله ابن أخ الميت لاب وابن عمه لأمه أجنبي عن الميت وابن عمه لا يه يجوز أن يكون ابن الميت لان الميت عمه لأمه فان قال السائل وليس للميت قتل حينئذ ابن عمه لا يه ان كان أبوه من أم الميت فهو ابن أخ الميت لاب وأم فكور أولى بالميراث فان كان من امرأة أخرى غير أم الميت فاما ترك ثلاث بنى أخ لاب فالميراث بينهم بالسوية وما كان من هذا الجنس فلي هذا القياس يخرج والله أعلم بالصواب

### باب المول

(قال رضي الله عنه) اعلم أن القرائض ثلاثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة حائلة فالقريضة العادلة هي أن تستوى سهام أصحاب القرض بسهام المال بأر ترك أختين لاب وأم وأختين لام فلاختين لام الثلث وللأختين لاب وأم الثلثان وكذلك ان كان سهام أصحاب القرائض دون سهام المال وهكذا عصبه فان الباقي من أصحاب القرائض يكون

للعصبة فهو فريضة عادلة وأما الفريضة القاصرة أن يكون سهام أصحاب الترائض دون سهام  
 المال وليس هناك عصبة بأن ترك أختين لاب وأم وأما فلاختين لاب وأم الثلثان وللام  
 السدس ولا عصبة في الورثة ليأخذ ما بقي فالحكم فيه الرد على ما فيه في باب الفريضة المائلة  
 أن يكون سهام أصحاب الترائض أكثر من سهام المال بأن كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج  
 مع الاختين لاب وأم أو نصفين وثلثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وأم ومع الام فالحكم  
 في هذا المول في قول أكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وهو  
 مذهب الفقهاء وكان ابن عباس رضي الله عنه ينكر المول في الترائض أصلا وأخذ بقوله  
 محمد بن الحنفية وعلي بن الحسين وزين العابدين وأول من قال بالمول البساس ابن المطلب فانه  
 قال لمرضى الله عنه حين وقعت هذه الحادثة أعيوا الترائض وقيل لابن عباس رضي  
 الله عنه من أول من أقال الترائض قتال ذلك عمر بن الخطاب ثم أتى بفريضة فيها ثلثان  
 ونصف أو نصفان وثلث فقال لا أدري من قدمه الله فأقدمه ولا من أخره الله فأؤخره  
 وأقال الفريضة وأيم الله لو قدم من قدمه الله تعالى وآخر من أخره الله تعالى ماعالت فريضة  
 قط فقتل ومن الذي قدمه الله يا ابن عباس قتال من قتله الله من فرض مقدر الى فرض مقدر  
 فهو الذي قدمه الله تعالى ومن نله الله تعالى من فرض مقدر الى غير فرض مقدر فهو  
 الذي أخره الله تعالى وعن عطاء رحمه الله ان رجلا سأل ابن عباس رضي الله عنه قتال كيف  
 يصنع في الفريضة المائلة فقال ادخل الضرر على من هو أسوأ حالا فقتل ومن الذي هو  
 أسوأ حالا فقتل البنات والاخوات فقال عطاء رحمه الله ولا يفتى رأيك شيئا ولو مت لتقسم  
 ميراثك بين ورثتك على غير رأيك فنضب فقال قل لهؤلاء الذين يقولون بالمول حتى نجتمع  
 ثم نبهل فنجعل لمة الله على الكاذبين ان الذي أحصى رمل حاج عدا لم يجمل في ما نصفين  
 وثلثا فاذا ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف فأين وضع الثلث فقال لم تقل هذا في زمن عمر  
 رضي الله عنه فقال كان رجلا مهيا مهيت حتى قال الزهري رحمه الله لولا انه يقدم في المول  
 قضاء امام عادل ورجع لما اختلف ثنا على ابن عباس رضي الله عنه في قوله في مشكلة المبالغة  
 يبنى مشكلة المول ثم اشتبه مذهب ابن عباس رضي الله عنه في فصول فيها اذا تركت زوجا  
 وأما وابنة وابنة ابن فلي قول عامة الصحابة للزوج الربع ثلاثين اثني عشر وللام السدس  
 سهمان وللأبنة النصف ستة ولأبنة الابن السدس تكلمة الشين فتقول بسهم فتكون القسمة

من ثلاثة عشر واختلقوا علي قول ابن عباس رضي الله عنه فيمن يدخل عليه ضرر النقصان منهم فقال سفيان وهو مذهب أهل الكوفة على مذهبه انما يدخل الضرر على ابنة الابن خاصة فتأخذ الابنة فريضة ستة وللام السدس سهم والباقي وهو ثلاثة ونصف مقسومة بين الابنة وابنة الابن ارباعا ثلاثة ارباعه لابنة واربعة لابنة الابن لان كل واحد منهما ينتقل من فرض مقدر الى غير فرض مقدر فضرر النقصان يدخل عليهما فان صح هذا عن ابن عباس رضي الله عنه فهو قول بالمول لان المول ليس الا هذا فان ثلاثة ونصف لا يسع لاربعة فتضرب كل واحدة منهما فيها بجميع حصتها فيقسم بينهما ارباعا وهذا هو المول ومن هذه الفصول اذا تركت زوجا وأما وأختين لاب وأم وأختين لام فلي قول عامة الصحابة للزوج النصف ثلاثة من ستة وللام السدس سهم وللأختين لام الثلث سهمان وللأختين لاب وأم الثلثان اربعة فتمول باربعة والقسمة من عشرة واختلقوا علي قول ابن عباس فقال سفيان رحمه الله علي قوله للزوج النصف وللام السدس وللأختين لام الثلث ولا شيء للأختين لام وأب لانه يتخير ضرر الحرمان بضرر النقصان فكما ان ضرر النقصان علي قوله علي الأختين لاب وأم دون الأختين لام فكذلك ضرر الحرمان وقال طاوس علي قول ابن عباس رضي الله عنه الثلث الباقي بين الأختين لام والأختين لاب وأم بالسوية ليدخل الضرر عليهما جميعا وهذا يرجع الى القول بالتشريك ثم حجة ابن عباس الكلام الذي ذكرناه عنه فانه لا يدخل في وهم أحد من العقلاء يوم نصفين وثلاثا أو ثلثين ونصفا في مال واحد فكان تقرير ذلك من المحال وانما يحتاج هو الى يار من يكون أولي بادخال الضرر عابه فتال أصحاب القرائض يقدمون علي المصبات كما قال عليه السلام «لحقوا القرائض بأهلها الحديث فهو ينتقل من فرض مقدر الى غير فرض مقدر فهو صاحب فرض من وجه عصبة من وجه فيكون ادخال ضرر النقصان عليه أولى وعلي الحرف الآخر قال يدخل الضرر علي من يكون أسوأ حالا وهم الاخوات والبنات أما الاخوات فلا يشكل لانهن يسقطن بالاب والجد علي الاختلاف وبالأبن، يصرن عصبة اذا خالطن ذكر والزوج والزوج والام لا يسقطون بحال وكذلك البنات فلهن يصرن عصبة اذا خالطن ذكر والمصبة مؤخر عن صاحب القريضة فاذا كن أسوأ حالا كان ادخال الضرر والنقصان عليهن أولى \* وحجتنا في ذلك أنهم استووا في سبب الاستحقاق في ذلك وذلك بوجوب المساواة في الاستحقاق فيأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويضرب كل

واحد منهم بجميع حقه عند ضيق المحل كالترماء في التركة • ويان المساواة ان كل واحد منهم يستحق فريضة ثابتة له بالنص • بوضعه ان ايجاب الله تعالى يكون أقوى من ايجاب المبد ومن أوصى لانسان بالثلث والآخر بالربع والآخر بالسدس ضرب كل واحد منهم في الثلث بجميع حقه ومراد الموصي أن يأخذ كل واحد منهم ماسي له عند سعة المحل بإجازة الورثة ويضرب كل واحد منهم بما سى له عند ضيق المحل لمسلم الاجازة فكذلك لما أوجب الله تعالى في الفريضة نصفين وثلاثا عرفنا ان المراد أخذ كل واحد منهم ماسي له عند سعة المحل والضرب به عند ضيق المحل وفيما قلناه عمل بالنصوص كلها بحسب الامكان وفيما قاله عمل ببعض النصوص وابطال البعض وهذا لا وجه له الا أن من يذب عنه يقول فيها قاله ابن عباس رضي الله عنه التمين في بعض النصوص دون البعض والتمين فيما قلتم في جميع النصوص فنقول الطريق الذي ذهب اليه ابن عباس في ادخال النقصان على بعض المستحقين بما اعتمده من المعنى غير صحيح فانه يمتزج للفاوت بينهم في حالة أخرى سوى حالة الاستحقاق وهذا غير معتبر (الآرى) ان رجلا لو آتت دينه في التركة بشراة رجلين وأبنت آخر دينه بشادة رجل واحد وامرأتين استويا في الاستحقاق وان كان في غير هذه الحالة شهادة الرجل أقوى من شهادة النساء مع الرجال ثم المصوبة أقوى أسباب الارث فكيف يثبت الحرمان والنقصان لاعتبار معنى المصوبة في بعض الاحوال ولو جاز ادخال النقصان على بعضهم لكان الاولى به الزوج والزوجة لان سبب تورثهما ليس بقائم عند التورث وهو يحتل الرفع فيكون أضعف مما لا يحتل الزمعة والعجب أنه يدخل على الاخوات لاب وأم دون الاخوات لام وهن أسوأ حالا (الآرى) أنهن يسقطن بالبنات وبالجد بالاتفاق بخلاف الاخوات لاب وأم • فعرفنا ان الطريق ما أخذ به جمهور الفقهاء رحمهم الله ثم يان الفريضة المائة أن نقول أصل ما يخرج به منه هذه الفريضة ستة ثم تول مرة بنصف سهم ومرة بثلاثة أرباع سهم ومرة بسهم ومرة بنصف • ومرة بسهمين ومرة بسهمين ونصف ومرة بثلاثة أرباع سهم والتي تول بمائة فأولى تول بنصف سهم صورتها امرأة ماتت وترك زوجا وابنة وأبوين فلا يوين السدسان سهمان والابنة النصف ثلاثة وللزوج الربع سهم ونصف فتول بنصف سهم والتي تول بثلاثة أرباع سهم صورتها رجل مات وترك امرأة وابنتين وأبوين فلا يوين السدسان سهمان ولا يبنين الثلثان أربعة وللأمة الثلث ثلاثة أرباع

سهم فتول ثلاثة ارباع واذا اردت تسعيها غير ثمانية وثلاثة ارباع في اربعة فتكون سبعة وعشرين وهذه هي المنية بان عينا رضى الله عنه شغل عنها على المشرقات على النسيئة وقال اختلف عنها تساعيا اربعة اربعين سبعة وعشرين وهو تسع المال والتي تقول بسهم صورها اربعة واخمين لآب وام واخمين لآم واما فلالاخين لآب وام الثلاث اربعة وللأخمين لآم الثلاث سهان واللام السادس سهم فتول بسهم والتي تقول بسهم ونصف بان ترك الرجل اخمين لآب وام وامرأة واخمين لآم فامرأة الربع سهم ونصف وللأخمين لآب وام الثلاث اربعة وللأخمين لآم الثلاث سهان فتول بسهم ونصف والتي تقول بسهمين صورها فيما اذا تركت زوجا واخنا لآب وام واخمين لآم فلزوج النصف ثلاثة وللأخت لآب وام النصف ثلاثة وللأخمين لآم الثلاث سهان فتول بسهمين والتي تقول بسهمين ونصف بان ترك اخمين لآب وام واخمين لآم وامرأة فامرأة الربع سهم ونصف واللام السادس سهم وللأخمين لآب وام الثلاث اربعة وللأخمين لآم الثلاث سهان فتول بسهمين ونصف والتي تقول بثلاثة بان تركت زوجا واخمين لآب وام واخمين لآم فلزوج النصف ثلاثة وبها تقول والتي تقول باربعة صورها فيما قدما اذ تركت اخمين لآب وام واخمين لآم واما وزوجا فلها تقول نصيب الام ونصيب الزوج ثلاثة ففرقا انها تقول باربعة ولا تقول القرائن بأكثر من هذا وتسمى هذه المسئلة أم الفرائخ لكثرة العول فيها ونسب الشريحة لانها رفعت الى شريح رحمه الله فقضى بهذا فجعل الزوج يسأل الفقهاء بالفراق فيقول امرأة ماتت وترك زوجا ولم تترك ولدا فاذا يكون للزوج فقالوا النصف فقال والله ما أعطيت نصفنا ولا ثلثنا فبلغ مقامه الى شريح فدعاه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا شيء فلما أراه عززه وقال أنت تشتم علي القاضي وتنسب القاضي بالحق الى الفاحشة فقال الرجل هذا الذي كان بقي لي عندك

وحق الله ان الظلم لؤم \* فما زال المسيء هو الظلوم

الى ديان يوم الدين غصى \* وعند الله يجتمع الخصوم

فقال شريح ما أخوفني من هذا القضاء لولا انه سبقتني به امام عادل ورع يعني عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم المسائل على ما ذكرنا من الاصل بكثرة تمسدها ولكنها يتنا لكل فريضة صورة فذلك يكفي لمن له فهم يقيس عليه ما يشاء من ذلك والذي بقي في الباب مسألة الالتزام وهي امرأة تركت زوجا واما واخمين لآم فذهبنا فيه ظاهر للزوج النصف

وللام السدس والاخوين الثلث وهي فريضة طائلة ويحتمل على ابن عباس رضي الله عنه تخرج  
 عنه المسئلة على أصله فان من منعه أن الاختين لا يبتلان الام من اللطخ الى السدس فان  
 قول الزوج النصف والام الثلث والاخوين الثلث لزمه القول بالقول وان قال للزوج النصف  
 وللأم السدس كان ذلك كما منعه في أن الاختين لا يحجبان الام من الثلث الى السدس ولا يمكنه  
 ادخال النصفان هنا على واحد منهن لان الام صاحبة فرض محض والاخوات لام كذلك  
 فانهن لا يصرن عصية بحال فان قال الاخوات لام أسوأ حالا من الام قد يسقطن بمن  
 لا يسقط الام به قلنا هذا اعتبار التفاوت في غير حالة الاستحقاق وقد بينا أن التفاوت انما  
 يتبر في حالة الاستحقاق وقد أدخل هو الضرر على البنات والاخوات لاب وأم دون  
 الاخوات لام وفي غير حالة الاستحقاق الاخوات لام أسوأ حالا فهذا يبين أن قول ابن  
 عباس رضي الله عنه لا يمتشي في التصول وأن الصحيح ما عالت به عامة الصحابة رضي الله  
 عنهم والفقهاء والله أعلم بالصواب

### باب الجدات

(قال رضي الله عنه) اعلم بأن الجدة صاحبة فرض وفريضة وان كان لا تلي في القرآن  
 فهي ثابتة بالسنة المشهورة واجماع الصحابة والسلف والخلف وكفى بإجماعهم حجة ثم  
 الكلام في فصول أربعة أحدها في بيان من يرث من الجدات والثاني في مقدار نصيب  
 الجدات والثالث في ترتيب بعض الجدات على البعض في الميراث والرابع في حجب  
 الجدات فاما في الفصل الاول فالمنع عند علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أن كل جدة  
 تدلى بمصبة أو صاحبة فريضة فهي وارثة وكل جدة تدلى بمن ليس بمصبة ولا صاحبة فريضة  
 فهي غير وارثة وبه أخذ طائفا وهو معنى قول الفقهاء كل جدة دخل في نسبها الى الميت أب  
 بين أمين فانها لا ترث لان أب الام ليس بمصبة ولا صاحب فرض. هكذا روى عن عمر  
 رضي الله عنه قد ذكر الشعي رحمه الله أن عمر رضي الله عنه سئل عن أربع جدات  
 تتعاضدن أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب وأم أب الام فورثن الا هذه الواحدة  
 لان في نسبها الى الميت أب بين أمين وعن ابن مسعود رضي الله عنه روايتان احدهما هكذا  
 والثانية أن الجدات وارثات كلهن والقربى والبعدى منهن سواء على تفصيل بينه وعن ابن  
 عباس رضي الله عنه ثلاث روايات فثان كما روي عن ابن مسعود والثالثة أنها لا ترث من



الجدات الا واحدة ولهي أم الام وتقوم هي مقام الام عند عدم الام في فريضة الام اما  
السدس أو الثالث وبه أخذ ابن سيرين وأما سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فالروى  
عنه أنه لا يرث الاجدقان حتى روى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما جاءه في الوتر بركة  
قال سعد يعني أن أوتر بركة وهو يورث ثلاث جدات الا أن أبان ذكر أن مراد سعد من  
هذا الاخذ عليه في توريث البعدي مع القربي لا في توريث ثلاث جدات في الاصل  
(الآثرى) أنه روى في بعض الروايات أن سعدا لما بلغه قول ابن مسعود رضي الله عنه قال  
هلا يورث حواء وأما مالك وأبو نؤير حلاقول سعد على ظاهره وأخذاه به فقالا لا يرث  
من الجدات الا اثنتان قال أبو نؤير وهو قول الشافعي فأما ابراهيم النخعي والاوزاعي رحمهما  
الله فقد روى عنهما توريث ثلاث جدات حتى ذكر سفيان عن منصور عن ابراهيم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات قال سفيان قلت لا ابراهيم وما من قال أم الام وأم  
الاب وأم أم الاب ولكن ذكر جرير عن منصور عن ابراهيم هذا الحديث وذكر فيه عن  
ابراهيم قال هي أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب فيكون موافقا لمذهبنا والرواية  
الاخرى لا تكاد تصح لما فيها من توريث البعدي مع القربي والمشهور عن العلماء رحمهم الله  
بختلاف ذلك وحجتنا في ذلك أن الجدات كما يرثن في الاصول بالولاء فيعتبر حالهن بحال من  
يرث من القروع بالولاء وهم ذؤوا الارحام من أولاد البنين والبنات وهناك عند التساوي  
في الدرجة الميراث لمن هو ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فكذلك هنا الميراث لمن هي  
والدة عصبة أو صاحب فرض يوضحه أن أم أب الام تدلى بأب الاب وأب الام ليس يورث  
مع أحد من أصحاب القرائض والمصبات كان تدلى به أولى ان لا يرث معهم لان المدلى لا يكون  
أقل حالا من المدلى به والدليل عليه أنه اذا اجتمع أم أب الام وأم أم الام مع أب الام فاما ان يقال  
الميراث لاب الام دونها وهذا بعيد لان أب الام اذا اقرده عن أمه لا يستحق شيئا فكيف  
يستحق مع أمه ولا جائز أن يكون الميراث للجد دون أب الاب لان أم الاب تدلى بأب  
الام وهو لا يستحق مع أم أم الام شيئا فأما التي هي أبمد كيف تستحق فلم يبق الا أن يكون  
الميراث لام أم الام واذا ثبت هذا في حال حياة أب الام فكذلك بعد موته فأما ابن مسعود  
رضي الله عنه قد كان يقول توريث الجدات ليس باعتبار الادلاء لان أم الام تدلى بالام كما  
أن أب الام تدلى بالام والادلاء بالابن اذ كان لا يوجب استحقاق الميراث للجد لا يوجب

استحقاق الميراث للاتي كالادلاء بالابنة فان بنت البنت كابن البنت في حكم القرينة  
والمصوبة وكذلك بنت الاخت كابن الاخت فرقنا أن استحقاق الجدات انما ثبت شرعا  
بمجرد الاسم وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس فهذه طعمة أطعم رسول  
الله الجدات بهذا الاسم والقربي والبعدي ومن يدخل في نسبها أب بين ابنتين ومن لا يدخل في  
ذلك سواء \* ولكننا نقول بمجرد الاسم ثبت بالرضاع كما ثبت بالنسب ولا يتعلق به استحقاق  
الميراث \* فرقنا أنه لا بد من اعتبار معنى القرب والادلاء ومن يدلي بمنهم بمصبة أو صاحبة  
فرض يكون سببه أقوى ممن يدلي بمن ليس بمصبة ولا صاحبة فرض وبهذا الادلاء ثبتت  
القرينة وفي حق الام انما ثبتت المصوبة دون القرينة وبالادلاء بالاتي لا تثبت المصوبة  
فأما ابن عباس رضي الله عنه يقول أم الام تدلي بالام وترث بمثل سببها وهي الامومة فتقوم  
مقامها عند عدمها كالجد أب الأب فانه يقوم مقام الأب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن  
عند عدمه واذا كانت الام ترث في بعض الاحوال الثلث وفي بعضها السدس فكذلك أم الام  
بمخلاف الاخ لام فانه وان كان يدلي بالام فلا يرث بمثل سببها كما لا يزاحم أحدهما الجدات  
الام فكذلك لا يزاحم أم الام شيء من الجدات في فريضة الام يوضحه أن حال المدلى مع  
المدلي به كحال المدلى به مع الميت والمدلى أم المدلي به وصاحبة فرض كما أن المدلى به أم للميت  
وصاحبة فرض فكما أن ميراث المدلى من الميت الثلث فكذلك ميراث المدلى به ولكننا  
نستدل بحديث قبيصة بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس وهكذا  
روى عن المنيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس  
وقد رويناه في حديث أبي بكر رضي الله عنه أن محمد بن مسلمة رضي الله عنه شهد عنده أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعم الجدة السدس فأعطاهما أبو بكر رضي الله عنه ذلك وروى  
في بعض الروايات أنها كانت أم الام ثم جاءت أم الابن إلى عمر رضي الله عنه في خلافته  
وقالت مالي من ميراث ابن ابنتي فقال عمر رضي الله عنه لا أجد لك في كتاب الله تعالى  
شيأ ولم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك شيأ وأراك غير الجدة التي أعطاهما  
أبو بكر ولست برأيتك في كتاب الله ولكني أرى أن ذلك السدس ينكما وأنه لمن انفرد  
منكما فبين هذه الآثار أنه لا يزاد في فريضة الجدات على السدس فالجدتان في استحقاق  
السدس سواء وهذا لان الادلاء بالاتي لا يكون سببا لاستحقاق فريضة المدلى به بحال

كبنات الاخوات وبنات البنات الا انا تركنا هذا القياس في حق الجدات بالسنة فانا نعتبر ما ورد به السنة وليس في شيء من الآثار زيادة على السدس لواحدة من الجدات فلهذا كان لمن السدس هذا بيان الفصل الثاني \* والفصل الثالث في الترتيب فالمذهب عند علي ان القربي من الجدات أولى بالسدس من البعدي سواء كانت من جانب الام أو من جانب الاب وهكذا يرويه العراقيون عن زيد بن ثابت وبه أخذ علمنا ونارحمهم الله فلما أهل المدينة يروون عن زيد بن ثابت رضى الله عنه ان القربي ان كانت من قبل الام والبعدي من قبل الاب فكذلك الجواب وان كانت البعدي من قبل الام والقربي من قبل الاب فهما سواء وهو قول الشافعي فلما ابن مسعود رضى الله عنه في روايتان احدهما ان القربي والبعدي سواء الا أن تكون البعدي أم القربي أو جدة القربي فينثذ لانثذ منها والأخرى القربي والبعدي سواء الا أن يكونا من جانب واحد فينثذ القربي أولى وان لم تكن القربي أم القربي ولا جدتها أما هو أمر على أصله ان الاستعقاق باسم الجدة شرطا والقربي والبعدي في هذا الاسم سواء الا أن البعدي اذا كانت أم القربي أو جدتها فلما تدلى بها وتورث بمثل نسبها فتكون محبوبة بها كالجد مع الاب وفي الرواية الاخرى قل اذا كانت الجهة واحدة فيسواء كانت تدلى بها أولا تدلى بها كانت محبوبة بها لمعنى ايجاد السبب كالولاد الابن مع الابن فانهم لا يرون شيئا لايجاد السبب وان كانوا لا يدلون بهذا الابن وانما يدلون بابن آخر فهذا مثله \* وجه قول زيد رضى الله عنه ان الجدة انما تستحق الميراث بالامومة ومعنى الامومة في التي من قبل الام أظهر لانهما أم في نفسها تدلى بالام والاخرى أم تدلى بالاب فاذا كانت القربي من قبل الام فقد ظهر الترجيح في جانبها من وجهين زيادة القرب وزيادة ظهور صفة الامومة في جانبها فهي أولى وان كانت القربي من قبل الاب فلها ترجيح من وجه وهو زيادة القرب ولتي من قبل الام ترجيح من وجه وهو زيادة ظهور صفة الامومة فاستويا فيكون الميراث بينهما كما هو مذهب زيد في الجدة مع الاخ ان لاخذ زيادة قرب وللجد زيادة ثمة من حيث الابوة فيستويان في ميراث ولكما تأخذ بقول علي فتقول الجدة ترث باعتبار الامومة والامومة هي اصل ومعنى الاصلية في القربي أظهر منه في البعدي من أي جانب كانت القربي لانها أصل ثلثت والاخرى أصل أصل الميث فاذا كان معنى الاصلية في القربي أظهر تقدمت على البعدي كما لو كانت القربي من قبل الام (الا ترى) ان أم الام

وأم الأب إذا اجتمعا كان للميراث بينهما ولو كان كما قاله زيد من زيادة قوة الامومة لوجب أن يكون للميراث لام الأم دون أم الأب. وأما الفصل الرابع وهو الكلام في الحب فتقول الأم تحجب الجدات أجمع بالاقاق سواء كانت من قبلها أو من قبل الأب لما روي أن النبي عليه السلام أطعم الجدة السدس حين لم يكن هناك أم ففي هذا إشارة إلى أنها لا ترث مع الأم وفي رواية بلال بن الحارث رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس حين لم يكن هناك أم دونها فهذا يفيد ما أفاده الأول وزيادة وهو أن البعدي لا ترث مع القرى فان قوله أم دونها إشارة إلى ذلك والمعنى فيه أن الجدة ترث بالامومة وفرض الامهات معلوم بالنص وقد استحققت الأم ذلك فلا يبقى لاحد من الجدات شيء من فرض الامهات ولا ثبت الزاحمة بين شيء من الجدات وبين الأم لأن الجدة التي من قبلها تدلى بها وترث بمثل سببها فلا تراحمها كما لا تراحم الجد الأب والتي من قبل الأب وإن كانت لا تدلى بها فهي لا تراحمها في فريضة لكونها أقرب إلى الميت منها وهي بمنزلة ابنة الابن مع الابنتين فان فرض البنات لما صار مستحقا لابنتين لم يكن لابنة الابن مهما مزاحمة ولا شيء من الميراث بالفريضة وإن كانت لا تدلى بهما إنما تدلى بالابن. واختلفوا في حجب الجدة بالأب بد ما اتفقوا أن الجدة من قبل الأم لا تصير محجوبة بالأب لأنها تدلى به ولا ترث بمثل نسبه فهي ترث بالامومة وهو بالأبوة والعصوبة واختلفوا في الجدة التي من قبله فقال علي وزيد وأبي ابن كعب وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم لا ترث أم الأب مع الأب شيئاً وهو اختيار الشامي وطاووس وهو مذهب علمائنا رحمهم الله وقال عمرو بن مسعود وأبو موسى الأشعري وعمر بن الحصين ترث أم الأب مع الأب وهو اختيار شريح وابن سيرين وبه أخذ مالك والشافعي واحتجوا بحديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس وابنها حتى وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أم حنكة رضي الله عنها السدس من أبي حنكة وحسكة حتى والمعنى فيه ما بينا أن أرث الجدات ليس باعتبار الأدلاء فلا دلالة لاني لا يؤثر في استحقاق شيء من فريضتها ولا في القيام مقامها في التورث بمثل سببها كالبنات والاخوات ولكن الاستحقاق باسم الجدة في هذا الاسم أم الأم وأم الأب سواء فإذا كان الأب لا يحجب أم الأم فكذلك لا يحجب أم الأب إذا لفرق بينهما إلا في معنى الأدلاء والاستحقاق ليس بالأدلاء ولو كان الأب ممن يجب شيئاً من الجدات لاستوى في

تلك من يكون في حايه ومن لا يكون في حايه كلامه وجه قولنا ان استحقاق الميراث  
 لا ينفذ فيه من اختيار الادلاء ما يظن عوده الاسم بدون القرائه لا يوجب الاستحقاق والقرائنه  
 لا تثبت بدون اختيار الادلاء فيها ممكن انجاء السبب والآخر الادلاء ولكل  
 واحد منهما تأثير في الحبيب ثم انجاء السبب وان افرد من الادلاء فطبق به حكم الحبيب كما  
 في حق بنات الابن مع الابنتين فاهن محجن باجاء السبب ولا يدلن الى الميت بالنسب فكذلك  
 الادلاء وان افرد عن انجاء السبب فطبق به حكم الحبيب اذا قررو هذا قلنا العدة التي  
 من قبل الاب تدل بالاب ولا ترث معه لوجود الادلاء وان انعدم معنى انجاء السبب  
 والعدة التي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام الادلاء وانجاء السبب جميعاً فأما الام  
 تحجب العدة التي من قبلها لوجود الادلاء وانجاء السبب وتحجب العدة التي من قبل الاب  
 لانجاء السبب وان انعدم الادلاء وبه فارق الاخ لام فكان وارثاً معها بوضعه ان معنى  
 الادلاء الموجود في جانب الاب يحجب الذكر هنا فان أب الاب يحجب الاب لانه يدلي به  
 فاذا كان الاب يحجب من يدلي به اذا كان ذكره فكذلك يحجب من يدلي به اذا كان انثى  
 (ألا ترى) ان الاب كما يحجب الاخوة يحجب الاخوات وبه فارق الام مع الاخوة لام  
 لان هناك الذكر من الاخوة لا يصير محجوباً بها وان كان يدلي بها فكذلك الانثى فأما  
 تأويل الحديث بمحتمل ان ابنها كان رقيقاً أو كافراً على انما قل ورث جدة وابنها حي ولم يبين  
 ان ابنها أب الميت فيحتمل ان ابنها الحي غير أب الميت والحديث بحكاية حال وحديث حسنة  
 لا يثبت صرفهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو عن عمر رضي الله عنه وقد بينا  
 مذهب عمر واختلاف القرضيون على قول علي رضي الله عنه في فصل وهو انه اذا اجتمع أم  
 الاب مع الاب وأم الأم قتال الحسن بن زياد على قياس قول علي رضي الله عنه أن ميراث  
 العدة لام أم الأم وان كانت أبعد من أم الاب لان علي قول علي القري انما تحجب البعدي اذا كانت  
 وارثه وهنا القري ليست بوارثة مع ابنها فهي بمنزلة الكافرة والرقيقة فيكون فرض الجدات  
 للبعدي وأكثرهم على أن المال كله للاب هنا لان القري هنا وارثه في حق البعدي ولكنها  
 محجوبة بالاب حتى اذا لم يكن هناك أب كان الميراث للقري فصارت البعدي محجوبة بالقري  
 ثم صارت القري محجوبة بابنها فيكون المال كله للاب ونظيره ما تقدم في الاخوين مع الاب  
 لانهما يجهان الام من الثلث الى السدس وان كانا لا يرثان شيئاً مع الاب

فصل ١٠٠٠ قال اجتمع جدة لها ثلاث قرابات مع جدة لها قرابة واحدة  
وصورة المسئلة امرأة لها بنت ولاقتها بنت ولها ابن ولايتها ابن فتزوج ابن ابنتها بنتها  
فولد بينهما ولد فهذه الجدة أم أم أم هذا الولد وأم أم أب هذا الولد فأنما مات هذا الولد  
ولم يمت هذه الجدة بجدة أخرى وهي أم أم أب هذا الولد فلي قول زمر ومحمد والحسن بن زياد  
ميراث الجدتين بينهما الثلثان التي لها قرابتان وثلاث التي لها قرابة واحدة وعند سفيان  
وأبي يوسف الميراث بينهما نصفان ولا رواية فيه عن أبي حنيفة وكذلك امرأة لها ابنتان لا حدى  
ابنتها ابنة وللأخرى ابن فتزوج ابن ابنتها ابنة ابنتها وولد منها ولد فهي لهذا الولد أم أم الأب  
فان مات هذا الولد وله معها جدة أخرى وهي أم أم الأب فهي على الخلاف الذي يتنا  
وصورة ما اذا كان لها ثلاث قرابات أن يكون لهذه المرأة ابنة ابن ابنة أخرى وهذا الولد  
ذكر فتزوج الابنة السفلى فولد بينهما ولد فهذه الجدة من هذا الولد ثلاث قرابات لانها أم  
أم أم أم وأم أم أم الأب وأم أم أم الأب قال اجتمع معها لهذا الولد جدة أخرى محاذية  
لها وهي أم أم أب ابنة فلي قول محمد ميراث الجدة بينهما ارباعا ثلاثة ارباعه التي لها ثلاث  
قرابات وربعه التي لها قرابة واحدة وعند أبي يوسف الميراث بينهما نصفان ثم على قول محمد  
رحمه الله في حق التي لها جهات اذا فسد بعض تلك الجهات بان دخل في تلك النسبة أب  
بين أمين لا تعتبر تلك الجهة وان كان بعض الجهات أقرب من بعض فانما يعتبر في حقها  
أقرب الجهات خاصة ثم ينظر الى الاخرى فان كانت تساويها في أقرب الجهات فالميراث  
بينهما نصفان وان كانت أبعد منها في هذه الجهة فالميراث كله لها بناء على أن القرابة تحجب  
البعدى \* وجه قول محمد رحمه الله ان الاستحقاق باعتبار الاسباب لا باعتبار الاشخاص  
(ألا ترى) ان الرقيق والكافر لا يخرج من أن يكون شخصا ولكن لما انعدم في حق سبب  
الاستحقاق وهو الفريضة أو المصوبة جعل كالمندوم فدل ان الاستحقاق باعتبار السبب فن  
اجتمع في حقه سببان فهو في الصورة شخص واحد ولكنه في الحكم باعتبار تعدد السبب  
متعدد فيثبت له الاستحقاق باعتبار كل سبب بمنزلة ما لو وجد كل سبب في شخص على  
حدة وهو نظير ما لو ترك ابني عم أحدهما أخ لام فان لابن العم الذي هو أخ لام السدس  
بالفريضة والباقي بينهما نصفان وكذلك الجوسى اذا ترك أمه وهي أخته لا يه فاتها ثلث بالسبيين  
لهذا المعنى وهذا بخلاف الاخ لاب وأم فانه يرث بالسبيين لان السبب هناك واحد وهو

الاخوة ثم الاخوة لام اعتبرناها في الترجيع ويقوى السبب بها حتى ينعدم الاخ لا ب فلم  
 يكن معتبرا في حق الاستحقاق به بخلاف ما نحن فيه هوجه قول أبي يوسف ان استحقاق  
 الميراث للجدة ليس باعتبار الادلاء لما قررنا أن الادلاء بالاناث لا يؤثر في استحقاق  
 القرضية بمثل سبب الدلى به ولكن الاستحقاق باسم الجدة وتعدد الجهة لا بتعدد الاسم في التي  
 لها قرابة واحدة والمساواة في سبب الاستحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق وكل واحدة  
 من هذه الجهات علة تامة للاستحقاق وتعدد الدلة لا يزداد الاستحقاق كالأرقام وجل شاهد ين  
 على ملك عين وأقام الآخر عشرة من الشهود فانه يسوي بينهما ومن جرح رجلا جراحة  
 واحدة وجرحه آخر عشر جراحات فأت من ذلك فالدية بينهما نصفان ولا معنى لقول من  
 يقول قد اعتبرنا الادلاء في حكم الحجب كما قررنا في الفصل الرابع وهذا لان حكم الحجب  
 غير حكم الاستحقاق والاستدلال بحكم على حكم انما يجوز اذا عرفت المساواة بينهما فبان أن  
 اعتبار الادلاء في حكم الحجب يدل على أنه يعتبر في الاستحقاق وهذا بخلاف ما استشهد  
 به فكل واحد من السبين هناك معتبر في الاستحقاق يعني الاخوة لام مع المعصوبة بالامومة  
 والزوجة مع المعصوبة والاختيمع الامومة في حق الموصى فاذا كان كل واحد من السبين  
 هناك معتبرا في الاستحقاق جعلنا الاستحقاق مبني على السبب بخلاف ما نحن فيه على ما قررنا  
 فصل ١٠ التثبيت في الجدات قال رضى الله عنه الجدات في الاصل مستجداتك وجدتا  
 أيك وجدتا أمك وهى الاصول في الجدات اذ لم تنزع بعضهم من بعض وما سواهن من  
 الجدات في الدنيا كالتقريع لهذه الجدات لتخرج بعضهم من بعض فان سئلت عن عدد من  
 الجدات متحاذيات هن وارثات كيف صورتهن فالطريق في ذلك عند أهل البصرة أنهم  
 يذكرون بمددهن أمهات ثم في المرة الثانية بمدد دهن أمهات الا الآخرة وفي الثالثة الا  
 الآخرة والتي تليها هكذا الا أن تبقى أم واحدة وأهل المدينة يذكرون بمددهن أبناء الا  
 الاولى وفي المرة الثانية الا الاولى والتي تليها وهكذا في كل مرة وأهل الكوفة يذكرون  
 الجدات بقرابتهن ويانه اذا قبل خمس جدات متحاذيات وارثات كيف صورتهن فلي قول  
 أهل البصرة نقول احدهن أم أم أم أم الام والثانية أم أم أم أم الاب والثالثة أم أم أم أب  
 الاب والرابعة أم أم أم أم أب الاب والخامسة أم أم أم أم أب الاب وعلى طريق أهل المدينة  
 على عكس ذلك وعلى طريق أهل الكوفة نقول احدهن أم جدة جدات الميت والثانية أم

جدة أم أب الميت والثالثة جدة جدة أم الميت والرابعة جدة جدات الميت والخامسة أم جد  
 جد الميت فان سئلت عن قول ابن مسعود عن جدتين متعاضيتين على أدنى ما يكون وثلاث  
 جدات متعاضيات على أدنى ما يكون وأربع جدات متعاضيات على أدنى ما يكون وخمس  
 جدات متعاضيات على أدنى ما يكون كم الوارثات منهن قل خمسة الجداتان المتعاضيتان احدهما  
 أم الام والاخرى أم الاب فيها وارثان ومن الثلاث الواحدة وارثة لان الثلاث منهن  
 على أدنى ما يكون أم أم الام وأم أم الاب وهما غير وارثين هنا لانهما يدلان باللتين هما  
 وارثتان والثالثة أم أب الاب فهي الوارثة من الفريق الثاني وكذلك من الفريق الثالث اوارثة  
 واحدة وهي أم أب أب الاب فاما الثلاث غير وارثات لان من يدلن بها وارثات وكذلك  
 من الفريق الرابع الوارثة واحدة فعلى هذه الصورة اذا تأملت تجد الوارثات منهن الخمسة  
 عند ابن مسعود رضى الله عنه على مذهبه في توريث القربى مع البعدى اذا لم تكن البعدى  
 أم القربى أو جدتها فان سئلت عن عدد من الجدات متعاضيات وارثات كم الساقطات بازلهن  
 فالسبيل في معرفة ذلك أن تحفظ المدد المذكور بينك ثم تطرح اثنتين من ذلك وتحفظهما  
 يسارك ثم تضعف ما يسارك بمد ما بقي بينك فإلى ما بلغ فهو مبلغ جملة المدد والوارثات من  
 ذلك عدد معلوم اذا رفعت ذلك من الجملة فإلى عدد الساقطات يأنه اذا قيل ثلاث جدات  
 متعاضيات وارثات كم الساقطات بازلهن فالسبيل أن تحفظ الثلاث بينك ثم تطرح من ذلك  
 اثنتين فتحفظهما ثم تضعف ما يسارك بمد ما بقي في عينك وهو الواحدة فاذا أضفت الاثنين  
 مرة تكون أربعة فكان عدد الجملة أربعة ثلاث منهن وارثات والساقطة واحدة فالوارثات  
 أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب والساقطة أم أب الام فان قيل أربع جدات وارثات  
 متعاضيات كم بازلهن من الساقطات فالسبيل أن تأخذ الأربع بينك ثم تطرح من ذلك اثنتين  
 وتأخذها يسارك ثم تضعف ما يسارك بمد ما بقي بينك فاذا أضفت الاثنين مرتين يكون  
 ثمانية فاذا كان الوارثات منهن أربعة عرفت أن الساقط بإذهن أربعة فان قل خمس جدات  
 وارثات متعاضيات كم بازلهن من الساقطات فهو على نحو ذلك فأمك تضعف الاثنين ثلاث  
 مرات فيكون خمس منهن وارثات والباقي ساقطات • فان قل ست جدات متعاضيات  
 وارثات فهو على هذا القياس أيضا تضعف الاثنين أربع مرات فيكون ذلك اثنين وثلاثين  
 فهو عدد الجملة ستة عشر منهن من قبل الام وستة عشر من قبل الاب • وليس في الثلاثي



من قبل الام والاولاد الا واحدة وهي أم أم الام الى أن تذكر ستة عشر مرة وفي الاخير من قبل الاب والاولاد خمسة وهم من لا يدخل في نسبهم الى الميت أب بين أمين ومن سواهم ساقطات وما كان من هذا النحو فطريق تخريجه ما بينا والله أعلم بالصواب

### باب أصحاب الموارث

(قال رضى الله عنه) أصحاب الموارث بالاتفاق صنفان أصحاب الفرائض والمصبات فأصحاب الفرائض اثنا عشر نفاً أربعة من الرجال وثمانية من النساء • فالرجال الاب والجد والزوج والاخ لام • والنساء الام والجددة والبنات وبنت الابن والاخت لاب وأم والاخت لاب والاخت لام والام والجددة والاخت لام والزوجة وستة يتردد عالم بين الفريضة والمصوبة وهم الاب والجد والبنات وبنت الابن والاخت لاب وأم والاخت لاب وأما المصبات لا يحصون عدداً ولكن يحصون جنساً وهم أصناف ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بنيره وعصبية مع غيره فاما العصبية بنيره والمصبة مع غيره فقد تقدم يتأهلا وهذا الباب لبيان من هو عصبية بنفسه وهو الذي لا يفارقه الذي ذكر في نسبة الى الميت فأقرب المصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أب الاب وان علانم الاخ لام وأم ثم الاخ لام ثم ابن الاخ لام وأم ثم ابن الاخ لام ثم الم الم لام وأم ثم ابن الم الم لام وأم ثم ابن الم الم لام ثم الم الم لام ثم عم الاب لام ثم عم الاب لام ثم ابن عم الاب لام وأم ثم ابن عم الاب لام ثم الم الم لكذا والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام ما أبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر معناه فلا تقرب رجل ذكر والابن أقرب الى الميت من الاب لان الابن تفرع من الميت فالميت أصله والاب تفرع منه الميت فهو أصل له واتصال القرع بالاصل أظهر من اتصال الاصل بالقرع (ألا ترى) أن القرع يتبع الاصل فيصير مذكوراً بذكر الاصل والاصل لا يصير مذكوراً بذكر القرع فان البناء والاشجار يدخل في البيع باعتبار الاتصال بالاصل فإذا تبين أن اتصال القرع بالاصل أظهر عرفاً أن القرع الى الاصل أقرب وأيد هذا المعنى قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كاله ولد معناه وللوله ما بقى عرفاً أن الابن أقرب في المصوبة من الاب ثم ابن الاب لان سببه البنوة وقد بينا

أن الاعتبار بالسبب دون الشخص ثم بعده الأب فهو أقرب في العصوبة من الجد والاختوة  
لأنه يتصل إلى الميت بنير واسطة ثم بعده الجد أب الأب لأن سببه الأبوة وفيه خلاف  
معروف فينه في بابهم بعده الأخ فانه أقرب إليه من الم لأن الأخ ولد ابنة والم ولد جده  
فاذا أردت معرفة القرب في القروع فاعتبر كل فرع بأصله فالتصال الأخ بأخيه بواسطة  
واحدة واتصال الم به بواسطةين فرضا أن الأخ أقرب ثم الأخ لأب وأم أقرب من الأخ  
لأب وهو مقدم في العصوبة لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية  
وبالميراث لبنى الايمان دون بني الملأ ولأن الاختوة عبارة عن المجاورة في صلب أو رحم  
والقرب بينهما باعتبار ذلك والأخ لأب وأم جاوره في الصلب والرحم جميعا والأخ لأب  
جاوره في الصلب خاصة فالحاصل به القرب في جانب الأخ لأب وأم أظهر فهو أقرب حكما  
ثم الأخ لأب مقدم على ابن الأخ لأب وأم لأنه أمس قربا فانه يتصل بالميت بواسطة واحدة  
وابن الأخ يتصل به بواسطةين فصار الحاصل في هذا أنهما إذا استويا في الدرجة فن يكون  
أظهرهما قربا يكون أولى وإذا تفاوت في الدرجة فن يكون أمسهما قربا أولى ثم من بعدهم الم  
ثم الأب على هذا القياس وإنما يختلفون في مولى المتأفة فقال علي وزيد رضي الله عنهما مولى  
المتأفة آخر المصبات مقدم على ذوى الارحام وهو قول طائفتا رحمهم الله وقال ابن مسعود  
ومولى المتأفة مؤخر عن ذوى الارحام وكذلك الخلاف فيما إذا كان هناك صاحب فرض  
مع مولى المتأفة فنحننا وهو قول علي وزيد مولى المتأفة مقدم على الرد وعند ابن مسعود رضي  
الله عنه مؤخر عن ذلك يأنه فيما إذا ترك ابنة ومولى المتأفة فنحننا للابنة النصف والباقي لمولى  
المتأفة وعن ابن مسعود الباقي رد عليها ولا شيء لمولى المتأفة واستدل في ذلك بقوله تعالى  
وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أقرب إلى بعض ممن ليس له رحم  
والميراث ينسب إلى القرب وروينا في أول التناق أن النبي صلى الله عليه وسلم سر بعبد فساومه  
الحديث أن قال وإن مات ولم يدع وارثا كنت أنت عصيته فقد شرط في توريث مولى  
المتأفة أن لا يدع متق وارتد وذووا الارحام من جملة الورثة والمعنى فيه هو أن هذا نوع ولا  
يستحق به الميراث فيعتبر بولاء الموألة وبحقيقة هو أن الأصل في التوريث القرابة وبإدلاء  
لا تثبت القرابة ولكن أولاء شبيهة بالقرابة شرعا قال عليه السلام أولاء لمة كلمة النسب  
وما تشبه بالشيء لا يكون . وأرضا لحقيقته فكيف يرجع على حقيقته بل إنما تعتبر ما يشبه الشيء

في الحكم هذا عدم حقيقة ذلك الشيء والدليل على أن الولاء أصيب به يحصل الرفع في الجملة  
 (ألا ترى) أنه إذا كان الولد مولى لمولى الأم فظهر له ولا في جانب الأب لعدم الولاء  
 الذي كان المولود الأم والفرقة لا يحصل الرفع ماله وكذلك يستحق الأثر والفرقة من الناحية  
 وبالولاء لا يستحق من الجانبين فالمقتضى لا يثبت من المقتضى شيئا وعليه يخرج الزوجية فإما وإن  
 كانت تحصل للرفع فالأثر بها من الجانبين وهذا لأن الزوجية أصل فإن العراقات تخرج  
 منها حكم الفرع ثبت للأصل وإن انعدم فيه مناه كما يعطى لبض الصبي حكم الصبي في حق  
 الحرم وإن انعدم فيه معنى الصبي ثم إذا ادعى هذا فيما يثبت على القرب وهو المصوبة فالزوجية  
 لا تستحق المصوبة فتخرج على ما ذكره وحيث أن ذلك ما روي أن ابنه حمزة أغتقت هذا ثم  
 مات العبد وترك ابنة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لابنته والباقي لآبائه  
 حمزة فهو نصيب أن مولى العتاقة مقدم على الرد ودليل على أنه مقدم على ذوي الأرحام في  
 ضرورة كون المقتضى مقبلا على الرد أن يكون مقبلا على ذوي الأرحام وبهذا يقين أن معنى  
 قوله عليه الصلاة والسلام وإن مات ولم يدع وارثا هو عصبة وقد أشير إلى ذلك بقوله كنت  
 أنت عصبة ولم يقل كنت وارثا وفي هذا التخصيص على أن مولى العتاقة عصبة والعصبة مقدم  
 على ذوي الأرحام فأما قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض نزوله ما روي  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة آخا بين الأنصار والمهاجرين فكانوا يتوارثون بذلك  
 فنسخ الله تعالى ذلك الحكم بهذه الآية وبين أن الرحم مقدم على المؤاخاة والولاء وقوله تعالى  
 وهذا لأن مولى الموالاة بمنزلة الموصى له بجميع المال فلا استحقاق لا يثبت له بمقتضى  
 الرفع والفسخ فيكون ضيقا جدا والمعنى في المسئلة أن ولادة العتاقة بمنزلة الأبوة صورة ومعنى  
 أما من حيث الصورة فلأن المقتضى ينسب إلى معتقه بالولاء كما ينسب الابن إلى أبيه بالولادة  
 وأما من حيث المعنى فلأن الوالد كان سبب إيجاد ولده والمقتضى سبب إحياء المقتضى من  
 حيث أن الرق تلف والحرية حياة الإنسان بصورة ومعناه فالمقتضى سبب لإيجاد معنى الإنسانية  
 في المقتضى وهو صفة المالكية وبه باين الإنسان سائر الحيوانات ففرقنا أنه في المعنى بمنزلة الوالد  
 (ألا ترى) هذا المعنى يوجد من الأعلى خاصة دون الأسفل بخلاف الولادة حقيقة العصبية  
 هناك تشمل الجانبين فلها يثبت هناك الأثر من الجانبين وهنا يثبت من الجانب الأعلى ثم  
 أقوى ما يستحق بالولاء المصوبة فإذا انعدمت يقام الولاء مقامها في استحقاق المصوبة

به وإذا قيل هذا للمنى إلى المسمى بالولاية المصوبة فلا حدم المصوبة على تدعى الأرحام  
 أنت بالنسب والاجماع واختلفوا في أبى عم أحدهما لاخ لام حين صورة للسنة أولاً ثم  
 تذكر حكمه فتقول إخوان لا ذكر منهما أحدهما وله بينهما ابن ثم قلت لا ذكر فتزوجها  
 الأسير وله بينهما ابن ثم قلت الأسير وله ابن من امرأة أخرى ثم قلت ابن لا ذكر فقد  
 ترك أبى عم وهما ابنا الأسير أحدهما أخوه لانه ظاهراً الحكم فتقول على قول على ورشد  
 لاخ لام القدس والباقي بينهما نصتان بالمصوبة وهو قول عليهما وقل ابن مسعود المال  
 كله لابن الم الذى هو أخ لام ومن عرفه روايتان أظهرهما كما هو قول ابن مسعود رضي  
 الله عنه وجه قوله أن ابن الم الذى هو أخ لام أظهرهما قريبا فيكون هو أحق بجميع المال  
 كما لو ترك أخوين أحدهما لاب وأم والأخر لاب ويان هذا الوصف القرب باعتبار  
 الاتصال فابن الم الذى هو أخوه لانه يتصل به من الجانبين من جانب الاب ومن جانب  
 الام والاتصال الآخر به من جانب واحد فعرفنا انه أظهرهما قريبا والدليل عليه ان العمومة  
 والاخوة في المنى سواء (الآن ترى) ان في كل واحد منهما يرجع القى لاب وأم على الذى  
 لاب فاذا استويا كان لابن الم الذى هو أخ لام سببان للميراث التريضة بالاخوة لام  
 والمصوبة بالعمومة ويرث بكل واحد من السبيين ويجعل اجتماع السبيين في شخص واحد  
 كوجودهما في شخصين فيستحق السدس بالتريضة ثم يزاحم الآخر فيما بقي بالمصوبة  
 وهذا لأن الترجيح مما يصلح طلة للاستحقاق بأفراده فلما ما يصلح طلة للاستحقاق بأفراده  
 لا يقع به الترجيح وقد بينا ذلك في الجراحات والشهادات ولذلك يرجع أحد الجانبين على  
 الآخر بزيادة وصف وهو معنى القوة في التأثير ولا يرجع قيسان على قياس واحد اذا  
 عرفنا هذا فتقول كل واحد من السبيين هنا متبر في الاستحقاق بأفراده فلا يقع الترجيح  
 بأحدهما بخلاف الاخوة والسبب هناك واحد وهو الاخوة والاخوة لام في معنى زيادة  
 الوصف في الاخوة لاب فيجوز أن يحصل به الترجيح فاما هنا الاخوة لام لا يمكن أن تجعل  
 زيادة في وصف العمومة فلا بد من أن تجعل سببا للاستحقاق بأفراده فلا يقع به الترجيح  
 ويان ذلك ان العمومة باعتبار المجاورة في صلب الجد وباعتبار المجاورة في رحم الجدة لا تستحق  
 التريضة فلا يمكن أن تجعل المجاورة في رحم الام موجبا زيادة وصف في معنى المجاورة في  
 صلب الجد فاما الاخوة مجاورة في صلب الاب فيمكن أن تجعل المجاورة في رحم الام موجبا

لتلك المجاورة زائدا في وصفها فلها يرجع الاخ لاب وأم على الاخ لاب ولو ترك أخوين  
 لام وأخا لاب فان للأخوين لام الثلث بينهما نصفان والباقي كله للأخ لاب ولا يرجع الاخ  
 لاب هنا على الآخرين بخلاف ما سبق لان بالأخوة لام تستحق القرصية واستحقاق القرصية  
 ليس يتبنى على القرب ولا مزاحمة بين العصبية وصاحب فرض بل صاحب القرض مقدم على  
 العصبية كما قال عليه السلام ألحقوا الترائض بأهلها فما أبقت فلاولى رجل ذكر فهذا لا يحمل  
 الاخ لاب وأم مرجعا على الاخ لام بل يعطى الاخ لام فرضه وهو السدس فاما الاخوة  
 لاب يستحق بها العصبية وفي العصبية الاقرب يرجع فجعلنا الاخوة لام في معنى زيادة  
 وصف ورجعنا به الاخ لاب وأم على الاخ لاب ولو ترك أخوين لام أحدهما ابن عم  
 وصورته ما ذكرنا الا أن لتلك المرأة ولد آخر من غير الآخرين فاذا مات ولد الاصغر فقد  
 ترك أخوين لام أحدهما ابن عمه فلاخوين لام الثلث بينهما نصفان وما بقي كله للذي هو ابن  
 عم اما على قول علي وزيد فظاهر وعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه فانه يحمل المومة  
 كالأخوة وقد بينا ان الآخرين لام اذا كان أحدهما أخا لاب لا يستحق الترجيع لجميع المال  
 فكذلك لاخوان الام اذا كان أحدهما ابن عم ولو ترك ابني عم أحدهما أخ لام وأخوين  
 لام أحدهما ابن عم وصورته فيما ذكرنا فلي قول علي وزيد رضى الله عنهم الثلث بين الآخرين  
 لام نصفين والباقي بين ابني الم بالسوية نصفين فتكون القسمة من ستة وعلى قول ابن مسعود  
 للأخ لام الذي ليس بابن عم للسدس والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام ولا شيء لابن الم الآخر  
 ولو ترك ثلاثة ابني عم أحدهم أخ لام وثلاثة أخوة لام أحدهما ابن عم وصورته فيما ذكرنا فلي  
 قول علي وزيد رضى الله عنهما للأخوة لام الثلث بينهم بالسوية والباقي بين ابني الاعمام اثلاثا  
 بالسوية فتكون القسمة من تسعة وعلى قول ابن مسعود رضى الله عنه الثلث للآخرين للام  
 الذين ليسا بابن عم بينهما نصفان والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام ولا شيء للآخرين  
 واختلاف الترضيون رحمهم الله على قول ابن مسعود رضى الله عنه في فصلين أحدهما اذا ترك  
 ابن عم لاب وأم وابن عم لاب هو أخ لام فقال يحيى بن آدم على قياس قول ابن مسعود رضى  
 الله عنه للمال كله لابن الم الذي هو أخ لام لانه يحمل المومة كالأخوة وابن الم الذي هو  
 أخ لام عنده في معنى الاخ لاب وأم فيكون مقدما في العصبية على ابن الم لاب وأم وقال  
 الحسن بن زياد على قياس قول ابن مسعود رضى الله عنه للأخ لام السدس هنا والباقي كله

لابن الم لابوأم كما هو منذهب على وزيد رضى الله عنهما لانما يرجع المومة بالاخوة  
لام عند الاستواء في معنى المومة وما استويا هنا فان الم لاب وأم في المصوبة مقدم على  
ابن الم لاب وعند المومة قياس الاخوة وفي الاخوة بقرابة الام انما يقع الترجيح عند  
المساواة في الاخوة من جانب الاب لا عند التفاوت فكذلك في المومة \* الفصل الثاني  
اذا ترك ابنة وابي عم أحدهما أخ لام فلي قول على وزيد رضى الله عنهما لابنة النصف والباقي  
بين ابني الم نصفين لان الاخوة لام لا يستحق بها شيء مع الابنة فوجودها كعدمها فأما  
على قول ابن مسعود رضى الله عنه فقد قال بعضهم الجواب هكذا لان الترجيح بالاخوة لام  
عنده انما يقع في موضع يستحق بالاخوة لام عند الافراد ومع البنت لا يستحق الاخوة لام  
شيأ فلا يصح بها الترجيح وقال محمد بن نصر المروزي على قياس قول ابن مسعود لابنة النصف  
والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام لان الابنة لما أخذت فريضةا فقد خرجت من اوسط  
فيحصل الباقي في حق الاخوين بمنزلة جميع التركة لو لم يكن هناك ابنة وعند في جميع التركة  
ابن الم الذي هو الاخ لام مقدم على الآخر فكذلك في الباقي هنا وروى عن سعيد بن  
جبير رضى الله عنه انه قال في هذه المسئلة على قول ابن مسعود لابنة النصف ولا شيء للاخ  
لام بل الباقي كله للاخ الذي هو ابن عم قال عطاء رضى الله عنه وهذا غلط لوجه له لان  
أكبر ما في الباب أن يسقط أخوته لام باعترار الابنة فبقي مساويا للآخر في أنه ابن عم ولو  
تركت المرأة ابني عم أحدهما زوجها فلزوج النصف والباقي بينهما نصفان بالمصوبة أما على  
قول زيد فلا يشكل وكذلك عند ابن مسعود لان الزوجية لا تصلح مرجحة للقرابة اذا لمجانسة  
بينهما صورة ولا معنى ولو تركت المرأة ثلاثة بنى عم أحدهم زوجها والآخر أخوها لأمها  
فلي قول على وزيد للزوج النصف وللأخ لام السدس والباقي بينهم اثلاثا بالسوية \* وعلى  
قول عبد الله للزوج النصف والباقي كله لابن الم الذي هو أخ لام لانه بمنزلة الاخ لابوأم  
عنده فيرجح بالمصوبة على الاخوين والله أعلم بالصواب

### باب فرائض الجد

(قال رحمه الله) قال أبو بكر الصديق وعائشة وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وأبو  
موسى الأشعري وعمران بن الحصين وأبو الفراء وعبد الله بن الزبير ومما ذنب جبل

رعتوان الله عليهم أجمعين الجدة عند عدم الأب يقوم مقام الأب في الارث والحجب حتى  
 يحجب الاخوة والاخوات من أى جانب كانوا وهو قول شريح وعطاء وجسد الله بن  
 عتبة وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله الا في فصلين زوج وأم وجدة وامرأة وأم وجدة فلام  
 فيها ثلث جميع المال • ولو كان مكان الجد أبا كان لماثلت ما بقي وذكر أصحاب الاملاء عن  
 أبي يوسف أن علي بن محمد بن بكر الصديق رضي الله عنه لأم في هذين الموضعين ثلث ما بقي  
 أيضا وهكذا روى أهل الكوفة رضي الله عنهم عن ابن مسعود رضي الله عنه لأم في زوج  
 وأم وجدة أن لأم ثلث ما بقي أو سدس جميع المال • وروى أهل البصرة عن عبد الله بن  
 عباس أن للزوج النصف والباقي بين الجد والام نصفان وهي إحدى مبرعات عبد الله وروى  
 عن زيد بن هارون عن عبد الله في امرأة وأم وجدة أن للمرأة الربع والباقي بين الام والجد  
 نصفين والرواة كلهم غلطوا زيدا في هذه الرواية فقالوا إنما قال عبد الله هذا في زوج وأم  
 وجدة كيلا يكون في ذلك تفضيل لأم على الجد وهذا لا يوجد في جانب المرأة فان الام وان  
 أخذت ثلث المال كاملا يبقى للجد خمسة من اثني عشر فلا يؤدي الى تفضيل الانثى على الذكر  
 ولا الى التسوية بينهما • وقال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود الجد  
 يقوم مقام الأب في الارث مع الاولاد ويقوم مقام الأب في حجب الاخوة والاخوات  
 لأم فأما في حجب الاخوة والاخوات لأب وأم فلا ولكن يقاسمهم ويحمل هو كالحديث كور  
 منهم وبه أخذ سفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي رحمه الله الا أن زيدا كان  
 يقول يقاسمهم ما دامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع المال فإذا كان الثلث خيرا له أخذ الثلث  
 وكان ما بقي بين الاخوة والاخوات وقال علي رضي الله عنه يقاسمهم ما دامت المقاسمة خيرا  
 له من سدس المال وإذا كان السدس خيرا له أخذ السدس وعن ابن مسعود روايتان أشهرها  
 كقول زيد وروى عنه أيضا كقول علي وعن عمر بن الخطاب كقول أبي بكر الصديق في  
 الجد وعنه كقول زيد الا في الاكثرية خاصة وعن عثمان بن عفان كقول علي رضي الله عنه  
 وعنه كقول زيد الا في مشكلة الغرقاء على ما بيننا والصحيح ان من ذهب عمر رضي الله لم يستقر  
 على شيء في الجد وروى عن عبيدة السلماني اجتماعا في الجد على قول فسقطت حصة من  
 سقف البيت ففترقوا فقال عمر رضي الله عنه أبي الله تعالى أن يجتمعوا في الجد على شيء ولما  
 طعن عمر رضي الله عنه وايس من نفسه قال اشهدوا انه لا قول لي في الحد ولا في الكلالة

وانى لم استخلف أحدا وقال على من أراد أن يشعم في جرائم جهنم فليقض في الجبد وكان  
الشعبي اذا أراد أحد أن يسأله عن شيء من الفرائض قال هات ان لم يكن أحدا لا حياة الله  
ولا ياه ليعلم أنهم كانوا يتحزون عن الكلام في الجبد لكثرة الاختلاف فيه لما حجة من  
ورث الاخوة مع الجبد ما روى عن علي أنه شبه الاخوين بشجرة أنبت غصنين والجبد مع  
النافلة بشجرة نبت منها غصن فالقرب بين غصني الشجرة أظهر من القرب بين أصل الشجرة  
والغصن النابت من غصنها لان بين الغصنين مجاورة بنير واسطة وبين الغصن الثاني وأصل  
الشجرة مجاورة بواسطة الغصن الاول فلي هذا ينبغي أن يقدم الاخ على الجبد لار المصوبة  
تنبني على القرب الا أن في جانب الجبد معنى آخر وهو اولاد يتأيد بذلك المعنى اتصاله بالنافلة  
وبالولاد يستحق القرضية من له اسم الابوة وبهذه القرضية انما يستحق السدس قل لله تعالى  
ولا يوبه لكل واحد منهما السدس فلا ينقص نصيب الجبد عن السدس باعتبار الولاد بحال  
وتأيد بهذا الولاد قرابة من الميت فيكون مزاجا للاخوة ويقاسمهم اذا كانت امة سمة غير  
له من السدس • يوضحه ان الولد في حكم الحجب أقوى من الاخوة بدليل حجب الزوج  
والزوجة بالولد دون الاخوة وحجب الام ان السدس بالولد او واحد دون الاخ ثم اولد لا  
ينقص نصيب الجبد عن السدس بحال كان أولي والمروى عن زيد ابن ثابت أنه شبه للاحرب  
بواد تشعب منه نهر ان والجد مع النافلة واد تشعب منه هر ثم تشعب من ذلك حدة فاقرب  
بين النهرين يكون أظهر منه بين الجدول وأصل الواسى وهذا يوجب تقديم الاخوة على  
الجبد الا أن في جانب الجبد معنى اولاد وبه يسمى ابا ولكنه أبعد من الاب الاور بدرجة  
فيجعل هو قريبا يستحق في لولاد بمنزلة الام من حيث انه يقام الجبد بدرجة مقام نقصان الانوار  
في الام والام عند عدم الولد تستحق ثلث جميع اهل فكذا ذلك الجبد بالولاد يستحق ثلث جميع  
المال اذ الجبد مع الجدة بمنزلة الاب مع الام فكما ان نصيب الام عند عدم ابنه ضعف نصيب  
الام وذلك الثلثان فكذلك نصيب الجبد عند عدم اولاد ضعف نصيب الجدة ونصيب ابنة  
السدس لا ينقص عن ذلك فنصيب الجدة الثلث لا ينقص عن ذلك وحجتهم من حيث معنى  
أن الجبد والاخ استويا في الادلاء فكل واحد منهم يدلى بسبعة ارباب ثم ارباب زياد  
ترجيح من وجه وهو انه يدلى بواسطة ارباب بالنوة وجدوبة تدل الى ارباب به السدس  
الاب بالابوة والنوة في المصوبة مة على الابوة (الآ ترى) ثم من ترك ابناء كانت



العصوبة للابن دون الاب ولكن في جانب الاب ترجيح من وجه آخر وهو الولاد مقدم  
 في الاستحقاق حتى يستحق بالعريضة وصاحب العريضة يتقدم على العصبة قلنا في القرض  
 المستحق بالولاد يحمل الجد مقدما واذا آكل الامر الى العصوبة يعتبر الادلاء وهما مستويان  
 في ذلك ولكل واحد منهما ترجيح من وجه فيقع التعارض ويكون المال بينهما بالمقاسمة بمنزلة  
 الاخوين لاب وأم أولاب ولهذا لا تثبت المزاوجة لأولاد الام مع الجد لان ادلاءهم بالام  
 ولا تأثير لقربة الام في استحقاق العصوبة بها والمساواة باعتبار التساوي في الادلاء قال  
 الشافعي ولهذا قلت اذا مات للمتق وترك أخا للمتق لايه وأمه وجده فالل مال بينهما نصفان  
 لانه معتبر بالقرضية في الميراث بالولاء وقد استويا في معنى العصوبة فيستويان في الاستحقاق  
 على كل حال قل الباقي لهما أو كثر فأما أبو حنيفة احتج بما نقل عن ابن عباس أنه كان يقول  
 ألا يتق الله زيد بن ثابت يحمل ابن الابن ابنا ولا يحمل أب الاب أباً ومعنى هذا الكلام  
 أن الاتصال بالقرب من الجانيين يكون بصفة واحدة لا يتصور التفاوت بينهما بمنزلة  
 المائة بين مثلين والاخوة بين الاخوين فاذا كان في الموضع الذي كان الجد ميتا يحمل ابن  
 الابن قائما مقام الابن في حجب الاخوة من أي جانب كانوا وكان معنى القربي والاتصال  
 في جانبه مرجعا فكذلك اذا كان ابن ابن الميت ميتا يكون الجد قائما مقام الاب في حجب  
 جميع الاخوة ويكون اتصاله وقربه الى الميت بالميت مرجعا لان الاتصال واحد لا يقبل  
 التفاوت بين الجانيين بوجه والدليل عليه أن الجد عند عدم الاب يستحق اسم الابوة قال الله  
 تعالى يا بني آدم ومن كنت ابنة فهو أبوك وقال جل جلاله قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم  
 وكان إبراهيم جدنا وقال عز وجل وانبت ملة آباءى إبراهيم واسحاق وكانا جدين له وكذلك  
 أيضا في الحكم فالجد له من الولاية عند عدم الاب ما للاب حتى أن ولايته تم المال والنفس  
 جميعا بخلاف الاخوة والخلافة في الارث نوع ولاية وكذلك الجد في استحقاق النفقة مع  
 اختلاف الدين بمنزلة الاب بخلاف الاخوة والنفقة صلة كاليراث وكذلك الجد في حكم حرمة  
 وضع الزكاة وحرمة قبول الشهادة وحرمة حليلته كالتألفة والمنع من وجوب القصاص عليه  
 بقتل التألفة وثبوت حق التملك له بالاستيلاء قائم مقام الاب بخلاف الاخوة فاذا جعل هو  
 في جميع الاحكام بمنزلة الاب فكذلك في حجب الاخوة وبعد ما تقرر هذا المعنى فلا معتبر  
 بالقرب لاز استحقاق المال بالعصوبة وهي لا تجي على القرب فابنة الابنة أقرب من ابن الم

ومن مولى المتاع ثم الميراث بالمصوبة لابن الم ومولى المتاع دون ابنة الابنة فكذلك هنا  
 اذا عرفنا هذا رجعنا الى بيان مذهب الذين قالوا بتوريث الاخوة والاخوات مع الجد فقد  
 فرغنا من بيان قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن قال بقوله فنقول أما على مذهب زيد  
 الجد يقاسم الاخوة والاخوات ما دامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع المال أو كانا سواء  
 فإن كان الثلث خيرا له فإنه يعطى الثلث ثم الباقي بين الاخوة والاخوات • ومن مذهبه  
 أن يمتد بالاخوة والاخوات لاب مع الاخوة والاخوات لاب وأم في مقاسمة الجد فإذا  
 أخذ الجد نصيبه رد الاخوة والاخوات لاب على الاخوة والاخوات لاب وأم جميع ما  
 أصابوا ان كان أولاد الاب والام ذكورا أو مختلطين فإن كانوا انثى فانهم يردون على البنتين  
 الى تمام الثلثين وعلى الواحدة الى تمام النصف وينبغي على هذا مسئلة الشربة وصورتها أخت  
 لاب وأم وأخ لاب وأم وأخ لاب وجد فلي قول زيد بن ثابت المال بينهم بالمقاسمة لان  
 بالمقاسمة نصيب الجد خمسا للمال وهو خير له من الثلث فيكون أصل الفريضة من خمسة للجد  
 سهران وللأخ سهران وللأخت سهم ثم الاخ لاب يرد على الأخت لاب وأم الى تمام النصف  
 وذلك سهم ونصف ما أصابه فانكسر بالانصاف فاضفه فيكون عشرة للجد أربعة وللأخت  
 لاب وأم بعد الرد خمسة والباقي للأخ لاب سهم واحد وهذا السهم الواحد هو عشر المال فلهذا  
 سميت المسئلة عشرية زيد ومن مذهبه أنه اذا اجتمع مع الجد والاخوة أصحاب القرائض  
 يوفى على أصحاب القرائض فرائضهم ثم ينظر للجد الى المقاسمة والى ثلث ما بقي والى سدس  
 جميع المال فأى ذلك خيرا للجد أعطي ذلك والباقي للاخوة والاخوات ومن مذهبه أن  
 الاخوات المفردات لا يكن من أصحاب القرائض مع الجد ولكن يصرن عصبة بالجد  
 ويكون الحكم المقاسمة بينهما وبين الجد الا في مسئلة الا كبرية خاصة فإن جعل الأخت فيها  
 صاحبة فرض لاجل الضرورة وصورتها امرأة ماتت وترك زوجا وأما وأختا لاب وأم  
 وجدا فلزوج النصف ثلاثة من ستة وللام الثلث سهران وللجد السدس سهم والأخت  
 النصف ثلاثة تمول بثلاثة وانما جعل الأخت هنا صاحبة فرض لاجل الضرورة فإنه لم يبق  
 بعد نصيب أصحاب القرائض الا السدس فإن جعل ذلك للجد صارت الأخت محبوبة بالجد  
 وهذا خلاف أصله وان جعل ذلك بينهما بالمقاسمة انتقص نصيب الجد عن السدس ومن  
 مذهبه أنه لا ينتقص نصيبه عن السدس باعتبار الولاء بحال وسقوط لأخت بالجد منمذر

انما لا يسموا بغير من عند علم الولد بالحق ولم يسموا بالوصف فانه الرتبة على صاحبها  
 ومن مناهم من يسمى بصفة الاستحقاق لصف الجدة وهو ان يسمى من جهة فيكون مسمى  
 عليها للذكر مثل حظ الانثيين فان كسر الالاف فحضره خمسة في ثلاثة فيكون خمسة  
 وعشرون كان للزوج ثلثة مبرورة في ثلاثة فيكون خمسة وكان الام سبعة مبرورة في  
 ثلاثة فيكون ستة وكان يسمى بالاخت والجد أربعة مبرورة في ثلاثة فيكون ابي عشر  
 والجد عمالة والاخت اربعة مبرورة فاما عمالة كذلك لان اصحاب القرائن لما خرجوا من الوسط  
 صار الباقي في حقيقتها مبرورة جميع القرابة فاما عمالة الاخت صاحبة فرض لاجل الضرورة  
 والفتات بالضرورة يستد فخر الضرورة وقد التذمت الضرورة فيما اسأهنا فيق للمعتبر  
 المقاسة فيما بينهما ولو كان مكان الاخت اخ لم تكن المسئلة اكبرية بل سدس الباقي كله  
 للجد ولا شيء الاخ لان استملاق الاخ بالضرورة فقط وللوصية ما يبق من اصحاب القرائن  
 فاذا لم يبق شيء كان الاخ محروما لانعدام محل حقه بخلاف الاخت وكذلك ان كان مكان  
 الاخت الواحدة اختين أو أختا وأختا لم تكن المسئلة اكبرية لانهما بحجبان الام من الثلث  
 الى السدس فيكون الباقي الثلث فان كان مع الجد اختان فالمقاسة والسدس للجد سواء  
 وان كان أختا فالسدس خير له فيأخذ السدس والباقي بين الاخ والاخت للذكر مثل  
 حظ الانثيين واما لقيت هذه المسئلة بالا كبرية لانه تكدر فيها مذهب زيد فاضطر الى ترك  
 أصله وقيل ان عبد الملك بن مروان ألقاها على قبيه كان يلقب بالا كدر فأخطأ فيها على قول  
 زيد وقيل لان الميت الذي وقت هذه الحادثة في تركته كان يلقب بالا كدر ومن مذهب  
 زيد أن البنات مع الجد كغيرهن من اصحاب القرائن والجد يكون عصبه منهن ومن مذهبه  
 أن يجوز تفضيل الام على الجد وبهذا كله أخذ سفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد ومالك  
 والشافعي وطيبة الفتوى الا أن بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله استحسنوا في مسائل  
 الجد الفتوى بالصلح في مواضع الخلاف وقالوا اذا كنا حق بالصلح في تضمين الاخير  
 المشترك لاختلاف الصحابة فالاختلاف هنا أظهر فالفتوى بالصلح فيه أولى فأما بيان مذهب  
 على رضي الله عنه فنقول انه يقاسم الاخوة والاختوات ما دامت المقاسمة خيرا له من السدس  
 أو كافا سواء فاذا كان السدس خيرا له أخذ السدس ثم الباقي بين الاخوة والاختوات ومن  
 مذهبه أنه لا يعدد بالاخوة والاختوات لاب مع الاخوة والاختوات لاب وأم في مقاسة

البعد ولكن يمتد بهم إذا اقرهوا عن الاخوة والاختوات لاب وأم يحمل البعد كأحد الله كور  
 منهم في حكم المقاسمة ومن مذهبهم أنه إذا اجتمع مع البعد والاخوة أصحاب القرائن سوى  
 الثالث فإنه يفر عليهم فرائضهم ثم ينظر إلى ما بقي فإن كان السدس يعطى للبعد وإن كان  
 أقل يكمل له السدس وإن كان أكثر من السدس ينظر للبعد إلى المقاسمة وإلى السدس جميع  
 المال فأما كان خيرا له ذلك والباقي للاخوة ومن مذهب أن الاخوات المقررات أصحاب  
 القرائن مع البعد وفريضة الواحدة منهن النصف وفريضة للثني فصاعدا الثلثان ومن مذهب  
 أن مع الابنة البعد صاحب فرض له السدس ولا يكون عصبة بحال ومن مذهبهم أنه يجوز  
 تفصيل الام على البعد وبهذا كله أخذ ابن أبي ليلى وسوى هذا روايتان عن علي رضي الله عنه  
 أحدهما قول الصديق رضي الله عنه والاخرى أن المال بين البعد والاخوة بالمقاسمة وإن كان  
 نصيب البعد دون السدس فقد روي أن ابن عباس كتب إليه يسأله عن جد وستاخوة فكذب  
 في جوابه أجل المال بينهم على ستة ومزق كتابي هذا أن وصل اليك فكأنه لم يستقر على هذا  
 التقوى حين أسره أن يمزقه فأما بيان مذهب عبد الله بن مسعود فمن مذهب أن البعد تقاسم  
 الاخوة ما دامت القسمة خيرا له من الثلث وافق في هذا زيدا ومن مذهبهم أنه لا يمتد بأولاد  
 الاب مع الاولاد لاب وأم في مقاسمة البعد فوافق فيه عليا وقال يمتد بهم إذا اقرهوا عن  
 أولاد الاب والام كما هو مذهب علي رضي الله عنه فإن اجتمع مع البعد والاخوة أصحاب  
 القرائن فأهل الحجاز يروون عن عبد الله أنه يعطى أصحاب القرائن فرائضهم ثم ينظر  
 للبعد إلى ثلاثة أشياء كما هو مذهب زيد فأهل العراق يروون عنه أنه ينظر للبعد إلى المقاسمة  
 وإلى السدس كما هو مذهب علي ومن مذهب أن الاخوات المقررات أصحاب القرائن مع  
 البعد وافق فيه عليا وما تفرد به ابن مسعود أنه وجد وأخت للابنة النصف والباقي بين البعد  
 والاخت نصفان فهذه من مريعات عبد الله ومما تفرد به زوج وأم وجد للزوج النصف  
 والباقي بين البعد والام نصفان فكان لا يفضل أما علي جد فهذه من مريعاته أيضا ومما تفرد  
 به أن الاخوات لاب وأم إذا كانوا أصحاب القرائن مع البعد فلا شيء للاخوة والاخوات  
 لاب سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلطين ولا يمتد بهم في هذه الحالة وبهذا كله أخذ فقهاء  
 الكوفة علقمة والاسود وابراهيم النخعي فصار الاختلاف بينهم في الحاصل في ثمان فصول  
 فالسبيل أن نذكر كل فصل على الأفراد أما الفصل الاول أن علي قول زيد وعبد الله تعتبر

المقاسمة ما دامت خيرا له من ثلث المال وعند علي تعتبر المقاسمة دامت خيرا له من سدس  
 المال وجه قوله أن الجد إنما امتاز من الاخوة بمعنى الولاء واسم الابوة وبهذا الاسم والمعنى  
 يختص باستحقاق الفريضة وفريضة الاب بالنص السدس قال الله تعالى ولا يوه لكل واحد  
 منهما السدس ثم الجد مع الاخوة بمنزلة الاب مع الاولاد لان الاخ ولد من يدلى به الجد  
 وهو الاب ثم فريضة الاب مع الولد السدس لا يتخص عنه فكذلك فريضة الجد مع الاخوة  
 السدس لا يتخص عن ذلك بحال واعتبار المصوبة لتوفر المنفعة عليه فاذا كانت الفريضة أقوم  
 له قلنا بأنه يعطى فريضته وذلك السدس • وجه قول عبد الله وزيد حديث عمران بن الحصين  
 أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابني مات فآلى من ميراثه فقال عليه  
 السلام لك السدس فلما أدبر الرجل دعاه فقال لك سدس آخر وإنما يحمل هذا على أنه كان  
 وقع عنده في الابتداء أن لميت ولدا فجعل له السدس ثم علم أنه لا ولد لليت فجعل له الثلث  
 وروى أن عمر بن الخطاب جهم الصحابة وقال هل سمع منكم أحد من النبي عليه السلام في  
 الجد شيئا فقام رجل وقال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للجد بالثلث فقال مع  
 من كان قال لا أدري قال لا دريت فقام رجل آخر وقال شهدت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قضى للجد بالثلث فقال مع من كان فقال لا أدري شيئا فقال لا دريت وإنما يحمل هذا  
 على أنه جعل له السدس مع الولد والثلث عند عدم الولد والمعنى فيه أن الجد مع الجدة بمنزلة  
 الاب مع الام ثم عند عدم الولد للام الثلث وكان للجدة نصف نصيب الام وهو السدس  
 وللأب الثلثان فينبغي أن يكون للجد نصف نصيب الاب وهو الثلث بالولاء كما هو الاصل  
 في جمل حفظ الذكركر ضعف حظ الانثى والدليل عليه أن الجد يحجب أخوين لام عن  
 فرضهما وفرضهما الثلث عند عدم الولد وكل وارث يحجب آخر عن فرضه فانه يستحق  
 ذلك لا محالة فاذ معنى حجه في أنه يكون مقدما عليه في فرضه كالولد في حق الزوج والوجة  
 بخلاف الاخوين مع الاب فانهما يحجبان الام من الثلث الى السدس ولا حظ لهما في ذلك  
 لانهما غير وارثين مع الاب وكلانا فيمن يحجب غيره وهو وارث • والفصل الثاني أن علي  
 قول زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يندبهم وجه قوله يريد أنه يندبهم في مقاسمة الجد  
 عند الانفراد بالاتفاق وإنما يندبهم لانهم يدلون بالاب كما يدلى الجد وهذا المعنى قائم عند  
 وجود الاخوة والاخوات لاب وأم فان وجودهم لا يزداد معنى الادلاء في الجد ولا

ينتقص في جانب الاخوة لاب وتحقيق هذا الكلام أن قرابة الام في حق الاخوة  
 والاخوات لاب وأم معتبر للترجيح لا للاستحقاق والترجيح عند اتحاد الجهة لا عند اختلاف  
 الجهة ففي حق الجد مع الاخوة الجهة مختلفة لان الابوة غير الاخوة فلا معتبر بقرابة الام في  
 الترجيح مع الجد ولكن يجملا في المقابلة كأنهما جيبا اخوة لاب حتى يأخذ الجد نصيبه  
 فيخرج من الوسط ثم صارت الجهة واحدة فيما بين الاخوة لاب وأم والاخوة لاب فيظهر  
 الترجيح عند ذلك بقرابة الام فيرد الاخوة لاب على الاخوة لاب وأم ما أخذوا لهذا المعنى  
 بمنزلة الابوين مع الاخوين فالأخوان يحببان الام من الثلث الى السدس ثم الاب يستحق  
 عليهما ذلك وأما وجه قول علي وعبد الله أن الجد مع الاخوة لاب وأم يحمل بمنزلة الاخ  
 لاب وأم لا بمنزلة الاخ لاب لانه لو جعل كالاخ لاب لكان الاخ لاب وأم مقدما عليه  
 واذا جعل هو كالاخ لاب وأم والاخ لاب وأم يجبب الاخوة لاب فالأخوان لاب  
 وأم لان يحببان الاخوة لاب كان أولى وهذا بخلاف ما اذا افرد الاخوة لاب مع الجد  
 لان هناك الجد يجعل بمنزلة الاخ لاب بمعنى وهو أن الولاء الذي اختص به الجد  
 معتبر عند الحاجة ولا يعتبر عند عدم الحاجة (الآرى) أن نصيبه اذا كان بالمقاسمة دون  
 الثلث يعتبر الولاء لكن لا ينتقص حقه عن السدس واذا كانت المقاسمة خيرا له لا يعتبر  
 الولاء ولكن يعتبر الادلاء بالاب فهنا مع الاخوة لاب لا حاجة الى اعتبار الولاء في جانب  
 الجد فلا يعتبر وجود الاخوة لاب وأم ولما قضت الحاجة الى ذلك ليقوم معنى الولاء في جانبه  
 مقام قرابة الام في جانب الاخ لاب وأم فكان معتبرا وجعل الجد كالاخ لاب وأم  
 يوضعه أن لو قلنا بأنه يستدبهم في مقاسمة الجد ثم يردون ما أصلهم على الاخ لاب وأم  
 يؤدي الى تفضيل الاخ لاب وأم على الجد وهذا ساقط بالاجماع فان الجد لا ينتقص  
 نصيبه عن السدس بحال وقد ينقص نصيب الاخ عن السدس فكيف يجوز تفضيل الاخ  
 على الجد في الميراث والقصل الثالث أن الاخوات المفردات أصحاب الفرائض مع الجد عند  
 علي وعبد الله وعند زيد رضي الله عنه عصباء الا في الاكدرية وجه قولهما ان الانثى انما تصير  
 عصبية للذكر عند اتحاد السبب فأما عند اختلاف السبب فلا فالسبب في حق الجد غير  
 السبب في حق الاخت فلا تصيرن عصبية به بخلاف الاخ فالسبب واحد في حق الاخ  
 والاخت فتصير الاخت عصبية بالاخ يوضحه أن الجد لا يمصب من في درجته من الاناث

كالجدة فكذلك لا يصيب غيرها بمنزلة ابن الم ولان الاخت مع الجد بمنزلة الابنة من  
الاب ثم الابنة لا تصير عصبة بالاب فكذلك الاخت لا تصير عصبة بالجد وجه قول زيد أن  
الجد كأحد الكور من الاخوة ومعلوم أن الاخت تصير عصبة بالاخ لا باسم الاخوة فذلك  
موجود في الاخ لام ولا يحملها عصبة ولكن انما تصير بالاخ ليكون الاخ عصبة والجد في  
المصوبة مساو للاخ فتصير الاخت عصبة الا في الاكدرية فانها تجعل صاحب فرض لاجل  
الضرورة كما ينما مع أن الجد في تلك المسئلة صاحب فرض فان له السدس فيكون في تلك  
المسئلة هو بمنزلة الاخ لام والاخت لا تصير عصبة بالاخ لام • والفصل الرابع بين علي  
وعبد الله أنه اذا كان هناك أخت لاب وأم وأخ وأخت لاب وجد عند علي للاخت لاب  
وأم النصف والباقي بين الجد والاخ والاخت لاب بالمقاسمة وعند عبد الله الباقي كله للجد  
ولا شيء للاخ والاخت لاب لان استحقاق الباقي باعتبار المصوبة فيقدم الاقرب والجد  
هو أقوى سببا من أولاد الاب لان جانبه زائد بالولاء وقد اعتبر اولاء هنالك بالاخت  
لاب وأم فان قرابة الام اعتبرناها في جانبها حين جعلناها صاحبة فرض اذ لو لم يعتبر قرابة  
الام لكانت هي عصبة بالاخ لاب واذا اعتبر قرابة الام في جانبها يعتبر الولاء في جانب  
الجد فيكون سببه في المصوبة أقوى ويحجب به أولاد الاب بمنزلة الاخ لاب وأم بخلاف  
ما اذا انفرد أولاد الاب مع الجد لان هناك يعتبر الولاء في جانب الجد فيكون سببه مثل  
سبب أولاد الاب • وجه قول علي أن الاخوة والاخوات لاب يقاسمون الجد في جميع المال  
فيقاسمونه فيما بقي بعد صاحب التريضة كالاخ والاخت لاب وأم وهذا لان لولاء في الجد  
غير معتبر هنا لانه لا حاجة الى اعتباره في اثبات المصوبة للجد مع أولاد الاب فهو وما انفردوا  
معه سواء • والفصل الخامس أنه اذا اجتمع أصحاب الترائض مع الاخوة والجد فلي قول  
زيد يوفى علي أصحاب الترائض فرائضهم ثم ينظر للجد الي ثلث ما بقي والى المقاسمة والى سدس  
المال وهو بناء على أصله فانه يعتبر للجد ثلث جميع المال اذا لم يكن هناك صاحب فرض فما بقي  
هنا كجميع المال هناك فاعتبر المقاسمة واث ما بقي الا أن يكون السدس خبرا له فيخيل ان لا يتقص  
الجد عن السدس لانه ثبت استحقاق السدس باسم الابوة بالنص وذلك بقول الجاهل وأما  
عند علي ينظر الى المقاسمة والى سدس جميع المال بناء على أصله اذا لم يكن هناك صاحب  
فرض فانه يعتبر للجد المقاسمة والسدس ولا يعتبر ثلث جميع المال فكذلك هنا وأهل الحجاز

يروون عن عبد الله مثل قول زيد أنه يعتبر ثلث ما بقي كما هو أصله إذا لم يكن هناك صاحب  
 فرض فإنه يعتبر للجد ثلث جميع المال وأهل العراق يروون عن عبد الله السدس والمقاسمة  
 هنا كما هو قول علي رضي الله عنه فهو يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين ما إذا لم يكن هناك  
 صاحب فرض ووجه الفرق أن هناك إنما جعلنا للجد الثلث باعتبار أنه نصف نصيب الأب  
 مع الأم ونصف نصيب الجدة وقد تغير ذلك بوجود أصحاب الفرائض ومتى وقع التغير في  
 فريضة فالأصل فيها المناصفة كما في فريضة الزوج والزوجة وفريضة الأم بالأخوة فلهذا  
 اعتبرنا له السدس والمقاسمة يوضحه أن ثلث ما بقي غير منصوص عليه في الفرائض وأثبت  
 مقدار الفريضة لا يكون بالرأى بخلاف زوج وأبوين وأما إذا جعلنا للأم ثلث ما بقي  
 في زوج وأبوين كان ذلك سدس جميع المال وفي فريضة السدس نص وإذا جعلنا لها ثلث  
 ما بقي بأمرأة وأبوين كان ذلك ربع جميع المال وفي فريضة الربع نص فاما لو جعلنا للجد  
 ثلث ما بقي بعد أصحاب الفرائض لا يكون ذلك موافقا لفرض منصوص على كل حال فيكون  
 أثبت فريضة بالرأى والفصل السادس في الابنة مع الجد والأخوة والأخوات فإن علي قول  
 علي الجده صاحب فريضة هنا وفريضة السدس وعند عبد الله ابن مسعود وزيد رضي الله  
 عنهما يكون هو عصبية يقاسم الأخوة والأخوات ما بقي بعد نصيب الابنة فهما يقولان  
 الابنة صاحبة فرض فتكون كثيرها من أصحاب الفرائض والجد عصبية مع سائر أصحاب  
 الفرائض ويقاسم الأخوة والأخوات ما بقي فكذلك مع الابنة هو وجه قول علي أن الجد أب  
 والأب صاحب فرض مع الولد بالنص قال الله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس إلا  
 أنا جعلنا الأب الأدنى مع الابنة عصبية فيما بقي بعد ما جعلناه صاحب فرض فلو أعطينا الجد  
 حكم المصوبة كنا قد سويناه بالأب فصحب الأخوة ولا يزاحمهم وذلك لا يستقيم فلا يجعل  
 له حظ من المصوبة هنا والفصل السابع بين زيد وعبد الله فيما إذا ترك ابنة وجدا وأختا  
 فعلى قول زيد للابنة النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى قول  
 عبد الله الباقي بينهما نصفان لأن كل واحد منهما لو انفرد مع الابنة استحق ما بقي بطريق  
 المصوبة فالأخت مع الابنة عصبية وكذلك الجد فتند الاجتماع الأخت لا تصير عصبية بالجد  
 وإنما يفضل الذكر على الأنثى في العصبية إذا صارت للمرأة عصبية بالذكر فاما بدون ذلك فلا  
 وصار هذا كما لو أمتق رجل وامرأة عبدا كان ميراثه بالولاء بينهما نصين وهذا بخلاف



الاخ والاخت لان الاخت عند وجود الاخ انما تصير عصبه بالاخ (الا ترى) انه لو لم  
 يكن ابنة كانت عصبه بالاخ فكذلك مع وجود الابنة وهنا لو لم توجد الابنة ما كانت  
 الاخت عصبه بالجدة فكذلك مع الابنة والقصل الثامن اذا تركت زوجا وأما وجدنا فلي  
 قول زيد وعلي للام ثلث جميع المال لان ثلث المال للام عند عدم الولد ثابت بالنص قال الله  
 تعالى فلامه الثلث والنقصان عما هو منصوص عليه بالرأى لا يجوز ثم الام اقرب من الجد  
 بدرجة والاقرب وان كان أنى يجوز تفضيله على الابعد في الاستحقاق بوضعه ان النقصان  
 دون الحرمان ويجوز حرمان الجد في موضع رث الام فيه الثلث وهو حال حياة الاب  
 فلان يجوز نقصان نصيب الجد عن نصيب الام كان أولى وأما عبد الله في احدى الروايتين  
 عنه للام ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال لان اسم الاب ثابت للجد ولا يجوز تفضيل  
 الام على الاب ولا التسوية بينهما في الميراث وفي الرواية الاخرى قال النصف الباقي بين الام  
 والجد نصفان لان الممتنع تفضيل الانثى على الذكر بسبب الولاء فأما بعد التسوية بينهما  
 غير مجتمع كما في حق الابوين مع الابن يوضحه أن في جانب الجد فضيلة الابوة والبعد  
 بدرجة رثي جانب الام فضيلة القرب بدرجة ونقصان الابوة فاستويا فيكون الباقي بينهما  
 نصفان ثم اعلم أن حاصل الكلام في مسائل الجد يدور على ستة مسائل فن أحكم أقاويل  
 الصحابة فيها يتيسر عليه تفريع ما سواها والمسائل الست ذكرها محمد رحمه الله في كتاب  
 الترائض ورداها عن السدي عن اسماعيل عن الشعبي احداها مسألة الخرقاء وصورتها أخت  
 الأب وأم أو لأب وبهت وأم فانه حابة رضى الله عنهم اختلفوا فيها على ست أقاويل على قول  
 في بكر اصدق للام الثلث والباقي للجد ولا أنى للاخت وعلي قول على للام الثلث  
 والاخت النصف بالتراضية والجد السدس وعلي قول زيد للام الثلث والباقي بين الجد  
 والاخت لا ذكر مثل حظ الاثنين وعلي قول عبد الله للاخت النصف وللأم السدس  
 في رواية الباقى للجد لانه يحمل نصيب الجد نصف نصيب الام كما هو مذهبه في زوج  
 له وجد وفي الرواية الاخرى الزوج النصف والباقي بين الجد والام نصفان لانه لا يرى  
 انما يرى في عبد ويرى التسوية بينهما والداه قول عثمان رضى الله عنه أن المال بين  
 أزواجهم انلا وأجواب هذه المسألة بهذه الصفة محفوظ عن عثمان ووجهه أن الام تستحق  
 ثلث بالنص ولو لم يكن ذلك لم تكن للاخت النصف بالتراضية والنصف الآخر للجد

فاذا استعقت الام الثلث طيها كان ذلك من نصيبها جميعها ويبقى حقهما في الباقي سواء فكل  
 المال بين ثلاثهم اثلاثا وتسمى هذه المسئلة الخرقاء لكثرة اختلاف العصة فيها وتسمى عثمانية  
 لان قديما جوابها محفوظ عن عثمان وتسمى مثثة لجعل عثمان المال بينهم اثلاثا وتسمى  
 حجاجية لان الحجاج ألقاها على الشيء على ما حكى أن الحجاج لما قدم العراق أتى بالشيء  
 موقعا بحديد فنظر اليه شبه المنضب وقال أنت ممن خرج علينا يا شيبي فقال أصلح الله الأمير  
 لقد أجذب الجناح وضاق المسالك واكتظنا السهر واستطسنا الحرر ووقتنا في فتنة لم يكن  
 فيها روية أتينا ولا تجربة أمويا قال صدق خذوا عنه ما يقول في أم وأخت وجد فقال قد قال  
 فيها خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن هم قال عثمان وعلي وزيد وابن  
 مسعود وابن عباس فقال ما قال فيها الحبر يعني عبد الله بن عباس قال جعل الجدة أبا ولم  
 يمتد الاخوة شيئا قال وما قال فيها ابن مسعود قال جعل للاخت النصف والباقي بين الام والاب  
 نصفان قال وما قال فيها زيد قال جعل للام الثلث والباقي بين الجدة والاخت زكريا  
 حظ الاثنين فقال وما قال فيها أمير المؤمنين يعني عثمان قال جعل المال بينهم اثلاثا فقال  
 في هذا العلم فردده بجميل والمسئلة الثانية مائة بالأكبرية وصدورها أم وأخت وزوج وأخت  
 لاب وأم أو لاب وفيها خمسة أقاويل قول زيد كما بينا وقول الصديق أن الزوج النصف  
 وللأم الثلث على ما رواه محمد بن الحسن والباقي للجدة على ما رواه أبو يوسف وأبو ثور والام  
 ثلث مابقي والباقي للجدة والقول الرابع قول عبد الله بن الزوج النصف والاخت النصف  
 وللجدة السدس وللأم السدس كيلا يؤدي الى تفضيل الام على الجدة فقول بسهمين والام  
 من ثمانية وعلي قول علي رضي الله عنه للزوج النصف والاخت النصف وللأم الثلث والجدة  
 السدس فتقول بثلاثة فتكون القسمة من خمسة وهذا قريب من قول زيد الا ان علي مذهب  
 زيد ان ما يصيب الجدة والاخت يحصل بينهما للذكر مثل حظ الاثنين فيكون  
 من سبعة وعشرين وعند علي لا يحصل كذلك بل سكن واحد منهما صاحبا والآخر  
 امرأة وأخت وأم وجد وفيها أربعة أقاويل ثلاث مذهبين رضي الله عندهما  
 للمرأة الربع وللأم ثلث مابقي والباقي للجدة والآخر ان للمرأة الربع وللأم الثلث  
 والباقي للجدة والثالث قول علي وزيد ان للمرأة الربع وللأم الثلث والباقي للاخت  
 بالمقاسمة والرابع قول عبد الله ان للمرأة الربع والاخت النصف والباقي بين الجدة والام

نصفان والمسئلة الرابعة امرأة تزكت زوجها وأما وجدا وأخا لآب وأم أولاب وفيها ثلاثة أقاويل قولان للصديق رضي الله عنه أحدهما للام ثلث جميع المال وفي الآخر لها ثلث ما بقي والباقي للجد والثالث قول علي وعبد الله وزيد أن للزوج النصف والام ثلث جميع المال والباقي للجد ولا شيء للآخ فيكون هذا موقفا لا حد قول أبي بكر والقول الآخر فيه لبد الله أن للزوج النصف والباقي بين الام والجد نصفان ولا شيء للآخ والمسئلة الخامسة امرأة وأم وجدا وأخ لآب وأم أولاب وفيها خمسة أقاويل قولان للصديق كما ذكرنا والثالث قول علي وزيد أن للمرأة الربع وللأم ثلث جميع المال والباقي بين الجد والآخ نصفان لأن المقاسمة خير له من السدس فالمقاسمة له سهمان ونصف من اثني عشر والسدس سهمان والقول الرابع لبد الله أن للمرأة الربع وللأم ثلث ما بقي والباقي بين الجد والآخ نصفان والخامس قول عبد الله أيضا أن للمرأة الربع والباقي بين الجد والام والآخ الثلثا كيلا يؤدي إلى تفضيل الام على الجد فتكون هذه من مبرماته على هذه الرواية والمسئلة السادسة ابنة وأخت وجد وفيها خمسة أقاويل قول الصديق أن للابنة النصف والباقي للجد بالتراض والصوبة وقول زيد أن للابنة النصف والباقي بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى قول علي رضي الله عنه للابنة النصف وللجد السدس والباقي للأخت وقولان لبد الله أحدهما أن للابنة النصف والباقي بين الأخت والجد نصفان والقول الآخر أن للابنة النصف وللجد ثلث ما بقي وهو السدس في المعنى سواء والباقي للأخت فهذا بيان للمسائل الستة وما سواها من مسائل الجد يتدرج تحريجها على قياس هذه المسائل والله أعلم بالصواب

### باب الرد

(قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا فضل المال عن حقوق أصحاب الفرائض وليس هناك عصة من جهة النسب ولا من جهة السبب فإنه يرد ما بقي عليهم على قدر انصبتهم الا أزواج والزوجة وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه يرد على أزواج راضية أيضا كما يرد على غيرهم من أصحاب الفرائض وهو قول جابر بن يزيد وقول عبد الله بن مسعود الرد على أصحاب الفرائض الا على ستة نفر الزوج والزوجة وبسة الا : مع ابنة الصنب والأخت لآب مع الأخت لآب وأم وأولاد الام مع الام

والجدة مع ذى سهم أيا كان وهو قول أحمد بن حنبل وقيل زيد بن ثابت لا يرد على أحد من أصحاب الترائض شيء بعد ما أخذوا فرائضهم ولكن نصيب الباقي لبيت المال وهو رواية عن ابن عباس وبه أخذ الشافعي وعن ابن عباس في رواية قال يرد على أصحاب الترائض إلا على ثلاثة تمر الزوج والزوجة والجدة ثم الرد على قول علي وهو مذهبنا يكون بطريقتين أحدهما بأن يطون فرائضهم أولاً ثم يرد الباقي عليهم بقدر فرائضهم فتكون القسمة مرتين والآخرى أنه ينظر إلى مقدار فرائضهم فيقسم جميع المال بينهم على ذلك قسمة واحدة وهذا هو الأصح لأنه أبعد عن التطويل ويانه فيها إذا ترك أختا لاب وأماً وأماً فلى الطريق الأول القسمة الأولى من ستة على مقدار فرائضهما فتكون على خمسة وستة على خمسة لا يستقيم فيضرب ستة في خمسة فتكون ثلاثين منه تصع وعلى الآخر يقسم المال كله بينهما على خمسة ثلاثة أخماسه للاخت وخمسة للام وهذا إذا لم يخالطهم من لا يرد عليه فإن خالطهم من لا يرد عليه فيثبت لا بد من اعتبار القسمتين ويانه إذا تركت امرأة زوجاً وأماً وابنة فلزوج الربع وللأبنة النصف وللام السدس بقى سهم من اثني عشر وهو نصف سدس فيرد على الأبنة والام دون الزوج وانما يرد عليهما أرباعاً فيحتاج إلى أن تضرب اثني عشر في أربعة فيكون ثمانية وأربعين للزوج الربع وذلك اثنا عشر ثم الباقي وهو ستة وثلاثون بين الام والأبنة للأبنة ثلاثة أرباعاً وذلك سبعة وعشرون وللام ربحاً وذلك تسعة ودلى الطريق الآخر يطلب حساب له ربع وثلاثة أرباعه ربع وأقل ذلك ستة عشر فيعطي الزوج الربع وذلك أربعة يبقى اثنا عشر للأبنة ثلاثة أرباعاً تسعة وللام ربحاً ثلاثة فنصيب أصحابنا رحمهم الله من جعل هذه المسئلة بناء على مسئلة ذوى الارحام فإن الرد يكون باعتبار الرحم ولهذا لا يرد على من لا رحم له وهو الزوج والزوجة ومن أصلنا أن الميراث يستحق بالرحم وإن ذوى الارحام يقدمون على بيت المال فكذلك أصحاب الترائض فيما بقى يقدمون على بيت المال بالرحم وعلي قول الشافعي ذووا الارحام لا يستحقون شيئاً ولكن يصرف المال لبيت المال إذا لم يكن هناك صاحب فرض ولا عصة فكذلك إذا فضل عن حقوق أصحاب الترائض وليس هناك عصة قلنا بأنه يحمل ما بقى في بيت المال فالجدة لمن أبى الرد آية الموارث فإن الله تعالى بين نصيب كل واحد من أصحاب الترائض والتقدير الثابت بالنص يمنع الزيادة عليه لأن في الزيادة مجاوزة الحد الشرعى وقد قال الله تعالى بصد آية الموارث ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده الآية

فقد ألحق الوعيد بمن تجاوز الحد المشروع وفي الرد عليهم زيادة على ما قدر لكل واحد منهم  
 ثم الرد انما يكون باعتبار الفريضة أو المصوبة أو الرحم لا يجوز أن يكون باعتبار الفريضة لانه  
 وصل الى كل واحد منهم مقدار ما فرض له ولا به لا يرد على الزوج والزوجة والفريضة  
 لهما ثابتة بالنص ولا يجوز أن يكون باعتبار المصوبة لان باعتبار المصوبة يقدم الاقرب  
 فالاقرب وفي الرد لا يقدم الاقرب وكذلك الاستحقاق بالرحم في معنى الاستحقاق بالمصوبة  
 يقدم فيه الاقرب فاذا بطلت الوجوه صح ان القول بالرد باطل وان ما زاد على حق أصحاب  
 الفرائض لا يستحق له من الورثة فيصرف الى بيت المال ولا يقال ان المسلمين يستحقون ذلك  
 بالاسلام فاصحاب الفرائض ساووا المسلمين في الاسلام ويرجعوا بالقرابة لان وصلة الاسلام  
 باقراده بناء على الاستحقاق كوصلة القرابة والترجيح لا يصلح بكثرة العلة وأما ابن مسعود  
 قال الرد باعتبار الرحم والاستحقاق بالرحم انما يكون بمعنى المصوبة فيعتبر ذلك بالاستحقاق  
 الثابت بحقيقة المصوبة فلا يثبت ذلك للزوج والزوجة لان المصوبة باعتبار القرابة أو ما يشبه  
 القرابة في كونه باقيا عند استحقاق الميراث كالولاء والزوجة ليست بهذه الصفة لانها ترتفع  
 بموت أحدهما الا أن استحقاق الفريضة بها كان بالنص فمجاوراه النص لا يثبت الاستحقاق  
 لانعدام السبب عند الاستحقاق وكذلك لا يرد على ابنة الابنة مع الابنة لانها في الرد بمنزلة  
 الابن وابن الابن فيكون الاقرب مقدما وكذلك لا يرد على الاخت لاب مع الاخت لاب  
 وأم لانها بمنزلة الاخ لاب مع الاخ لاب وأم وكذلك لا يرد على أولاد الام مع الام كما  
 لا يثبت المصوبة لأولاد الاب مع الاب ولا يرد على الجدة مع ذى سهم لانها تدلى بالاثني  
 والادلاء بالاثني ليس بسبب لاستحقاق المصوبة بحال وقد بينا ان سبب الاستحقاق في حق  
 الجدة ضعيف فلا يثبت المزاحمة بينها وبين من كان سببه قويا في المستحق بالرد فأما علموا وبارحمهم  
 الله احتجوا بقوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله معناه بعضهم أولى  
 بميراث بعض بسبب الرحم فهذه الآية توجب استحقاق جميع الميراث لكل واحد منهم بوصلة  
 الرحم والآية التي فيها ذكر الفريضة توجب استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد منهما  
 بالوصف المذكور فيعمل بالآيتين ويجعل لكل واحد منهما فريضة بأحدى الآيتين ثم يجعل ما بقي  
 مستحقا لهم بسبب الرحم بالآية الاخرى ولهذا لا يرد على الزوج والزوجة لانعدام الرحم في  
 حقهما فلا يكون هذا مجاوزة ولئن كان فهو زيادة على النص وذلك جائز ثم كما لا يجوز الزيادة

على الحد المحدود شرما لا يجوز التصان عنه وبالإجماع ينتص حق كل واحد منهم مما سمي له عند العول وكان ذلك جائزا لأن فيه عملا بالنصوص بحسب الامكان وكذلك الرد ولما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن أبي وقاص يعوده قال اما انه لا يرثني الا ابنة لي فامضى بجميع مالى الحديث الى أن قال عليه السلام الثلث والثلث كثير قد اعتقد سعد أن الابنة تكون واردة في جميع المال ولم ينكر ذلك عليه رسول الله ثم منه عن الوصية بما زاد على الثلث مع أنه لا وارث له الا ابنة واحدة فلم كانت لا تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بنصف المال وفي حديث عمرو بن شعيب عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث المالا عنه من أمها أى ورثها جميع المال ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث واثلة بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحوز المرأة ميراث لقيطها وعتيقها والابن الذى لو عنت به والمغنى فيه أن استحقاق الميراث بطريق الولاية لأن الولاية خلافة والوارث يخلف المورث ملكا وتصرفا حتى أن ما يقطع الولاية كالرق واختلاف الدين يمنع التوارث ولهدايرث المسلم الكافر بالسبب العام دون السبب الخاص لأن الولاية تثبت للمسلم على الكافر بالسبب العام دون السبب الخاص ولا يرث الكافر المسلم بحال لأن الولاية لا تثبت للكافر على المسلم بحال ولا يدخل عليه استحقاق الصبي والمجنون الارث وان لم يكونا من أهل الولاية لانهما انعدم في حق الصبي والمجنون الاهلية للبائنة والتصرف وما انعدمت الاهلية للملك والوراثه خلافة في الملك ثم وليهما يقوم مقامهما في التصرف فلا يتمكن بسبب الصغر والمجنون خلل فيما به تثب ولاية الارث اذا ثبت أن الاستحقاق بطريق الولاية قلنا الاقرب ساووا المسلمين في الاسلام وترجعوا بالقرابة لأن استحقاقهم باعتبار معنى المصوبة وعجرد القرابة في حق أصحاب الفرائض لا تكون علة للمصوبة تثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة الام في حق الاخ لاب وأم فان الترجيح يحصل به لانه لا يستحق به المصوبة باقراده واذا ترجعوا بقوة السبب في حقهم كانوا أولى بما بقى من سائر المسلمين الا أن هذا الترجيح بالسبب الذى هو به استحقوا الفريضة فيكون سببا على تلك الفريضة فكما أن أصل الفريضة يسقط باعتبار الاقرب فالأقرب من السبب فكذلك في الاستحقاق بالرد فيسقط اعتبار ذلك فيرد على أهل القرابة جميعا على قدر انصابتهم ثم الحاصل أن الرد به على سبعة نفر الابنة وابنة الابن والام والجددة والاخت لاب وأم والاخت لاب وولد الام ذكر ا كان أو أنثى وقد يكون الرد على واحد منهم وقد

يكون على اثنين وقد يكون على ثلاثة وقد يكون على أربعة الآن في الأربعة واحد بمالارد  
 لا لا حالة أما الرد على الخامسة فهو ضرورة على اذ ماتت ذوات اربعة ولا عصبه له بالنصف على  
 القرينة والباقي رد عليها وكذلك اذا تركت أمًا بالثلث لها بالقرينة والباقي رد عليها وبصورة  
 الرد على اثنين أن يترك أمًا وأمة فالأم السدس وللأمة النصف والباقي رد عليها على إحدى  
 الطريقين المال بينهما أربعة وعلى الطريق الآخر تأخذ الأم سهمًا من ستة والأمة ثلاثة والباقي  
 وهو سهمان رد عليها أربعة فانكسر بالأربع ولكن بين الاثنين والأمة موافقة بالنصف  
 فتعصر على النصف من أحدهما وهو أربعة وذلك اثنان ثم تضرب أصل القرينة ستة في اثنين  
 فيكون اثني عشر للأمة والنصف ستة والأم السدس سهمان والباقي وهو أربعة عليها أربعة  
 ثلاثة أربعة للأمة ودراسة للأم ولو تركت ابنة وعشر بنات ابن فللأمة النصف وبنات الابن  
 السدس والباقي رد عليهن على الطريق الاول ثلاثة أربع المال للأمة والربع لبنات الابن  
 بينهما على عشرة ولا يستقيم فتضرب أربعة في عشرة فيكون أربعين منه تصح المسئلة وعلى  
 الطريق الثاني للأمة النصف ثلاثة من ستة وبنات الابن سهم بينهما على عشرة لا يستقيم وما  
 بقي رد عليهن أربعة لا يستقيم فقد انكسر بالأشاور والأربع ولكن بينهما موافقة بالنصف  
 فتعصر على النصف من أحدهما ثم تضربه في جميع الآخر وذلك خمسة في أربعة أو اثنان في  
 عشرة فيكون عشرين ثم تضرب أصل القرينة وهو ستة في عشرين فيكون مائة وعشرين  
 وإن شئت انحصرت على النصف من أحدهما لوجود الموافقة بالانصاف فتضرب عشرة في  
 ستة فيكون ستين منه تصح المسئلة ولكن هذا يقع فيه الكسر بالانصاف وإذا خرجته من  
 مائة وعشرين لا يقع الكسر فان الابنة تأخذ النصف ستين وبنات الابن السدس عشرين ثم  
 الباقي رد عليهن أربعة فيحصل لبنات الابن ثلاثون لكل واحد منهن ثلاثة وعلى قول ابن  
 مسعود الباقي رد على الابنة خاصة فيكون من ستة لبنات الابن السدس سهم بينهما على  
 عشرة لا يستقيم فتضرب ستة في عشرة فيكون ستين منه تصح القسمة ولو تركت ثلاث  
 جدات وعشر اخوات لاب وأم فللجدات السدس وللأخوات الثلثان والباقي رد عليهن فعلى  
 الطريق الاول خمس المال للجدات اثلاثا لا يستقيم وأربعة أخماس للأخوات بينهما على عشرة  
 لا يستقيم فتضرب ثلاثة في عشرة فيكون ثلاثين ثم تضرب أصل القرينة وهو خمسة في ثلاثين  
 فيكون مائة وخمسين منه تصح المسئلة وعلى الطريق الثاني أن تجعل أصل المسئلة على ستة

للجدات السدس بين الثلاث واللاخوات الثلاث بين علي عشرة لا يستقيم والباقي رد علي بن  
 اخماس لا يستقيم ولا هو الحق في شيء فتضرب ثلاث في عشرة فيكون ثلاثين ثم ثلاثين في خمسة  
 فيكون مائة وخمسين ثم تضرب أصل التريضة وذلك ستة في مائة وخمسين إلا أن للاختصار  
 هنا جاعان بينهم واحدة السدس فيقتصر على السدس من مبلغ الرد من مائة وخمسة وعشرون  
 ثم تضرب ستة في خمسة وعشرين فيكون مائة وخمسين كان للجدات السدس خمسة وعشرون  
 واللاخوات الثلاث مائة والباقي وهو خمسة وعشرون رد علي بن اخماس فيحصل للجدات  
 ثلاثون وبين الثلاث والباقي وهو خمسة بين الاخوات على عشرة لا يستقيم فتضرب ثلاثة في  
 عشرة واللاخوات مائة وعشرون بينهن لكل واحدة مئة اثنا عشر وعلى قول ابن مسعود  
 الباقي رد على الاخوات دون الجدات فيكون للجدات السدس بين الثلاث والباقي وهو  
 خمسة بين الاخوات على عشرة لا يستقيم فتضرب ثلاثة في عشرة فيكون ثلاثين ثم ستة  
 في ثلاثين فيكون مائة وتمايز للجدات السدس وذلك ثلاثون بينهن لكل واحدة عشرة  
 والباقي وهو مائة وخمسون بين الاخوات لكل واحدة خمسة عشر وصورة الرد على ثلاثة  
 فيما اذا ترك ثلاث أخوات متفرقات فلاخت لاب وأم النصف ولاخت لاب السدس  
 ولاخت لام السدس والباقي رد علي بن الطريق الاول المال مقسوم بين اخماسا وعلى  
 الطريق الثاني أصل المسئلة من ستة والسهم الباقي مردود علي بن اخماسا فالسبيل أن تضرب  
 خمسة في ستة فيكون ثلاثين منه تصح المسئلة وعلى قول ابن مسعود الباقي رد على الاخت لاب  
 وأم والاخت لام ارباعا فالسبيل أن تضرب ستة في أربعة فيكون أربعة وعشرين منه تصح  
 المسئلة وصورة الرد في فريضة فيها أربعة نفر أن يترك امرأة وأما وابنة وابنة ابن للمرأة  
 الثمن وللأبنة النصف ولأبنة الابن السدس أصله من أربعة وعشرين للمرأة الثمن وللأبنة  
 النصف اثنا عشر ولأبنة الابن السدس أربعة وللأم السدس أربعة والباقي وهو سهم واحد  
 رد علي بن الأم فلي الطريق الاول تأخذ المرأة ثلاثة من أربعة وعشرين ثم ما بقي  
 يكون مقسوما بينهن على عشرين للام أربعة وللأبنة اثنا عشر ولأبنة الابن أربعة وعلى الطريق  
 الآخر الباقي وهو سهم واحد رد على الثلاثة على مقدار حقهم اخماسا فالسبيل أن تضرب أربعة  
 وعشرين في خمسة فيكون مائة وعشرين منه تصح المسئلة وعلى قول ابن مسعود الباقي رد



والام لانها كانت من امة واحدة في امة فيكون نسبه ونسبه من امة واحدة  
التي ولد منها من بعد المص في هذا الطريق لتخرج منه والله اعلم بالصواب

### مسألة مات ولد الملائكة

(قال رضي الله عنه) كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يريد ان يثبت ميراث ولد  
الملائكة ميراثه من لا فرأه له من قبل أبيه ولا قرأه من قبل أمه وهو قول الزهري وسليمان  
ابن يسار وأخذ طائفة من الشافعي وكان ابن مسعود وابن عمر يقولان عصبة ولد الملائكة عصبة  
ولد أبيه وبه أخذ طائفة وعامدو الشافعي والنخعي حتى قال النخعي اذا أردت أن تعرف عصبة  
ولد الملائكة فأمت أبيه وانظر من يكون بمصبتها فهو عصبة ولد الملائكة وعن ابن مسعود في  
رواية أخرى عصبة أمه وهي له ميراث الاب والام وهو قول الحكم بن عيينة واحتج لذلك بما  
روينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تمرز المرأة ميراث لقيطها وعقبها والولد الذي لو عنت به ثم  
هي عصبة لتبنيها فكذلك لولدها الذي لو عنت به وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال أم ولد للملائكة أمه لانها رثت جميع ماله اذا لم يكن غيره  
واستحقاق جميع المال يكون بالمصوبة ففرقنا بينها وعصبتها والحجة بقول ابراهيم ما روى عن  
داود بن أبي هند قال كتبت الى صديق لي بالمدينة ان سل من بقي من أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من ولد الملائكة من عصبته فكتب في جوابه أنهم ذكروا عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان عصبته عصبة أمهولان الولد مخلوق من المائتين وماء الفحل يصير مستهلكا  
محضتها في الرحم ولهذا يرقبها الولد في الملك والرق والحرية وكان ينبغي أن تقدم هي في  
المصوبة لان كون الولد مخلوقا من مائتها أظهر الآن الشرع في المصوبة على النسبة والنسبة  
الى الآباء دون الامهات الا اذا انتمت النسبة في جانب الاب فيثبت تكون النسبة الى  
الام ألا ترى أن الله تعالى نسب عيسى عليه السلام الى أمه لما لم يكن له أب فكذلك حكم  
المصوبة المبني على النسب يثبت لقوم الام اذا انتمت في جانب الاب وهو نظير ولواء المتق  
فالاصل فيه قوم الاب فاذا لم يكن له ولا من قبل أبيه صار منسوباً الى قوم أمه فهذا كذلك  
وجه قولنا ان في آيات المصوبة لقوم الام ابطال الحكم الثابت بالنص وذلك ان الله تعالى  
شرط لتوريث الاخ لام أن يكون الميت كلاله مطلقه فلي ما قالوا اذا مات ولد الملائكة

ورك استة وأحلام يكون النصف ثلاثة والبقى الآخر لام بالصورة ونحو ذلك الآخر لام  
دون أن يكون الميت ثلاثة خلاف النص ولأن الصورة أقوى أسباب الإرث والأدلاء  
بأنها أقوى أسباب الإحلام فلا يجوز أن يستحق أقوى أسباب الإرث وهو الصورة  
وعلا خلاف الولاء عن استحقاق الولاء باعتبار الاتصال والابن والد أكبر من الولاء  
بمزية النسب والذي قالوا أن قوم الأم في الصورة يرادى بمزلة قوم الأب عند عدمهم هذا  
باطل غاية إذا لم يكن له أحد من قوم أبيه لا يحصل عصيته قوم أمه بالاتفاق وما ذكرنا  
موجود هنا فاما الجدات فعن تحول به وهو لها تميز ميراثه ولكن بالرؤية والرد وليس  
في الحديث بيان أنها تميز ميراثه بالصورة والمراد بالحديث الآخر أنها في وجوب الأكرام  
والبر والأكرام في حقهم بمزلة الأب والأم على ما قيل أنه ينبغي للمرء أن يحفل الثلاثة أرباع  
الأكرام والبر لأمه والربع لآبيه وفي ولد الملائنة يحصل البر والأكرام كله لاوه وحديث  
داود بن أبي هند قلنا المراد أن عصيته قوم أبيه في استحقاق الميراث بمعنى الصورة وهو  
الرحم لافي آيات حقيقة الصورة لم فكيف ثبت لهم حقيقة الصورة وإنما يدلون عن ليس  
بمصبة ثم لا خلاف في الولد من الزنا إذا كانا توأما أنهما بمزلة الآخرين لام في الميراث بمزلة  
مالو كانا غير توأما واختلقوا في ولد الملائنة إذا كانا توأما قال طحاوفا والشافعي رحمهم الله  
كالاخرين لام وقال مالك كالاخرين لأب وأم لأن نسبهما كان ثابتا باعتبار القراش وإنما  
خلقنا من ماء واحد ثم انقطع نسبهما باللعان لحاجة الولد الى أن يدفع عن نفسه نسبا ليس منه  
والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وهذه الضرورة في قطع النسبة عنه فاما فيما وراء  
ذلك بقي الأمر على ما كان وهو انما خلقنا من ماء رجل واحد فكانا أخوين لأب وأم ولأنه  
انما يقطع بقضاء القاضي فيما كان محتملا للقطع وهو النسبة الى الأب فاما مالا يكون محتملا  
لذلك وهو كونها مخلوقين من ماء واحد فالحكم فيه بمد القضاء كما كان قبله وهذا بخلاف ولد  
الزنا لأن النسب هناك لم يكن ثابتا لانعدام القراش ولهذا لا يثبت من الزاني وإن ادعاه  
بخلاف ولد الملائنة ولأنهما يتصادقان على أن نسبهما ثابت من الأب وانتي باللعان وأنه في  
اللعان ونفي النسب ظالم لهما ولا مهادنة لهما حجة في حقهما فكانا في الميراث بمزلة الآخرين  
لأب وأم وحجتنا في ذلك ان الاخوة لأب لا يثبت الا بواسطة الأب ولأب لهما فكيف  
ثبت بينهما الاخوة لأب وهو نظير ولد الزنا فان هناك يثبت بينهما خلقا من ماء واحد إذا

كانا توأماً وسقط اعتبار ذلك لانعدام ثبوت النسب من الاب قوله بان القاضي هنا قطع  
النسب فلا كذلك لان النسب بمد مائة لا يحتمل القطع فبين بقضائه ان النسب لم يكن  
ثابتاً من الملاصق لان يقال كان ثابتاً قطعاً وقوله بان قضاء القاضي انما يؤثر في نفي النسبة عن  
الاب قلنا يؤثر في هذا وفيما هو من ضرورته وهو نفي الاخوة بينهما لان الاخوة لابي  
لا تتصور بدون الاب كما أن الاخوة لام لا تتصور بدون الام وقوله انهما تصادقا على  
الاخوة لابي وأم قلنا لم ولكنها صارا مكذبتين في ذلك بحكم الحاكم والمقرر بالشيء اذا صار  
مكذبا فيه بقضاء القاضي سقط اعتبار اقراره اذا عرفنا هذا فتقول اذا مات ابن الملاصقة وخلف  
ابنة وأما قلابة النصف واللام السدس والباقي رد عليهما اربابا عند علي رضي الله عنه وهو  
منهنا وعند زيد الباقي لبيت المال وفي احدى الروايتين عن ابن مسعود الباقي للام بالمصوبة  
وفي الرواية الاخرى وهو قول ابراهيم الباقي لا قرب عصبة لاه له ولو خلف ابنة وأما وأخا  
توأم فمتدنا هذا والاول سواء لان التوأم أخوه لاه له فلا يرث مع الابنة شيئا وعلى قول مالك  
الباقي للتوأم بالمصوبة لانه بمنزلة أخيه لاه له وعلى قول ابراهيم الباقي لاه له توأم كان أو غير  
توأم لانه أقرب عصبة لاه له ابنا وأقرب عصبة الام عنده يكون عصبة لوله الملاصقة  
ولو مات ابن ابن الملاصقة وخلف ابنة وأما وما فمتدنا هذا والاول سواء الباقي يكون ردا  
على الام والابنة اربابا لان عمه يكون عمالام والعم لاه لا يكون عصبة وعلى قول ابراهيم الباقي  
يكون للام لانه أقرب عصبة للام وعلى قول مالك ان كان الم توأم مع ابنة فالباقي له لانه بمنزلة  
الم لابي وأم وما كان من هذا النوع فهذا طريق تخريجه والله أعلم بالصواب

### باب أصول المقاسمة

اعلم بان القرائن المذكورة في القرآن سنة الثلثان والثلث والسدس والنصف والرابع  
والثمن فبعض الفرضيين جعلوا ذلك جنسين للثلثان ونصفه وهو ثلث ونصف نصفه وهو  
السدس والنصف ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن وبعضهم جعلوا الكل جنسا  
واحدا وقالوا نسبة الثمن من السدس كنسبة الربع من الثلث لان الثمن ثلاثة ارباع السدس  
والربع ثلاثة ارباع الثلث والنصف ثلاثة ارباع الثمن فكان الكل جنسا واحدا بهذا الطريق  
ومن جعل جنسين قال الثلثان والثلث والسدس لا يكون فريضة الا في فريضة الاقارب

والربع والتمن لا يكون الا في فريضة الازواج والنصف يكون فيها جميعا فأما الثلثان فقد ذكرهما الله تعالى في موضعين في فريضة الاختين بقوله فلهما الثلثان مما ترك وفي فريضة البنات اذا كن فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وأما الثلث ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الام عند عدم الولد والاخوة بقوله تعالى وورثة أبواه فلامه الثلث وفي فريضة أولاد الام بقوله فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وأما السدس فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الابوين مع الولد بقوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس وفي فريضة الام مع الاخوة بقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وفي فريضة الفرد من أولاد الام بقوله جل جلاله وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس وهو في النسبة في أربعة مواضع في فريضة ابنة الابن مع الابنة وفي فريضة الاخت لاب مع الاخت لاب وأم وفي فريضة الجدة وفي فريضة الجد مع الولد وأما النصف فقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع في فريضة الابنة الواحدة بقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وفي فريضة الاخت الواحدة بقوله عز وجل وله أخت فلها نصف ما ترك وفي فريضة الزوج عند عدم الولد بقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وأما الربع فقد ذكره الله تعالى في موضعين في فريضة الزوج مع الولد بقوله ولكم الربع مما تركن وفي فريضة المرأة عند عدم الولد بقوله ولهن الربع مما تركن والتمن ذكره الله تعالى في موضع واحد وهو في فريضة المرأة مع الولد بقوله تعالى فلن الثمن مما تركتم ثم أصل ما يخرج عليه المسائل الصحاح دون الكسور من الحساب لمعنى التيسير متى كان يخرج مستقيما من أقل الاعداد فتخرج من الزيادة على ذلك يمد خطأ لما فيمن الاشتغال بما لا فائدة فيه ثم جملة ما يخرج منه هذه الفرائض أصول سبعة فان هذه الفرائض نواتج مفردات ومركبات فالمفردات تخرج من أصول خمسة اثنين وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وثمانية ويزاد للمركبات أصلا ان اثنا عشر وأربعة وعشرون وهذا لان أقل عدد يخرج منه المقاسمة مستقيما اثنان وأقل عدد يخرج منه الثلث مستقيما ثلاثة فقول كل فريضة فيها نصف وما بقي أو نصفان فهي تخرج من اثنين وكل فريضة فيها ثلث وما بقي أو ثلثان أو ثلث أو ثلثان فهي تخرج من ثلاثة وكل فريضة فيها ربع وما بقي أو ربع ونصف أو ربع وثلث وما بقي فهي تخرج من أربعة وكل فريضة فيها سدس وما بقي أو سدسان وما بقي أو سدس ونصف أو سدسان ونصف أو سدس وثلث أو سدس ونصف وسدسان

أو نصف أو ثلث وما بقي فهي تخرج من ستة وكل فريضة فيها ثمن أو ثمن ونصف فهي تخرج  
 من ثمانية ولو تصور اجتماع الثمن مع الربع لمكانت تخرج من ثمانية أيضا ولكن لا يتصور  
 ذلك فالربع فريضة الزوج مع الولد والثلث فريضة المرأة مع الولد ولا يتصور اجتماع المرأة  
 والزوج في الميراث من واحد وكل فريضة فيها ربع وسدس أو ربع وسدسان أو ربع  
 وثلاث ونصف أو ربع وثلاث ونصف فهي تخرج من اثني عشر وكل فريضة فيها ثمن وسدس  
 أو ثمن وسدسان أو ثمن ونصف وسدس أو ثمن وثلاث وسدسان فهي تخرج من أربعة  
 وعشرين • وقع في بعض نسخ كتاب الفرائض أو ثمن وثلاث فطعنوا في هذه وقالوا لا يجتمع  
 في الفريضة الثمن والثلاث فالثالث فريضة الام عند عدم الولد وفريضة أولاد الام عند عدم  
 الولد والثلث فريضة المرأة مع الولد فكيف يتصور اجتماعها وقيل يتصور هذا على أصل ابن  
 مسعود فان عنده من لا يرث لكثير أو رقي يحجب حجب النقصان ولا يحجب حجب  
 الحرمان فاذا ترك امرأة وأخوين لام وابنا رقيقا فهذا الابن يحجب المرأة من الربع الى الثمن  
 ولا يحجب الاخوين لام فيجتمع الثمن والثلاث في هذه الفريضة ثم أربعة من هذه الاصول  
 لا تمول وهي اثنان وثلاثة وأربعة وثمانية وثلاثة تمول وهي ستة واثنا عشر وأربعة  
 وعشرون فاما الستة تمول بسدسها وثلاثها ونصفها وثلاثها ولا تمول أكثر من ذلك واما الثمالة  
 بثلاثها في مسألة أم التروخ وهذا معنى قول القرضيين انها تمول وترا وشفعا وأما اثنا عشر  
 فانها تمول بنصف سدسها وبربها وربها وسدسها وهو معنى قولهم تمول وترا لاشفعات تمول  
 بواحدة وثلاثة وخمسة ولا تمول أكثر من ذلك • فبيان المول بواحدة منها اذا ترك امرأة  
 وأختين لاب وأم وأما فريضة الربع ثلاثة وللأختين الثلثان ثمانية وللأم السدس سهمان  
 وبيان المول بثلاثة في امرأة وأختين لاب وأم وأختين لام فانها تمول بثلاثة للمرأة الربع  
 ثلاثة وللأختين لاب وأم الثلثان ثمانية وللأختين لام الثلث أربعة • بيان المول بخمسة في  
 امرأة وأختين لاب وأم وأختين لام وأما فانها تمول الى سبعة عشر اذا اجتمعت السهام فاذا  
 أربعة وعشرون فانها تمول عولة واحدة بثلاثة فتكون من سبعة وعشرين وهي مسألة المتبرية  
 ترك امرأة وابنتين وأبوين لا تمول أكثر من ذلك الا في قول ابن مسعود رضي الله عنه فانه  
 يقول انه تمول الى أحد وثلاثين في امرأة وأختين لاب وأم وأختين لام وأم وابن رقيق فان  
 الابن عنده يحجب المرأة من الربع الى الثمن ولا يحجب الاخوة فلاختين لاب وأم الثلثان ستة

عشر والاختين لام الثلث ثمانية وللمرأة الثمن ثلاثة واللام السدس أربعة فتكون القسمة من  
احدى وثلاثين وبمضى الفرضيين زاد اصلين على قول زيد ثمانية عشر وستة وثلاثين لان على  
أصله قد يجتمع في الفريضة السدس وثلاث ما بقي بأن ترك جدة وجدًا وأخوة وأخوات  
فيكون للجدة السدس وللجد ثلث ما بقي اذا كان ذلك خيرا له من المقاسمة والثلث وسدس  
ما بقي انما يخرج مستقيما من ثمانية عشر وقد يجتمع على أصله السدس والربع وثلاث ما بقي يانه  
في امرأة وجد وأم وأخوة وأخوات المرأة الربع واللام السدس وللجد ثلث ما بقي اذا كان  
ذلك خيرا له من المقاسمة لكثرة الاخوة وأقل حساب يخرج منه هذه القرائض مستقيما ستة  
وثلاثون سدسها ستة وربعا تسعة يتبقى أحد وعشرون ثلث ما بقي يكون سبعة فردوا هذين  
الاصلين على منذهب لهذاهم بيان هذه الاصول أن قول أما اثنان فعدد فرض غير مركب  
لأنك لا تجد عددا اذا ضربته في مثله يكون اثنين ليكون مركبا من ذلك العدد ففرضت  
أنه فرد فيكون أصلا لما ينسب اليه وهو النصف لان الواحد اذا ضمفته يكون ثلاثة فلهذا  
كان أصلا لفريضة فيها ثلث ولثان وأما أربعة فهو عدد مركب بمجة واحدة لأنك متى ضربت  
اثنين في اثنين يكون أربعة ففرغنا أنه مركب منه وهو فرد أيضا فكان أصلا لما ينسب اليه  
وهو الربع ولما ينسب الى العدد الذي ركب منه وهو النصف فلهذا قلنا كل فريضة فيها ربع  
أو ربع ونصف فانها تخرج من أربعة وأما ستة فانه عدد مركب بمجة واحدة فانك اذا ضربت  
اثنين في ثلاثة يكون ستة وهو فرد أيضا فيكون أصلا لما ينسب اليه وهو السدس ولما ينسب  
أجزاء المدين الذين ركب منهما ستة وهو الثلث والنصف وأما ثمانية فهو عدد مركب من  
عدين بمجة واحدة لأنك متى ضربت اثنين في أربعة كان ثمانية وهو فرد أيضا فكان أصلا  
لما ينسب اليه وهو الثمن ولما ينسب الى أجزاء المدين الذين ركب منهما ثمانية وهو النصف  
والربع لو تصور ذلك وأما اثنا عشر فهو ليس بعدد فرد ولكنه مركب من أعداد أربعة  
بميتين فانك متى ضربت اثنين في ستة يكرن اثني عشر ومتى ضربت ثلاثة في أربعة تكون  
اثني عشر فلهذا كان أصلا لما ينسب الى أجزاء الاعداد التي يتركب منها اثنا عشر وذلك الربع  
والثلث والنصف والسدس وأما أربعة وعشرون فليس بعدد فرد ولكنه مركب من ستة  
أعداد بثلاث جهات فانك متى ضربت اثنين في اثني عشر أو ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة  
يكون أربعة وعشرين فلهذا كان أصلا لما ينسب الى أجزاء هذه الاعداد ولهذا قيل لو تصور

اجتماع جميع القرائض في حادثة واحدة لكأن تخرج من أربعة وعشرين فإن منها الثلثان  
والثلث والسادس والنصف والرابع وكل القرائض هذه ثم اعلم بأن الأعداد أربعة متساوية  
ومتداخلة ومتشعبة ومتباينة فالأولى المتساوية نحو ثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة فأحد المدينين يجزئ  
عن الآخر ويكتفى بالواحد منهما وأما المتداخلة فهي أن يكون أحد المدينين أكثر من الآخر  
والأقل جزءاً من الآخر نحو ثلاثة وتسعة وأربعة واثنا عشر ومعرفة كون الأقل جزءاً من  
الأكثر بأحدى ثلاث علامات أنك إذا نقصت من الأكثر أمثال الأقل فبقي به الأكثر  
وإذا زدت على الأقل أمثاله يبلغ عدد الآخر وإذا قدمت الأقل على الأقل يكون مستقيماً  
لا كس فيه وأما المتشعبة فهي أن يكون أحد المدينين أكثر من الآخر ولكن الأقل ليس  
بجزء من الأكثر إلا أن بينهما موافقة بجزء واحد وأجزاء فيان الموافقة بجزء واحد كونه  
مع خمسة عشر فإن الأقل ليس بجزء من الآخر ولكن بينهما موافقة بالثلاث فكانا متشعبين  
من هذا الوجه وبيان الموافقة في أجزاء كسبة مع اثني عشر فإنها غير متداخلة فإنك إذا  
زدت على الأقل أمثاله يزيد على الآخر ولكن بينهما موافقة بالسادس والثالث والنصف ففي  
المتداخلة يجزء في الأكثر من الأقل وفي المتشعبين يقتصر من أحدهما على الجزء الموافق  
ويضرب في مبلغ الآخر وإن كانت الموافقة في أجزاء يقتصر من أحدهما على الأدنى من  
ذلك ثم يضرب في مبلغ الآخر لأنه يخرج مستقيماً إذا اقتصرت على أدنى الاجزاء ومتى  
كانت المسئلة تخرج من حساب قاسل فتخرجها من الزيادة على ذلك يكون خطأ وأما المتباينة  
فهي أن يكون أحد المدينين أقل من الآخر ولا يتفقان في شيء كسبعة مع سبعة عشر  
فحينئذ يضرب أحد المدينين في الآخر فما بلغ فنه يستقيم الحساب ثم الأعداد نوعان مطابقة  
ومقيدة إلا أن القرائض كلها أجزاء الأعداد المطابقة يعني الثالث والسادس والنصف والرابع  
والثمن وفرقنا أنه ليس في القرائض أجزاء الأعداد المقيدة كاثني عشر وإنما يقع ذلك في د  
السهم والانصاء فصل في بيان تصحيح الحساب اعلم أن الواجب أن يكونوا كلهم أصحاب  
قرائض أو كلهم عصباء أو اختلط أحد الفريقين بالآخر فإذا كان كلهم أصحاب قرائض  
فتمسك المال بينهم على الانصاء وإن كانوا عصباء فتمسك المال بينهم على عاد الرؤوس وإن  
كانوا ذكورا كلهم وإن اختلط الفريقان في حق أصحاب القرائض على الانصاء وفي حق  
العصباء على عاد الرؤوس فاما أن يكونوا ذكورا كلهم أو إناثا أو مختلطين وعدم الاختلاط

نحسب كل ذكر رأسين وكل أنثى رأسا واحدا فتكون القسمة على هذا فلما أن يستقيم على هذا الاعتبار من غير كسر أو بكسر وصورة المستقيم من غير كسر امرأة وثلاث بنين وابنة فامرأة الثمن والباقي بين الأولاد بالمصوبة فنحسب لكل ذكر رأسين وللاثنى رأسا فتكون سبعة فتخرج المسئلة مستقيمة من غير كسر من ثمانية للمرأة سهم ولكل ابن سهمان وللابنة سهم فأما إذا انكسر فقد يكون الكسر من جنس واحد يعني في موضع واحد وقد يكون من جنسين وقد يكون من ثلاثة أجناس وقد يكون من أربعة أجناس فإن كان الكسر من جنس واحد فالسبيل في ذلك أن تطلب المواقفة أولا بين أصل القريضة وبين عدد من انكسر عليه فإن كان بينهما مواقفة بجزء فتضرب على ذلك الجزء من عدد رؤوس من انكسر عليهم وتضرب أصل القريضة أن لم تكن عائلة ومع عولها أن كانت عائلة في ذلك الجزء الموافق فما بلغ منه يستقيم التخرج وإن لم يكن بينهما مواقفة بجزء ضربت أصل القريضة مع عولها أن كانت عائلة في عدد رؤوس من انكسر عليهم فما بلغ منه تصح المسئلة وإن كان الكسر من جنسين نظرت فإن كانا متساويين بجزء أحدهما عن الآخر فالسبيل أن تسرب أصل القريضة في أحدهما وإن كانا متداخلين فالأكثر يجزئ عن الأقل فتضرب أصل القريضة في مبلغ الأكثر وإذا كانا يمتقيان فتضرب على الجزء الموافق من أحدهما ثم ضربت في مبلغ الآخر فما بلغ ضربت فيه أصل القريضة أن لم تكن عائلة ومع عولها أن كانت عائلة فما بلغ منه تصح المسئلة وإن لم يكونا يمتقين فالسبيل أن تضرب أعداد الرؤوس بعضها في بعض ثم تضرب أصل القريضة في مبلغ ذلك فما بلغ منه تصح المسئلة وإن كان الكسر من ثلاثة أجناس أو أربعة أجناس فإن كان بين الأعداد مواقفة بجزء فالسبيل أن تقتصر على أجزاء المواقفة من أعداد الرؤوس الواحدة منها ثم تضرب الأجزاء بعضها في بعض فما بلغ بضرب ذلك في جميع العدد الذي لم يقتصر منه على شيء فما بلغ يضرب منه أصل القريضة فما بلغ تصح منه المسئلة وإن لم يكن بين الأجزاء مواقفة بشيء فالسبيل أن تضرب أعداد الرؤوس بعضها في بعض فإن كان الكسر بين ثلاثة أجناس فالمواقفة بين عديدين منها تقتصر من أحدهما على الجزء وتضربه في مبلغ الآخر فما بلغ ضربته في الماد الذي لا مواقفة له فما بلغ ضربته فيه أصل القريضة وإن كان الكسر بين أربعة أجناس والمواقفة بين اثنين منها فالسبيل أن تضرب الجزء الموافق من أحدهما في الجزء الموافق من الآخر ثم تضرب أحد العددين اللذين لا مواقفة



في جميع الأقسام ثم يضرب مبلغ أحد المدين في مبلغ الآخر فمبلغ ضرب فيه أصل  
القرينة أو يمكن أن يكون معطافاً إن كانت مائة فمبلغ منه تصح المسألة في أصل العمل البصري  
والأكثر من قيمته إذا كان من أعداد الرؤس موافقة الجزء ولا موافقة بينهما وبين  
الانصاء فقال أهل البصرة بوقف أحد الأعداد ثم يضرب الأجزاء الموافقة من الأعداد  
الآخر بعضها في بعض ثم يضرب مثله في العدد الموقوف فمبلغ فهو مبلغ عند الرؤس  
يضرب فيه أصل القرينة وقال أهل الكوفة بوقف أحد الأعداد ويضرب الأجزاء  
الموافقة من الأعداد الآخر بعضها في بعض فمبلغ يطلب الموافقة بينه وبين العدد الموقوف  
إذا لم يكن بينهما جزء فيقسم على الجزء الموافق منه ثم يضرب في عدد الموقوف وأما إذا  
كانت الموافقة بين أعداد الرؤس والانصاء فإن كان الكسر من جنتين يقتصر على الجزء  
الواقف من كل جلس ثم يضرب أحدهما في الآخر فمبلغ يضرب فيه أصل القرينة وإن كانت  
الموافقة لأحد الجنتين بين النصف وعدد الرؤس يقتصر على الجزء الموافق من النصف  
في المبلغ فيه تصح المسألة وإن كان الكسر من ثلاثة أجناس أو أربعة ومن الانصاء وأعداد  
الرؤس موافقة فله يقتصر على الجزء الموافق من كل عدد ثم يضرب بعضها في بعض فمبلغ  
يضرب فيه أصل القرينة وإن كانت الموافقة لأحد الأجناس بين عدد الرؤس والانصاء  
يقتصر على الجزء الموافق منه ثم يضرب في المدين الآخر بعد ضرب أحدهما في الآخر  
ثم يضرب المبلغ في أصل القرينة فيه تصح المسألة ويان طلب للموافقة بين الأقل والأكثر  
من الأعداد أن يطرح عن الأكثر أمثال الأقل فإن كان في به عرفت أن بينهما موافقة  
بأحد الأقل وإن بقي واحد عرفت أنه لا موافقة بينهما في شيء وإن بقي اثنين يطرح عن  
الأقل أمثال ما بقي من الأكثر فإن في فيه عرفت أن بينهما موافقة بأحد ما بقي من الأكثر  
وإن بقي واحد عرفت أن لا موافقة بينهما في شيء ويأخذ هذا أنك إذا أردت معرفة الموافقة  
بين ثمانية واثنين وثلاثين فالتسليم أن يطرح من الأكثر أمثال الأقل فيبقى به عرفت  
أن بينهما موافقة بأحد الأقل وهو الثمن وإن طلبت الموافقة بين ثمانية وثلاثة وثلاثين فإذا  
طرحت عن الأكثر أمثال الأقل فيبقى اثنين فيطرح عن الأقل أمثال ما بقي من الأكثر  
فيبقى به عرفت أن بينهما موافقة بأحد ما بقي من الأكثر وهو النصف وهذا الأصل يتمشى  
في عدد من مطلقين أو أحدهما مطلق والآخر مقيد فأما إذا كانا مقيدين لا يتمشى فيه هذا

الاصل ويأيد ذلك معرفة الموافقة بين اثنين وعشرين وثلاثة وسبعين فتطرح عن  
 الاكثر أمثال الأقل حتى مئة ثم تطرح عن الأقل أمثال ما بقي من الاكثر حتى واحد  
 فذلك يدل على أنه لا موافقة بينهما في شيء فإذا أردت معرفة الموافقة بين ثلاثة وعشرين  
 وبين ثلاثة وسبعين تطرح عن الاكثر أمثال الأقل حتى أربعة ثم تطرح عن الأقل أمثال  
 ما بقي من الاكثر حتى ثلاثة ولا يدل على أن بين ثلاثة وسبعين وثلاثة وعشرين موافقة  
 بالرغم والثالث فمرفت ان هذا الاصل لا يخفى في الاعداد المقيدة ولكن مبني أصول  
 الفرع على الاعداد المطلقة والمقيدة من جانب أو المطلقة من جانب وأما بيان معرفة نصيب  
 كل فريق أن تأخذ نصيب ذلك الفريق وتضربه فيما ضربت فيه أصل الفريضة سواء  
 كان الكسر من جنسين أو ثلاثة أو أربعة فأما بيان معرفة نصيب كل واحد من اتحاد الفريقين  
 فان كان الكسر من جنس واحد ولا موافقة بين عدد الرؤوس والنصيب في شيء فنصيب  
 كل واحد منهم مثل ما لم يكن مستقيما بينهم وان كان بينهما موافقة بمجزء فنصيب كل واحد  
 منهم مثل الجزء الموافق من نصيبهم وان كان الكسر من جنسين فان لم يكن هناك موافقة  
 فنصيب كل واحد منهم مثل ما لم يكن مستقيما بينهم بعد ما ضربت ذلك في عدد رؤوس  
 الفريق الآخر وان كان هناك موافقة بمجزء فنصيب كل واحد منهم هو الجزء الموافق من  
 نصيبهم بعد ما ضربت في جزء موافق عدد رؤوس الفريق الآخر ثم يضرب هذا الجزء فيها  
 فاما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان كانت الموافقة لاحد الجنسين بين عدد الرؤوس  
 والنصيب فمعرفة نصيب كل واحد من اتحاد الفريقين لهم الموافقة أن يضرب الجزء  
 الموافق من نصيبهم في جميع عدد رؤوس الفريق الآخر ومعرفة نصيب كل واحد من الفريق  
 الذي لا موافقة لهم أن يضرب جميع نصيبهم في الجزء الموافق من عدد رؤوس الفريق الآخر  
 فاما بلغ فهو نصيب كل واحد منهم وان كان الكسر من ثلاثة أجناس فعند عدم الموافقة معرفة  
 نصيب كل واحد منهم أن يضرب نصيبهم في مبلغ رؤوس الفريق الآخر بعد ضرب أحدهما  
 في الآخر وان كان للكل موافقة بين عدد الرؤوس والنصيب يضرب الجزء الموافق من  
 نصيبهم في الجزء الموافق من نصيب الفريقين الآخرين بعد ضرب أحدهما في الآخر فاما بلغ  
 فهو نصيب كل واحد منهم وان كانت الموافقة لاحد الفريقين معرفة نصيب كل واحد  
 منهم من الفريق الذي لا موافقة لهم أن يضرب الجزء الموافق من نصيبهم في مبلغ عدد رؤوس

الآخرين بعد ضرب أحدهما في الآخر ومعرفة نصيب كل واحد من آحاد القرينين  
 الآخرين أن يضرب جميع نصيبهم في مبلغ رؤس القرين الآخرين بعد ما ضربت جميع  
 أحدهما في الجزء الموافق من الآخر وطل هذا الشعر اذا كان الكسر من أربعة أجناس فاما  
 اذا لم تكن الموافقة بين اعداد الرؤس والانصاء وانما كانت الموافقة بين اعداد الرؤس  
 فان كانت متساوية فالواحدة منها تجرى على الكل ومعرفة نصيب كل فريق أن تضرب  
 نصيبه في المدد الذي ضربت فيه أصل القرية ومعرفة نصيب كل واحد منهم تظهر من  
 غير ضرب لانك لا تجد شيئاً تضرب فيه فالك لم تضرب اعداد الرؤس بعضها في بعض  
 ولكن اكتفيت بالواحدة منها فرفنا أن نصيب كل واحد منهم مثل ذلك المدد من غير  
 ضرب \* اذا عرفنا هذه الاصول جئنا الى تخرج المسائل عليها فنقول اما اذا كان الكسر  
 من جنس واحد ولا موافقة بين عدد الرؤس والنصيب فصورته من ترك امرأة وسبع  
 بنات وخمس بنين فاصل القرية من ثمانية للمرأة الثمن سهم والباقي بين الاولاد لثلاثة  
 حظ الاثنين بحسب لكل ذكر رأسان ولكل انثى رأس فيكون سبعة عشر وقسمة سبعة  
 على سبعة عشر لا يستقيم ولا موافقة في شيء فالبديل أن تضرب ثمانية في سبعة عشر فيكون  
 ذلك مائة وستة وثلاثين كان للمرأة سهم ضربته في سبعة عشر فهو لها ومعرفة نصيب  
 الاولاد أن تضرب نصيبهم في سبعة عشر فيكون ذلك مائة وتسعة عشر ومعرفة نصيب كل  
 واحد منهم أن نصيب كل واحد مثل ما لم يكن يستقيم بينهم وذلك سبعة فظهر ان لكل ابن  
 أربعة عشر فالبنين الخمسة سبعون ولكل ابنة سبعة فيكون ذلك تسعة وأربعين فامتنع التخرج  
 وأما اذا كان بين عدد الرؤس والنصيب موافقة بجزء فصورته فيما اذا كان ترك امرأة  
 وعشر بنات وابنتين فظهر أن الثمن والباقي سبعة بين عشر بنات وابنتين على أربعة عشر لا يستقيم  
 ولكن بين عدد الرؤس والنصيب موافقة بالسبع فيقتصر على السبع من عدد الرؤس وذلك  
 اثنان ثم تضرب أصل القرية وهو ثمانية في اثنين فيكون ستة عشر للمرأة الثمن سهمان  
 ومعرفة نصيب كل واحد \* آحاد الاولاد أن نصيب كل واحد هو الجزء الموافق من  
 نصيبهم والجزء الموافق من نصيبهم سهم واحد فرفنا ان لكل بنت سهما واكمل ابن سهمين  
 فان الكسر من جنسين ولا موافقة بين النصيب وعدد الرؤس فصورته فيما اذا ترك خمس  
 بنات وابن ابن وتبين ان أصل القرية من ثلاثة للبنات الثلثان يشهد انهما لا يستقيم والباقي

وهو سهمين أولاد الابن ارباعا لا يستقيم ولا موافقة بين خمسة واثنتين وخمسة وأربعة فالسبيل  
أن تضرب خمسة في أربعة فيكون ذلك عشرين ثم تضرب أصل التريضة وهو ثلاثة في  
عشرين فتكون ستين منه تصح المسألة ومعرفة نصيب البنات أن تضرب نصيبين وذلك  
اثنان فيما ضربت فيه أصل التريضة وذلك عشرون فذلك أولادون ومعرفة نصيب كل واحد  
منهم أن تضرب نصيبين في عدد رؤوس التريق الآخر وذلك اثنان في أربعة فيكون ثمانية  
واذا قسمت أولدين على خمسة كان كل نصيب ثمانية ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تأخذ  
مالهم وهو سهم فتضرب ذلك فيما ضربت فيه أصل التريضة وهو عشرون فيكون عشرين  
ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب نصيبين في عدد رؤوس التريق الآخر وهو  
واحد في خمسة فيكون خمسة فحينئذ لك عشرة ولكل ابنة خمسة فاما إذا كان بين عدد  
الرؤس والنصيب موافقة بجزء والكسر من جنسين فصورته فيما إذا ترك ثمان بنات وابن  
ابن وابنتي ابن فالبناات الثلاث ينهن على ثمانية لا يستقيم ولكن بين ثمانية وبين سهمين موافقة  
بالنصف فيقتصر من عدد رؤسهم على النصف وهو أربعة وسهم واحد لأولاد الابن على  
أربعة لا يستقيم ولكن استوى المددان وقد يننا ان عند التساوي يجزئ أحد المددين عن  
الآخر فالسبيل أن تضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر منه تصح للمسئلة ومعرفة نصيب  
البنات أن تضرب نصيبين وذلك اثنان فيما ضربت فيه أصل التريضة وذلك أربعة فيكون  
ثمانية ومعرفة نصيب كل واحدة منهم أن نصيب كل واحدة من البنات مثل الجزء الموافق  
من نصيبهم وهو الواحد من غير ضرب ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تضرب نصيبين  
وهو واحد فيما ضربت فيه أصل التريضة وهو أربعة فيكون أربعة ونصيب كل واحد  
منهم مثل ما لم يكن فيستقيم بينهم من غير ضرب وهو واحد فيكون لابن سهمان ولكل  
ابنة سهم فاما إذا كان الكسر من ثلاثة أجناس ولا موافقة في شيء فصورته فيما إذا ترك  
ثلاث جدات وخمس بنات وابن ابن وابنتي ابن فأصل التريضة من ستة فاجدات سهم  
ينهم اثنان لا يستقيم والبنات الثلاث أربعة ينهن اجمالا لا يستقيم وأولاد الابن سهم ينهم  
ارباعا لا يستقيم ولا موافقة في شيء فالسبيل أن تضرب ثلاثة في خمسة فيكون خمسة عشر  
ثم خمسة عشر في أربعة فيكون ستين ثم تضرب أصل التريضة وهو ستة في ستين فيكون  
ثلاثمائة وستين ومعرفة نصيب الجدات انه كان لمن سهم مضروب في ستين فذلك ستون

نصيب كل واحدة منهن أن تضرب عدد رؤس القريتين الآخرين أحدهما في  
الأخر بطلب خمسة في أربعة فيكون عشرون ثم تضرب نصيبين وذلك واحد في عشريين  
فيكون عشريين فهو نصيب كل واحدة منهن ومعرفة نصيب البنات أن تضرب ما لمن وهو  
الأربعة في سبعة فيكون ماثنين وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تضرب عدد  
رؤس القريتين الآخرين أحدهما في الآخر وذلك أربعة في ثلاثة فيكون اثني عشر ثم  
تضرب نصيبين وهو أربعة في اثني عشر فيكون ثمانية وأربعين فهو نصيب كل واحدة منهن  
ومعرفة نصيب أولاد الابن أن تضرب ما لمن وهو واحد في سبعة ومعرفة نصيب كل  
واحد منهم أن تضرب عدد رؤس القريتين الآخرين أحدهما في الآخر وذلك خمسة في  
ثلاثة فيكون خمسة عشر ثم تضرب نصيبين وهو واحد في خمسة عشر فهو نصيب كل اثني  
ونصيب الذي كرمه ذلك وهو ثلاثون فإن كان الكسر من ثلاثة أجناس وبين عدد الرؤس  
والنصيب موافقة فصوره فيما إذا ترك ثلاث جدات واثني عشر بنتا وابن ابن وابنتي ابني  
فأصل القريضة من ستة للجدات سهم يبين اثلاثا لا يستقيم للبنات أربعة يبين على اثني  
عشر لا يستقيم ولكن بين عدد الرؤس والنصيب موافقة بالربح فيقتصر على الجزء الموافق  
من عدد رؤسهن وهو ثلاثة فيستوي رؤس الجدات وعند تساوي المدينين يجرى أحدهما  
عن الآخر ولأولاد الابن سهم بينهم أربعة لا يستقيم فالسبيل أنه تضرب أربعة في ثلاثة  
فيكون اثني عشر ثم تضرب أصل القريضة وذلك ستة في اثني عشر فيكون اثنين وسبعين  
ومعرفة نصيب الجدات أن تضرب ما لمن وهو سهم في اثني عشر فيكون اثني عشر ومعرفة  
نصيب كل واحدة منهن أن تضرب ما كان لمن وهو واحد في أربعة عدد رؤس أولاد  
الابن لوجود المساواة بين الجزء الموافق بين عدد رؤس البنات وبين عدد رؤس الجدات  
وقد يتنا أن عند المساواة لا فرق وإنما يضرب نصيبين في أربعة فيكون أربعة فهو نصيب  
كل واحدة منهن ومعرفة نصيب البنات أن تضرب ما لمن وهو أربعة في اثني عشر فيكون  
ثمانية وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تأخذ الجزء الموافق من نصيبين وهو  
واحد فتضرب ذلك في عدد رؤس أولاد الابن وهو أربعة فيكون أربعة ومعرفة نصيب  
أولاد الابن أن تضرب نصيبهم وهو واحد فيما ضربت فيه أصل القريضة وهو اثني  
عشر فيكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحد منهم أن تضرب نصيبهم وهو واحد في

ثلاثة فيكون لكل أمي ثلاثة ولانكرمة وأما إذا كان الكثير من أجناس أربعة ولا موقعة  
 بين عدد رؤس والانصباء فصورة ذلك في أمرايين وثلاثه جدات وعش أخوات لام  
 وأخوين وثلاث أخوات لاب وأم فأصل القرصة من اثني عشر المرأين الأربع ثلاثة  
 بينهما نصيبان لا يستقيم وللجدات المستمن سهمان يمين الأختين مستقيم وللأخوات لام  
 الثلث من أجناس الأختين واللقاق وهو ثلاثة من الأخوات لاب وأم لم يخط لا يستقيم  
 ولا موقعة في شيء فالسبيل أن تضرب أعداد الرؤس بعضها في بعض اثنين في ثلاثة فتكون  
 ستة في خمسة فيكون ثلاثين ثم في ستة فيكون مائتين وعشرة ثم تضرب أصل القرصة اثني  
 عشر في مائتين وعشرة فيكون اثنين وخمسة وعشرين ومعرفة نصيب المرأين أن تضرب  
 مالم في ذلك ثلاثة في مائتين وعشرة فيكون ستائة وثلاثين ومعرفة نصيب كل واحد منها  
 أن تضرب نصيبها في عدد رؤس الطريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض ثلاثة في خمسة  
 خمسة عشر وخمسة عشر في ستة تكون مائة وخمسة فإذا ضربت ثلاثة في مائة وخمسة تكون  
 ثمانمائة وخمسة عشر فهذا نصيب كل واحدة منها ومعرفة نصيب الجدات أن تضرب مالم  
 وذلك سهمان في مائتين وعشرة فيكون أربعمائة وعشرين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن  
 أن تضرب مالم في عدد رؤس الطريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض وخمسة في  
 اثنين تكون عشرة ثم عشرة في ستة تكون سبعين وسبعين في اثنين تكون مائة وأربعين  
 فتبين أن نصيب كل واحدة مائة وأربعون ومعرفة نصيب الأخوات لام أن تضرب مالم  
 وهو أربعة في مائتين وعشرة فتكون ثمانمائة وأربعين ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن  
 تضرب مالم في عدد رؤس الطريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض وثلاثة في اثنين  
 تكون ستة ثم ستة في ستة فتكون اثنين وأربعين فإذا ضربت أربعة في اثنين وأربعين يكون  
 مائة وثمانية وستين فهو نصيب كل واحدة منهن ومعرفة نصيب الإخوة والأخوات لاب  
 وأم أن تضرب مالم ذلك ثلاثة في مائتين وعشرة فتكون ستائة وثلاثين ومعرفة نصيب  
 كل واحد منهم أن تضرب مالم في عدد رؤس الطريق الآخر بعد ضرب بعضها في بعض  
 وذلك اثنان في ثلاثة فتكون ستة ثم في خمسة فتكون ثلاثين فإذا ضربت ثلاثة في ثلاثين  
 يكون تسعين هذا نصيب كل أخت ونصيب كل أخ نصف ذلك فاستقام فإن كان الكسر  
 من أربعة أجناس وبين عدد رؤس الانصباء موقعة فصورة ذلك في أربعة أربع نسوة

وعال جذات وستة عشر أختاً وأربعة أخوة وأربع أخوات لاب وأم فأصل المسئلة من اثني عشر للنسوة الربع ثلاثة ينهن ارباعاً لا يستقيم والجذات السدس سهران ينهن علي ثمانية لا يستقيم ولكن بين عدد رؤس الجذات ونصيبين موافقة بالنصف فاقصر علي النصف من عدد رؤسهن وهو أربعة فاستوى عدد رؤس النسوة والاخوات لام أربعة ينهن علي ستة عشر لا يستقيم لكن بين عدد رؤسهن ونصيبين موافقة بالربع فاقصر علي الربع من عدد رؤسهن وهو أربعة فاستوى بمدد رؤس الفريقين الآخرين والباقي وهو ثلاثة بين الاخوة والاخوات لاب وأم علي اثني عشر لا يستقيم ولكن بين عدد رؤسهم ونصيبين موافقة بالثالث فاقصر من عدد رؤسهم علي الثلث وهو أربعة فاستوى بمدد رؤس الفريق الآخر وقد بينا ان عند تساوى المدد الواحد مجزئ عن الكل فتضرب اثني عشر في أربعة فيكون ثمانية وأربعين منه تصح المسئلة ومعرفة نصيب النسوة أن تضرب ما لهم وهو ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحدة منهن أن تقول نصيب كل واحدة منهن مثل ما لم يكن يستقيم ينهن وهو ثلاثة لان عند تساوى المدد لا نجد شيئاً تضرب فيه أصل القريضة لتعرف به نصيب كل واحدة منهن ومعرفة نصيب الجذات أن تضرب ما لهم وذلك اثنان في أربعة فتكون ثمانية ونصيب كل واحدة منهن مثل الجزء الموافق من نصيبين وذلك واحد ومعرفة نصيب الاخوات لام أن تضرب ما لهم وهو أربعة في أربعة فتكون ستة عشر ونصيب كل واحدة منهن مثل الجزء الموافق من نصيبين وذلك واحد ومعرفة الاخوة والاخوات لاب وأم أن تضرب ما لهم وهو ثلاثة في أربعة فتكون اثني عشر ومعرفة نصيب كل واحد منهم أنه يقدر الجزء الموافق من نصيبهم وذلك واحد فكل اثنى سهم ولكل ذكر سهران وإذا عرفت لكل فصل صورة كما يناسب عليك تخريج نظائرها علي الاصول التي ذكرناها والتخريج علي هذا الاصل من المسائل ما يكثر تعدادها وفيما ذكرنا كفاية لمن يفهم الاصول التي قد بيناها والله تعالى أعلم بالصواب

تم الجزء التاسع والنشرون من كتاب المبسوط

وبليه الجزء الثلاثون وأوله باب ميراث ذوي الارحام

فهرست الجزء التاسع والشرين من مخطوط الامام السرخسي

صحيفة

- ٢ باب الوصية بأكثر من الثلث لو ارث فيجوز ذلك لبعض الورثة  
١٣ باب الوصية في المال ينقص أو يزيد بعد موت الموصي  
١٨ باب الرجل يموت وليس له وارث فيقر لو ارث له أو لوصي بماله  
٢٢ كتاب العتق في المرض  
٣٤ باب عتق أحد العبدین  
٣٨ باب السلم في المرض  
٤٠ باب هبة أحد الزوجين لصاحبه  
٤٨ باب الرجل يهب العبد في مرضه فيجوز على سيده أو غيره  
٥٤ باب السلم في المرض ويبيع المكيل بمثله من المكيل ووزنه بمحابة  
٥٥ باب الاقالة في السلم والبيع في المرض  
٥٨ باب السلم في المرض وله على الناس ديون  
٥٩ باب بيع المكيل بمثله من المكيل  
٦٠ باب الغفو عن الجناية في المرض  
٦٢ باب قتل العبد الموهوب له والواهب أو غيره  
٧١ باب العتق في المرض  
٧٨ باب السلم في المرض  
٨٣ باب السلم في مرض المسلم اليه  
٨٥ باب هبة المريض العبد بقتله خطأ ويمفو عنه  
٩١ كتاب الدور  
١٠٥ باب الغفو والوصية  
١٣٦ كتاب الترائض  
١٣٨ باب الاولاد

١٣٨	١٣٦	١٣٤
١٣٢	١٣٠	١٢٨



١٤٩ باب التشبيه في ميراث الاولاد

١٥١ باب الاخوة والاخوات

١٦٠ باب العول

١٦٥ باب الجدات

١٧٢ فصل التشبيه في الجدات

١٧٤ باب أصحاب الميراث

١٧٩ باب فرائض الجد

١٩٢ باب الرد

١٩٨ باب ولد الملائنة

٢٠٠ باب أصول المقاسمة

﴿ تمت ﴾

